



النشر الرقمي باعتماد المعهد | السلسلة المحكمة (٤٠)

# نسخة شمس الدين التتائي من الرسالة (مجموعة من شرحه تنوير المقالة) مع بيان غريبها وتُكَي من إعرابها



جمع وتحقيق | د. إبراهيم أحمد إبراهيم السناري

السنة الرابعة، رمضان ١٤٤٢ هـ - إبريل ٢٠٢١ م - السلسلة المحكمة - تصوير (٢٢)



معهد المخطوطات العربية  
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS (IAM)



النشر الرقمي  
باعتقاد المعهد

السلسلة المحكمة (١٠)  
نصوص

● المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.  
نسخة شمس الدين التتائي، من رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المكتبة  
الرقمية، السلسلة المحكمة (٤٠)، نصوص (٢٢)، معهد المخطوطات  
العربية.

حقوق النشر الرقمي محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.  
حقوق النشر الورقي محفوظة للمحقق.  
الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.  
يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

● معهد المخطوطات العربية Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.

ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.

هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢٠)

فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢٠)

البريد الإلكتروني: turathuna@malecso.org

الموقع الإلكتروني: www.malecso.org



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم  
معهد المخطوطات العربية  
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS (IAM)

نشرة أولى رقمية

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

رمضان 1442 هـ / إبريل 2021 م  
الصفة الرابعة  
السلسلة المحكمة (40)  
نصوص (٢٢)

النشر الرقمي  
باعتقاد المعهد



مكتبة تراثية شهرية تنغياً بالدخول بالتراث إلى العالم الرقمي دخولاً يحافظ على هيبته وتقاليد نشره، كما تنغياً ترسيخ هذا الدخول بتقديم نماذج لكبار المحققين من جهة، وتشجيع الشدأة بمراجعة أعمالهم علمياً ومنهجياً وإخراجها بلُبوس لائق من جهة أخرى.

#### الهيئة الاستشارية

المدير المسؤول  
ورئيس التحرير  
محمد مصطفى كمال

مدير التحرير  
يوسف السناري

أحمد العبادي المغرب  
أحمد بن محمد الضبيب السعودية  
حسن الشافعي مصر  
الخليل النحوي موريتانيا  
رضوان السيد لبنان  
عبد الله يوسف الغنيم الكويت  
فخر الدين قباوة سورية  
هادي حسن حمودي العراق



المعهد العربي لدراسة وتوثيق المخطوطات  
مركز المخطوطات  
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

#### فريق العمل

إخراج فني: أكرم خطري. أرشفة رقمية: أحمد منشاوي. دعاية وإعلام: إقبال ساي أحمد.





# نسخة شمس الدين التتائي

(ت: ٩٤٢هـ) من الرسالة

(مجموعة من شرحه تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة)

مع بيان غريبها ونُكَّتٍ من إعرابها

وهي الحاشية المسماة "سبيل أهل البسالة إلى غريب الرسالة"

جمع وتحقيق

د. إبراهيم أحمد إبراهيم السناري

## الملخص:

هذا البحث جمع لنص الرسالة الذي شرحه الشمس التتائي (رحمه الله تعالى)، وقد قوبل هذا النص على نسختين خطيتين للرسالة، وقورن بنص الرسالة في خمسة شروح أخرى، وفي جمع نسخة التتائي فوائد من جهة فن التحقيق: منها التنبيه على منزلة علمائنا الشراح في هذا الفن؛ وهذا البحث مقدمة بين يدي دراسة أُعِدُّها عن تحقيق الشراح. ومنها حكاية التتائي لاختلاف نسخ الرسالة ورواياتها، وفيه رد لتمسك بعض المحققين بنسخة معيارية للرسالة قد اتفق غير واحد من الشراح على مخالفتها في مواضع. وقد أضفت لهذه النسخة شرحاً لغريبها، وبيّنت نكثاً من إعراب الرسالة لن تجدها مجموعة في شرح من الشروح المطبوعة.

وقد قدّمت بين يدي النص المحقق بدراسة بيّنت فيها ترجمة العالم الرباني ابن أبي زيد القيرواني، وأردفتها بترجمة صاحب هذه النسخة، وهو شمس الدين التتائي آخر قاض لقضاة المالكية في مصر في عهد المماليك، ثم أعقبت ذلك بمبحث ذكرت فيه سبب تأليف الرسالة، والتأريخ لكتابتها، وأهميتها كمرجع للفقهاء المالكي، والمؤلفات التي دارت في فلك الرسالة من شروح ومنظومات وغيرها، ثم ختمت هذا المبحث بسبب إعادتي النظر في غريب الرسالة، ثم ختمت هذه الدراسة بذكر النسخ التي اعتمدت عليها لإخراج نسخة التتائي وذكر النسختين المخطوطتين للرسالة. ثم ذكرت النص المحقق وحاشيتي عليه، وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

الفقه المالكي - القيرواني - الرسالة - التتائي - نُسخ الشُّراح.

## شكر

جزى الله خيرًا كلَّ مَنْ أَسدى إِلَيَّ معروفًا، أو تعلَّمْتُ من خلقه أدبًا أو أفادني علمًا، وهؤلاء كثير، حفظ الله الباقيين في عالمنا ورزقهم طول العمر وحسن العمل، ورحم الله مَنْ انتقل منهم إلى الدار الآخرة، وأحسن إليهم غاية الإحسان فهو الكريم الرحمن.

وأخص بالشكر هنا أستاذي فضيلة الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، وهو علم السادة المالكية في صعيد مصر؛ لأنه هو الذي أتاح لي الاطلاع على نسخ "تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة" للشمس التتائي، وأشركني معه في تحقيقها، فاستخرجت من هذه النسخ الخطية نسخة التتائي من الرسالة، فجزاه الله خيرًا، وجعل خدمته للعلم في ميزان حسناته، ورفع بها درجاته.

وجعل الله تعالى هذا العمل خالصًا لوجهه، نافعًا لخلقه، وجعله ورحمة ورضوانًا لوالديّ، وزيادة في أجور أساتذتي أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

مقدمة

الحمد لله باري البرايا، غافر الخطايا، كاشف البلايا، عظيم العطايا، المجيد الذي تنعقد بأسمائه الحسنى وصفاته الألایا، اللطيف لما يشاء كم ألبس منه ثوب الرزایا، وجعل وحيه ربيعاً أخیاناً به من المنايا، فسالت أودية بقدرها منها البحار والركایا، وبعث حبيبه محمداً خيراً من ركب المطايا، جميل الخلق حسن الصوت عظيم السجايا، ففتح الله به عيوناً عمياً وشفى به النفوس الرذایا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه كل كريم سنایا، وأزواجه الطاهرات القانتات السخایا، أمهاتنا الكريمات السرايا.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، يا رب أنعم علينا بالتقوى والهدى حتى لا نكون للشياطين سبایا، وثبت قلوبنا واجعلنا لنصرة دينك جيوشاً وسرايا، وأعنا دائماً على شكرِكَ وذكرِكَ في الغدايا والعشايا، واجعلنا من عبادك السعداء غير الندامى ولا الخزايا.

أما بعد..

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ومن نعمه عليّ أني في هذا العمل قد قرأت

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٢.

الرسالة مرات، ووقفت عند حروفها والكلمات، وتدبرت معانيها وأظهرت من إعرابها نكات، وبينت اشتقاق كلماتها الغريبات، وزدت على ذلك ببيان المبهمات، وصرحت بالمراد من المضمرات؛ لتكون نسخة التتائي من الرسالة مكتفية بنفسها عن الشروح والتفريعات؛ فمن رام الزيادة فعليه بالمطولات، وكتب الأصحاب الأمهات؛ كالمدونة والنوادر والزيادات، والمنتقى والمقدمات الممهدة، وقد قصدتُ بتنبیهاقي التحقيق لا تتبع العثرات؛ فقلماً يخلو عملٌ من هفوات، وقافي الله وإياك السيئات، وستر لنا العيوب ومحا الخطيئات، ورفع لنا بفضلہ الدرجات؛ إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

المراد بنسخة التتائي:

أردتُ بنسخة التتائي نصَّ الرسالة الذي شرحه شمس الدين التتائي في شرحه "تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة"، وتسمية نسخة شمس الدين التتائي من الرسالة ليست بدعةً ابتدعتها، بل استعمل مثل هذا شمس الدين التتائي نفسه في قوله في باب البيوع: "وقد علمتُ ممَّا تقرَّر وجهُ نصبِ (حملاً)، وهو كذلك في نسخة أبي محمد صالح (ت ٦٥٣هـ)<sup>(١)</sup>، وفي بعض النسخ: (حمل)، والظاهرُ أنَّه بالجرِّ، والتقدير: ولا تجوزُ البراءةُ من الحمل إلا من حملٍ ظاهرٍ، وقال بعضهم: إنَّه بالرفع واستشكله".

وقال التتائي أيضاً: "وقع في نسخة ابن عمرٍ حذفُ النونِ من (يتأملانه) (ويعرفان)؛ فقال: انظرْ لِمَ أسقط النونَ<sup>(٢)</sup> ؟ وتعقَّب الثنيةَ بأنَّ المشتري هو الذي يتأمل".

ومنه قوله في الديات: "كذا روي (الرجلين) و(العينين)، والصوابُ (الرجلان)

(١) هو الفاسي المسكوري. يراجع ترجمته في شجرة النور الزكية (ص ١٨٥).

(٢) هذا معنى قول ابن عمر في شرحه، ومع هذا جاء لفظ الرسالة في المطبوع من شرح ابن عمر على الجادة دون تعليق من المحقق. يراجع: شرح يوسف بن عمر الأنفاسي (٥٠٤/٤).

و(العينان) بالألف، كذا قال بعض مشايخي، وعلى ما قرَّرته لا يحتاج لتصويب ولا لدعوى أنه على حذف الجار وإبقاء عمله لضعفه، والله (تعالى) أعلم، وما ذكره بعض مشايخي بناءً على ما وقع في نسخته من سقوط لفظة (في) بعد قوله: "وكذلك".

### أسباب جمع نسخة التتائي:

١- دقة التتائي في حكاية ألفاظ الرسالة والاهتمام ببيان النسخ المتاحة لديه أو روايات الرسالة التي رواها عن أشياخه أو الشراح السابقين، مع بيان وجه كل نسخة أو رواية.

٢- طريقة شرح التتائي (الشرح المزوج) جعلت شرحه مستوعباً للرسالة كاملة<sup>(١)</sup>، وهذه الطريقة تخالف طريقة غيره في الإتيان بقطعة من نص الرسالة، وأحياناً يختصرها بذكر أول النص فقط، ثم يتكلم على المسائل التي اشتمل عليها النص دون استيعاب لكل ألفاظ نص الرسالة، فطريقة التتائي تجعل كلامه ونص الرسالة شيئاً واحداً، إن سقط منه شيء ظهر الخلل في المعنى، أما على طريقة غيره فما سقط من متن الرسالة قد لا يُفطن إليه، وكذا إن زيد فيه.

٣- شيوع نسخة أبي الحسن المنوفي في كفاية الطالب حتى صارت النسخة المعيارية التي لا ينبغي أن يحاد عنها، مع أن الشراح ينبهون على اختلاف في نسخها ورواياتها، وأضرب لذلك مثلاً في قول التتائي: "وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ لَا نِسَاءَ مَعَهَا" ظاهره مسلمة أو غيرهنَّ "وَلَا" معها "ذو محرم" منها "مِنَ الرَّجَالِ" ولا زوج ولا سيّد، بل رجال أجانب مؤتمنون سافرت معهم، أو مات محرماً الذي سافرت معه "فَلْيُيَمِّمْ رَجُلٌ" منهم "وَجْهَهَا وَكَمْفِيهَا" فقط " فقد قال محقق شرح القاضي عبد الوهاب - في قوله

---

(١) قد سقطت أشياء لا تؤثر في المعنى الفقهي، وقد نبهنا عليها في حاشية التحقيق.

"ذو" من "ذو محرم" -: "ليست من الرسالة؛ هكذا جزم ! هل لأنها سقطت من نسخة أبي الحسن المنوفي ومن الرسالة الفقهية المطبوعة <sup>(١)</sup> ؟ أليس إثبات مثل القاضي عبد الوهاب لها كافياً ؟ لا سيما إن أثبتنا غيره؛ فقد وافق القاضي عبد الوهاب على إثباتها العلامة ابن عمر الأنفاسي والتتائي وزروق <sup>(٢)</sup>.

٤- وضع بعض المحققين لهذا النص المعياري للرسالة في تحقيقهم لبعض هذه الشروح دون النظر إلى شرح الشارح هل اعتمد هذا النص في شرحه أم اعتمد غيره ؟ وقد مرَّ عليَّ في تحقيق تنوير المقالة مواضع كثيرة يختلف فيها نص الرسالة بين المثبت في المتن والشرح، وأذكر هنا مثلاً من قول التتائي: "وَأَمَّا مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ" بما يفارقه من طاهرٍ أو نجسٍ "أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا" لَأَنَّهُ صَلَّى بِمَاءٍ بَوْضُوٍّ غَيْرِ جَائِزٍ "وَأَعَادَ" و"بَوْضُوٍّ" لم يذكر تغير الريح اكتفاءً بذكر المتفق عليه، فقد صرح التتائي بأن نص الرسالة ليس فيه ذكر الريح <sup>(٣)</sup>، وكذا قال ابن ناجي: "وظاهر كلام الشيخ أن تغيير الريح للماء لا يبطل الصلاة" <sup>(٤)</sup>، وقد جاء متن الرسالة في شرح ابن ناجي المطبوع بإثبات الريح؛ فالمدكور في متن الرسالة عنده خلاف شرحه ! فالظاهر أن المحقق قلَّد متن الرسالة المطبوع بزيادة "أو ريحه" <sup>(٥)</sup>.

وهذا مثال آخر قال التتائي "وَالْعُهُدَةُ" مستقرةٌ "فِي الرَّقِيقِ" لا في غيره، وقيل: وفي

(١) يراجع: كفاية الطالب الرباني (٢٧٢/٢) والرسالة الفقهية (ص ١٥٠).

(٢) فقد وافق التتائي على زيادتها ابن عمر وزروق. يراجع: شرح ابن عمر، تح د. محمد الطرياق، دار الكلمة - القاهرة، ط ١، ٢٠١٩م (٨٦٣/٢) وشرح زروق (١/ ٤١٠).

(٣) وافق التتائي على إسقاط هذه الزيادة هنا ابن عمر (٧١٩/٢) وأبو الحسن في الكفاية (٢/ ٧٣)، وزروق (١/ ٣٢١).

(٤) يراجع: شرح ابن ناجي (١/ ١٩٨).

(٥) يراجع: الرسالة الفقهية، تح د. الهادي حمو (ص ١٣٢).



الحيوان، وقول التادلي: إِنَّهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ - أَنْكِرَ" فمتن الرسالة في كلام التتائي واضح هو "والعهدة في الرقيق" دليله تقديره الخبر (مستقرة)، ولو صح لفظ (جائزة) <sup>(١)</sup> عنده لكان أولى من التقدير، وكلام التتائي هنا قريب من كلام ابن عمر حيث قال: "قوله: "والعهدة" هذا مبتدأ، والخبر في الاستقرار أي: لازمة في الرقيق، أو في قوله: "فعهدة الثلاث" <sup>(٢)</sup> فكذلك قدر ابن عمر الخبر، فكيف يكون في شرحه نص الرسالة قبل كلام ابن عمر وبعده: "والعهدة جائزة في الرقيق"؟ فلا شك أن متن الرسالة المثبت في الكتاب مدرج فيه: إما من ناسخ أو من محقق الكتاب، لكن إن كان متن الرسالة الثابت في المطبوع من قبل الناسخ فكان ينبغي على المحقق التنبيه على هذه المخالفة، وأنه وجد متن الرسالة ثابتاً في النسخ بهذا اللفظ.

وهذا مثال ثالث في قول الرسالة: "وَعَلَى الْقَآذِفِ الْخَرَّ الْحَدَّ ثَمَانُونَ" <sup>(٣)</sup> هذه نسخة التتائي وغيره، ونسخة ابن عمر تخالف هذا؛ فقد جاءت بالنصب (ثمانين) لهذا يقول ابن عمر: "قوله: "ثمانين" صوابه ثمانون وقد روي بذلك، وعلى رواية النصف <sup>(٤)</sup> قيل: "تمييز" <sup>(٥)</sup>، وقد تابع أبو الحسن المنوفي رواية ابن عمر بالنصب، وذكر كلام ابن عمر وتصويبه الرفع، ومع هذا جاءت نسخة الرسالة في المطبوع من شرح ابن عمر على

(١) لست أقدر في ثبوت هذه اللفظة من متن الرسالة بإطلاق، فقد تكون صحت عند غيرهما من الشراح أو ثبتت في نسخ موثوقة عن ابن أبي زيد، لكن أريد أن هذه اللفظة لا تصح من طريق هذين الشارحين لما ذكرهما في شرحيهما، وهي ثابتة عند أبي الحسن المنوفي وفي متن الرسالة المطبوع، والله أعلم. يراجع: كفاية الطالب الرباني (٢٥٩/٣) والرسالة الفقهية (ص ٢١٦).

(٢) يراجع: شرح ابن عمر، ج ١، د. عبد الرحيم الحمدادي دار الكلمة (٤/٨٥، ٤/٨٦).

(٣) يراجع: الرسالة الفقهية، ج ١، د. الهادي حمو (ص ٢٤٢).

(٤) كذا في المطبوع، وهو تحريف، وصوابه [النصب] كما نقله أبو الحسن في كفاية الطالب (٤/٨٨).

(٥) يراجع: شرح ابن عمر (٤/٧٩٤).

الجادة مخالفة لرواية ابن عمر التي عليها شرحه.

٥- جمع الرسالة لابن أبي زيد من تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة للشمس التتائي فيه تنويه بمكانة أئمتنا شراح العلوم من فن التحقيق؛ فكل واجب على المحقق - كما في اصطلاح المحدثين من المحققين - تجد علماءنا الشراح قائمين به على أكمل وجه؛ ويمكن القول بأن كتب الشروح التي تملأ المكتبات العربية والإسلامية في شتى العلوم هي مدارس لفن التحقيق، نستطيع أن نخرج منها بما يجب على المحقق فعله وما يستحب وما لا يجوز.

٦- جمع الرسالة من تنوير المقالة فيه إظهار لمزية شرح التتائي، وفيه -أيضاً- إظهار لمكانة الشمس التتائي من التحقيق والرواية.

وأزيد هنا سبباً شخصياً لجمع هذه الرسالة المباركة، وهو رغبتني في خدمة كتاب لعالم رباني شهد له أئمة الإسلام بالفضل والعلم وإحياء السنة ومحاربة البدعة، وسار ذكره الطيب في الأمصار مع اختلاف الأعصار؛ وكتابه هذا رسالة مباركة يشهد لها مرّ الأيام والليالي، وفي فضلها يقول القلشاني: "ولهذا يقال: إن من حفظها واعتنى بها وهبه الله (تعالى) ثلاثاً أو واحدة من الثلاثة: العلم والصلاح والمال الطيب"<sup>(١)</sup>، رب إني لِمَا أنزلت إليّ من خير فقير.

### أهمية نسخة التتائي:

١- الثقة بها؛ إذ لم أكن أول من شعر بأهمية نسخة التتائي للرسالة، بل أثارت ذهن العلامة العدوي فنقل عنها ثقة بها في غير موضع؛ منها قوله: "قوله: "ولا يحصن به الزوجين" كذا فيما بيدي من نسخ هذا الشارح، وهو غير صواب، ونسخة التحقيق:

---

(١) يراجع: تحرير المقالة في شرح الرسالة، للقاضي أحمد القلشاني (ص ٤٩).

"ولا يحسن به الزوجان"، وهو الصواب، وأفاد (تت) أن للمصنف نسختين النسخة التي في التحقيق، ونسخة: "ولا يحسن الزوجين" بإسقاط (به)، وهي ظاهرة أيضًا<sup>(١)</sup>.

ومنه قول العدوي "قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [سورة الشمس، آية ١] أي في الثانية، وقوله: ﴿وَبِسَجِّ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [سورة الأعلى، آية ١] أي في الأولى، كذا في بعض النسخ، كذا ذكره التتائي مثنًا وشرحًا بتقديم الشمس وتأخير ﴿سَجِّ اسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٢- حكاية اختلاف النسخ التي بين يديه أو رواها عن شراح الرسالة كقوله: "وَيَحِقُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَا" أي شيء "يُوصِي فِيهِ" وفي نسخة: "مَالٌ" موضع "ما" فهذا الموضع لم أجد عند ابن عمر ولا ابن ناجي ولا أبي الحسن المنوفي من حكى خلافاً في روايته<sup>(٣)</sup>، ومن الجدير بالذكر أن أبا الحسن المنوفي فسر لفظ الرسالة "ما" بقوله: "أي مال"، وكذا فعل النفراوي<sup>(٤)</sup>، وقد فسر التتائي (رحمه الله تعالى) هذه اللفظة بتفسيرين: الأول لغوي فد (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها؛ لذا فسرناها بـ(شيء)، ثم فسرناها بنسخة أخرى للرسالة، وهذا من علو قدره في العلم واهتمامه بالأصول؛ فإن من الأصول تفسير قول المتكلم من كلامه، وحمل المجمل من قوله على تفصيله في موضع آخر، وهذه قاعدة تجدها في أصول التفسير، يذكرها المفسرون باسم: "تفسير القرآن بالقرآن".

٣- جاءت نسخة التتائي بزيادات مؤثرة في معاني الفقه، ومن هذه الزيادات المؤثرة في المعنى: قوله في ذكر نافلة الظهر: "وَيَتَنَقَّلُ بَعْدَهَا، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بِأَرْبَعِ

(١) يراجع: حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١١٤/٣).

(٢) يراجع: حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١٨٠/٢).

(٣) يراجع: شرح ابن عمر (٥٦٩/٤) وشرح ابن ناجي (٢٠٣/٢) وكفاية الطالب الرباني (٤٥٣/٣).

(٤) يراجع: الفواكه الدواني، للنفراوي (٢١٧/٢).

ركعات قبلها، يُسَلَّم من كل ركعتين" فقله: (قبلها) سقطت من نسخ الشراح-الذين وقفت على كلامهم- سوى التتائي، ويظهر لي موافقة التفراوي على صحة هذه الزيادة فقد نقلها، لكن محقق المطبوع من شرحه، لم يدخل هذه اللفظة في متن الرسالة<sup>(١)</sup>، أو لم تقع له نسخة تدخلها فيه، وذلك في قوله: "وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَهَا أَيِ الظَّهْرِ وَبَعْدَ الزَّوَالِ"؛ فظاهره أن (قبلها) من متن الرسالة، ثم فسر الضمير بقوله أي الظهر، ولو كان الكلام كله له لكان أولى أن يقول: "أي قبل الظهر وبعد الزوال" فهو أظهر وأحسن، والله تعالى أعلم.

ومنها قول الرسالة: " وَمَنْ التَّدَّ فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ فَأَمْدَى لِذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْتَى فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ " فقله (القضاء) زيادة في بعض نسخ الرسالة أثبتتها التتائي في نسخته، ولا تحتاج الرسالة بإثباتها إلى تقدير لبيان المعنى المراد كما فعل غيره من الشراح<sup>(٢)</sup>.

٤- معرفة ترتيب النص إذا اختلفت النسخ في ترتيبه؛ فلا شك أن ترتيب الشراح أو اتباعهم ترتيباً معيناً كأنه حكم منهم على عدم الثقة في النسخ المخالفة؛ لأن نسخة الشراح هي ذروة سنام الثقة، لا سيما إن وجدنا متناً قد تعاقب الشراح على شرحه، وقد أجمعوا على ترتيب معين للكتاب، ثم نجد نسخاً لهذا المتن تخالف هذا الترتيب، فلا شك أن هذه النسخ المخالفة لنسخة الشراح تشعر الباحث بريبة عظيمة، خاصة إن وجدنا المحتوى مخالفاً للترجمة، كما في آخر باب جمل من الفرائض والسنن، فقد انتهى الباب عند قوله: "وفي مبادرة ما عسى أن يكون قد اقترب من

(١) يراجع: شرح التفراوي (٣٠٣/١).

(٢) "يراجع: الكفاية (٣١٤/٢) والفواكه الدواني، للتفراوي (٤٨٧/١).

أجلك" كذا هو في مخطوط الرسالة ج لوحة (١٠٨، ١٠٩) وفي الشروح التي بين أيدينا<sup>(١)</sup>، لكن جاء في الرسالة الفقهية المطبوعة بعده زيادة أولها: "ولا تخرج امرأة إلا مستترة"<sup>(٢)</sup>، وهذه الزيادة جاءت في وسط "باب في الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس" عند الشراح لتعلقها بأحكام (اللباس).

ومن ذلك أيضًا ما جاء في باب البيوع من قوله: "وَمَنِ ابْتِئَاعَ عَبْدًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ أَنْ يَخْبِسَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ، أَوْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ ثَمَنَهُ"<sup>(٣)</sup>، هذه الفقرة جاءت بعد قول الرسالة مباشرة: "وَلَا أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سَلَعَتِهِ مَا إِذَا ذَكَرَهُ الْبَائِعُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ أَوْ كَانَ ذِكْرُهُ لَهُ أَتَجَسَّسَ فِي الثَّمَنِ"<sup>(٤)</sup> في نسخة الشراح<sup>(٥)</sup>، وبين هاتين الفقرتين ما يقارب الصفحة في الرسالة الفقهية المطبوعة.

٥- الحكم على زيادات النسخ: كذلك نفيده من نسخ الشراح في الحكم على زيادات النسخ ومثال هذا في أول كتاب البيوع من الرسالة الفقهية زيادة الآيتين (٢٧٥ - ٢٧٦) من سورة البقرة<sup>(٦)</sup>، لكننا لا نجد في الشروح التي بين أيدينا شرح هاتين الآيتين أو حتى مجرد ذكرهما كاملتين<sup>(٧)</sup>، ولا في مخطوط الرسالة ج لوحة (٧٠)، وإنما

---

(١) وهذا متفق عليه في شرح ابن عمر (١١٧٠/٥) وابن ناجي (٤٥٢/٢) وكفاية الطالب (٣٢٤/٤) وفي نسخ التتائي، وفي شرح النفراوي (٤٩٤/٢).

(٢) يراجع: في الرسالة الفقهية (ص ٢٦٩).

(٣) يراجع: في الرسالة الفقهية (ص ٢١٤).

(٤) يراجع: في الرسالة الفقهية (ص ٢١٣).

(٥) يراجع: كفاية الطالب (٣١٥، ٣١٤/٣) والفواكه الدواني (١٣١، ١٣٠/٢) ومعين التلاميذ (ص ٣١٨).

(٦) يراجع: في الرسالة الفقهية (ص ٢١٠).

(٧) يراجع: شرح ابن عمر (٤١٢/٤) وابن ناجي (١١٠/٢) وكفاية الطالب الرباني (٢٨٩/٣) وفي نسخ التتائي، وفي الفواكه الدواني للنفراوي (٤٩٤/٢).

اقتصرت الرسالة على محل الشاهد من الآيتين، وهذا هو المعهود من أسلوب الرسالة؛ لأنها مختصر.

ولا يلزم أن تكون كل الفروق مؤثرة في المعنى الفقهي، لكنها قد تكون مؤكدة للرواية المشهورة كقوله في الطلاق: "وَطَلَّاقُ السُّنَّةِ مُبَاحٌ، وَهُوَ أَنْ يُطَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّهَا فِيهِ" فقد جاءت العبارة في كفاية الطالب: "لم يقربها فيه" <sup>(١)</sup> وهو مرادف لقوله: "لَمْ يَمَسَّهَا"، وكلاهما تعبير قرآني، وابن أبي زيد حريص على ألفاظ الوحيين.

ومن وقوع الترادف بين نسخة التتائي ونسخة أبي الحسن المنوفي قول الرسالة: "وَمَنْ أَوْلَدَ أُمَّتَهُ فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا فِي حَيَاتِهِ، وَتُعْتَقَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ" <sup>(٢)</sup> فقد جاءت في نسخة أبي الحسن: "بعد مماته" <sup>(٣)</sup>، وهو الموافق لمخطوط الرسالة (٧٩ب)، لكن لاحظ أن نسخة أبي الحسن استعملت (منها) <sup>(٤)</sup> جارا ومجرورا متعلقا بـ(يستمتع) بدلا من (بها)، والجدادة في هذا الفعل تعديته بحرف الباء <sup>(٥)</sup>.

### عملي في الكتاب:

١- أثبت نص الرسالة الذي أجمعت عليه نسخ شرح التتائي في أصل الكتاب، أو ما وافق شرح التتائي منها.

٢- إن كان هناك خلاف بين نسخ تنوير المقالة في لفظ الرسالة حكيت الخلاف في

---

(١) كذا في الرسالة الفقهية (ص ٢٠١) وفي كفاية الطالب الرباني (١٦٦/٣) وهو موافق لمخطوط الرسالة (١٦٤).

(٢) قد وافقه النفراوي على لفظ (وفاته). يراجع: الفواكه الدواني، للنفراوي (٢٣٣/٢).

(٣) يراجع: الرسالة الفقهية المطبوع (ص ٢٢٥) وفي كفاية الطالب الرباني (٤٨١/٣).

(٤) ونسخة أبي الحسن هي الموافقة لمخطوط الرسالة (٧٩ب) أيضا.

(٥) يراجع: المعجم الوسيط (ص ٨٥٢) مادة (متع).

حاشية التحقيق، وأثبت الراجح منه في أصل الكتاب، والترجيح لأسباب:

- ١- لدلالة سياق شرح التتائي.
- ٢- أو لدليل لغوي ومعنى فقهي.
- ٣- أو لموافقة ألفاظ الرسالة في الشروح الأخرى؛ فليس معنى جمعي لنسخة التتائي أنني حريص على إثبات مخالفة النسخة لألفاظ الرسالة في الشروح الأخرى، فمثل هذا الحرص لا يقوم عليه عمل علمي، بل الموافقة حميدة تؤكد مدى دقة علمائنا الرواة والشرح، كما أن وجود هذه الاختلافات مزية يُظهر الله تعالى بها فضل العلماء المحققين المنقحين الذين يجمعون بين هذه الوجوه المختلفة بصورة قد تبهر العقول، أو يرجحون بعضًا منها على بعض.
- ٣- راجعت نص الرسالة على نسختين مخطوطتين لها سيأتي في الدراسة وصفهما، وقد أدرجت في النص بداية الورقة من المخطوط أ، وقد جعلت رقم الورقة بين هاتين العلامتين //؛ فأكتب مثلاً أ/ ٨٠/ ليسهل الرجوع إليها، فذكرت في حاشية التحقيق موافقة هاتين النسختين لنسخ التتائي أو غيره من الشراح، وتركت ذكر بعض هذه الفروق التي ترجح عندي أنها من قبيل السهو لمخالفتها لنسخ الشراح التي بين يدي رغبةً في تقليل الحواشي على الكتاب.
- ٤- وقد جعلت في بداية كل باب من أبواب الرسالة رقم الورقة التي يبدأ فيها كلام الرسالة من النسخة (خ) من نسخ تنوير المقالة للتتائي، فتجدها هكذا خ/ ٦٥ ب/.
- ٥- حاولت جاهدًا أن أجعل كلام ابن أبي زيد فقرات متتالية، ترتبط عبارات كل



فقرة بعضها ببعض، لكن طريقة الاختصار قد تحول دون ذلك الوثام التام، فستجد في الفقرة الواحدة عددًا من الأحكام والمسائل، وهذا أحسن من تقطيع الرسالة إلى مسائل، وكل مسألة في جملة منعزلة في فقرة مستقلة.

٦- وضعت تراجم للمسائل الأمهات داخل الأبواب، وميزتها بالمعقوفين [ ] ليعلم أنها من قبل المحقق، ليسهل الرجوع لمسائل الرسالة وفهرستها، وأكثر هذه التراجم من كلام التتائي في شرحه أو معنى كلامه أو تقسيمه لمسائل الرسالة.

٧- قمت ببيان غريب الرسالة في حاشية التحقيق، وقد التزمت بما ذكره التتائي في ضبط ألفاظ الرسالة وشرح غريبها، فإن لم أجد شفاء في كلامه نقلت عن غيره من الشراح أو ذكرت تفسيرها من المعاجم.

٨- ذكرت نكتًا من إعراب الرسالة، وأوجه ضبط بعض ألفاظها مما ذكره التتائي أو غيره من الشراح، أو مما ضبطه بعض المحققين وما تعقبته به كلام بعضهم؛ لأنه لا ينبغي للفقيه أن يهمل المعاني التي تؤدي إليها وجوه الإعراب.

٩- خرجت الآيات القرآنية في حاشية التحقيق، ولم أجد حاجة إلى تخريج الأحاديث والآثار التي ضمنها ابن أبي زيد (رحمه الله تعالى) في عباراته حرصًا على الإيجاز في كتاب أراد مؤلفه الاختصار، وتخريج آثار الرسالة قد ألفت فيه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري كتابه مسالك الدلالة على مسائل الرسالة، وهو مطبوع.

١٠- قدمت بين يدي الكتاب بدراسة ذكرت فيها ترجمة العالم الرباني ابن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة، والتعريف بالشمس التتائي راوي هذه النسخة، ثم ذكرت التعريف بهذه الرسالة المباركة، والنسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق نسخة التتائي.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث:

المبحث الأول- في التعريف بابن أبي زيد القيرواني. وفيه مطالب:



المبحث الثاني- في التعريف بشمس الدين التتائي. وفيه مطالب:

المبحث الثالث- في التعريف برسالة ابن زيد. وفيه مطالب:

المبحث الرابع- وصف النسخ التي اعتمدت عليها في استخراج نسخة التتائي:  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## المبحث الأول- التعريف بابن أبي زيد القيرواني

المطلب الأول- عصر ابن أبي زيد:

عاش ابن أبي زيد في زمان سيطرة دولة العبيدين على المغرب الإسلامي، وهو زمان كثرت فيه الفتن، بل قُتل عدد من شيوخ ابن أبي زيد في حرب العبيدين، وقد رسم لنا القاضي عياض صورة من فظائع هؤلاء بقوله: "كان أهل السنة بالقيروان أيام بني عبيد، في حالة شديدة من الاهتضام والتستر كأنهم ذمة، تجري عليهم في كثرة الأيام محن شديدة، ولما أظهر بنو عبيد أمرهم، ونصبوا حسينًا الأعمى السبّاب لعنه الله تعالى في الأسواق للسب بأسجاع لُقْنها يوصل منها إلى سب النبي (صلى الله عليه وسلم)، في ألفاظ حفظها كقوله لعنه الله: العنوا الغار وما وعى، والكساء وما حوى، وغير ذلك. وعُلّقت رؤوس الأكباش والحرر على أبواب الحوانيت عليها قراطيس معلقة مكتوب فيها أسماء الصحابة - اشتد الأمر على أهل السنة؛ فمن تكلم أو تحرك قُتل ومُثل به. وذلك في أيام الثالث من بني عبيد، وهو إسماعيل الملقب بالمنصور، لعنه الله تعالى، سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة"<sup>(١)</sup>.

وقد كان لعلماء المسلمين مقاومة لهؤلاء العبيدين تُمدح: منها ما كان بالسيف والسنان، ومنها ما كان بالدعاء والبيان، ومن ذلك ما يروى أن الشيخ أبا إسحاق السبائي (ت: ٣٥٦هـ) -وكان مستجاب الدعاء- كان يرقى المرضى بسور: الفاتحة والإخلاص والمعوذتين، كل ذلك يقرؤه سبْعًا، ثم يقول في آخر دعائه: "ببغضي في عبيد وذريته وحبي في نبيك وأصحابه وأهل بيته اشفِ كلَّ مَنْ رقيته"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) يراجع: ترتيب المدارك، للقاضي عياض (٣٠٣/٥).

(٢) وهو من طبقة شيوخ ابن أبي زيد، وكان ابن أبي زيد يجله كثيرًا، كما أن أبا إسحاق كان مقدّرًا

## المطلب الثاني - في اسمه وكنيته ولقبه:

هو عبد الله بن أبي زيد، وأبو زيد اسمه عبد الرحمن، وكنيته أبو محمد<sup>(١)</sup>، نفزي النسب، وقيل: اسمه عبد الله بن بلال بن عبد الرحمن بن إسحاق النفزاوي، وبلده القيروان، ونفزاوة<sup>(٢)</sup> قبيلة من قبائل إفريقية، عُرف بمالك الصغير<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثالث - مولده:

ولد ابن أبي زيد سنة عشر وثلثمائة بالقيروان<sup>(٤)</sup>.

## المطلب الرابع - مشايخه:

اتصل ابن أبي زيد بعدد كبير من الشيوخ، وأجازوا له رواية كتب المذهب، ومن هؤلاء:

١- العباس بن عيسى بن محمد بن عيسى بن العباس أبو الفضل المصفي<sup>(٥)</sup>، وهو

---

لفضل ابن أبي زيد وعلمه. يراجع: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (٦٨/٣).

(١) يراجع: ترتيب المدارك، للقاضي عياض (٢١٥/٦).

(٢) كذا ذكر التتائي في ترجمته. وفي تاج العروس: وتَفَزَة بلدة بالمغرب، وهي قبيلة مشهورة من قبائل البربر. يراجع: تاج العروس (٣٥٧/١٥) مادة (نفز).

(٣) يراجع: سير أعلام النبلاء (١٠/١٧).

(٤) ذكر التتائي في ترجمته أن مولده سنة ثمانية عشر بعد ثلاثمائة، والمثبت هو معنى ما في معالم الإيمان وشجرة النور. يراجع: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (١١٨/٣) وشجرة النور الزكية (ص ٩٦).

(٥) كذا في ترتيب المدارك (٢٩٧/٥) وضبطه في حاشية معالم الإيمان بضم الميم الأولى وسكون الثانية، وفي شجرة النور بيمين بعدهما ياء مثناة من تحت، والله أعلم. يراجع: الديباج المذهب (١٢٩/٢) ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (٢٧/٣) وشجرة النور الزكية (ص ٨٣).

من أفاضل أهل القيروان علمًا وورعًا وصيانة، استشهد في جهاد العبيديين سنة ٣٣٣هـ، وقال فيه ابن أبي زيد: وددت أن القيروان سببت ولم يقتل أبو الفضل<sup>(١)</sup>.

٢- أبو سليمان ربيع بن عطاء الله بن نوفل القطان فقيه عالم بالحديث متصوف، قُتِل شهيدًا رحمه الله تعالى في قتال العبيديين سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>.

٣- محمد بن محمد بن وشاح، أبو بكر بن اللباد، وهو من أهل العلم والعمل، له كتاب إثبات الحجة في بيان العصمة، وغيره، توفي سنة ٣٣٣هـ<sup>(٣)</sup>.

٤- عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق، المعروف بأبي العباس الإيباني بكسر الهمزة وتشديد الباء. ويقال: صوابه تخفيفها. التميمي. تفقه بيحيى بن عمر وحمديس وغيرهما، والإيباني عالم إفريقية من غير مدافع، كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد رضي الله تعالى عنه إذا نزلت به نازلة مشكلة كتب إليه ليُبَيِّنَها له، توفي سنة ٣٥٢هـ<sup>(٤)</sup>.

#### المطلب الخامس - رحلته :

قال القاضي عياض: " ورحل فحجّ، وسمع من ابن الأعرابي، وإبراهيم بن محمد بن المنذر، وأبي علي بن أبي هلال، وأحمد بن إبراهيم بن حماد القاضي. وسمع أيضًا من الحسن بن بدر، ومحمد ابن الفتح، والحسن بن نصر السوسي، ودرّاس بن إسماعيل، وعثمان بن سعيد الغرابي، وحبيب بن أبي حبيب الجزولي، وغيرهم. واستجاز ابن

---

(١) يراجع: الديباج المذهب (١٣٠/٢).

(٢) يراجع: ترتيب المدارك (٣٢١/٥).

(٣) يراجع: ترتيب المدارك (٢٨٦/٥).

(٤) يراجع: ترتيب المدارك (١٠/٦).

شعبان، والأبهري، والمروزي" <sup>(١)</sup>.

#### المطلب السادس - تلاميذه :

أخذ عن ابن أبي زيد خلق كثير <sup>(٢)</sup>، منهم أبو بكر محمد بن موهب الحصار القبري <sup>(٣)</sup> (ت: ٤٠٦ هـ) وهو أول من شرح الرسالة <sup>(٤)</sup>، وأبو محمد مكي بن أبي طالب المقرئ المفسر صاحب الهداية <sup>(٥)</sup> (ت: ٤٣٧ هـ)، وأبو القاسم الليدي (ت: ٤٤٠ هـ) <sup>(٦)</sup>، وأبو القاسم البرادعي صاحب التهذيب المشهور <sup>(٧)</sup> توفي بعد سنة ٤٣٠ هـ <sup>(٨)</sup>.

#### المطلب السابع - مصنفاته :

ذكر القاضي عياض شيئاً كثيراً من ذلك، ونذكر هنا أشهرها والمطبوع منها:  
١ - اختصار المدونة والمختلطة: وهو مطبوع في أربعة مجلدات، نشره مركز نجيبيوه.

---

(١) يراجع: ترتيب المدارك (٢١٧/٦).

(٢) يراجع: ترتيب المدارك (٢١٧/٦).

(٣) كذا في ترتيب المدارك، وفي شجرة النور (ص ١١١) [المقبري]. يراجع: ترتيب المدارك (١٨٨/٧).

(٤) يراجع: الرسالة الفقهية (ص ٤٤).

(٥) يراجع: ترتيب المدارك (١٤/٨).

(٦) يراجع: ترتيب المدارك (٢٥٤/٧).

(٧) يراجع: ترتيب المدارك (٢٥٦/٧).

(٨) كذا قدر وفاته الذهبي. يراجع: سير أعلام النبلاء (٥٢٣/١٧).

٢- النوادر والزيادات: وهو مطبوع في خمسة عشر مجلدًا، نشرته دار الغرب الإسلامي، قال عياض في كتابيه: اختصار المدونة والنوادر: "على كتابيه هذين المعولّ بالمغرب في التفقه"<sup>(١)</sup>.

٣- الرسالة: وقد طبع غير مرة، منها طبعة دار الغرب الإسلامي -بيروت، وطبعة دار الفضيّلة- القاهرة، وهذا الكتاب هو موضوع بحثنا.

٤- الذب عن مذهب مالك: نشره مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث المغرب.

#### المطلب الثامن - عقيدته:

قال الذهبي: "وكان - رحمه الله - على طريقة السلف في الأصول، لا يدري الكلام، ولا يتأول، فنسأل الله التوفيق"<sup>(٢)</sup>، قلت: ويتضح موافقته لطريقة السلف من قوله عن الله سبحانه تعالى: "وأنه يسمع ويرى ويقبض ويبسط، وأن يديه مبسوطتان، والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، وأن يديه غير نعمتيه"<sup>(٣)</sup> وقد نقل القرافي هذه المسألة عن ابن أبي زيد<sup>(٤)</sup>، وهي توضح مذهبه في ترك التأويل، وهو

---

(١) يراجع: ترتيب المدارك (٢١٧/٦).

(٢) يراجع: يراجع: سير أعلام النبلاء (١٢/١٧).

(٣) يراجع: اختصار المدونة والمختلطة (٥٣٧/٤).

(٤) لكنها في الذخيرة (٢٣٥/١٣) بالإنفراد "وأن يده غير نعمته"، وهي نسخة جعلها محقق اختصار المدونة في حاشية التحقيق، وهو الظاهر لسببين: أن التثنية تعبير قرآني؛ وابن أبي زيد حريص على ألفاظ الوحي. الثاني أن الذخيرة المطبوعة تحتاج إلى إعادة تحقيقها لتليق بمكانة الشهاب القرافي في التراث المالكي، وهذه إحدى نتائج بحثي الذي نشره معهد المخطوطات العربية بعنوان "التنبيه الوافي"<sup>==</sup>

مذهب السلف وأهل الحديث.

قلت: ويظهر دفاعه عن مذهب السلف الصالح من عدد من مؤلفاته التي ذكرها القاضي عياض، منها كتاب الاقتداء بأهل السنة، ورسالة النهي عن الجدل، ورسالة في الرد على القدريّة، ومناقضة رسالة البغدادي المعتزلي، وكتاب الاستظهار في الردّ على الفكرية، وكتاب كشف التلبيس، ورسالة في أصول التوحيد<sup>(١)</sup>؛ ولهذا قد علق على عقيدة الرسالة لتوضيحها مما حكاه ابن أبي زيد عن مالك في كتاب الجامع من كتابه اختصار المدونة والمختلطة؛ لأن مذهب المصنف خير ما يشرحه كلامه في غيره من كتبه.

#### المطلب التاسع - ثناء العلماء عليه:

قال القاضي عياض: "إمام المالكية في وقته وقوتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، وكان واسع العلم كثير الحفظ والرواية، وكتبه تشهد له بذلك، فصيح القلم ذا بيان ومعرفة بما يقوله، ذاباً عن مذهب مالك، قائماً بالحجة عليه، بصيراً بالرد على أهل الأهواء، يقول الشعر ويجيده، ويجمع إلى ذلك صلاحاً تاماً وورعاً وعفة، وحاز رئاسة الدين والدنيا، وإليه كانت الرحلة من الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه"<sup>(٢)</sup>. وقال الذهبي: "وكان مع عظمته في العلم والعمل ذا بر وإيثار وإنفاق على الطلبة وإحسان"<sup>(٣)</sup>.

---

على التصحيح الواقع في ذخيرة القرافي (ص ٤٦).

(١) يراجع: ترتيب المدارك (٢١٨/٦).

(٢) يراجع: ترتيب المدارك (٢١٥/٦، ٢١٦).

(٣) يراجع: سير أعلام النبلاء (١٢/١٧).

### المطلب العاشر - وفاته:

قال شمس الدين التتائي في ترجمته لابن أبي زيد: "مات سنة ثمانية وثمانين، فعمره سبعون سنة"، وقال الذهبي: "قال أبو إسحاق الحبال: مات ابن أبي زيد لنصف شعبان، سنة تسع وثمانين وثلاث مائة، وكذا أرخه أبو القاسم بن منده، وأرخ موته القاضي عياض وغيره في سنة ست وثمانين وثلاث مائة" وزاد بروكلمان عامين آخرين لوفاة ابن أبي زيد، وهما ٣٩٠ هـ، ٣٩٦ هـ<sup>(١)</sup>.

والمشهور من هذه الأقوال ما ذكره حافظ المغرب القاضي عياض (رحمه الله تعالى) أن وفاته سنة ٣٨٦ هـ، فرحم الله ابن أبي زيد، وجزاه خير الجزاء.

---

(١) يراجع: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٢٨٦/٣).



## المبحث الثاني- التعريف بشمس الدين التتائي

المطلب الأول- عصر الشمس التتائي:

الحياة السياسية: عاش التتائي حقبة تاريخية عجيبة، فيها أفلت شمس دولة المماليك، وظهرت دولة الأتراك العثمانيين التي سيطرت على المشرق الإسلامي كله، ونقلت مركز القيادة الإسلامية من القاهرة إلى إسلامبول<sup>(١)</sup>.

الحياة الاجتماعية: كثرت في هذا العصر أوجه الخرافات والبدع والبعد عن النهج القويم، وعمَّ ظلم المماليك على المصريين، ومما يكشف لك حجم الفساد في المجتمع في هذه الحقبة عبارة السلطان طومان باي للقضاة الذين عيَّنه: "أنا ما أقبل رشوة في ولاية أحد من القضاة؛ فلا تأخذوا إنتوا"<sup>(٢)</sup> رشوة من الناس أبداً" وهذا يظهر منه أن الفساد والرشوة لم تكن بعيدة عن أرقى المناصب وأشرفها.

الحياة العلمية: رغم هذه الحوادث العظيمة ظلت الحياة العلمية والثقافية في القاهرة مزدهرة في حياة التتائي، فعاصر الشمس التتائي كوكبة من العلماء الأفاضل.

المطلب الثاني- في اسمه وكنيته ولقبه:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خليل، ولقبه الذي اشتهر به شمس الدين التتائي.

قال الزبيدي: تَتَّا بالفنح مَقْصُورًا: قَرْيَةٌ بِمِصْرَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَوَفِّيَةِ، وَمِنْهَا الشَّمْسُ

---

(١) يراجع: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي، تح د عبد الرحيم عبد الرحمن (٣٦/١).

(٢) كذا نقلها ابن إياس بالعامة المصرية. يراجع: بدائع الزهور في وقائع الدهور (١١٧/٥).

التَّائِي شَيْخُ المَالِكِيَّةِ فِي عَصْرِهِ<sup>(١)</sup>. وقد نسب إلى هذه القرية العديد من المالكية، ولكن إذا أُطْلِقَت النسبة إليها فلا ينصرفُ الذهنُ إلا إلى الشمس التتائي؛ لأنه أشهرهم<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث - مشايخه :

أخذ التتائي علوم الشريعة عن جميع من كبار العلماء في عصره، منهم:

١- قاضي الأنكحة أبو العباس أحمد بن يونس القسنطيني التونسي: الإمام الفقيه المالكي العالم الكامل المتفنن العمدة الفاضل، أخذ عن البرزلي وابن مرزوق الحفيد والبساطي، ولد سنة ٨١٦ هـ، وتوفي سنة ٨٧٨ هـ<sup>(٣)</sup>.

٢- نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله السَنهوري: الإمام الحافظ المحدث المقرئ شيخ المالكية في وقته، أخذ عن الزين طاهر النويري والبساطي وأبي القاسم النويري، له تعليق على التلقين، وشرحان للأجرومية ولد سنة ٨١٤ هـ، وتوفي في رجب سنة ٨٨٩ هـ<sup>(٤)</sup>.

٣- أبو الحسن علي بن محمد بن علي القرشي البَسْطي، الشهير بالقَلْصَادي: فقيه مالكي، محدث فرضي عالم بالحساب، وهو آخر مَنْ له التأليف الكثيرة من أئمة الأندلس، وتوفي بباجة تونس، له "أشرف المسالك إلى مذهب مالك"، و"هداية الأنام في

---

(١) يراجع: تاج العروس (٢٤٥/٣٧) مادة (تتو).

(٢) يراجع: مقدمة تحقيق جواهر الدرر، للشمس التتائي، تح د. أبو الحسن نوري حسن (١/ ٤٥).

(٣) يراجع: كفاية المحتاج (١٢١/١) ونيل الابتهاج (ص ١٢٦) وشجرة النور الزكية (١/ ٣٧٤).

(٤) يراجع: الضوء اللامع (٥/ ٢٤٩) وكفاية المحتاج (١/ ٣٥٩) وشجرة النور الزكية (١/ ٣٧١-٣٧٢).

مختصر قواعد الإسلام"، و"الضروري في علم المواريث" وغيرها، توفي سنة ٨٩١ هـ<sup>(١)</sup>.

٤- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر القاضي المغربي الأصل اللقاني: القاهري الأزهري المالكي، قاضي القضاة، الإمام الفقيه العالم المحدث العمدة المتفنن القدوة، سمع الحديث من الزركشي، وتفقه بأحمد البجائي. ولد سنة ٨١٧ هـ، وتوفي سنة ٨٩٦ هـ<sup>(٢)</sup>.

٥- داود بن علي القلتاوي الأزهري: الإمام الفقيه المالكي المتفنن أخذ عن الزين طاهر وأبي القاسم النويري وغيرهما، وعنه الشمس التتائي وغيره، له شرح على مختصر خليل ومختصر ابن الحاجب الفرعي والرسالة والتنقيح والألفية وغير ذلك. توفي سنة ٩٠٢ هـ<sup>(٣)</sup>.

٦- محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقي القاهري، الشافعي، المعروف بسبط المارديني أو المارداني: فقيه شافعي فرضي رياضي فلكي نحوي، أصله من دمشق، وولد بالقاهرة ونشأ بها، وعُيِّن مُوقِّتًا بالجامع الأزهر، من كتبه وسيلة الطلاب ونزهة الألباب إلى معرفة الأوقات بالحساب، توفي بالقاهرة سنة ٩١٢ هـ<sup>(٤)</sup>.

٧- أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيقي القاهري: الفقيه الشافعي المفسر المقرئ المحدث الأصولي الفرضي اللغوي الأزهري، المعروف بشيخ الإسلام، أخذ أنواع العلوم عن شيوخ عصره كالقاياتي وابن حجر والجلال

---

(١) يراجع: الضوء اللامع (١٤/٦) والأعلام، للزركلي (١٠/٥).

(٢) يراجع: الضوء اللامع (١٦١/١) وكفاية المحتاج (١٧٣/١) وشجرة النور (٣٧٢/١).

(٣) يراجع: كفاية المحتاج (٢٠٦/١) نيل الابتهاج (ص ١٧٦) وشجرة النور الزكية (٣٧٢/١).

(٤) يراجع: الضوء اللامع (٣٦، ٣٥/٩) والأعلام، للزركلي (٥٤/٧).

المحلي والشرف المتناوي وغيرهم، وتولى القضاء. توفي بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الرابع - تلاميذه :

تخرج بالإمام التتائي جمع غفير من كبار العلماء، ذكرت كتب التراجم منهم: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الفيشي<sup>(٢)</sup>. وأبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الدميري توفي سنة ٩٤٣ هـ<sup>(٣)</sup>. وأبو الفتح عبد الرحيم بن أحمد، بدر الدين العباسي القاهري، ثم الإسلامبولي توفي سنة ٩٦٣ هـ<sup>(٤)</sup>. ومحمد بن محمد بدر الدين الكرخي الشافعي توفي سنة ١٠٠٦ هـ<sup>(٥)</sup>.

#### المطلب الخامس - مهامه ووظائفه:

يذكر المترجمون للعلامة التتائي أنه تولى منصب القضاء، حتي صار قاضي قضاة المالكية بمصر، وذلك في عهد السلطان طومان باي في مستهل ذي القعدة من سنة ٩٢٢ هـ، فأخلع عليه السلطان، وقرّره على قضاء المالكية عوضاً عن القاضي محيي الدين بن الدميري بحكم أسره عند السلطان سليم شاه بن عثمان<sup>(٦)</sup>، وقد حفظ الله التتائي فتولى القضاء في عهد سلطان أبي المظالم والأخذ من أموال الناس قهراً، وقد منع الرّشاش؛ لأن في هذه الحقبة كان بعض القضاة يصل إلى منصب القضاء بالرشوة؛ لذلك كان يقبل

---

(١) يراجع: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (١/ ١٩٨) والأعلام للزركلي (٣/ ٤٦).

(٢) قال مخلوف: لم أقف على وفاته. راجع: كفاية المحتاج (٢/ ٢٣٥) وشجرة النور الزكية (١/ ٤٠٥).

(٣) يراجع: كفاية المحتاج (٢/ ٢٢٦) وشجرة النور الزكية (١/ ٣٩٣).

(٤) يراجع: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (٢/ ١٥٩-١٦٣).

(٥) يراجع: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحيي، المطبعة المصرية الوهبية (٤/ ١٥٢).

(٦) يراجع: بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (٥/ ١١٧).

في عمله الرشوة؛ فكثرت المظالم، ولم يطل المقام بالشمس التتائي في هذا المنصب، فما هي إلا أيام، حتى اضطربت البلاد بدخول العثمانيين مصر، ولما استقر الأمر للسلطان سليم شاه أعاد القاضي محيي الدين بن الدميري الذي كان في أسره مرةً أخرى على قضاء المالكية<sup>(١)</sup>، وذلك في الحادي عشر من شهر صفر من سنة ٩٢٣هـ. ومن ثم تفرغ شمس الدين التتائي للتأليف والتدريس والإفادة، حتى استحقَّ أن يُنعتَ بأنه: شيخ المالكية في عصره<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب السادس - مصنفاته :

ترك العلامة التتائي العديد من الكتب والمصنفات المهمة التي صارت مرجعاً لمن جاء بعده من العلماء، وخصوصاً ما كتبه في المذهب المالكي، ونبدأ بالمطبوع أو المحقق منها:

١- **البهجة السنية في حلّ الإشارات السنية**: وهو شرح على القصيدة الغرامية في مصطلح الحديث لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح اللّخميّ الأشبيلي (ت: ٦٩٩هـ)<sup>(٣)</sup>، حققها الأستاذ عبد الرحمن جديد.

٢- **تنوير المقالة في حلّ ألفاظ الرسالة**: وهو شرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني في مذهب مالك، وقد أخرج الجزء الأول منه فضيلة الدكتور محمد عايش في رسالته للدكتوراه، ويخرج قريباً كاملاً بعون الله (تعالى) بتحقيقي بالاشتراك مع فضيلة الشيخ أحمد مصطفى الطهطاوي.

---

(١) يراجع: بدائع الزهور في وقائع الدهور (١٦٥/٥).

(٢) يراجع: كفاية المحتاج للتنبكي (٢٢٣/٢) وشجرة النور (٣٩٣/١).

(٣) يراجع: البهجة السنية في حلّ الإشارات السنية، للشمس التتائي (ص ١٦).

٣- جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر: للشيخ خليل في الفقه المالكي، وهو شرحه الصغير للمختصر الخليلي، وقد طبع حديثاً في ثمانية أجزاء بدار ابن حزم بيروت، بتحقيق الدكتور أبي الحسن نوري حسن المسلاقي.

٤- خطط السداد والرشد بشرح نظم مقدمة ابن رشد: في الفقه المالكي، حققه أستاذنا الشيخ أحمد مصطفى الطهطاوي، ونشرته دار ابن حزم.

٥- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع، في أصول الفقه.

٦- شرح على الشامل لبهرام: في الفقه، لم يُكمله.

٧- شرح على ألفية العراقي، في مصطلح الحديث.

٨- شرح على الإرشاد: وهو كتاب "إرشاد السالك" لابن عسكر البغدادي.

٩- شرح على جامع الأمهات: لابن الحاجب.

١٠- فتح البديع الوهاب شرح التفریع: لابن الجلاب<sup>(١)</sup>.

١١- فتح الجليل في شرح مختصر خليل: وهو الشرح الكبير على المختصر.

٧- فهرسة شمس الدين التتائي: اشتملت على إسناد الحديث المسلسل بالأولية والجامع الصحيح والترمذي والحلية لأبي نعيم وكتاب الدعاء للمحاملي وجزء عاشوراء للمنذري والشفاء والبردة وأذكار النووي وألفية ابن مالك، منه نسخة في مكتبة تشستريتي- إيرلندا، برقم (٤٨٦٩)<sup>(٢)</sup>.

المطلب السابع- أهمية مصنفاته في المذهب :

---

(١) يراجع: مقدمة تحقيق جواهر الدرر، للشمس التتائي، تح د. أبو الحسن نوري حسن (١/ ٦٦).

(٢) يراجع: البهجة السنية في حل الإشارات السنية، للشمس التتائي (ص ٣٥).

اكتسبت مصنفات العلامة التتائي أهمية كبيرة؛ وخصوصًا شروحه التي دَوَّنَهَا على أهم الكتب التي جرى اعتمادُ المالكية عليها في المذهب كشرحه على الرسالة ومختصر خليل وغيرها؛ ولذا أكثر علماء المالكية من بعده من النقل عنه في كتبهم، واعترضوا عليه أحيانًا في بعض ما قاله.

وقد اهتمَّ بعضهم بكتابة الحواشي على شروح التتائي كحاشية العلامة أبي الخيرات مصطفى بن عبد الله الرماصي الجزائري المتوفي سنة ١١٣٦ هـ على شرح التتائي الكبير على خليل<sup>(١)</sup>، وحاشية العلامة أبي الإرشاد نور الدين علي بن زين العابدين بن محمد الأجهوري المتوفي (سنة ١٠٦٦ هـ) شيخ المالكية في عصره على شرح التتائي على الرسالة<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الثامن - ثناء العلماء عليه :

لهجت ألسنة العلماء والمؤرخين بالثناء على العلامة التتائي والإشادة بعلمه وفضله ومنزلته بين علماء عصره، ومن ذلك قول العلامة الغزي: "الإمام العلامة شمس الدين المصري المالكي، أقام بمدرسة الشيخونية بمصر، وشرح الرسالة شرحًا حافلاً، وعدة كتب، وكان معمور الأوقات بالعلم والعبادة والأوراد، وكان صوامًا قوامًا مؤثرًا للخمول، لا يتردد إلى الأكابر، ولا يأكل لأحدٍ من الظلمة أو من أعوانهم شيئًا، وكان محررًا لنقول مذهبه ضابطًا لها"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يراجع: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ٤٨٢).

(٢) يراجع: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ٤٤٠).

(٣) يراجع: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (١/ ٩٣-٩٤).

## المطلب التاسع - محبته للأدب والشعر :

المطالع لكتاب تنوير المقالة يجد التتائي ينثر الدر على كلامه، ويقطع جمود الفروع الفقهية بتحفة أدبية أو أبيات شعرية كقوله في ولاية القضاء: " وأنشد بعضهم في ولاية شخص لم يكن أهلاً له لجهله:

ولمّا أن توليت القضايا .. وفاض الجهل من كفئك فيضاً

دُجِحتَ بغير سكين، ولكن .. تريد<sup>(١)</sup> الذبح بالسكين أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد نظم التتائي مقطوعات شعرية كثيرة على غير بحر من بحور الشعر، وبعضها يصل إلى عشرة أبيات، وأكثرها في صياغة فوائد فقهية أو النظائر من مسائل الفروع.

## المطلب العاشر - وفاته:

اختلف في تأريخ وفاة العلّامة التتائي على أقوال:

فذكر الغزّي أنه توفي سنة ٩٣٠هـ<sup>(٣)</sup>، وهذا خطأ أو تحريف في النسخ؛ لأن النسخة الفرنسية ذكرت - في آخر الجزء الأول - تاريخ تأليف تنوير المقالة في سنة ٩٣٣هـ، وأيضاً ذكر المحبي في ترجمة محمد بن محمد بدر الدين الكرخي (ت: ١٠٠٦هـ) أنه قرأ على شمس الدين التتائي شرحه على قصيدة غرامي صحيح سنة ٩٣٣هـ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في النجوم الزاهرة [ذبحت بغير سكين وإني لأرجو ...] والبيتان من بحر الوافر، وقد ذكرهما ابن تغري بردي من شعر محمد بن مسعود الأديب المعروف بالفخر النحوي في وفيات سنة ٥٧٢ هـ. يراجع: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، تعليق محمد حسين (٦/ ٧٣).

(٢) يراجع: مخطوط م لتنوير المقالة (١٩٩أ).

(٣) يراجع: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (١/ ٩٤)، ديوان الإسلام للغزي (٢/ ١٧).

(٤) يراجع: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، المطبعة المصرية الوهبية (٤/ ١٥٢).



ومما سبق يترجح أن وفاة الشمس التتائي بعد هذا التاريخ، وفيه ثلاثة أقوال: فذكر الكتاني وغيره أنه توفي سنة ٩٣٧هـ<sup>(١)</sup>. وذكر التنبكي أنه توفي بعد سنة ٩٤٠هـ<sup>(٢)</sup>، وذكر حاجي خليفة ومحمد مخلوف والزركلي أنه توفي سنة ٩٤٢هـ<sup>(٣)</sup>، وهو مقارب لما ذكره التنبكي.

وأياً ما كان تاريخ وفاته -قبل أو بعد سنة ٩٤٠هـ- فرحم الله التتائي وجزاه خير الجزاء على حياته التي قضاها في خدمة علوم الإسلام.



---

(١) يراجع: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرفة للكتاني (ص: ٢١٨).

(٢) يراجع: كفاية المحتاج " للتنبكي (٢٢٣/٢) ونيل الابتهاج له (ص ٥٨٨).

(٣) يراجع: كشف الظنون (١٦٢٨/٢) وشجرة النور الزكية (٣٩٣/١) والأعلام (٣٠٢/٥).

## المبحث الثالث- رسالة السادة المالكية

يظهر من عنوان شرح الشمس التتائي على الرسالة أنها إذا أطلقت عندنا -معاشرَ المالكية- لا يراد بها غير رسالة ابن أبي زيد، فقد سمي شرحه: "تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة"، وهو صنيع ابن غازي المكناسي (ت: ٩١٩ هـ) من قبل في نظمه <sup>(١)</sup>، وكذا صنع الحطاب فسمى شرحه على نظم نظائر الرسالة "تحرير المقالة شرح نظم نظائر الرسالة"، وقد شايعهم على ذلك ناظم الرسالة، فسمى شرحه لنظمه "توضيح المقالة على نظم الرسالة"، وقد قلدت هؤلاء الأعلام في إطلاق اسم الرسالة في عنوان البحث، ولم أحتج إلى تقييدها بأنها رسالة ابن أبي زيد اختصاراً للعنوان، والاختصار في مثل هذا محبوب؛ لا سيما إن وافق اصطلاح جماعة من الفضلاء.

ونفصل الكلام على الرسالة من خلال هذه المطالب:

### المطلب الأول- التأريخ لتأليف رسالة:

تعد الرسالة أول مؤلفات ابن أبي زيد، وقد ذكر أبو زيد عبد الرحمن ابن الدباغ (ت: ٦٩٦ هـ): أن ابن أبي زيد قد ألفها وهو في سن الحداثة، وذلك سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وسنّه إذ ذاك سبع عشرة سنة <sup>(٢)</sup>، وفي هذا دليل على النضج العقلي المبكر لابن أبي زيد، وفيه بيان لأهمية التربية الإيمانية والعلمية في حياة الإنسان، أو قل: هو اصطناع الله تعالى لأوليائه.

لكن هذا التاريخ لتأليف الرسالة يُقبَل على رواية أبي زيد الدباغ لمولد ابن أبي

---

(١) يراجع: تحرير المقالة شرح نظم نظائر الرسالة، للحطاب، دار ابن حزم- بيروت (ص ١٦).

(٢) يراجع: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (١١١/٣).

زيد، وعلى ما اختاره التتائي أنه ولد سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة فلا يمكن اعتماد هذا التاريخ لكتابة الرسالة؛ لأن ابن أبي زيد سيكون له تسع سنين فقط؛ ولم يذكر التتائي شيئاً عن تاريخ تأليف الرسالة يتوافق مع ما ذكره من تاريخ مولد ابن أبي زيد.

### المطلب الثاني- سبب تأليفها:

وقد ذكر ابن أبي زيد في مقدمة رسالته أنه إنما ألفها بناء على طلب من معلم للولدان، لكنه لم يسمه، وقد اختلف في تسميته، قال أبو زيد عبد الرحمن ابن الدباغ (ت: ٦٩٦ هـ): "كان الشيخ أبو إسحاق السبائي سأله وهو في سن الحداثة أن يؤلف له كتاباً مختصراً في اعتقاد أهل السنة مع فقه وآداب ليتعلم ذلك أولاد المسلمين، فألف الرسالة، وذلك سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وسنه إذ ذاك سبع عشرة سنة"<sup>(١)</sup>، وقال ابن ناجي: "وهو ضعيف ولا يقال: إنهما معاً سألاه وأسعفهما جميعاً؛ لأنَّ إفراد الضمير ياباه، وأيضاً فإنَّ قوله: كما تعلمهم حروف القرآن يدل على أنه المؤدب محرز لأنني لا أعلم أحداً ممن تعرَّض لمناقبة أبي إسحاق ذكر أنه كان مؤدباً"<sup>(٢)</sup>، وقد نقل شمس الدين التتائي كلام ابن ناجي في شرحه ولم يتعقبه.

قلت: وكلاهما ظاهر من جهة أن المعنى بالخطاب في الرسالة هو محرز (رحمه الله)، لكن هذا لا ينفي أصل القصة التي ذكرها أبو زيد؛ لأن ابن أبي زيد كان شاباً؛ والتصنيف فيه نوع من التصدر؛ فالظاهر أنه تورَّع عن إجابة المؤدب محرز حتى استشار أبا إسحاق السبائي في الأمر، وهذا منه عمل بسيرة الإمام مالك الذي قال: "ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس حتى يشاور فيه أهل

(١) يراجع: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (١١١/٣).

(٢) يراجع: شرح ابن ناجي على الرسالة (١١١/١).

الصلاح والفضل وأهل الجهة من المسجد؛ فإن رأوه لذلك أهلاً جلس. وما جلسْتُ حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم إني لموضع لذلك<sup>(١)</sup>؛ وهذا ما فعله ابن أبي زيد؛ لهذا من نسب سبب التأليف لسؤال أبي إسحاق السبائي فقد صدق؛ لأن ابن أبي زيد -لورعه وديانته- ما كان ليقدم على التأليف دون هذه الإجازة من مثل أبي إسحاق السبائي (رحمهما الله)، وقد أشار العلامة زروق إلى احتمال الجمع بين رواية المؤرخين ورواية أصحاب التقاييد التي قواها ابن ناجي وغيره<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذكرته، والله أعلم.

### المطلب الثالث- أهمية الرسالة في المذهب المالكي:

الرسالة "أكثر كتب ابن أبي زيد انتشاراً، وأعظمها تأثيراً في الميدان التعليمي الفقهي بخاصة، ويمكن أن تعدَّ بحق كتابه الخالد، ابتداءً رواجها من حياة مؤلفها، واستمر تعاقب الشروح عليها من عصر مؤلفها في القرن الرابع، حيث ابتداء بشرحها القاضي عبد الوهاب. بل ومن قبل القاضي عبد الوهاب اهتم شيخه إمام المدرسة العراقية أبو بكر الأبهري بالرسالة، وألف عليها كتابه: "مسلك الجلالة، في مسند الرسالة". ويذكر أن شروحها زادت عن مائة شرح؛ فما أعلم كتاباً في الفقه المالكي - بعد الموطأ والمدونة- حظي بمثل ما حظيت به رسالة ابن أبي زيد من قبول وعناية وشهرة وانتشار في الآفاق وعمق أثر في خدمة المذهب، ونفع الأجيال من طلابه على امتداد الزمان والمكان"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن ناجي: "الانتفاع بالرسالة ظاهر لا ينكر، وقيل: فيها أربعة آلاف مسألة، والنفع يقع بكل مسألة منها فضلاً عن الكل، وكل مسألة بحديث ففيها أربعة آلاف

(١) يراجع: ترتيب المدارك، للقاضي عياض (١٤٢/١).

(٢) يراجع: شرح زروق على الرسالة (١٩/١).

(٣) يراجع: اصطلاح المذهب المالكي، للدكتور محمد إبراهيم علي (ص ٢٤٣).

حديث، وأسندها الأبهري في كتاب سماه مسالك الجلالة في إسناد أحاديث الرسالة<sup>(١)</sup>. وقد انتشرت الرسالة في العالم الإسلامي شرقًا وغربًا في حياة مؤلفها، فلما فرغ ابن أبي زيد من تأليفها بعث بنسخة منها إلى أبي بكر الأبهري ببغداد "فأظهر الفرح بها، وأشاع خبرها بين الناس، وأثنى عليها وعلى مؤلفها، وأمر ببيعها؛ ليحسن بثمنها إلى الواصل بها، فبيعت بمائتي دينار دراهم. فقال: لا تباع إلا وزنًا بوزن، ففعل ذلك، فجاء وزنها ثلاثمائة دينار ونيفًا"<sup>(٢)</sup>.

ولأهمية الرسالة قصدها القرافي في موسوعته الفقهية الشهيرة "الذخيرة" فقال: "وقد أثرت أن أجمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقًا وغربًا حتى لا يفوت أحدًا من الناس مطلبٌ، ولا يعوزه أرب؛ وهي المدونة والجواهر والتلقين والجلاب والرسالة جمعًا مرتبًا بحيث يستقر كل فرع في مركزه، ولا يوجد في غيره حيزه"<sup>(٣)</sup>.

ولمّا تكلم الدكتور محمد إبراهيم عن مختصر خليل قال: "اعتنى الناس به شرحًا ودرسًا، وتركوا كل شيء سواه غير الرسالة للشيخ ابن أبي زيد"<sup>(٤)</sup>، وقد صدق فرسالة ابن أبي زيد بشرح أبي الحسن المنوفي مرحلة أساسية في تعليم الفقه المالكي في الأزهر الشريف إلى يومنا هذا.

---

(١) يراجع: شرح ابن ناجي على الرسالة (١٦/١).

(٢) يراجع: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (١١٢/٣).

(٣) يراجع: الذخيرة، للشهاب القرافي (٣٦/١).

(٤) يراجع: اصطلاح المذهب المالكي، للدكتور محمد إبراهيم علي (ص ٤٣٩).

## المطلب الرابع - المؤلفات على الرسالة:

### ١- الشروح:

تعددت شروح الرسالة منذ حياة مؤلفها إلى يومنا هذا حتى قيل: إنها تزيد على مائة شرح؛ وقد ذكر بروكلمان أن بعضهم عدَّ ثمانية وعشرين شرحاً للرسالة، وذكر هو بعضها<sup>(١)</sup>، وأن أكتفي هنا بذكر ما راجعته أثناء إعداد هذه النسخة، وإليك أسماء هذه الشروح:

١- شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب البغدادي (ت: ٤٢٢ هـ)، نشرته دار ابن

حزم - بيروت.

٢- شرح تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣٤ هـ)، المسمى "التحرير والتجوير"، وقد

نشره مركز نجيبويه حديثاً، لكنني كنت اعتمدت على الجزء الذي حققته

الباحثة رمضة صالح الدين.

٣- شرح يوسف بن عمر الأنفاسي (ت: ٧٦١ هـ)، نشرته دار الكلمة - القاهرة.

٤- شرح ابن ناجي التنوخي (ت: ٨٣٧ هـ)، نشرته دار الكتب العلمية - بيروت.

٥- شرح زروق الفاسي (ت: ٨٩٩ هـ)، نشرته دار الكتب العلمية - بيروت.

٦- كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن المنوفي (ت: ٩٣٩ هـ)، ومعه حاشية

العدوي الصعيدي (ت: ١١٨٩ هـ)، تحقيق أحمد حمدي إمام، وإشراف

السيد علي الهاشمي.

---

(١) يراجع: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٢٨٧/٣).

٧- الفواكه الدواني، للشيخ أحمد النفراوي (ت: ١١٢٦هـ)، نشرته دار الكتب العلمية- بيروت.

## ٢-تخريج أحاديث الرسالة:

١- مسلك الجلالة في مسند الرسالة: تتبع الإمام الأبهري في كتابه مسلك الجلالة "جميع مسائلها التي تبلغ أربعة آلاف، فرفع لفظها أو معناها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى أصحابه رضي الله عنهم، وبذلك دعم الفروع بحججها<sup>(١)</sup>.

٢- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، نشرته المكتبة العصرية ببيروت.

## ٣- نظم الرسالة:

١- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعبد الله بن الحاج حماد الله القلاوي المالكي، وعليه شروح: منها شرح الناظم، وهو شرح لطيف سماه "توضيح المقالة"، و"العذاق الحواني على نظم رسالة القيرواني" للشيخ زايد الأذان الشنقيطي، نشرته مجلة الوعي الإسلامي في ثلاثة مجلدات.

---

(١) يراجع: الرسالة الفقهية (ص ٤٣).

٢- ونظم نظائرها فقط محمد بن أحمد بن عبد الله الفاسي العثماني المكناسي

(المتوفى ٩١٩ هـ ١٥١٣ م)<sup>(١)</sup>، وشرحه شمس الدين الخطاب (ت: ٩٥٢ هـ)

بشرح سماه تحرير المقالة.

٣- وقد نُظِّمَت عقيدة الرسالة وحدها، نظمها الشيخ أحمد بن مشرف

الإحسائي فزادت عن تسعين بيتاً<sup>(٢)</sup>.

٤- ترجمة الرسالة إلى اللغات الأخرى:

١- ترجمت الرسالة إلى الإنجليزية على يد رسل وعبد الله المأمون

السهروردي.

٢- وترجمت إلى اللغة الفرنسية على يد فانيان، ونشر نصها العربي

وترجمها إلى الفرنسية برشييه الجزائر ١٩٤٥ م<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الخامس - مدح الرسالة:

قال أبو طاهر السلفي: أنشدني الفقيه أبو محمد عبد الله بن موسى بن إسماعيل

الغرناطي بالإسكندرية للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي في رسالة أبي

محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني:

رسالة علم صاغها العلم التَّهْدُ .. قد اجتمعت فيها الفرائض والزهدُ.

أصولُ أضاءتْ بالهدى فكأنَّما .. بدا لعيون الناظرين بها الرُّشْدُ.

---

(١) يراجع: تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سركين (١٧٢/٣).

(٢) يراجع: الرسالة الفقهية (ص ٤٨).

(٣) يراجع: تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سركين (١٦٨/٣).



لقد أمّ بانيتها السدادَ فذكرُها .. بها خالدهُ ما حجّ واعتمرَ الوفدُ.  
وفي صدرِها علمُ الدّيانةِ واضحٌ .. وآدابُ خيرٍ ليس فيها لها نِدٌ<sup>(١)</sup>.

### المطلب السادس - الرسالة مرحلة مستقلة:

ذكرنا في السبب الباعث على تأليف الرسالة أن ابن أبي زيد ألفها لتكون المرحلة الأولى في البناء الفقهي؛ ليتعلمها الولدان في الكتاتيب؛ لهذا ينبغي أن يحافظ على حجمها وعلى الغرض منها كمرحلة علمية مستقلة؛ والقارئ لها أو الدارس لا يحتاج في الوقوف على معانيها إلا إلى ضبط ألفاظها وفهم غريبها والمسائل المهمات من إعرابها، وهذا ما حاولت الاقتصار عليه.

وتمثل شروح الرسالة في الحقيقة مرحلة أخرى تالية لمرحلة تعلّم الرسالة؛ لأن ابن أبي زيد ما تعرض للخلاف في المذهب إلا في مواضع قليلة منها، وقد جمع ابن ناجي ما فيه ثلاثة أقوال من مسائل الرسالة في قوله: "اعلم أن هذه المسألة"<sup>(٢)</sup> إحدى المسائل التي ذكر في الرسالة أن فيها ثلاثة أقوال: وثانيتها: من ترك الفاتحة من ركعة. وثالثتها: هل يتيمم لكل صلاة أم لا؟ رابعتها: في تغليظ الدية على الأب إذا ضرب ابنه بحديدة. وخامستها: في كفن الزوجة هل هو على الزوجة أم لا؟ وسادستها: في تقديم الظهر وتأخيرها"<sup>(٣)</sup>، أما شروح الرسالة فقد ذكرت الخلاف في المذهب، واحتجت لأقوال الرسالة بالأدلة من الكتاب والسنة وقواعد الفقه، وأظهرت مفهوم الرسالة كما تكلمت على ظاهر المنطوق، بل إن شرحًا مثل شرح التتائي حاول الربط بين الرسالة

---

(١) الأبيات من بحر الطويل. يراجع: معجم السفر، لأبي طاهر السلفي، تح عبد الله عمر البارودي (ص ١٦٧) ومعالم الإيمان (ص ١١٢).

(٢) يريد قول ابن أبي زيد: "ومن استحق أمة قد ولدت قيمتها وقيمة الولد يوم الحكم".

(٣) يراجع: شرح ابن ناجي (٣٧٩/٢).

ومختصر خليل؛ لأن التتائي كثيرًا ما يوازن بين نص الرسالة وعبارة المختصر.  
ومن خصائص الرسالة أنها لا تتقيّد بمشهور المذهب، وقد نص على هذا التتائي في  
غير موضع من شرحه<sup>(١)</sup>؛ لهذا حرص التتائي وغيره على ذكر ما خالفت الرسالة فيه  
المشهور.

### المطلب السابع - إعادة النظر في غريب الرسالة:

قال ابن عرفة (رحمه الله) - في حديث: (أو علم ينتفع به بعده) -: "إنما تدخل  
التأليف في ذلك إذا اشتملت على فوائد زائدة وإلا فهو تحسير للكاغد"، ويريد بالفائدة  
الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه، أما إن لم يشتمل التأليف إلا على نقل ما في  
الكتب فهو الذي قال فيه: تحسير للكاغد<sup>(٢)</sup>؛ وإن للعصر لأحكامًا، وإن البيئة  
الاجتماعية والثقافية التي نعيشها قد توجب علينا إعادة النظر في أشياء إذا كنا نريد  
الإفادة منها، وإعادة النظر في شيء من تراث أمتنا لا تعني بالضرورة إهماله أو  
الانتقاص منه، بل هي إحياء له وتزيين له وتقديم له في صورة جديدة توجب له جاذبية  
وقبولًا في عقول شباب الأمة، ومن هذا الباب جاءت إعادة النظر في غريب الرسالة.

والنظر في غريب الرسالة والكلام على مشكل إعرابها أداة معرفية عظيمة في السلم  
التعليمي الإسلامي، وأهمية ذلك معروفة، فتقديم ما هو من علوم اللسان على غيره من  
العلوم ظاهر عند السلف؛ ومن ذلك ما ذكره السيوطي (رحمه الله) عن الحسن أنه قيل  
له: يا أبا سعيد، الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته؟ قال:

---

(١) يراجع: تنوير المقالة خ (٢١٨).

(٢) يراجع: نيل الابتهاج، للتنبكي (ص ٤٦٥).

حسنٌ يا ابنَ أخي فتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ الآية فيعيها بوجهها فيهلك فيها<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضًا ما أخرجه حافظ المغرب ابن عبد البر المالكي عن عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، عن أبيه: "أنه جاءه الدراوردي عبد العزيز بن محمد يعرض عليه الحديث فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً؛ فقال له المغيرة: ويحك يا دراوردي، كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أخرى<sup>(٢)</sup>، فحَضَّه (رحمه الله) على ما يخلصه من اللحن في الحديث قبل طلب الحديث.

وتدبر -رعاك الله- قول أحد كبار الأصحاب وفارس علم مقاصد الشريعة: "الشريعة عربية، وإذا كانت عربية؛ فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسط؛ فهو متوسط في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة؛ فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوهم؛ فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولاً"<sup>(٣)</sup>.

وقد دلَّك الإمام السيوطي على طريق التفقه في كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وهو طريق التفهم لنصوص أئمة الفقه أيضًا فقال: "وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسرارهِ النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبراً

---

(١) يراجع: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢٦٠/٢).

(٢) يراجع: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٣٥٣/١).

(٣) يراجع: الموافقات، للشاطبي، تح أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (٥٣/٥).

أو فاعلاً أو مفعولاً أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك" (١).

وقد نصح علماؤنا بهذا التدرج في الطلب حرصاً منهم على نقل الشريعة بكل أمانة ودقة؛ لهذا إذا وقع خطأ من أحد الرواة نبّه عليه الجهابذة؛ وكذلك الأمر بالنسبة لكتب الفقه؛ باختلاف نسخ الكتاب أو تعددها أوجب على الشراح التنبيه على ما وقع في بعض نسخه من تحريف أو لحن؛ وذلك لأن الغاية من اللغة نقل المعاني، فإذا تحرفت الكلمات وضاع إعرابها ضاعت معانيها؛ لهذا وجب على طالب العلم الحرص على ضبط ما يحفظه من الفقه أو الحديث؛ ليكون ضابطاً للمعاني عارفاً بما يحيل هذه المعاني عن مواضعها (٢).

وقد سبقني إلى الكلام على غريب الرسالة أعلام، منهم:

١ - أبو بكر بن العربي المعافري (ت: ٥٤٣هـ): ولم أقف عليه (٣)، لكن نقل عنه التتائي في غير موضع من تنوير المقالة كقوله: "أَمَّا الْوَدْيُ" بالدال المهملة؛ ابنُ العربي: وإعجامها شاذٌّ (٤)، وكقوله: "وقال ابنُ العربي: المرفقُ معلومٌ بكسرِ الميمِ وفتحِ الفاءِ لا غيرُ، وأمّا المرفق من الارتفاق ففيه

---

(١) يراجع: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢٦٠/٢).

(٢) هذا تمهيد للمراد من حاشيتي على الرسالة، أما منزلة علوم العربية من علوم الشريعة فهو موضوع غنيت به مؤلفات عظيمة النفع، منها كتاب ابن الأزرق الغرناطي المالكي (ت: ٨٩٦ هـ) المسمى: "روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام"، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذة سعيدة العليمي، ونشرته كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس الغرب.

(٣) يراجع: مقدمة قانون التأويل، لابن العربي، تح محمد السليمان (ص ١٥٠).

(٤) يراجع: تنوير المقالة مخطوطة خ (٦٨).

اللغتان<sup>(١)</sup>، ونص على كتابه في قوله: "وقال ابن العربي في غريب الرسالة: القشب هو الحشيش وغيره مما يعلق بالخف، وهو بقاف فشين معجمة ساكنة، وبالمهمله ضرب من التمر"<sup>(٢)</sup>.

٢- أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي الوهراني (من علماء القرن السادس الهجري): في كتابه "غرر المقالة في شرح غريب الرسالة"، وهو رافد رئيس في كلامي على غريب الرسالة وإعرابها، وكتاب مطبوع مع الرسالة الفقهية، وهي أيضًا من مصادري في إخراج نص الرسالة، والظاهر أن المغراوي قد أفاد من كتاب ابن العربي، ويظهر هذا من مقارنة كلام ابن العربي في الموضوع الأخير -الذي ذكرته في الفقرة السابقة- بما قاله المغراوي في هذا الموضوع<sup>(٣)</sup>.

٣- أبو الفضل السجلماسي (من علماء القرن الثامن الهجري): وكتاب "شرح غريب الرسالة"<sup>(٤)</sup>، ولم أقف عليه.

والناظر في تاريخ هذه المؤلفات يرى أنها قد مضى عليها قرون طويلة، وقد ظهر بعدها معاجم هي أيسر في تأليفها وترتيبها من تلك التي اعتمد عليها هؤلاء الأعلام؛ لهذا سيجد القارئ فروقًا بين كتاب المغراوي وما قصدناه من الغريب ألخصها فأقول:

---

(١) يراجع: تنوير المقالة مخطوطة خ (١٠٣).

(٢) يراجع: تنوير المقالة مخطوطة خ (١٠٧).

(٣) يراجع: غرر المقالة في شرح غريب الرسالة (ص ١٠٥).

(٤) يراجع: تحصيل ثلج اليقين في حل معقدات التلقين، لأبي الفضل السجلماسي (ص ١٠٥).

- ١- أضفتُ موادَّ لم يتعرض لها المغراوي مما يحتاجه طالب العلم في أيامنا هذه.
- ٢- لم أتعرض لذكر شواهد اللغة التي يحرص على ذكرها المغراوي في كتابه، ومثل هذا لا يليق -في تقديري- بكتاب مختصر كالرسالة يحتاج قارئه إلى فهم المادة اللغوية ومعناها دون إسهاب.
- ٣- وقد رجعت إلى المعاجم المختصرة كالمصباح المنير والقاموس المحيط والمعجم الوسيط في أكثر هذه المواد، ولم أنقل عن المطولات كلسان العرب وتاج العروس إلا لفائدة أو شرح مهم.
- ٤- زدت من النكت الإعرابية الكاشفة للمعاني، وبيّنت اختلاف الشراح في وجوه الإعراب ليظهر علاقة ذلك بفقه الفروع، رزقنا الله -وإياك- الفقه في كتابه وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وجعل هذا العمل ذخيري للعقبى وسبباً للقربي.

## المبحث الرابع- وصف النسخ التي اعتمدت عليها في استخراج نسخة التتائي

نسخ رسالة ابن أبي زيد القيرواني:

الأولى- هو مخطوط عليه العلامة المائية لجامعة الملك سعود، وقد نشرته مكتبة الألوكة على موقعها، وهي نسخة جيدة، مكتوبة بخط مغربي، وضبطت كلامتها بالحركات ضبطاً كاملاً، لكن بها أوهاماً من تحريف وسقط وزيادة أحياناً، وقد أشرت لشيء من ذلك في حاشية التحقيق، وعليها خاتم قديم فيه: مكتبة [ابن] <sup>(١)</sup> غازي، مكناس المغرب الأقصى ١٣٦٦، تاريخ نسخها - كما في الصفحة الأخيرة من المخطوط - ١٠٩٩هـ، يقع في ٦٣ ورقة، لكن ترقيمها يبدأ بصفحة رقم (٧٧)؛ فالظاهر أن مخطوطها كان يجمع أكثر من كتاب مختصر، وبكل صفحة واحد وعشرون سطراً، وتمتاز بوجود التعقيب، ورمزنا لها بالرمز (أ).

الثانية- هو مخطوط نشرته جامعة الملك سعود على موقعها، رقمه العام (٨٦٧)، وهي نسخة جيدة بها ترميم، مكتوبة بخط نسخ معتاد، تاريخ نسخها - كما في موقع الجامعة - ١٠٩٩هـ، لكن التاريخ الذي يظهر في الصفحة الأخيرة هو جماد أول ست وألف ومائتين، يقع في ١٢٠ ورقة، بكل صفحة أحد عشر سطراً، ويمتاز بوجود التعقيب، ورمزنا له بالرمز (ج).

---

(١) كذا قرأتها؛ لأن الختم به أجزاء ممسوحة، والله أعلم.

## نسخ تنوير المقالة لشمس الدين التتائي:

### نسخ الجزء الأول:

الأولى - مخطوطة (٣٩٤٥) من المكتبة الأزهرية، وهي مخطوطة للكتاب كاملاً، تقع في (٦٩٦) لوحة، مؤرخة بسنة ١١٠٠ هـ، وعليها تحببب لفقراء الأزهر باسم عبد الفتاح الصعبي، ورمزنا لها بالرمز (ز)، وبها سقط كبير يُقدَّر بعشرين لوحة من نسخة (س) بعد ص (أ) من اللوحة (٤٢)، وبها سقط كبير آخر من لوحة (١٣٨ - ١٥٢).

الثانية - مخطوطة (٧٤٢) من المكتبة الأزهرية، وهي مخطوطة للكتاب كاملاً، تقع في (٦٣٥) لوحة، مؤرخة النسخ بيوم الأربعاء سادس شهر رجب المحرم من سنة ثلاث وسبعين وألف، واسم ناسخها أحمد بن عيسى المالكي الأحمدى أبو حامد، وعليها تحببب باسم علي المناواتي الرفاعي، والمناوات قرية تابعة لمحافظة الجيزة، وعليها خاتم الكتبخانة الأزهرية، ورمزنا لها بالرمز (خ).

الثالثة - الفرنسية، وهي نسخة المكتبة الوطنية الفرنسية، رقمها ٥٣٢٧ عربي، وهي نسخة كاملة للكتاب، وهي (٣٣٥) لوحة، وبها خرم في آخرها، فتنتهي النسخة أثناء الكلام على المواربث، وهي نسخة مصورة، لا يظهر فيها مداد المتن من مداد الشرح، وفي صفحتها الأولى تقبببب إعارة للكتاب، لعله من التتائي للشيخ ابن عثمان غاب، وختمه بقوله: "كتبه الشيخ بببب"، بخط مغربي أيضاً، وهو مخالف لخط النسخة، وقد انتهى الجزء الأول بسباق يظهر منه أنه كلام التتائي، وأرخت برجب سنة ٩٣٣ هـ، أي أثناء حياة التتائي، والظاهر أنها أقدم النسخ؛ وقد اعتمدنا سباقها في بداية ونهاية الجزء الأول من الكتاب؛ لأنه يظهر منها أنها عبارات التتائي (رحمه الله).

الرابعة - ثنستربببب (٤٦٥٦)، وهي نسخة كاملة للكتاب، وهي (٣١٠) لوحة، بخط نسخ واضح، مؤرخة بالثاني والعشرين من ذي الحجة سنة (١٠٤٦ هـ)، كتبها محمد دياب



بن شحاتة ابن دياب الأتليدي بلدًا المالكي مذهبًا<sup>(١)</sup>، وقد ترجم للتتائي في صفحة العنوان، ويقابلها صفحة الفهرسة لأبواب الكتاب وذكر رقم الورقة التي يبدأ فيها الباب.

**الخامسة - مخطوطة المكتبة الوطنية التونسية (٣١١٣)، وهي مكتوبة بخط مغربي جيد، وهي نسخة مصورة، لم يظهر فيها أثر الحمر، لكنه يمكن تمييز خط المتن عن الشرح في كثير من المواضع، وتمتاز النسخة بوجود التعقيية، ويضع ناسخها تراجم في هامش النسخة للأبواب والمسائل المذكورة بقوله: (قف) ثم يذكر العنوان أو الترجمة لما يأتي من مسائل، وعدد أوراقها (٢٣٨)، ناسخها عمر بن القاسم الكركي، مؤرخة بربيع الأول لسنة ١١٤٨ هـ، وعليها تملك مؤرخ بسنة ١٢٠١ هـ للسيد محمد الطيب بن محمد بوعتور القرشي العثماني، وهو جد الوزير محمد العزيز بوعتور، والوزير هو والد أُم العلامة الطاهر بن عاشور (عليهم رحمة الله)، ومؤرخ الفراغ من مقابلتها بسنة ١١٦٨ هـ ورمزها (ر)، وبها سقط للوحة (٢٣١)، انتهت النسخة - في الجزء الثاني منها- عند دعوى الصلح من كتاب الأفضية.**

**السادسة - مخطوطة وزارة الأوقاف (٤٩٥٨) مؤرخة بسنة ١١٢٠ هـ، ناسخها محمد الساوي رمزها (س)، وفيها سقط بمقدار لوحة كاملة قبل (س ٧)، وسقط بعد (س ١٢) بمقدار لوحة كاملة أيضًا، وسقط بعد (س ١٢٧) بمقدار لوحة، وسقط بعد لوحة (٢٥٢)**

---

(١) لعله هو صاحب كتاب (إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس)، وهو كما في مقدمة كتابه من منية ابن الخصيب، وهي بمحافظة المنيا، ومعلوم أن أكثر أهل الصعيد مالكية، وقرية (أتليد) من قرى مركز (أبو قرقاص)، وله ترجمة صغيرة في الأعلام لخير الدين الزركلي (١٢٢/٦) توفي قريبًا (١١٠٠ هـ). يراجع: إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس، لمحمد دياب الأتليدي، دار صادر-بيروت (ص ٧).

بمقدار لوحة، وهي نسخة جيدة مقابلة، يثبت ناسخها أحيانًا نسخًا أخرى من الشرح فيقول في هامشها: "في نسخة كذا"، وضبطنا منها الزيادات المدرجة في شرح التتائي من تعليقات القراء؛ لأن ناسخها يضبط ذلك في الهامش بقوله: (حشـ) أو حاشية، ويضع على التعليقات ضبة، فإن ذكر شيئًا من نص الشرح في الهامش أتبعه بلفظ (صح)، وتمتاز هذه النسخة أيضًا بذكر التعقيب، ويصرح بإثبات المقابلة، فيكتب في الهامش: "بَلَّغَ مُقَابِلَةً"<sup>(١)</sup>، وتزيّن هامش النسخة بتعليقات يظهر منها علم الناسخ ويقظته، فينبّه على تقييد ما أطلقه التتائي في شرحه، أو توضيح ما كان موهّمًا من كلامه وما شابه ذلك، وقد ذكرنا الضروري من هذه التعليقات، وأتبعناه بما يؤيده من كتب الأصحاب تأكيدًا له وتأيدًا.

السابعة- نسخة جامعة المدينة المنورة، ورقمها (١٢٦٥)، عدد أوراقها (٢١٥)، وهي مكتوبة بخط مغربي جميل، واسم ناسخها جابر بن سليمان بن أحمد، وتاريخها ١٠٣٠ هـ وبها خرم في آخرها، فانتتهت النسخة عند ذكر العقيقة، ومتن الرسالة فيها بالمداد الأحمر، مفهرسة الموضوعات في أول صفحة منها، وعليها تحبيس محمد العزيز الوزير على المدينة المنورة مؤرخ بغرة رجب ١٣٢٠ هـ.

الثامنة - نسخة وزارة الأوقاف (٤١٠١) مؤرخة ١١٥٤ هـ، نسخها عبد القادر بن الحاج علي المغربي، عدد أوراقها (٢٣٦)، ورمزها (ق)، وهي مكتوبة بخط مغربي جيد، قد كتب فيها متن الرسالة بالحرمة، وقد سقطت منها اللوحة (١٣١)، وبها سقط بعد اللوحة (١٤١) بمقدار لوحة كاملة، وبها سقط في اللوحة (٢١٤) بمقدار فقرتين كبيرتين عن طواف القدوم.

---

(١) كما في لوحة (١١٤٩)، (١١٨٤).

التاسعة- نسخة وزارة الأوقاف (٤١٠٥) عدد أوراقها (٣٧١) غير مؤرخة ورمزنا لها بالرمز (ع)، مكتوبة بخط حديث، وقد كتب فيها متن الرسالة بالحمرة، وأكثر ناسخها من التعليقات في هامش، وأكثرها عن النفراوي، وهذا يؤكد أنها نسخة متأخرة عن سابقتها، ويذكر ناسخها المقابلة أحياناً كما في لوحة (٢٧٦)، وقد سقط منها لوحة (٣٦٧)، وليست كاملة، فقد انتهت عند ذكر ذبيحة المجوسي.

#### نسخ الجزء الثاني:

النسخ الخمس الأول كاملة للجزأين معاً، ويزاد للجزء الثاني وحده نسختان هما:  
الأولى- نسخة جامعة المدينة المنورة، رقمها (١٢٦٦)، عدد أوراقها (١٦٠)، وهي مكتوبة بخط مغربي جميل، واسم ناسخها جابر بن سليمان بن أحمد، ومؤرخة بثالث ذي القعدة ١٠٣٠ هـ، ومتن الرسالة فيها بالمداد الأحمر، مفهرسة الموضوعات في أول صفحة منها، وعليها تحبب محمد العزيز الوزير على المدينة المنورة مؤرخ بغرة رجب ١٣٢٠ هـ، ورمزنا لها بالرمز (م).

الثانية- نسخة دار الكتب (١٣٧) فقه مالك، وهي (٢٩٣) ورقة، وفي صفحة العنوان كتب اسم الكتاب كاملاً، لكن الناسخ أخطأ في اسم التتائي، نسي لفظة (أبو) في كنيته، وعليه تحبب على جامع محمد بك أبو الذهب، مؤرخة بسنة ١١٣٤ هـ، وكتبها حجازي بن موسى الشفاوي المالكي، ورمزنا لها بالرمز (ك).

## نسبة نسخة مجهولة المؤلف:

نشرت جامعة الملك سعود على موقعها شرحًا لرسالة ابن أبي زيد القيرواني برقم (٤٦٢٨)، المؤلف: لم يعلم الشارح، تاريخ النسخ: الثاني عشر الهجري تقديرًا، عدد الأوراق (٢٩٩)، وهي نسخة بأولها نقص، ثم يتلوها ورقة، بها أن الناسخ يونس بن الحاج عمر الجري سنة ٧٧٢هـ، وهذا التاريخ هو المسطور على صفحة الموقع، وهو موجود في الورقة الأخيرة من المخطوط، والتاريخ المقدّر للنسخة أظهر من المكتوب في النسخة؛ والتاريخ المكتوب فيها هو تاريخ الأصل المنقول منه، لكن الناسخ لم يستطع قراءتها أو كتبها هكذا سهوًا أو سبق قلم، فهو تحريف، والصواب "تسعمائة" بدلًا من سبعمائة، وهو تاريخ واقع بعد وفاة التتائي.

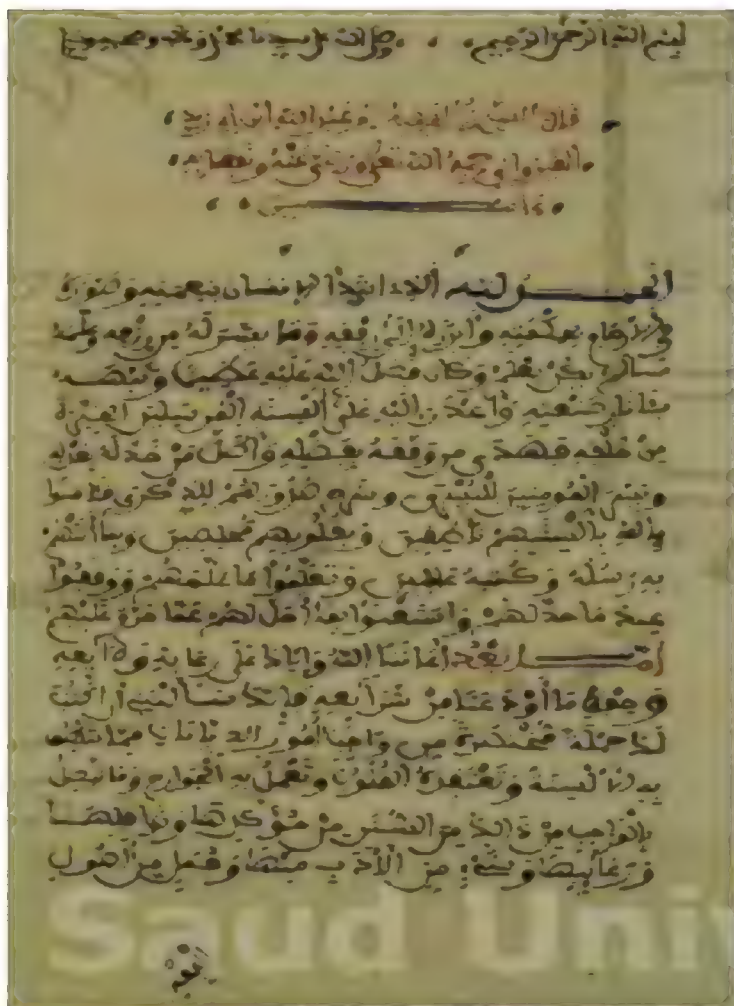
والمخطوط هو يقيّنًا تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة لشمس الدين التتائي الذي انتهت من تحقيقه منذ شهور قليلة، وهو يعد للنشر بعون الله تعالى وتيسيره، ويمكن التأكد من هذا بمراجعة الصفحة الأولى من المخطوط عند قوله: "والإقامة وتر" سيجدها تقع عند الصفحة (٦/٢) من الجزء الذي نشره فضيلة الدكتور محمد عايش شبير، وتحقيقه مصور على شبكة الإنترنت، وكذلك يمكن مقارنة الصفحة الأخيرة من هذا المخطوط بصور المخطوطات الكاملة التي أرفقتها بالبحث كنسخة تشستريتي، وقد ذكرت هذا التنبيه هنا؛ لأنني أخشى أن لا يلتفت إلى رسالتي الإلكترونية إليهم بذكر اسم المؤلف، فأردت أن ينتفع بهذا التنبيه من وقف عليه.

واليك الصفحة الأخيرة من المخطوط المجهول المؤلف فقارنه بآخر صفحة من نسخة تشستريتي.



صور نسخ رسالة ابن أبي زيد.

الصفحة الأولى من مخطوط الرسالة (أ) وتظهر به التعقيب.











صورة الصفحة الأخيرة من مخطوط الرسالة لجامعة الملك سعود (ج).

من وفنونه ومن السنن والغرر والاداب وانا  
سل الله عز وجل ان يتقنا واياك بما علمنا ويعيننا  
واياك على القيام بحقه فيما ملقنا ولا حول ولا قوة  
١١١١ باسمه العلي العظيم وصلي الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وقد  
تمت النسخة المباركة بعون الله حمد على  
رسيد  
بسم الله الرحمن الرحيم اغفر لنا ربنا وقرناءنا والجميع  
اغفر لنا ربنا وقرناءنا والجميع  
وامين وكان الفري يوم الجمعة  
بمكة اول ست الف ومائتين







تنوير المقال في حل الفاظ الرسالة

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة محمد -

الثاني رحمه الله تعالى

ونفعنا به والمسلمين

امن

27.2

٥٤

قصه مالک

اوقف هذا المشرق المبارك

الفتور على المناوئي الرفاعي

على طلبة العلم لله تعالى

لا يباع ولا يوهب ولا يرهن

ولا يستبدل والله تعالى اعلم





بسم الله الرحمن الرحيم ١. و جعل الله على سيدنا محمدا تسليم  
 ٢. قال الشيخ دلائل العالم العلامة المحقق المرفوعي رحمه الله  
 ٣. و هو يدعي عنه نسخة الاساطير والمسلمين معيار الطالبيين  
 ٤. ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن خليل التتائي المالكي  
 ٥. في نسخة الله في عزته ونفعنا والمسلمين سرمد وبركات  
 ٦. عله في الدنيا والآخرة ورحم سلعة في آخره ورحمهم  
 الفرقة العلمية للحرف الرشاد. وهو من اختاره من جميع العباد. لبيان معرفة الاساطير  
 من اصول دين وحلال وحرام. وليعرب الملقب بالحقية ويمتد من سائر الاساطير. اجرو  
 جدا كثيرا ما اعلم من الزمان. واشهر ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الذي لا  
 واسطة ان سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد ولد عبد الله. من تحت رسالته  
 جميع الخلائق من ملك وانس وجان المخلوقات بعبادة الكمال صلى الله عليه وعلى آله  
 ومحبه ذوي النعم العوان صلاة وسلاما طابا من بدواح الدنيا والآخرة ارجوا  
 بها جزيل الثواب من الملك العلام وهو قد ورد على من مكة ببلد الحرام  
 كتابا لا تسعين فالف تنوع لما استعملوا عليه من ربعة المقاتل بان الله لهم ما نفع  
 من شرح الرسالة من اوله واخره المنسوب وضعه للشيخ العاضل العلامة  
 الحديث جمال الدين احمد المجد من يوسف بن حسن التتائي. بسنا تيز موفينين  
 نسخة التي تار من فريز نواج معينة من العلبا الشهي بالصار في نسخة  
 لزوج امه هو الشيخ الصالح زين الدين شادرون مودب الاطهار بالقرية المذكورة  
 من قيامه به من صغره التي حضر محبته اليها الفاهرة المحروسة واشتغل بالعلم  
 الشريفي فيها وبسرا الحديث النبوي وله فيها اسلبيد كبريت عالية وكان  
 غلب استغاله بالقبعة على احد مسايخنا الشيخ (دلائل العلامة نور الدين ابي  
 الحسن علي الستموري وعلى العالم العلامة شرف الدين المغربي المعروف بالعلين تفرغ  
 الله نفع برحمته واسكنهم فيسبح جنته باجتماع ذلك بالشرح صدره وراجيا  
 من الله ان اوبى لهم ذلك القدر مع جزيل ما اومله من عظيم الاجر ضيائا في ذلك  
 لما ارتضا الشيخ الجليل ضياء الدين ابوالكرامات خليل في مختصره مما به القوي

مميزا



صفحة العنوان من مخطوطة المكتبة الوطنية التونسية (٣١١٣) (ر)

ويظهر فيه تملك السيد محمد الطيب بوعتور

الرفقة استغنى عن الرسم المبادىء من قديمي بني  
على ملا العبد الغنى ليه الشكور في الطب في حجة  
الرفقة العبد المراضع عنده عنده انوار في الجواهر  
الصح والجمع التزم ودره صبيح في كفاية صبيح الجواهر  
في كفاية الانساب والاراء ابل وادى (الشيخ) في البلايا  
في كفاية واحده في الطب

٧٤٦

٧٤٦

٠٣١١٣ م

انعم الله ان اذ لنا مولودا زينا. الله جلاراه. يوز خصالته  
في الفياذ في عظيم ورفعه الشريف اسمه به عند التولد ام اذ لنا  
اد البليت من فني في شهر ربيع الثامن  
و في سنة ١٢١٣

الاول من

التسليم على الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 قال الشيخ الامام العالم العلامة المحقق المدقق وجيد دهره وفريد عصره  
 شيخ الاسلام والمسلمين مقيد الطالبين ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن خليل  
 التميمي لما كلفني فتح ايقته تعالى في مدينة ونفقنا والمسلمين ببركاته وبركات  
 علومه في الدنيا والآخرة ورحم سلفه بحاجه محمد وآله وضيقه لحجته  
 الهادي بطرق الرشاد الموفق باختياره من جميع العباد لبيان معرفة نوعي  
 قواعد تلام من اصوله ديل وحلال وحرام، ويعرف المكلف ما يحسنه  
 ويحسبه في سائر الاحكام. **احمد بن محمد** كثر اذ ائاما على عمر الزمان  
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الذي بان  
 واشهد بان سيدنا محمد عبده ورسوله سيد ولد عدنان من بعثت رسالة  
 جميع الخلائق من ملك والشر وجان المنعوت بصفاته الكمال صلى الله  
 عليه وعلى آله وصحبه الغفر والهمم العوالي صلاة وسلاما دائما  
 بدوام البقاء والامجاد ارجو ان اجزي الثواب من الملك العالم  
**وبعد** فقد ورد على من مكلف عليه الله الحرام كتابي الشريف  
 مختارهم لما استعملوا عليهم من رفعة المقام بان اتم لهم صغر ما نقص  
 من شرح الرضا له من اوله والجره المنسوب وضعه شيخ الفاضل له  
 العلامة المحمود جمال الدين والحاسن يوسف بن حسن التتاي  
 بمنشأين فوقيتين نسبة ان تافرية من قري ضوحي تمت لغلبا الشهير  
 بالحاروي نسبة لزوج امه هو الشيخ الصالح وابن الدين هارون بوب  
 الاطفال بالقرية المذكورة لقيامه به من صغره الحان احضره محسنة  
 الى القاهرة المحروسة والسفلى بالعلم فيها وسمع الحديث النبوي والقد  
 فيه اسما به كثيرة غالب استغاله بالغة على احدثه فيجئنا  
 الشيخ الامام العالم العلامة نور الدين والحسن على اسم نوري ويحكي  
 العالم





(سرخ) حضرت محمد (ص) و آل (ص) و صحابه (ص) و تابعین (ص) و غیره (ص)

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "الكتاب" (the book).

[illegible]

۴۲

卷之四







الصفحة الأخيرة من نسخة جامعة المدينة المنورة، رقمها (١٢٦٦) (م)

[illegible]





قال اول ابن مسعود والثاني علي بن ابي طالب وفي رواية ما عندك بالحيلة  
 والقوة كما ينال ما عند غيرك بالحيلة والقوة قال عليه السلام قال سلام وهذا  
 علي بن ابي طالب لا حول ولا قوة الا بالله ومن كثر حجه وصاق عليه ما يحاوله من امره فليكثر  
 من قول لا حول ولا قوة الا بالله تعالى العظيم فانه يمد له كل امر عليه وكل امر  
 ونعم لما ورد من الفضل العظيم والنوابس الجليل وقوله العلي بن ابي طالب  
 وتغرد السلطان عن الامثال والاشياء وقوله العظيم العلي بن ابي طالب لا يمنع عليه مقدار  
 اعظمه وكبره وكل شيء يوحه صدره وحده صلى الله عليه وسلم فليكثر من قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي بن ابي طالب العلي بن ابي طالب العلي بن ابي طالب العلي بن ابي طالب  
 وسلم لما روي في كتاب الشفا وغيره ان الدعاء محبوب حتى يصلي الله ابي علي  
 النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود انه اراد احكام ان يسأل الله تعالى شيئا  
 لم يستأذنه والتفت عليه بما امله ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل  
 الله تعالى فانه اجدر ان يستجبه من غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يجادلني كعدو الزاكر فان الزاكر يلا فده ثم يضعه ويرفع ساعه فانه احتاج  
 الى شرب او لوضوء فضا لا افرقه ولكن اجعل ابي في اول الدعاء ووسطه  
 واخره وانهم تعالى علم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا خبرنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 هذا الكتاب والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وكان الفراغ من

هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة مكة المكرمة  
 في دار الحديث  
 في دار الحديث  
 في دار الحديث

كتابه في الشرح مرجع الامة على غاربه

وصفه لكتابته اسبوعين يوم الاربع المبارك

صاحب شهر محرم الحرام من شهر

سنة الف ومائة اربعه وثلاثين

الهجره النبويه على صاحبها

افضل الصلاه والسلام

علي بن ابي طالب

ابن علي بن ابي طالب

الهاشمي

والحمد لله

والحمد لله

والحمد لله



## الرموز والاختصارات المستعملة:

وهي بخلاف رموز النسخ التي سبق ذكرها.

أ: بعد رقم (اللوحة) تعني الصفحة اليمنى.

ب: بعد رقم (اللوحة) تعني الصفحة اليسرى التي عليها ترقيم المخطوط.

ت: توفي.

تت: التتائي في عبارة العدوي وغيره من الأصحاب.

تح: تحقيق.

د: دكتور.

س: سطر

ص: صفحة.

ل: لوحة أي من المخطوط المصور.

م: ميلادية.

هـ: هجرية

الكفاية: يراد بها شرح أبي الحسن المنوفي المسمى "كفاية الطالب الرباني".

=: لبيان ركني الجملة الطويلة أو جواب الشرط البعيد عن أداة الشرط.

## [مقدمة الرسالة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قال <sup>(١)</sup> أبو محمد عبد الله بن أبي زيد <sup>(٢)</sup>: الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته، وصوره في الأرحام بحكمته، وأبرزه إلى رفقه، ومآسر <sup>(٣)</sup> له من رزقه، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيماً، ونبّه بآثار صنعه، وأعذر إليه على السنة المرسلين الخيرة من خلقه، فهدى من وفقه بفضله، وأضل من خذله بعدله، ويسر المؤمنين اليسرى، وشرح صدورهم للذكرى، فآمنوا بالله بالسنتهم ناطقين، وبقلوبهم مخلصين، وبما أتهم به رسله وكتبه عاملين، وتعلموا ما علمهم، ووقفوا عند ما حدّ لهم، واستغنوا بما أحلّ لهم عما حرّم عليهم.

[السبب الباعث على تأليف الرسالة:]

أما بعد - أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه، وحفظ ما أودعنا من شرائعه - فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة <sup>(٤)</sup>، مما تنطق به الألسنة،

---

(١) زاد في المخطوط أ (١٧٧) هنا [الشيخ الفقيه] وواضح أنه من الناسخ.

(٢) كذا في المخطوط (أ) ونسخ التتائي، وهو موافق لنسخة ابن عمر الأنفاسي وأبي الحسن المنوفي، وقد قالوا جميعاً: الرواية الصحيحة عدم ثبوتها، وقد وقعت في روايتهم، وزاد في المخطوط أ بعدها (رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به، آمين). يراجع: شرح الرسالة، ليوسف بن عمر الأنفاسي، (١٨١/١) وكفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن المنوفي، تح السيد علي الهاشمي (١٦/١).

(٣) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة القاضي عبد الوهاب وابن عمر الأنفاسي (١٩٣/١)، وفي بقية الشروح [يسره]. يراجع: شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، لعبد الوهاب (ص ٩) وشرح الرسالة، ليوسف بن عمر (١٩٣/١) وكفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن المنوفي (٢٩/١).

(٤) في المخطوطتين أ، ج [الديانات] على الجمع، وفيه انحراف عن السجعة.

وتعتقده القلوب وتعمله<sup>(١)</sup> الجوارح وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها ونوافلها ورغائيبها، وشيء من الآداب منها، وجمال من أصول الفقه وفنونه على مذهب<sup>(٢)</sup> مالك بن أنس<sup>(٣)</sup> وطريقته، مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين، لما رغبت فيه من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن؛ ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه - ما تُرجى لهم بركته، وتُحمد لهم عاقبته، فأجبتك إلى ذلك لما رجوت لنفسي ولك فيه من ثواب من علم دين الله أو دعا إليه.

واعلم أنَّ خير القلوب أوعاها للخير، وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه، وأوّل ما غني به التّاصحون، ورغب في أجره الرّاغبون - إيصال الخير إلى قلوب أولاد المؤمنين ليرسخ فيها، وتنبيههم على معالم الدّيانة وحُدود الشّريعة ليراضوا عليها، وما عليهم أن تعتقده من الدّين قلوبهم، وتعمل به جوارحهم؛ فإنّه روي أنّ تعليم الصّغار لكتاب الله<sup>(٤)</sup> يطفي غضب الله. وأنّ تعليم الشّيء في الصّغر كالنقش في الحجر. وقد مثّل لك من ذلك<sup>(٥)</sup> ما ينتفعون - إن شاء الله - بحفظه، ويشرّفون بعلمه، ويسعدون باعتقاده والعمل به.

وقد جاء أن يؤمروا بالصّلاة لسبع سنين، ويضربوا عليها لعشر، ويفرق بينهم في

(١) في المخطوط أ [تعمل به].

(٢) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة ابن عمر الأنفاسي (٢٢١/١) والنفراوي، وفي المخطوط ج

(أ) وبقية الشروح بزيادة [الإمام] هنا. يراجع: الفواكه الدواني، لأحمد النفراوي (٣٩/١).

(٣) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة ابن عمر الأنفاسي (٢٢١/١) والمخطوط أ، ج (أ)، وفي

غيرهما من الشروح زيادة [رحمه الله تعالى] هنا.

(٤) "لكتاب الله" سقطت من المخطوط أ (٧٧ب).

(٥) "من ذلك" سقطت من المخطوط أ (٧٧ب).

المضاجع. فكذلك ينبغي أن يُعلِّموا ما فرض الله على العباد من قولٍ وعملٍ قبل بلوغهم؛ ليأتي عليهم البلوغ وقد تمكَّن ذلك من قلوبهم، وسكنت إليه أنفسهم، وأُنِسَتْ بما يَعْمَلُونَ به من ذلك جوارحهم، وقد فرض الله (سبحانه وتعالى) على أ/ ٧٨ / القلوب<sup>(١)</sup> عملاً من الاعتقادات، وعلى الجوارح الظاهرة عملاً من الطاعات.

وسأفصل لك ما شرطت لك ذكره باباً باباً؛ ليقرب من فهم متعلِّميه إن شاء الله (تعالى)، وإياه نَسْتَخِيرُ، وبه نستعين، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وصلى الله على سيدنا<sup>(٢)</sup> محمد<sup>(٣)</sup> وعلى آله<sup>(٤)</sup> وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

- 
- (١) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة ابن عمر الأنفاسي (٢٤٤/١) والنفراوي (٥٥/١)، وفي المخطوط أ، ج (٢) وكفاية الطالب (٧٥/١) [القلب] بالإنفراد.
- (٢) في ر من نسخ التتائي [نبينا] بدلاً من [سيدنا].
- (٣) في ق من نسخ التتائي وابن عمر (٢٤٩/١) زيادة [نبيه] هنا، وليست من نسخته؛ لأن التتائي حكاها عن نسخة الأقفهسي، ولا في المخطوط (٢) ولا عند النفراوي (٥٨/١).
- (٤) سقط من المخطوط أ ما بعدها من ذكر الصحب والتسليم.

## باب ما تنطق به الألسنة وتعتقد الأفئدة من واجب أمور الديانات

[الإيمان بالله (تعالى):]

خ ٢١ب/ من ذلك الإيمان بالقلب والنطق باللسان أنَّ الله إله واحد لا إله غيره، ولا شبيه له، ولا نظير له، ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له، ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخرته انقضاء، لا يبلغ كنهه<sup>(١)</sup> صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في مائيته<sup>(٢)</sup> ذاته. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>، العالم الخبير، المدبر القدير، السميع البصير، العلي الكبير.

وأنه فوق عرشه المجيد بذاته<sup>(٤)</sup>، وهو في كل مكان بعلمه، خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه، وهو أقرب إليه من حبل الوريد، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا

---

(١) قال التتائي: "أي حقيقة، وقيل: غاية"، يقال: كنه الأمر يكُنْه كُنْها: أدرك حقيقته. يراجع: غرر المقالة، للمغراوي (ص ٧٥) والمعجم الوسيط (ص ٨٠٢).

(٢) قال التتائي: "المائية والماهية والحقيقة: ما به الشيء هو هو؛ كالحیوان الناطق بالنسبة للإنسان، بخلاف الضاحك والكاتب مثلا مما يتصور الإنسان بدونه؛ فالمائية هي الماهية لقلب الهمز هاء. يراجع: غرر المقالة، للمغراوي (ص ٧٥).

(٣) لفظ آية الكرسي، سورة البقرة، آية ٢٥٥، ويؤوده: يثقله، يقال: آده يؤوده إذا أثقله. يراجع: غرر المقالة (ص ٧٦).

(٤) قال في اختصار المدونة والمختلطة (٥٣٧/٤): "وأنه فوق سماواته على عرشه دون أرضه".

وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ<sup>(١)</sup>، على العرش استوى<sup>(٢)</sup>، وعلى الملوك احتوى.

وله الأسماء الحسنى، والصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن تكون صفاته مخلوقة، وأسمائه محدثة. كَلَّمَ موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ<sup>(٣)</sup>، وتَجَلَّى للجبل فصار دكًا من جلاله، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، ليس بمخلوق فيبيد<sup>(٤)</sup>، ولا صفة لمخلوق فينفد<sup>(٥)</sup>.

### [الإيمان بالقدر:]

والإيمان<sup>(٦)</sup> بالقدر خيرُه وشرُّه، حلوه ومُرُّه، وكلُّ ذلك قد قدره الله ربُّنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، عَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ، فجرى على قدره، لا

(١) سورة الأنعام، آية ٥٩.

(٢) في اختصار المدونة والمختلطة (٥٥١/٤): "وقال رجل لمالك: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه، آية ٥] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، وأراك صاحب بدعة، أخرجوه".

(٣) في اختصار المدونة (٥٣٧/٤): "وأن الله عز وجل كلم موسى بذاته، وأسمعه كلامه لا كلامًا قام في غيره".

(٤) في القاموس المحيط (ص ٢٦٩): بَاذٍ يَبِيدُ بَوَاذًا وَيَبِيدًا وَيَبَاذًا وَيُبُوذًا وَيَبْدُوذَةً: ذَهَبَ، وَانْقَطَعَ.

(٥) نَفِدَ كَسَمِعَ نَفَادًا وَتَفَدًا: فَنِيَ وَذَهَبَ، وَانْقَدَ: أَفْنَاهُ، كَاسْتَنْقَدَهُ وَانْتَفَدَهُ، وقال المغراوي: "وكلاهما منصوبان على جواب النفي الذي هو (ليس)"، قلت: يريد أن الفعلين: (يبيد) و(ينفد) منصوبان بعد فاء السببية، وقد تحرف كلامه في المطبوع، فذكر (فينفد) مرتين، والصواب أن الأول في كلامه (فيبيد). يراجع: غرر المقالة، للمغراوي (ص ٧٧) والقاموس المحيط (ص ٣٢٢).

(٦) قال التتائي: "ثم عطف على ما يجب الإيمان به قوله: "والإيمان بالقدر" يريد أن (الإيمان) مبتدأ لخبر محذوف.



يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قُضِيَ، وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ  
اللطيفُ الخبيرُ﴾<sup>(١)</sup>. يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيُخَذُّهُ بَعْدِلِهِ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوقِّعُهُ بِفَضْلِهِ،  
فَكُلُّ مَيَسَّرٌ بِتَيْسِيرِهِ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، تَعَالَى أَنْ  
يَكُونَ فِي مَلِكِهِ مَا لَا يَرِيدُ، أَوْ يَكُونَ لِأَحَدٍ عَنْهُ غَنًى، أَوْ يَكُونَ خَالِقٌ لشيءٍ إِلَّا هُوَ،  
رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالْمُقَدِّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَأَجَالِهِمْ.

### [الإيمان بالرسول وخاتم النبيين عليهم الصلاة والسلام أجمعين:]

الْبَاعِثُ الرَّسَلَ<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِمْ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالتَّبَوَّةَ وَالتَّنَادِرَةَ  
بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)<sup>(٤)</sup>، فَجَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ بِشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى  
اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَبِإِرْجَاءٍ مُنِيرًا، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمَ، وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ، وَهَدَى بِهِ  
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.

(١) سورة الملك، آية ١٤، و(مَنْ) فِي الْآيَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَالْمَفْعُولُ مُحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَا يَعْلَمُ  
الْخَالِقُ مَخْلُوقَهُ؟ أَيْ أَيْصَدِرُ مَخْلُوقٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَهُ خَالِقُهُ، وَالْخَلْقُ عَامٌ فِي مَنْ يَعْقِلُ وَغَيْرِهِ، قَالَهُ  
التَّنَائِي وَالنَّفَرَاوِي (٩٦/١).

(٢) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي بِمَدَادِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِنَسْخَةِ النَّفَرَاوِي (٩٧/١)، وَفِي الْمَخْطُوطَيْنِ  
وغيرهما مِنَ الشُّرُوحِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا الثَّابِتُ مَكَانُهَا قَوْلُهُ: [قَدَرُهُ]، وَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ الْعُدَوِيُّ تَعْلِيلًا  
عَلَيْهِ: "الْمُنَاسِبُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِرَادَةُ" فَوَافِقٌ تَعْلِيلُهُ مَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَرَاجِعُ: كِفَايَةُ  
الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ (١٢٧/١).

(٣) كَذَا ضُبِطَ فِي الْمَخْطُوطِ أ بِالنَّصَبِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ (الْبَاعِثِ)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ  
بِتَرْجِيحِ الْأَعْمَالِ وَالنَّصَبِ، وَضَبَطَهُ مُحَقِّقُ الرِّسَالَةِ الْفَقِيهِيَّةِ (ص ٧٧) وَغَيْرُهُ بِالْجُرْعَةِ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ  
جَائِزٌ. يَرَاجِعُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ (٨٣/٥).

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "وَفِي بَعْضِ النُّسخِ تَقْدِيمُ (التَّنَادِرَةِ) عَلَى (النَّبَوَّةِ)، وَوَجْهُهُ أَنَّهَا مِنْ صِفَةِ الرُّسُولِ وَلَوْ أَمِزَ  
الرِّسَالَةَ دُونَ النَّبَوَّةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ تَقْدِيمُ (مُحَمَّدٍ) عَلَى (نَبِيِّهِ)، وَفِي بَعْضِهَا عَكْسُهُ".

## [الإيمان باليوم الآخر:]

وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ كَمَا بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ، وَأَنَّ اللَّهَ (سبحانه وتعالى) ضَاعَفَ لعباده المؤمنين الحسنات، وَصَفَحَ لهم بالتَّوْبَةِ عن كبائر السَّيِّئَاتِ، وَعَفَّرَ<sup>(١)</sup> الصَّغَائِرَ باجْتِنَابِ الكبائر، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَثْبُثْ مِنَ الكبائر صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>، أ/ ٧٩، وَمَنْ عَاقَبَهُ بِنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ؛ فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ<sup>(٣)</sup>، وَيَخْرُجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ نَبِيِّ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الكبائر مِنْ أُمَّتِهِ.

## [الإيمان بأن الجنة والنار حق وبمجيء الله يوم الفصل:]

وَأَنَّ اللَّهَ (سبحانه وتعالى) قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ<sup>(١)</sup> مِنْهَا آدَمَ نَبِيَّهَ وَخَلِيفَتَهُ إِلَى أَرْضِهِ بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ.

(١) كذا في نسخ التتائي والمخطوط أ، ج (٤ب)، وهو موافق لنسخة ابن عمر (٣٠٥/١) وابن ناجي (٤١/١)، وفي كفاية الطالب الرباني (١٤٥/١) وغيره من الشروح هنا زيادة [لهم].

(٢) سورة النساء، آية ٤٨.

(٣) في المخطوط أ حكاية لفظ آيتي سورة الزلزلة (٧، ٨) معًا، وهو خلاف قول النفراوي (١٢٨/١): "المصنف لم يقصد لفظ التلاوة وإلا لقال: فمن يعمل بالفاء ولا قصد رواية القرآن بالمعنى لعدم جوازه كما قدمنا، ولم يحاك كل ما في التلاوة؛ لأنه اقتصر على محل التدليل وإلا لقال: ومن يعمل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ وهو موافق لشرح التتائي.

(٤) كذا ضُبط في المخطوط أ، وقال التتائي: "مبني للفاعلي أو المفعولي"، وعليه فـ(آدم) منصوب على الأول، مرفوع مع البناء للمفعول، وهو ضبط ابن عمر من قبل. يراجع: شرح ابن عمر (٣١٦/١).

وَأَنَّ اللَّهَ <sup>(١)</sup> خَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ، وَأَلْخَذَ <sup>(٢)</sup> فِي آيَاتِهِ وَكُتِبَهِ وَرُسُلُهُ، وَجَعَلَهُمْ مُحْجُوبِينَ عَنْ رُؤْيَيْهِ.

وَأَنَّ اللَّهَ (تبارك وتعالى) يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(٣)</sup> وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا لِعَرْضِ الْأُمَمِ وَحِسَابِهَا وَعَقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا.

[الإيمان بالميزان وصحف الأعمال والصراف والحوض:]

وتوضع الموازين <sup>(٤)</sup> لوزن أعمال العباد؛ «فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» <sup>(٥)</sup>.

وَيُؤْتُونَ صحائفهم بأعمالهم؛ فَمَنْ أُوتِيَ كتابه يمينه فسوف يُحَاسَبُ حِسَابًا سِيرًا <sup>(٦)</sup>، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وراء ظهره فأولئك يَصْلَوْنَ سَعِيرًا.

---

(١) "أن الله" كذا في ر، س، بمداد متن الرسالة، وهو الموافق لما في شرح أبي الحسن والنفراوي (١٣٥/١)، وليستا في مخطوطي الرسالة ولا عند ابن عمر. يراجع: كفاية الطالب الرباني (١٦١/١) وشرح ابن عمر (٣١٩/١).

(٢) قال التتائي: "بأن زاغ وجحد" في آياته... وتأولها بغير ما تأولها السلف الصالح كما فعلت المعتزلة في بعض الآيات وقال المغراوي: "ألحد يعني ظلم"، وفي المعجم الوسيط (ص ٨١٧): لَحَذَ يَلْحُذُ لَحْذًا: مال عن طريق القصد، وألحد فلان: عدل عن الحق، وأدخل فيه ما ليس منه. يراجع: غرر المقالة (ص ٧٨).

(٣) زاد في اختصار المدونة (٥٣٧/٤) هنا: "بعد أن لم يكن جائئًا".

(٤) في النسخة ع من نسخ شرح التتائي هنا زيادة [القسط] بمداد متن الرسالة، وليست في المخطوط (٥) ولا بقية النسخ ولا في غيره من الشروح، والظاهر أنها -إن صحت زيادتها- من الشرح.

(٥) سورة الأعراف، آية ٨.

(٦) في نسخ شرح التتائي هنا -بمداد متن الرسالة- إلا س، خ منها، زيادة [وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا]، وهي الآية (٩) من سورة الانشقاق، وليست في بقية الشروح من المتن، وليست في مسرورًا.

وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ يَجُوزُهُ الْعِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ: فَنَاجُونَ مُتَفَاوِثُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ. وَقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ <sup>(١)</sup> فِيهَا أَعْمَالُهُمْ.

وَالْإِيمَانُ بِخَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) تَرِدُهُ أُمَّتُهُ، لَا يَظْلَمُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيَذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ.

### [الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص:]

وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا <sup>(٢)</sup>، فَيَكُونُ فِيهَا النِّقْصُ وَبِهَا الزِّيَادَةُ، وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا قَوْلٌ <sup>(٣)</sup> وَعَمَلٌ إِلَّا بِالنِّيَّةِ <sup>(٤)</sup>، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ، وَأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

### [حياة البرزخ:]

وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَرَّقُونَ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ. وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ

المخطوطين أ، ج (أ٥).

(١) قال التتائي: "أي أهلكتهم" وفي المعجم الوسيط (ص ١٠٠٨): وَبَقَّ يَبْقَى وَبَقَاً وَوَبُوقًا: هَلَكَ، وَبَقَّ يَوْبُقُ وَبَقَاً وَمَوْبُقًا: هَلَكَ، وَمِنْهُ الْمَوْبَقَاتُ: الْكِبَائِرُ؛ لِأَنَّهُنَّ مَهْلَكَاتُ.

(٢) كَذَا فِي نَسْخِ التَّتَائِي وَعِنْدَ النَّفْرَاوِي (١٤٤/١)، وَفِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (هـ) [وَيَنْقُصُ بِنَقْصِ الْأَعْمَالِ].

(٣) كَذَا فِي نَسْخِ التَّتَائِي وَعِنْدَ النَّفْرَاوِي (١٤٦/١)، وَفِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (هـ) زِيَادَةٌ [لَا] هُنَا.

(٤) كَذَا فِي أَكْثَرِ نَسْخِ التَّتَائِي وَعِنْدَ النَّفْرَاوِي (١٤٦/١)، وَفِي ع وَابْنِ عَمْرٍ (٣٣٥/١) [بَنِيَّةٌ].

(٥) الْهَاءُ هُنَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ، أَيْ الْحَالِ أَوْ الشَّأْنِ. يَرَاجِعُ: الْفَوَاكِهِ الدَّوَانِي، لِلْنَفْرَاوِي (١٤٨/١).

وَيُسْأَلُونَ <sup>(١)</sup> «يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي  
الْآخِرَةِ» <sup>(٢)</sup>.

### [الإيمان بالملائكة:]

وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حِفْظَهُ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ،  
وَأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ.

### [فضل الصحابة والسلف الصالح:]

وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الْقُرُونُ <sup>(٣)</sup> الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَآمَنُوا بِهِ،  
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ: أَبُو  
بَكْرٍ ثُمَّ <sup>(٤)</sup> عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ رضي الله عنهم أجمعين <sup>(٥)</sup>، وَأَنْ لَا يُذَكَّرَ أَحَدٌ مِنْ  
صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٦)</sup> (صلى الله عليه وسلم) إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا

(١) في المخطوطين هنا زيادة واو قبل الآية، وليست في نسخ التتائي ولا عند النفراوي (١٥٢/١).

(٢) سورة إبراهيم، آية ٢٧.

(٣) في تاج العروس (٥٣٠/٣٥): "والقرن: زمن معين، أو أهل زمن مخصوص. واختار بعض أنه حقيقة  
فيهما" وقد اختلفوا في تحديد قدره على أقوال عشرة، والراجح منها أنه مائة سنة. يراجع: القاموس  
المحيط (ص ١٢٢٣).

(٤) كذا في المخطوطين، وقد ذكر التتائي نسخًا أخرى فقال: "وما ذكرناه من الترتيب بـ (ثم) هو  
كذلك في بعض النسخ، وفي بعضها بالعطف بالواو، وهي لا تقتضي ترتيبًا عند البصريين، وعلى  
مذهب الكوفيين فهي كـ (ثم)، وفي بعضها: "أبو بكر ثم عمر ثم عثمان وعلي"، وهي تشعر  
بمساواة الآخرين".

(٥) كذا في س وفي المخطوط (أ٦)، وقد سقطت من بعض نسخ التتائي كما عند ابن عمر (٣٤٨/١).

(٦) كذا في نسخ التتائي كما في نسخة النفراوي (١٦٥/١)، وفي المخطوطين وغيرهما من الشروح

شَجَرَ<sup>(١)</sup> بينهم، وأنهم أحقُّ الناس أن يُلْتَمَسَ لهم أحسنُ المخرج، ويُظَنَّ<sup>(٢)</sup> بهم أحسنُ المذاهب.

### [طاعة أولي الأمر:]

والطاعةُ لأئمة المسلمين من ولاية أمورهم<sup>(٣)</sup> وعلمائهم<sup>(٤)</sup>، واتباعُ السلفِ الصالحِ واقتفاءُ آثارهم، والاستغفارُ لَهُمْ. وتركُ المراءِ والجدالِ في الدين وتركُ كلِّ ما أحدثهُ المحدثون، وصَلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ نبيِّهِ وعلى آلِهِ وصحبِهِ<sup>(٥)</sup> وأزواجه وذريَّتِهِ وسلَّم تسليماً كثيراً.

### [الرسول:]

- (١) قال المغراوي في غرر المقالة (ص ٨٠): "يعني اشتبك واختلط، وأصله من الشجر وهو الملتف".
- (٢) قال التتائي: "أي يتحقق ويتيقن".
- (٣) كذا في نسخ التتائي كما في نسخة النفراوي (١/١٦٨)، وفي المخطوطين [أمرهم] على الإفراد.
- (٤) قدَّر التتائي هنا (واجبة) لتكون خبراً للمبتدأ (الطاعة)، وجوز تقدير مبتدأ أي الواجب الطاعة لأئمة المسلمين.
- (٥) زادت هنا، ق كما في المخطوط (٦ب)، ولم تُذكر في بقية النسخ وغيره من الشروح.

## باب ما يجب منه الوضوء والغسل

خ/ ٦٥ ب/ الوضوء يجب لما يخرج من أحد المخرجين من بول أو غائط أو ريح، أو<sup>(١)</sup> لما يخرج من الذكر من مذي مع غسل الذكر كله منه، وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنعاط<sup>(٢)</sup> عند الملاعبة أو التذكّر<sup>(٣)</sup>. وأما الودي / ٨٠ فهو ماء أبيض خائر<sup>(٤)</sup> يخرج بإثر<sup>(٥)</sup> البول يجب منه ما يجب من البول.

وأما المنى فهو الماء الدافئ<sup>(٦)</sup> الذي يخرج عند اللذة الكبرى بالجماع راحته كراحتي الطلغ<sup>(٧)</sup>. وماء المرأة ماء رقيق أصفر يجب منه<sup>(٨)</sup> الطهر، فيجب من هذا طهر جميع الجسد كما يجب من طهر الحيضة.

(١) قال التتائي: "أو" للتنوع لا للتخير.

(٢) نَعَطَ الذَّكَرَ نَعْطًا - مِنْ بَابِ نَفَعَ - وَنُعُوطًا: انْتَشَرَ شَبَقًا أَوْ قَامَ، فَهُوَ نَاعِظٌ، وَأَنْعَطَهُ صَاحِبُهُ: حَرَّكَهُ، وَأَنْعَطَ الرَّجُلُ: ثَاقَتَ نَفْسُهُ لِلتَّكَاثُفِ. يراجع: المصباح المنير (ص ٦١٣) والقاموس (ص ٦٩٩).

(٣) قال التتائي: "يفتح التاء أي التذكّر".

(٤) قال التتائي: "بالمثلثة صفة يفارق المذي بها، والخثورة ضد الرقة، خثر اللبن - بالفتح - يخثر بالضم، الفراء: خثر بالضم فيه لغة قليلة في كلامهم، وسمع الكسائي خثر بالكسر، يجوز في ماضيه ثلاث لغات. يراجع: القاموس المحيط (ص ٣٨٣) مادة (خثر).

(٥) قال التتائي: "بكسر الهمزة وسكون المثلثة، ويفتحها معاً".

(٦) قال التتائي: "أي المدفوق الخارج دفعة بعد أخرى أو ذو اندفاق".

(٧) الطَّلَعُ بِالْفَتْحِ: مَا يَطْلُعُ مِنَ النَّخْلَةِ ثُمَّ يَصِيرُ ثَمَرًا إِنْ كَانَتْ أُنْثَى، وَإِنْ كَانَتْ النَّخْلَةُ ذَكَرًا لَمْ يَصِرْ ثَمَرًا، بَلْ يُؤْكَلُ طَرِبًا وَيُتْرَكُ عَلَى النَّخْلَةِ أَيْامًا مَعْلُومَةً حَتَّى يَصِيرَ فِيهِ شَيْءٌ أَبْيَضٌ مِثْلَ الدَّقِيقِ. يراجع: المصباح المنير (ص ٣٧٥).

(٨) قال التتائي: "يروى [به] أي بسببه" وهي رواية المخطوط أ، ونقله ابن عمر (٣٦٧/١) أيضًا.

وَأَمَّا دُمُ الاستِحاضَةِ فيجبُ منه الوضوءُ، ويُستحبُّ لها ولِسَلِيسٍ <sup>(١)</sup> البولُ أَنْ يتوضَّأَ لكلِّ صلاةٍ.

### [أسباب الحدث:]

ويجبُ الوضوءُ من زوالِ العقلِ: بنومٍ مُستثقلٍ أو إغماءٍ أو سُكْرِ أو تخبُّطٍ جنونٍ. ويجبُ الوضوءُ من الملامسةِ للذَّةِ، والمباشرةِ بالجسدِ للذَّةِ، والقبلةِ للذَّةِ، ومن مسِّ الذَّكَرِ، واختلَفَ في مسِّ المرأةِ فرجَها في إيجابِ الوضوءِ بذلك.

### [موجبات الغسل:]

ويجبُ الطهرُ ممَّا ذُكِّرنا من خروجِ الماءِ الدافِقِ للذَّةِ في نومٍ أو يَقْطَعَةٍ من رجلٍ أو امرأةٍ، أو انقطاعِ دمِ الحيضِ <sup>(٢)</sup> أو الاستِحاضَةِ أو <sup>(٣)</sup> النفاسِ، أو بمغيبِ الحشفَةِ في الفرجِ وإن لم يُنزَل.

ومغيبُ الحشفَةِ في الفرجِ يوجبُ الغسلَ، ويوجبُ الحدثَ، ويوجبُ الصداقَ، ويُخصَّنُ <sup>(٤)</sup> الزوجينِ، ويحلُّ المطلقةَ ثلاثاً للذي طلقها، ويُفسدُ الحجَّ، ويُفسدُ الصومَ.

---

(١) في المخطوط أُضِيطَ بفتح اللام، وقال التتائي: "يصحُّ كسرُ لاميهِ على أنَّه اسمُ فاعِلٍ، ويحتملُ فتحها بتقديرٍ صاحبٍ أي بتقديرٍ مضافٍ محذوف، يقال: سَلِسَ البولُ يَسْلُسُ سَلْسًا: استرسل ولم يستمسك. يراجع: غرر المقالة (ص ٨٤) والمعجم والوسيط (ص ٤٤٢).

(٢) في المخطوطين أ، ج [الحيضة]، وقال التتائي: "وقع في نسخة ابنِ عمرَ: "دم الحيضة"؛ فقال: صوابه دُمُ الحيضِ؛ لأنَّ الحيضَ أعمُّ من الحيضة؛ لأنَّ الحيضةَ إنما تُطلَقُ على ما إذا تقدَّمتها طهرٌ فاصلٌ، أو تأخرها طهرٌ فاصلٌ". يراجع: شرح يوسف بن عمر (١/ ٣٨٣).

(٣) في المخطوطين أ، ج (٧) زيادة [دم] هنا، والمعنى بدونها واضح.

(٤) كذا ضُبطَ في المخطوط أ، ويجوز أن يكون بغير تشديد للصَاد مع ضمِّ أوله وهو مضارع (أُخصَّن). يراجع: المعجم الوسيط (ص ١٨٠) مادة (حصن).



## [معرفة الحيض والاستحاضة:]

وإذا رأت المرأة القصة<sup>(١)</sup> البيضاء تطهرت، وكذلك إذا رأت الجفوف<sup>(٢)</sup> تطهرت مكائها، رآه بعد يوم أو يومين أو ساعة، ثم إن عاودها دم أو رأت صفرة أو كدرة<sup>(٣)</sup> تركت الصلاة، ثم إذا انقطع عنها اغتسلت<sup>(٤)</sup>، ولكن ذلك كله كدم واحد في العدة والاستبراء حتى يبعد ما بين الدمين مثل<sup>(٥)</sup> ثمانية أيام أو<sup>(٦)</sup> عشرة؛ فيكون حيضاً مؤتلفاً<sup>(٧)</sup>. ومن تمالى بها الدم بلغت خمسة عشر يوماً، ثم هي مستحاضة: تتطهر،

(١) قال التتائي: "بفتح القاف" البيضاء" نعت (القصة)، وهي ماء أبيض يحصل آخر الحيض كالجير.

(٢) قال التتائي: "مصدر (جف)، وله مصدر آخر (جفأ) بفتح الجيم، وهو أن تدخل المرأة الحرقه أو الكرسة - وهي القطن - في فرجها، وتخرجها جافة". يراجع: غرر المقالة (ص ٨٦).

(٣) جاء تفسيره في قول التتائي: "ودم الحيض أوله أسود غليظ منين، ثم يحمر ثم يصفر، ثم يصير كدرة كفسالة اللحم، ثم تريئة ثم قصة بيضاء، فهذه درجاته".

(٤) كذا في المخطوط أ، وفي المخطوط ج (٧ب) هنا زيادة [وصلت] وهو موافق لكفاية الطالب (٢٨٠/١)، وهي في نسخ التتائي بمداد الشرح كما سقطت عند النفراوي (١٨٦/١)، والله أعلم.

(٥) قال العدوي في حاشيته على الكفاية (٢٨٣/١): "(مثل) زائدة" وقد ضبطت في المخطوط أ بالنصب كأنه على الظرفية لإضافته إلى ثمانية أيام، والعامل فيه (يبعد)؛ ويؤيده أن التتائي جعله خبراً لكان؛ فقدّره: ويكون البعد مثل ثمانية أيام، ويجوز رفعه خبراً لمبتدأ محذوف كما قدّره أبو الحسن في الكفاية (٢٨٢/١) أو مبتدأ لخبر محذوف كما عند النفراوي (١٨٦/١) فقال: "فعند سحنون" مثل ثمانية أيام أو "مثل" عشرة أيام" عند ابن حبيب، وقيل: أقل مدة الطهر خمسة عشر يوماً، وهو المعتمد".

(٦) قال التتائي: "ليست (أو) للتخير، بل إخبار بأن في المسألة قولاً آخر".

(٧) قال أبو الحسن في الكفاية (٢٨٣/١): "أي مبتدأ يعتد به وحده في العدة والاستبراء" يقال: اثنته: ابتدأه أو استقبله، ونحوه استأنف، وفي المثل: "في التجارب علم مستأنف: جديد. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٣٠) مادة (أنف).

وتصومُ وتصلِّي، ويأتيها زوجها، وإذا انقطع دمُ الثَّقَسَاءِ - وإن كان قُربَ الولادة - اغتسلتُ وصلَّت، وإن تَمَادى بها الدمُ جَلَسْتُ ستينَ ليلةً، ثُمَّ اغتسلتُ، وكانتُ مستحاضَةً تصلي وتصومُ وتوطأُ.

## بَابُ طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالثَّوْبِ وَالبُقْعَةِ وَمَا يُجْزِي مِنَ اللِّبَاسِ فِي

### الصَّلَاةِ

خ/ ٧٤ب/ وَالْمَصْلِيُّ يُنَاجِي رَبَّهُ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لَذَلِكَ بِالْوُضوءِ أَوْ بِالطُّهْرِ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مَشْبُوبٍ <sup>(١)</sup> بِنَجَاسَةٍ، وَلَا بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ <sup>(٢)</sup> لشيءٍ خَالَطَهُ مِنْ شَيْءٍ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ، إِلَّا مَا غَيَّرَتْ لَوْنَهُ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْ سَبِيخَةٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ خَمَأةٍ <sup>(٤)</sup> وَغَوَّهَا <sup>(٥)</sup>. وَمَاءُ السَّمَاءِ وَمَاءُ

(١) قال التتائي: "أي غير مخلوط" يقال: شاب يشوب الشيء بالشئ شوبًا: خلطه به، وشاب الشيء غيره: خلطه؛ فهو شائب، والشئ مشوب. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٤٩٩) مادة (شوب).

(٢) "لونه" قد سقطت من المخطوط أ، وهي ثابتة في نسخ التتائي وعليها شرحه وثابتة عند النفراوي (١٩١/١) وغيره.

(٣) في المخطوط أ بفتح الباء، وقال التتائي: "بكسر الباء الموحدة، أي أرض ذات سباج، قال الفاكهاني: رؤيناها بفتح الباء، وفي مختصر العين: بفتح الثلاثة: أرض ذات ملح ورشح ملازم"، وفي القاموس: محرّكة ومسكنة، وفي تاج العروس: وقد سَبَخَتْ سَبَخًا فَبَيَّ سَبِيخَةً. يراجع: القاموس المحيط (ص ٢٥٢) وتاج العروس (٢٦٩/٧) مادة (سبخ).

(٤) قال التتائي: "بفتح المهملة وسكون الميم مهموز، قال الخليل: طين أسود متين". يراجع: غرر المقالة، للمغراوي (ص ٨٧).

(٥) قال التتائي: "كأرض ذات كبريت أو مغرة أو شب أو ملح مما يكون قرارًا له".

العيون<sup>(١)</sup> وماء الآبار وماء البحر<sup>(٢)</sup> طَيِّبٌ طاهرٌ مطهَّرٌ للنجاسات.

### [الماء المتغيَّر بما خالطه، والاقتصاد في استعمال الماء:]

وما غيَّرَ لَوْنَهُ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup> طاهرٌ حلٌّ فيه؛ فذلك الماء طاهرٌ غيرُ مطهَّرٍ في وُضوءٍ أو طَهْرٍ أو زوالِ نجاسةٍ. وما غيَّرَتْهُ النِّجَاسَةُ فليس بطاهرٍ ولا مُطَهَّرٍ، وقليلُ الماء يُنَجِّسُهُ قليلُ النِّجَاسَةِ وإن لم تُغَيَّرْهُ. وَقَلَّةُ الْمَاءِ مَعَ إِحْكَامِ الْغَسْلِ<sup>(٤)</sup> سُنَّةٌ، وَالسَّرْفُ<sup>(٥)</sup> مِنْهُ غُلُوٌّ<sup>(٦)</sup> وَبِدْعَةٌ<sup>(٧)</sup>، وقد تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) بِمُدٍّ، وهو وزنُ

(١) في المخطوطين أ، ج، بتقديم (ماء الآبار)، والمثبت موافق لنسخة النفراوي (١٩٣/١).

(٢) قال المغراوي: "اسم لكل ماء مستبخر عذبًا كان أو أجاجًا، قال الزبيدي في كتاب لحن العامة: قال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبُخْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [سورة الفرقان، آية ٥٣]، ولكن الفقهاء يُطْلِقُونَ اسم البحر على البحر المعلوم " وفي المعجم الوسيط (ص ٤٠): "البحر: الماء الواسع الكثير". يراجع: غرر المقالة (ص ٨٧).

(٣) كذا في المخطوطين ونسخ التتائي دون باء، وهو موافق لابن عمر (٤٠٦/١)، وفي الرسالة الفقهية (ص ٨٨) (بشيء).

(٤) في المخطوط أ بضم الغين، وقد أجاز في القاموس (ص ١٠٣٨) الضم في المصدر، وقال العدوي - الكفاية (٣٠١/١)-: "هو بفتح الغين وهو صب الماء مع الدلك"، كما ضبطناه، وهذا على القول بالتفريق؛ فالفتح للمصدر، والضم للاسم.

(٥) قال المغراوي (ص ٨٨): "أي الإكثار" وفي المعجم الوسيط (ص ٤٢٧): سَرَفَ الطَّعَامُ يَسْرِفُ سَرْفًا: ائْتَكَلَ حَتَّى كَانَ السَّرْفَةُ أَصَابَتْهُ؛ فَهُوَ سَرِفٌ، وَالسَّرْفُ: مجاوزة الحد.

(٦) في القاموس المحيط (ص ١٣١٨): غَلَا في الأمرِ غُلُوًّا: جَاوَزَ حَدَّهُ.

(٧) في المعجم الوسيط (ص ٤٣): بَدَعَهُ يَبْدَعُهُ بَدْعًا: أَنشَأَهُ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ؛ فَهُوَ بَدِيعٌ (لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ)، وقال التتائي في تعريفها اصطلاحًا: "وهي ما حدث في الدين بعد الكمالِ ممَّا لم يتقدَّم له شيءٌ يستندُ إليه".

رَظْلٍ<sup>(١)</sup> وثَلْثٍ، وتَطَهَّرَ بصاعٍ، وهو أربعة أمدادٍ بمدّه (عليه الصلاة والسلام).

### [طهارة البقعة للصلاة:]

وطهارة البقعة للصلاة واجبة<sup>(٢)</sup>، وكذلك طهارة الثوب، فقليل: إِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ  
فيهما وجوب الفرائض، وقيل: وجوب السنن المؤكدة.

### [أماكن يُهين أن نصلي فيها:]

ويُنهي عن الصلاة في معاطن<sup>(٣)</sup> الإبل وَحَجَّةِ الطريق<sup>(٤)</sup> وَظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ<sup>(٥)</sup>  
وَالْحَمَامِ حَيْثُ لَا يُوقَنُ مِنْهُ بَطْهَارَةٌ وَالْمَرْبَلَةَ<sup>(٦)</sup> وَالْمَجْزَرَةَ<sup>(٧)</sup> وَمَقْتَرَةَ<sup>(٨)</sup> الْمُشْرِكِينَ  
وَكُنَائِهِمْ.

---

(١) قال التتائي: "والرطل اثنا عشر أوقيةً، والأوقية أحد عشر درهماً، وقيل: عشرة دراهم"، والمد  
يساوي ٦٧٥ جم، والصاع يساوي ٢٧٠٠ جم. يراجع: الفقه المالكي الميسر (٢١٠/١).

(٢) في المخطوط أ [واجب]، والمثبت موافق لنسخة النفراوي (١٩٦/١) وغيره.

(٣) قال التتائي: "جمع مَغْطِنٍ، ويُجمع أيضاً على أعطانٍ، وهو الصدرُ أي صدورُها بعد الماء" يقال:  
عَطَنْتِ الْإِبِلُ تَغْطِنُ غَطُونًا: بَرَكْتَ عِنْدَ الْمَاءِ بَعْدَ شُرْبِهَا، وَالْعَطْنُ: مَبْرُكُ الْإِبِلِ عِنْدَ الْمَاءِ (ج)  
أعطانٌ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٦٠٩).

(٤) قال التتائي: "فيه إضافة الشيء إلى نفسه؛ فإنَّ المحجة هي الطريق".

(٥) "الحرام" سقطت من المخطوط أ، ومكانها "عز وجل"، وما في نسخ التتائي موافق للنفراوي (١٩٨/١)  
وغيره، وقال التتائي: "وهو الكعبة، والنهي فيه للتحريم".

(٦) قال المغراوي: "بضم الباء وفتحها" وقال النفراوي (١٩٩/١): "وهي موضع طرح الرِّبَالَةِ".

(٧) قال ابن عمر: "وذكر في بعض الروايات المجزرة" فلم تقع في نسخة ابن عمر (١٤١/١).

(٨) قال النفراوي (١٩٩/١): "مثلثة الباء".

[صفة ثياب المصلي:]

وأقل ما يصلي فيه الرجل من اللباس ثوب ساتر من درع أو رداء، والدرع: القميص، ويكره أن يصلي بثوب / ٨١ / ليس على أكتافه منه شيء، فإن فعل ذلك لم يعد. وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحضيف<sup>(١)</sup> السابغ الذي يستر ظهور قدميها وخمار تتقنع<sup>(٢)</sup> به، وتباشر بكفيها الأرض في السجود مثل الرجل.

## باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار

[الاستنجاء:]

خ / ٨٠ / وليس الاستنجاء ممّا يجب أن يوصل به الوضوء لا في سني الوضوء ولا في فرائضه، وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به أو بالاستجمار: أن لا<sup>(٣)</sup> يصلي بها في

---

(١) في المخطوط ج (١٩) بالحاء المعجمة، وضبطه التتائي فقال: "بالحاء المهملة، وهو الكثيف الذي لا يصف العورة، ورؤي بالمعجمة، قيل: وهو خطأ؛ لأن الحضيف إنما هو المرقع" وهو ضبط ابن عمر (٤٢٠/١)؛ لكن تحرف في المطبوع منه (المرقع) إلى (المرتفع).

(٢) في المعجم الوسيط (ص ٧٦٣): "لبست القناع" وقال التتائي: "أي تغطي به رأسها وعنقها بشرط كونه كثيفاً".

(٣) كذا في المخطوط أ، ج (١٩) وهو الموافق لأكثر نسخ التتائي، لكن في ج كتب فوقها [لثلا] كما في س من نسخ التتائي، ويترجح ما أثبتناه لقول التتائي: "الظاهر أن هذا تعليل لإزالة النجاسة عن محلّها في الاستنجاء أو الاستجمار، ... وقرره بعض المعاصرين بأنه بدل من إيجاب زوال النجاسة؛ لأنه مع إثبات اللام لا يجوز إعرابه بدلاً، وأيضاً هو الموافق لنسخة ابن عمر. يراجع: شرح ابن عمر (٤٢٦/١).

جسده، ويُجْزَى فَعْلُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وكذلك غَسَلَ الثَّوْبَ النَّجِسَ <sup>(١)</sup>. وصفهُ الاستنجاءُ أَنْ يَبْدَأَ بَعْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ <sup>(٢)</sup> فَيَغْسِلَ مَخْرَجَ الْبَوْلِ، ثُمَّ يَمْسَحَ مَا فِي الْمَخْرَجِ مِنَ الْأَذَى بِمَدْرٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ غَيْرِهِ <sup>(٤)</sup> أَوْ <sup>(٥)</sup> بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يَحْكُمُهَا بِالْأَرْضِ، وَيَغْسِلُهَا، ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، وَيَوَاصِلُ صَبَّهُ، وَيَسْتَرْخِي قَلِيلًا، وَيُجِيدُ عَرَكَ <sup>(٦)</sup> ذَلِكَ يَبْدُو حَتَّى يَتَنَظَّفَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلٌ مَا بَطَّنَ مِنَ الْمَخْرَجِينَ، وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ.

وَمِنْ اسْتَجْمَرَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَخْرُجُ آخِرُهُنَّ ( ٧ )

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ أ بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَقَالَ الْعُدُويُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَفَايَةِ (٣٢٣/١): "النَّجَسُ يَفْتَحُ الْجِيمَ عَيْنَ النَّجَاسَةِ، وَبِكَسْرِهَا الْمُنَجَّسُ" وَضَبَطَهُ الْمَغْرَاوِيُّ (ص ٩٢) بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَجَعَلَهُمَا فِي الْقَامُوسِ (ص ٥٧٦) لَفْظَيْنِ وَزَادَ عَلَيْهِمَا ثَلَاثًا، وَهِيَ: "وَالنَّجَسُ، بِفَتْحِ فَضْمٍ، وَالنَّجَسُ، بِفَتْحِ فَسْكَوْنٍ، وَالنَّجَسُ بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ: ضِدُّ الطَّاهِرِ". يَرَأِجُ: تَاجُ الْعُرُوسِ (٥٣٥/١٦).

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "كَذَا الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ بِإِفْرَادِ الْيَدِ، وَرَوَى: "يَدَيْهِ" وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي غَسْلِ الْيَمِينِ".

(٣) الْمَدْرُ: قَطْعُ الطَّيْنِ الْيَابِسِ، وَوَأَحَدَتُهُ بَهَاءٌ، وَالْمُدُنُ وَالْحَضَرُ. يَرَأِجُ: الْقَامُوسُ (ص ٤٧٣).

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ مُنْتَنٍ غَيْرِ مُؤَذٍّ وَلَا مَبْتَلٍّ وَلَا نَجِسٍ وَلَا أَمْلَسٍ وَلَا مُحَدَّدٍ وَلَا مُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ أَوْ مَكْتُوبٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ ذِي حَقٍّ".

(٥) قَالَ التَّنَائِي: "(أَوْ) لِلتَّنَوُّعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ، قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا التَّعْدِيدِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ بِهِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ وَالِاسْتِجْمَارِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ لِدُخُولِ الْيَدِ فِيهِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ الْاسْتِجْمَارُ بِهَا".

(٦) عَرَكَهُ بِغَرَكِهِ عَرَكًا: ذَلِكَ وَحَكَّهُ حَتَّى عَقَاهُ أَوْ مَحَاهُ، وَيُقَالُ: عَرَكَهُ الدَّهْرُ: حَتَّكَ وَأَذَبَهُ. يَرَأِجُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٩٤٨) وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٥٩٦).

(٧) قَالَ التَّنَائِي: "ثَلَاثَةٌ يَدُلُّ عَلَى التَّذْكِيرِ، وَآخِرُهُنَّ" يَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَفِيهِ أَيْضًا جَمْعٌ مَا لَا يَعْقِلُ بِالْهَاءِ وَالنُّونِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "نَقِيَّةٌ" يَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ أَيْضًا، وَيُرْوَى: "نَقِيَّةٌ"، فَعَلِيهِ رَأْيُ لَفْظِ "آخِرٍ" لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ، وَعَلَى رَوَايَةِ "نَقِيَّةٍ" إِنَّمَا اكْتَسَبَ التَّأْنِيثُ بِإِضَافَتِهِ لِلْجُمْلَةِ، وَالْجُمْلَةُ مُؤَنَّثَةٌ، وَهُوَ

نقيًا<sup>(١)</sup> أجزأه، والماء أظهر وأطيب وأحب إلى العلماء.

### [الوضوء:]

وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بَوْلٌ وَلَا غَائِطٌ، وَتَوَضَّأَ لِحَدِيثٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ غَيْرِ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ مِمَّا يَوْجِبُ  
الْوُضُوءَ - فَلَا بَدَّ مِنْ غَسْلِ يَدَيْهِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا<sup>(٣)</sup> فِي إِنْائِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ سُنَّةِ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا<sup>(٥)</sup> فِي الْإِنْاءِ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ  
وَالِاسْتِنْشَارُ وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ سُنَّةٌ، وَبَاقِيهِ فَرِيضَةٌ.

### [صفة الوضوء:]

فَمَنْ قَامَ إِلَى وُضُوءٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ<sup>(٦)</sup>: يَبْدَأُ فَيُسَمِّيَ اللَّهَ،  
وَلَمْ يَرَهُ بَعْضُهُمْ ( ٧ ) مِنْ الْأَمْرِ

---

جائز في كلام العرب". يراجع أيضًا شرح ابن عمر (١/٤٣٣).

(١) في المخطوط أ [نقية]، والمثبت من غيره .

(٢) في ق، س وتشستريتي (٤٣ب) [أو لغير]، والمثبت من بقية النسخ كنسخة ابن عمر (١/٤٣٤).

(٣) كذا في نسخ التتائي وهو موافق لنسخة النفراوي (١/٢٠٩)، وفي المخطوطين أ، ج (٩ب) [دخولهما]..

(٤) في ق، ر [الإناء]، والمثبت موافق للمخطوطين أ، ج ولنسخة ابن عمر (١/٤٣٤) .

(٥) قال التتائي: "وقع في نسخة بعض الشارحين" دخولهما في الموضعين، فقال: لو قال: "إدخالهما" لكان أحسن؛ لأن نسبة الدخول إليهما مجاز، وما ذكره ثابت في بعض نسخ التتائي كنسخة ز، وكلام التتائي هذا يدل على أنها ليست في نسخته، وهي نسخة ابن عمر (١/٤٣٤).

(٦) قال التتائي: "وهو ابن حبيب حيث وقع في هذا الكتاب".

(٧) قال التتائي: "والقولان لمالك أيضًا، ولعل المؤلف لم يقف على كونهما له لعزوه كل قول منهما لبعض".



المعروف<sup>(١)</sup>، وَكَوْنُ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ أَمَكُنْ لَهُ فِي تَنَاوُلِهِ. وَيَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنْ كَانَ قَدْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ غَسَلَ ذَلِكَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَيَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيُمَضِّضُ فَاهُ ثَلَاثًا مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ - إِنْ شَاءَ - أَوْ ثَلَاثَ غَرْفَاتٍ، وَإِنْ اسْتَأْكَ بِأَصْبُعِهِ فَحَسَنٌ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأَنْفِهِ الْمَاءَ، وَيَسْتَنْثِرُهُ<sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا: يَجْعَلُ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ كَامْتِخَاطِهِ، وَيُجَرِّئُهُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ فِي غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالتَّهْيِئَةُ أَحْسَنُ.

### [غسل الوجه:]

ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ - إِنْ شَاءَ - بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَإِنْ شَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَيَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى وَجْهِهِ، فَيُفْرِغُهُ عَلَيْهِ غَاسِلًا لَهُ بِيَدَيْهِ مِنْ أَعْلَى جَبْهَتِهِ وَحَدَّ<sup>(٣)</sup> مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرْفِ دَقْنِهِ<sup>(٤)</sup> وَدَوْرٍ<sup>(٥)</sup> وَجْهِهِ كُلَّهُ مِنْ حَدِّ عَظْمِي لَحْيَيْهِ إِلَى

(١) قال التتائي: "أي المعمول به".

(٢) يقال: تَغَرَّتِ الدَّابَّةُ تَغَرًّا وَتَثَرُّ نَثِيرًا: عطست، ونثر الشيء نثرًا ونثَارًا: رمى به مُتَفَرِّقًا، واستنثر: أدخل الماء في أنفه، ثُمَّ دَفَعَهُ لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٩٠٠).

(٣) في المخطوط أ بالضم على تقدير "هو" كما في شرح ابن عمر (٤٤٥/١) والكفاية (٣٥٠/١)، وضبطناه بالكسر؛ لَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (أَعْلَى)، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيُؤَيِّدُهُ تَقْدِيرُ التَّتَائِي فِي شَرْحِهِ [مِنْ] - قَبْلَ قَوْلِهِ (حَدِّ)، وَجَاءَ فِي الرِّسَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ٩٤) [وَحَدُّهُ] بِالضَّمِيرِ، وَرَفَعَ (مَنَابِتَ)، وَهِيَ فِي الْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (١٠ب) دُونَ ضَمِيرٍ كَمَا عِنْدَ الشَّرَاحِ.

(٤) هو مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ، وَفِيهِ لُغَةٌ ثَانِيَةٌ، قَالَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (١٧٢/١٣): "وَالدَّقْنُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ ثُمَّ بِالسَّكُونِ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ فِي الْعَامِيَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ أ بِالْجَرِّ، وَقَالَ الْعُدُويُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكِفَايَةِ (٣٥١/١): "مَفْعُولٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ أَيْ وَيَغْسِلُ دَوْرًا. قُلْتُ: وَجَعَلُهُ مَفْعُولًا لِاسْمِ الْفَاعِلِ (غَاسِلًا) أَوَّلَى مِنَ التَّقْدِيرِ، وَإِلَّا فَجَرُّهُ - كَمَا ضَبَطْنَاهُ عَطْفًا عَلَى مَا سَبَقَ - أَظْهَرَ، وَفِي الرِّسَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ٩٤) بِالرَّفْعِ، كَأَنَّ الْوَائِلَ لِلِاسْتِثْنَاءِ، أَوْ



صُدْعِيهِ<sup>(١)</sup>، وَيُمِرُّ يَدَيْهِ عَلَى مَا غَارَ مِنْ ظَاهِرِ أَجْفَانِهِ وَأَسَارِيرِ<sup>(٢)</sup> جَبْهَتِهِ وَمَا تَحْتَ مَارِيهِ<sup>(٣)</sup> مِنْ ظَاهِرِ أَنْفِهِ؛ يَغْسِلُ وَجْهَهُ هَكَذَا ثَلَاثًا، يَنْقُلُ الْمَاءَ إِلَيْهِ.

وَيُحَرِّكُ لِحْيَتَهُ فِي غَسْلِ<sup>(٤)</sup> وَجْهِهِ بِكَفِّهِ لِيَدْخُلَهَا الْمَاءُ لِدَفْعِ الشَّعْرِ لِمَا يَلْقَاهُ مِنَ الْمَاءِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَحْلِيلُهَا فِي الْوُضُوءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ، وَيُجْرِي عَلَيْهَا يَدَيْهِ إِلَى آخِرِهَا.

[غسل اليدين:]

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ، يُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَيَعْرِكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَيُخَلِّلُ<sup>(٥)</sup> أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَعْضُهَا<sup>(٦)</sup> بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ. وَيَبْلُغُ فِيهِمَا بِالْغَسْلِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ<sup>(٧)</sup>، يُدْخِلُهُمَا فِي غَسْلِهِ، وَقَدْ قِيلَ: إِلَيْهِمَا حَدُّ الْغَسْلِ؛ فَلَيْسَ

هي عطف على (منابت) في روايتهم، والله أعلم.

(١) في المعجم الوسيط (ص ٥١٠): الصدغ: جَانِبُ الْوَجْهِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْأُذُنِ، أَوِ الشَّعْرُ قَوْقَهُ، (ج) أَصْدَاغٌ وَأَصْدُغٌ.

(٢) قال التتائي: "وهي تجميعدائها" فَالسَّرُّ وَالسَّرُّ وَالسَّرُّ وَالسَّرُّ كُلُّهُ: حَظُّ بَطْنِ الْكَفِّ وَالْوَجْهِ وَالْجَبْهَةِ، وَالْجَمْعُ أَسِيرَةٌ وَأَسْرَارٌ، وَأَسَارِيرُ جَمْعُ الْجَمْعِ. يراجع: لسان العرب (٤/٣٥٩) مادة (سرر).

(٣) المارن: الْأَنْفُ أَوْ ظَرْفُهُ أَوْ مَا لَانَ مِنْهُ وَمِنَ الرُّمُحِ. يراجع: القاموس (ص ١٢٣٤) مادة (مرن).

(٤) في المخطوطين أ، ج (١٠ب) وَأَيْضًا فِي ز وَتَشْتَرِي بَيْتِي (٥٥ب) [غسله] فَيَنْصَبُ (وجهه) مفعولاً به للمصدر، وهي رواية ابن عمر (١/٤٤٧)، والمثبت من غيرهما وهو موافق للمغراوي (١/٢١٦).

(٥) قال المغراوي (ص ٩٥): "أي يدخل هذه بين فروج هذه"، وقال التتائي: "فَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ الْيَمْنَى بِأَصَابِعِ الْيُسْرَى فِي حَالِ غَسْلِهَا، وَأَصَابِعَ الْيُسْرَى بِأَصَابِعِ الْيَمْنَى، وَلَمْ يُرَدْ تَحْلِيلُهَا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَحْلِيلُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا، وَأَصَابِعُ الرَّجُلَيْنِ مِنْ أَسْفَلِهَا".

(٦) في المخطوط أ صُيِّطَ بِالرَّفْعِ وَكَذَا هِيَ فِي الرِّسَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ٩٥)، وَفِي الْكِفَايَةِ (١/٣٥٧) بِالنَّصْبِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُا بَدَلَ مِنْ (أَصَابِعَ).

(٧) الْمِرْفَقُ كَيْثَرٌ وَتَجْلِسُ: مَوْصِلُ الذَّرَاعِ فِي الْعِضْدِ. يراجع: القاموس (ص ٨٨٧) مادة (رفق).

بواجب إدخالهما فيه، وإدخالهما فيه <sup>(١)</sup> أحوط لِزَوَالِ تَكْلِيفِ التَّحْدِيدِ.

### [مسح الرأس:]

ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَيُفْرِغُهُ عَلَى بَاطِنِ يَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا رَأْسَهُ، يَبْدَأُ مِنْ مُقَدِّمِهِ مِنْ أَوَّلِ مَنْابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَقَدْ قَرَنَ أَطْرَافَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ عَلَى رَأْسِهِ، / ٨٢ / وَجَعَلَ إِبْهَامِيهِ فِي صُدْغِيهِ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَاسِحًا إِلَى طَرَفِ شَعْرِ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى حَيْثُ بَدَأَ، وَيَأْخُذُ إِبْهَامِيهِ خَلْفَ أُذُنَيْهِ إِلَى صُدْغِيهِ، وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَاءَهُ إِذَا أَوْغَبَ <sup>(٢)</sup> رَأْسَهُ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا مَبْلُوثَيْنِ، وَمَسَحَ بِهِمَا رَأْسَهُ أَجْزَاءَهُ.

ثُمَّ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى سَبَابِئِهِ وَإِبْهَامِيهِ، وَإِنْ شَاءَ غَمَسَ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.

وَتَمْسَحُ الْمَرْأَةُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَمْسَحُ عَلَى دَلَالِيهَا <sup>(٣)</sup>، وَلَا تَمْسَحُ عَلَى الْوَقَايَةِ <sup>(٤)</sup>،

---

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (١١١) وَفِي ر، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَغْرَاوِيِّ (٢١٨/١)، وَفِي بَاقِي النُّسخِ مَكْتُوبٌ بِمَدَادِ الرِّسَالَةِ [فِي الْغُسْلِ]، وَقَدْ سَقَطَ "فِيهِ"، وَفِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٨٧) سَقَطَ "فِيهِ" دُونَ بَدَلِ عَنْهَا.

(٢) وَغَبَّهُ يَغْبُهُ وَغَبًّا أَخَذَهُ أَجْمَعٌ وَلَمْ يَدْعِ مِنْهُ شَيْئًا، وَأَوْغَبَ الشَّيْءَ وَاسْتَوْعَبَهُ: وَعَبَهُ، الْوُغْبُ: الْوَاسِعُ، يُقَالُ: طَرِيقٌ وَعَبٌّ، وَصِفَ بِالْمُصْدَرِّ، (ج) وَغَابَ. يَرِاجِعُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ١٠٤٤).

(٣) قَالَ الْمَغْرَاوِيُّ (ص ٩٦): "بِعَنِي مَا اسْتَرْسَلَ مِنْ شَعْرَهَا" وَنَقَلَ التَّنَائِي عَنْ الْأَقْفَهْسِيِّ أَنَّهُ "الشَّعْرُ النَّابِتُ فِي الصُّدْغِ، وَيُسَمَّى عَقْرَبًا وَسَلْقًا"، وَهُوَ مِنْ أَلْفَاظِ الْمَدُونَةِ (٩٧/١) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي التَّنْبِيهَاتِ (٧٦/١): "بِفَتْحِ الدَّالِّ".

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "زُوَيْتَ بِكَسْرِ الْوَاوِ وَفَتْحِهَا، قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: الْكَسْرُ لِلْخَرَقَةِ الَّتِي تَعْقُدُ الْمَرْأَةُ شَعْرَ رَأْسِهَا بِهَا لَتَقْيَةِ الشَّعْتِ وَالْغَبَازِ، وَالفَتْحُ هُوَ الْمَصْدَرُ، يَرِيدُ: وَكَذَلِكَ لَا تَمْسَحُ عَلَى مَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ حَنَاءٍ وَغَيْرِهِ".

وَتُدْخِلُ يَدَيْهَا مِنْ تَحْتِ عِقَاصٍ <sup>(١)</sup> شَعْرَهَا فِي رَجُوعِ يَدَيْهَا فِي الْمَسْحِ.

[غسل الرجلين:]

ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ، يَصُبُّ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى، وَيَعْرُكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى قَلِيلًا قَلِيلًا يَوْعِبُهَا بِذَلِكَ ثَلَاثًا، وَإِنْ شَاءَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ تَرَكَ فَلَا حَرَجَ، وَالتَّخْلِيلُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ، وَيَعْرُكُ عَقَبَيْهِ <sup>(٢)</sup> وَعُرْقُوبَيْهِ <sup>(٣)</sup> وَمَا لَا يَكَادُ يُدَاخِلُهُ الْمَاءُ بِسُرْعَةٍ مِنْ جَسَاوَةٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ شُقُوقٍ، فَلْيَبَالِغْ بِالْعَرَكِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ بِيَدِهِ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ الْأَثَرُ: (وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)، وَعَقَبُ الشَّيْءِ: طَرَفُهُ وَآخِرُهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ <sup>(٥)</sup> الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. وَلَيْسَ تَحْدِيدُ غَسْلِ أَعْضَائِهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا بِأَمْرٍ لَا يَجْزِي دُونَهُ، وَلَكِنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُفْعَلُ، وَمَنْ كَانَ يَوْعِبُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ إِذَا أَحْكَمَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ فِي إِحْكَامِ ذَلِكَ سَوَاءً.

(١) عَقَصَ شَعْرَهُ يَغِصُّهُ: صَفَرَهُ، وَفَتَلَهُ. وَالْعِقْصَةُ وَالْعَقِصَةُ: الضَّفِيرَةُ، ج: عِقْصٌ وَعِقَاصٌ وَعِقَاضٌ.

وَالْعِقَاصُ أَيْضًا: حَبِطٌ يُشَدُّ بِهِ أَطْرَافُ الدَّوَائِبِ. يَرِاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٦٢٣).

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "بِكَسْرِ الْقَافِ: مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ" وَفِيهِ لُغَةُ الْعَقَبِ بِالسَّكُونِ. يَرِاجِعُ: تَاجُ

الْعُرُوسِ (٣/٣٩٦).

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "بِضَمِّ أَوَّلِهِ: الْعَصَبُ الْغَلِيظُ الْمُؤَثَّرُ فَوْقَ عَقَبِ الْإِنْسَانِ". يَرِاجِعُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص

٥٩٦).

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "بِجِيمٍ وَسِينٍ مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ: غَلَطَ فِي الْجِسْمِ يَنْشَأُ عَنْ تَقَشُّفٍ"، كَذَا عِنْدَ الْمَغْرَاوِيِّ

وْغَيْرِهِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَعْجَمِ، وَفِي اللِّسَانِ: "جَسَا: ضِدُّ لَطَفٍ، وَجَسَا الرَّجُلُ جَسُوعًا وَجُسُوعًا:

صَلَبَ. وَبَدَأَ جَاسِيَةً: يَابَسَتْهُ الْعِظَامُ قَلِيلَةً اللَّحْمِ. وَجَسِيَّتِ الْيَدُ وَغَيْرُهَا جُسُوعًا وَجَسَا: يَبَسَتْ".

يَرِاجِعُ: غُرَرُ الْمَقَالَةِ (ص ٩٧) وَلِسَانُ الْعَرَبِ (١٤/١٤٧).

(٥) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي بِمَدَادِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَغْرَاوِيِّ (١/٢٢٣)، وَفِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (١٢/١)

وَشَرَحَ ابْنُ عَمْرٍ (١/٤٦٣) وَكَفَايَةُ الطَّالِبِ (١/٣٧٣) [يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى].

[الذكر بعد الوضوء:]

وقد <sup>(١)</sup> قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ طَرَفَهُ <sup>(٢)</sup> إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ - فَتُحْتَلِّ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ)، وقد استحَبَّ <sup>(٣)</sup> بعض العلماء <sup>(٤)</sup> أَنْ يَقُولَ بِإِثْرِ الْوُضُوءِ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ).

ويجب عليه أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الْوُضُوءِ احْتِسَابًا لِلَّهِ لِمَا أَمَرَهُ بِهِ يَرْجُو تَقَبُّلَهُ وَثَوَابَهُ وَتَطْهِيرَهُ مِنَ الذَّنْبِ، وَيُشْعِرُ نَفْسَهُ أَنَّ ذَلِكَ تَأَهُُّبًا <sup>(٥)</sup> وَتَنْظُفًا لِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ وَالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَدَاءِ فَرَائِضِهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ فَيَعْمَلُ عَلَى يَقِينٍ بِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> وَتَحْقِيقٍ فِيهِ؛ فَإِنَّ تِمَامَ كُلِّ عَمَلٍ بِحَسَنِ النِّيَّةِ فِيهِ.

---

(١) كذا في المخطوط ج (١١٢)، وقد سقطت من أ، قال التتائي: "وفي بعض الروايات إسقاط (قد)".

(٢) ضبطه التتائي بقوله: "ياسكان الرائ"، وفسره بقوله: "في رواية أحمد: (رَفَعَ بَصَرَهُ)".

(٣) في ز وحدها [استحسن] وذكر ما أثبتنا في الهامش كنسخة، والمثبت موافق لغيره من الشروح.

(٤) قال التتائي: "وهو ابن حبيب".

(٥) قال التتائي: "وَنَضْبُهُمَا هُوَ الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ، وَيُرْوَى: "تَأَهُُّبٌ وَتَنْظُفٌ بِالرَّفْعِ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَاسْتُشْكِلَتِ الْأُولَى بِأَنَّ اسْمَ (إِنَّ) مَنْصُوبٌ، وَخَبَرُهَا مَرْفُوعٌ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ؟ وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ حَالٌ، وَالْخَبَرُ فِي الْمَجْرُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "لِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ". يراجع: شرح ابن عمر (١/٤٧٤).

(٦) في س، ز، والجامعة بمداد متن الرسالة هنا زيادة [على]، والمثبت من غيرها كما في المخطوطين أ، ج (١٢)، وهو الموافق لما في غيره من الشروح.

## باب في (١) الغُسل

خ ٩٥ب/ وأَمَّا الطُّهْرُ فَهُوَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَمِنَ الْحَيْضَةِ وَالتَّنَافُسِ سِوَاءُ (٢) فِي الصِّفَةِ (٣)، فَإِنْ اقْتَصَرَ (٤) الْمُتَطَهِّرُ عَلَى الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ أَجْزَأُ، وَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بَعْدَ أَنْ يَبْدَأَ بِغُسْلِ مَا بَفَرْجِهِ أَوْ (٥) جَسَدِهِ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ (٦)، فَإِنْ شَاءَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَهُمَا إِلَى آخِرِ غُسْلِهِ. ثُمَّ يَغْسِسُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ، وَيَرْفَعُهُمَا غَيْرَ (٧) قَابِضٍ بَهُمَا شَيْئًا، فَيُخَلِّلُ بَهُمَا أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَغْرِفُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ غَاسِلًا لَهُ بِهِنَّ، وَتَفْعُلُ ذَلِكَ (٨) الْمَرْأَةُ، وَتَضَعُ (٩) شَعْرَ (١٠) رَأْسِهَا

(١) قال التتائي: "وروي بإسقاط (في)"، وفي المخطوط أ زيادة [من الجنابة] بعد لفظ (الغسل)، وقد ذكرها في الكفاية (٣٩٣/١) ورجح إسقاطها لعدم الاختصاص.

(٢) سقطت (سواء) من الرسالة الفقهية (ص ٩٩) وهي ثابتة في المخطوطين أ، ج وفي الشروح.

(٣) قوله: "في الصفة" كذا في س بمداد متن الرسالة وهو الموافق لقول التتائي: "كذا في بعض الروايات"، وفي بعضها إسقاط "في الصفة"، وفي غير س بمداد الشرح، وليس في المخطوطين أ، ج.

(٤) قال المغراوي (ص ٩٩): "يعني فإن اكتفى بالغسل، وأصله من القصر وهو الحبس".

(٥) في المخطوطين أ، ج (١٢ب) زيادة [في] هنا.

(٦) في المخطوطين أ، ج، وفي ز والفرنسية (١٧٨أ) [وضوء الصلاة]، وهي رواية الشروح كابن عمر وابن ناجي (١٠٤/١) وزروق (ص ١٦٥)، والمثبت من بقية النسخ، وهو موافق لمعين التلاميذ (ص ٩٣).

(٧) (غير) هنا منصوب على الحال أي حال كونه غير قابض بهما شيئًا.

(٨) قال التتائي: "قال عبد الوهاب: الإشارة للغرفات؛ لأنَّ المرأة لا تخلِّلُ".

(٩) في المعجم الوسيط (ص ٥٤٠): ضَعَّتْ الْحَيْشِيشَ وَغَيْرَهُ يَضَعُّهُ ضَعًّا: جمعه وجعله ضَعًّا، وضعت الأشياءَ خلطَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، وضعت المرأةُ شَعْرَهَا: عالجته بيديها عند الغسل وتَحَوَّه ليُدْخَلَ فِيهِ الْغُسُولُ وَلِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى الْبَشَرَةِ.

(١٠) "شعر" سقطت من المخطوطين، وهي ثابتة عند النفراوي (٢٣٢/١) ومعين التلاميذ (ص ٩٤).

بِيَدَيْهَا<sup>(١)</sup>، وليس عليها حَلْ عِقَاصِهَا.

ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ، وَتَدْلُكُ بِيَدَيْهِ يَأْثُرَ صَبِّ الْمَاءِ حَتَّى يَنْعَمَ جَسَدَهُ، وَمَا شَكَّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَخَذَهُ مِنْ جَسَدِهِ<sup>(٢)</sup> عَاوَدَهُ بِالْمَاءِ، وَذَلِكَ بِيَدَيْهِ<sup>(٣)</sup> حَتَّى يُوعِبَ جَمِيعَ جَسَدِهِ، وَيَتَابَعُ غُمُقَ<sup>(٤)</sup> سُرَّتِهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ، وَيُحَلِّلُ شَعْرَ لِحْيَتِهِ وَتَحْتَ جَنَاحَيْهِ وَبَيْنَ أَلْيَتَيْهِ وَرَفْعَيْهِ<sup>(٥)</sup> وَتَحْتَ رُكْبَتَيْهِ وَأَسَافِلَ<sup>(٦)</sup> رِجْلَيْهِ، وَيُحَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ، وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ أ/ ٨٣/ آخِرَ ذَلِكَ، يَجْمَعُ ذَلِكَ فِيهِمَا لِتَمَامِ غُسْلِهِ وَلِتَمَامِ<sup>(٧)</sup> وَضُوئِهِ إِنْ كَانَ آخِرَ غَسْلِهِمَا.

وَيَحْذَرُ أَنْ يَسَّ ذَكَرَهُ فِي تَدْلُكِهِ بِيَاطَنِ كَفِّهِ<sup>(٨)</sup>، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَوْعَبَ طَهْرَهُ

---

(١) "بِيَدَيْهَا" كَذَا فِي نَسْخِ التَّتَائِي مِنْ مَتْنِ الرِّسَالَةِ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ أَيْضًا فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٩٤)، وَقَدْ سَقَطَتْ مِنَ الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (١١٣) وَسَقَطَتْ أَيْضًا عِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٢٣٢/١) وَغَيْرِهِ.

(٢) "مِنْ جَسَدِهِ" فِي الْمَخْطُوطِ أ يَوْجِدُ بَدَلًا مِنْهُ [بِيَدِهِ]، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ، وَلَمْ أَجِدْ خِلَافًا لِلشَّرَاحِ فِي الْمَثْبُوتِ.

(٣) فِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج [بِيَدِهِ] كَمَا فِي الْكِفَايَةِ (٤٠٥/١)، وَقَدْ سَقَطَتْ عِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٢٣٤/١).

(٤) قَالَ التَّتَائِي: "يُرَوَّى بَعْضُ مَهْمَلَةٍ، وَبِمَعْجَمَةٍ مُضْمُومَةٍ وَمَفْتُوحَةٍ، وَسُكُونِ الْمِيمِ: لِفِظَانِ مُتَرَادِفَانِ وَهُمَا بَاطِنُهَا، وَقِيلَ: بِالْمَعْجَمَةِ دَاخِلُهَا، وَبِالْمَهْمَلَةِ مَا قَارِبَهَا خَارِجًا عَنْهَا."

(٥) قَالَ التَّتَائِي: "بِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا، قِيلَ: هُمَا بَاطِنُ الْفَخْذَيْنِ، وَقِيلَ: أَصُولُ الْفَخْذَيْنِ مِمَّا يَلِي الْجَوْفَ، وَقِيلَ: مَا بَيْنَ الدَّبْرِ وَالذَّكْرِ، وَقِيلَ: مَغَابِنُ الْجَسَدِ كُلِّهِ". يَرَاجِعُ: غَرَرُ الْمَقَالَةِ (ص ١٠٠) وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٧٨٢) مَادَّةَ (رَفَعُ).

(٦) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، فَقَدْ قَدَّرَ التَّتَائِي قَبْلَهُ: "وَيَتَابَعُ أَسَافِلَ ...".

(٧) "لِتَمَامِ" الثَّانِيَةِ سَقَطَتْ مِنَ الْمَخْطُوطِ أ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي نَسْخِ التَّتَائِي وَالنَّفْرَاوِيِّ (٢٣٥/١) وَغَيْرِهِمَا.

(٨) فِي الْمَخْطُوطِ أ [كَفِّهِ] بِالثَّنْيَةِ كَمَا فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٩٦)، وَالمَثْبُوتُ كَمَا فِي ج وَالنَّفْرَاوِيِّ (٢٣٥/١) وَغَيْرِهِ.

أعاد الوضوء، وإنَّ مَسَّهُ في ابتداء غُسلِهِ و<sup>(١)</sup> بعد أن غَسَلَ مواضع الوضوء منه - فليُمِرَّ<sup>(٢)</sup> بعد ذلك بيديه على مواضع الوضوء بالماء على ما ينبغي من ذلك<sup>(٣)</sup>، ويَنوِيهِ.

## بَابُ فِي مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَصِفَةُ التِّيمُّمِ

خ/ ٩٩ أ/ التِّيمُّمُ يَجِبُ لِعَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا يَتَيَسَّرُ أَنْ يَجِدَهُ فِي الْوَقْتِ، وَقَدْ يَجِبُ مَعَ وَجُودِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّهِ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ لِمَرَضٍ مَانِعٍ، أَوْ مَرِيضٍ<sup>(١)</sup> يَقْدِرُ عَلَى مَسِّهِ وَلَا يَجِدُ مَنْ يَنَاولُهُ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ مُسَافِرٌ يَقْرُبُ مِنَ الْمَاءِ وَيَمْنَعُهُ خَوْفٌ لَصُوصِ أَوْ سَبَاحٍ، وَإِذَا أُتِيقَنَ الْمُسَافِرُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ أَخَّرَ إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ يَتَيَسَّرُ مِنْهُ تِيمُّمٌ فِي

(١) قال التتائي: "قال أبو عمران الجورائي: الواو زائدة". راجع: شرح ابن عمر (٤٩١/١).

(٢) كذا ضبطه في المخطوط أ؛ وهو من الفعل الرباعي (أمر)، وهو يتعدى بنفسه؛ يقال: أمر يده على الشيء؛ فتكون الباء بعده زائدة للتأكيد، وضبطه في الرسالة الفقهية (ص ١٠٠) بفتح الباء وضم الميم، وهو من الثلاثي (مر) يقال: مرَّ عليه أي جاز عليه؛ فالباء هنا للاستعانة، والله أعلم. راجع: المعجم الوسيط (ص ٨٦٢).

(٣) قال التتائي: "واختلف الشراخ في مرجع الإشارة فقال: أبو عمران الجورائي: يرجع للترتيب، ويبقى (ينبغي) على بابه، وقال آخر: يرجع لفرائض الوضوء وسُنَّته وفضائله، وعليه فـ (ينبغي) على الوجوب، وقال آخر: يرجع لإجراء الماء على الأعضاء والتدليك؛ فيكون على الوجوب".

(٤) ضُبط في المخطوط أ بالجر كما في الكفاية (٤١٨/١)، وضبطناه بالرفع لقول التتائي: "ثم عطف عذراً آخر على مقدَّرٍ بعد قوله: "لمرض" أي فتيئم مريض لا يقدر على مسِّه أو مريضٌ...، وتبعه صاحب معين التلاميذ (ص ٩٧) على التقدير نفسه، وقد حاول النفراوي (٢٣٩/١) تقرير الجر بتقدير فيه طول، وكذلك العدوي في حاشيته على الكفاية، ويؤكد تقدير التتائي قول الرسالة بعد: "وكذلك مسافرٌ"، والله أعلم.



أَوَّلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمٌ تَيَمَّمَ فِي وَسْطِهِ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ إِنْ خَافَ أَنْ لَا يُدْرِكَهُ<sup>(٢)</sup> فِي الْوَقْتِ وَرَجَا أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ.

وَمَنْ تَيَمَّمَ مِنْ هَؤُلَاءِ ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ أَنْ صَلَّى؛ فَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنْ يَنَاولُهُ إِلَّاهُ فَلْيُعِدْهُ، وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ مِنْ سَبَاحٍ وَنَحْوِهَا، وَكَذَلِكَ الْمَسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ أَنْ لَا يُدْرِكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ وَيَرْجُو أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ، وَلَا يُعِدُّ غَيْرَ هَؤُلَاءِ.

وَلَا يُصَلِّي صَلَاتَيْنِ بَتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرْبِ بَجْسِهِ مَقِيمٍ، وَقَدْ قِيلَ: يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ ذَكَرَ<sup>(٤)</sup> صَلَوَاتٍ أَنْ يُصَلِّيَهَا بَتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ.

وَالَتَيَمُّمُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْهَا: مِنْ تَرَابٍ أَوْ رَمَلٍ أَوْ حَجَارَةٍ أَوْ سَبَخَةٍ<sup>(٥)</sup>. يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِمَا شَيْءٌ نَقَضَهُمَا نَقْضًا خَفِيفًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ كُلَّهُ مَسْحًا، ثُمَّ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، فَيَمْسَحُ يَمْنَاهُ بِيَسْرَاهُ: يَجْعَلُ<sup>(٦)</sup> أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يُبْرِئُ أَصَابِعَهُ عَلَى ظَاهِرِ يَدِهِ

---

(١) هذا في المتردد في وجود الماء، والذي بعده في المتردد في لحوقه؛ وكلاهما بتيمم وسط الوقت، ذكره التتائي.

(٢) في ز، ق [يدرك الماء]، وهو موافق للكفاية (٤٢١/١) ولمعين التلاميذ (ص ٩٨) وغيرهما، والمثبت بالإضمار من بقية نسخ التتائي وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (١٤أ) والنفراوي (٢٤١/١).

(٣) أي الوقت المختار، ذكره النفراوي (٢٤٢/١).

(٤) "ذكر" يوجد بدلاً منها في المخطوط أ [أدرك]، وهو تحريف، والمثبت من المخطوط ج ونسخ التتائي وغيرهما.

(٥) كذا صُيِّطَ في المخطوط أ كما في الكفاية (٤٢٦/١) بفتح الباء: واحدة السباح، وقد سبق في باب طهارة الماء.

(٦) زادت ق هنا [أطراف] وليست في المخطوطين أ، ج (١٤ب) ولا في بقية نسخ التتائي، وزادت بعض



وذراعه وقد حَتَّى عليه أصابعه حتى يبلغ المِرْفَقَيْنِ، ثم يجعل كَفَّهُ على باطن ذراعه من طَيِّ مِرْفَقِهِ قابضًا عليه حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى، ثُمَّ يَجْرِي بباطن <sup>(١)</sup> بَهْمِهِ <sup>(٢)</sup> على ظاهر بَهْمِ يده اليمنى، ثم يمسح اليسرى باليمنى هكذا، فإذا بَلَغَ الكوع مَسَحَ كَفَّهُ اليمنى بكَفِّه اليسرى إلى آخر أطرافِهِ، ولو مسح اليمنى باليسرى أو اليسرى <sup>(٣)</sup> باليمنى كيف شاء وتيسَّر عليه، وأوعب المسح - لأجزأه.

وإذا لم يجد الجنبُ أو الحائضُ الماءَ للطَّهْرِ تيمُّنًا وصلِّيًا، فإذا وجدا الماءَ تطهَّرا ولم يُعيدا ما صلَّيا، ولا يَطْأ الرجلُ امرأته التي انقطع عنها دُمُ حيضٍ أو نفاسٍ بالتطهُّرِ بالتيمُّمِ حتى يجِدَا <sup>(٤)</sup> من الماءِ ما تتطهَّرُ به المرأةُ ثم ما يتطهَّرانِ به جميعًا، وفي باب جامع الصلاة شيء من مسائل التيمُّم.

- 
- النسخ قبل (يجعل) وأوَّامد من الرسالة، والمعنى بدونها أفضل؛ لأن (يجعل) تفسير للمسح.
- (١) كذا في المخطوطين أ، ج ونسخ التتائي بباين كنسخة ابن عمر (٥٠٨/١) وعند النفراوي (٢٤٦/١) بباء واحدة فـ(باطن) منصوب بـ(يَجْرِي) كما في ضبط الكفاية (٤٣٣/١).
- (٢) ضبطه العدوي - في حاشيته على الكفاية (٤٣٤/١) - بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء، واعتُرض على ابن أبي زيد لأنه إنَّما يُقال: "ابهام" كما هو المعروف، وهي الأصبعُ العظمية، مؤنثة، وجمعُها أباهم وأباهيم، وأمَّا التَّهْمُ فجمعُ تَهْمَةٍ، وهي أولادُ الضَّانِّ، كما أنَّ السَّخَالَ أولادُ المعزِ، وقد أجاب النفراوي (٢٤٦/١) عنه بأن الاعتراض يتوقف على الإحاطة بسائر اللغات، وهو متعسر أو متعذر. راجع: التحرير والتحبير، للفاكهاني (ص ٨٠٢) والقاموس المحيط (ص ١٠٨٢).
- (٣) في س [واليسرى]، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (١٤ب) ولنسخة في حاشية ابن عمر (٥٠٨/١) وموافق أيضًا لمعين التلاميذ (ص ١٠٢).
- (٤) كذا في س، ق، خ والجامعة (٧٥ ب) للمثنى، وفي ز [تجد] للمؤنث، وفي بقية النسخ [يجد] للمفرد، وهي رواية قال عنها التتائي: "قال ابنُ عمر: يؤخذُ منه أنَّ على الزوج أن يأتي بالماء لوضوئها وطَّهرها، وهو من جملة نفقتها، ويؤخذُ من رواية الثنية أنَّ طلبَ الماءِ عليهما، وفيه قولان". راجع: شرح ابن عمر (٥١١/١).

## باب في <sup>(١)</sup> المسح على الخفين

خ/١٠٤ب/ وَلَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفِّ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ مَا لَمْ يَنْزِعْهُمَا، وَذَلِكَ إِذَا  
أَدْخَلَ فِيهِمَا رِجْلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَسَلَهُمَا فِي وُضْوءٍ تَحِلُّ بِهِ الصَّلَاةُ، فَهَذَا الَّذِي إِذَا أَحْدَثَ  
وَتَوَضَّأَ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا فَلَا.

أ/٨٤/ وصفهُ المسحُ أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى مِنْ فَوْقِ الْخَفِّ مِنْ طَرَفِ الْأَصَابِعِ، وَيَدَهُ  
الْيُسْرَى مِنْ تَحْتِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ إِلَى حَدِّ الْكَعْبَيْنِ <sup>(٢)</sup> وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى،  
وَيَجْعَلُ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ فَوْقِهَا وَالْيُمْنَى مِنْ أَسْفَلِهَا، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى طِينٍ فِي أَسْفَلِ خَفِّهِ أَوْ  
رَوْثٍ دَابِيةٍ حَتَّى يُزِيلَهُ بِمَسْحٍ أَوْ غَسَلٍ، وَقِيلَ: يَبْدَأُ فِي مَسْحِ أَسْفَلِهِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى  
طَرَفِ <sup>(٣)</sup> الْأَصَابِعِ؛ لِثَلَا يَصِلَ إِلَى عَقَبِ خَفِّهِ شَيْءٌ مِنْ رَطوبَةٍ مَا مَسَحَ مِنْ خَفِّهِ <sup>(٤)</sup> مَنْ  
الْقَشْبِ <sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ فِي أَسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلَهُ.

(١) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَخْطُوطِ ج (١١٥) وَلِلنِّفَرَاوِي (٢٥٠/١)، وَقَدْ سَقَطَتْ (فِي) فَهُوَ

عَلَى الْإِضَافَةِ "بَابُ الْمَسْحِ" فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ١٠٣)، وَفِي الْمَخْطُوطِ "بَابُ فِي مَسْحِ الْخَفَيْنِ".

(٢) الْكَعْبُ: الْعِظْمُ النَّاتِي عِنْدَ مُلتَقَى السَّاقِ وَالْقَدَمِ، وَفِي كُلِّ قَدَمٍ كَعْبَانِ عَنِ يَمْنَنِهَا وَعَنِ يَسْرَتِهَا.

يَرَاجِعْ: غَرَرُ الْمَقَالَةِ (ص ١٠٥) وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٧٩٠).

(٣) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (١٥) وَلِنَسْخَةِ ابْنِ عَمَرَ (٥١٩/١) وَفِي الْكُفَايَةِ

(٤٤٧/١) وَالرِّسَالَةُ الْفَقْهِيَّةُ (ص ١٠٥) [أَطْرَافَ].

(٤) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَخْطُوطِ ج (١٥)، وَفِي أ [خَفِهِ] بِالْإِفْرَادِ كَمَا فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ

(ص ١٠٥).

(٥) قَالَ التَّنَائِي: "الْقَشْبُ هُوَ أَرْوَاثُ الدَّوَابِّ، لَا الْقَشْبُ الْمَفْسَرُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ بِالْعِذْرَةِ، وَقَالَ ابْنُ

العَرَبِيِّ فِي غَرِيبِ الرِّسَالَةِ: الْقَشْبُ هُوَ الْحَشِيشُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَلْعَلُ بِالْخَفِّ، وَهُوَ بِقَافٍ فَشَيْنٍ مُعْجَمَةٍ

سَاكِنَةٍ، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ (٣٤/٤): وَالْقَشْبُ الْمُسْتَقْدَرُ، يُقَالُ: قَشَبَ الشَّيْءُ، وَاسْتَقَشَبَهُ: اسْتَقْدَرَهُ:

وَيُقَالُ: مَا أَقْشَبَ بَيْتُهُمْ، أَيُّ: مَا أَقْدَرَ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْغَائِطِ. وَقَشَبَ الشَّيْءُ: دَنَسَ، وَكُلُّ قَدَرٍ: قَشْبٌ

## باب في أوقات الصلاة <sup>(١)</sup> وأسمائها

[الصبح:]

خ/ ١٠٧ب/ أَمَّا صَلَاةُ الصَّبْحِ -فهي الصلاة الوسطى عند أهل المدينة، وهي صلاةُ الفجر- فَأَوَّلُ <sup>(٢)</sup> وقتها انْصِدَاعُ <sup>(٣)</sup> الفجرِ المَعْتَرِضِ بالضياءِ في أقصى المشرقِ ذاهبًا مِنَ القبلةِ إلى دُبُرِ <sup>(٤)</sup> القبلةِ حتى يرتفعَ فيعَمُّ الأفقُ <sup>(٥)</sup>، وآخرُ الوقتِ الإسْفَارُ <sup>(٦)</sup> البَيِّنُ الذي إذا سَلِمَ منها بَدَأَ حاجِبُ الشمسِ <sup>(٧)</sup>، وما بَيْنَ هذَيْنِ وقتٌ واسعٌ، وأفضلُ ذلكَ أولُهُ.

[الظهر:]

ووقتُ الظهْرِ إذا زالتِ الشمسُ عن كَيْدِ <sup>(٨)</sup> السماءِ وأَخَذَ

وَقَشَبُ.

(١) قال التتائي: "وروي الصلوات".

(٢) قال التتائي: "والفاء جوابُ الشرط في قوله: "أَمَّا". يراجع: شرح ابن عمر (٥٢٢/١).

(٣) قال التتائي: "أي انشقاق". يراجع: غرر المقالة (ص ١٠٨).

(٤) أي خلفها؛ قال التتائي: "ودُبُرُ الأمرِ ودُبُرُهُ: آخرُهُ". يراجع: الصحاح، للجوهري (٦٥٣/٢).

(٥) قال التتائي: "والأفق بضمّ الفاء وسكونها لغتان، وهو ما وإلى الأرض من أطرافِ السماءِ، وأَنَّهُ يَسُدُّ

جميعَ ذلكَ، وقيل: ما بَيْنَ السماءِ والأرضِ "الأفقُ: الناحيةُ، ج: آفاقٌ. يراجع: القاموس (ص ٨٦٤).

(٦) في المخطوط أ [الاسْفَار] وهو تحريف، والإسْفَار هو الظهور، قاله المغراوي (ص ١٠٨)، يُقَالُ اسْفَر

بِالصَّلَاةِ: صلاها في إسْفَارِ الضُّبْحِ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٤٣٣).

(٧) قال التتائي: "أي طَرَفُ قُرْصِهَا"، وقال المغراوي (ص ١٠٨): "يعني أولها".

(٨) أي وسطها، قال التتائي: "وفيه لغاتٌ: فتَحَ الكافِ معَ كسرِ الباءِ وإسكانها، وكسرُ الكافِ وإسكانُ

الباءِ".

الظل<sup>(١)</sup> في الزيادة، ويُسْتَحَبُّ أَنْ تُوَخَّرَ في الصيف إلى أَنْ يَزِيدَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ رُبْعَهُ بَعْدَ الظِّلِّ الذي زالت عليه الشمس، وقيل: إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ في المساجِدِ ليدرك الناس الصلاة، وَأَمَّا الرَّجُلُ في خَاصَةِ نَفْسِهِ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ لَهُ، وقيل: أَمَّا في شِدَّةِ الْحَرِّ فَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُرَدَّ بِهَا<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم): (أبردوا بالصلاة؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحٍ<sup>(٣)</sup> جَهَنَّمَ)، وَآخِرُ الْوَقْتِ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نَصْفِ النَّهَارِ.

### [العصر:]

وأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ آخِرُ وَقْتِ الظَّهِيرِ، وَآخِرُهُ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نَصْفِ النَّهَارِ، وقيل: إِذَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ بَوَجهَكَ وَأَنْتَ قَائِمٌ غَيْرَ<sup>(٤)</sup> مَنْكِسٍ رَأْسَكَ

(١) أصل الظل الستر، وظل الليل: سواده؛ لأنه يستر كل شيء، قاله المغراوي (ص ١٠٨).

(٢) في المعجم الوسيط (ص ٤٧): أبرد: دخل في آخر النَّهَارِ، قال المغراوي (ص ١٠٩): "معنى الإبراد أن تنفياً الأفياء، وينكسر وهج الحر".

(٣) قال التتائي: "ابن العربي: الفيح لُحْبُ النَّارِ، يُقَالُ: فَاحَتِ النَّارُ فَيْحِيحاً، وقد اقتصر المغراوي (ص ١٠٩) على (تفوح) بالواو؛ وفي التاج: "فَوْحُ الْحَرِّ: شِدَّةُ سَطْوَعِهِ"، وقد ذكر الزَّيْدِيُّ هذا المعنى في المادتين. يراجع: تاج العروس (٣٣/٧، ٣٤) مادة (فوح، فيح).

(٤) كذا بالنصب في المخطوط أ، وعليه شرح النفراوي (٢٦٠/١) ومعين التلاميذ (ص ١٠٨)، فقال: "حال كونك غير منكس؛ وهذا هو الظاهر؛ فهو حال ثانية من فاعل (استقبلت)؛ لأن جملة "وأنت قائم" حال جملة، ويجوز هذا في الحال كما جاز في النعت كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة، آية ٥٤]، أو هما حالان متداخلتان؛ فتكون (غير منكس) حالاً من الضمير في (قائم)، وضبطه في الرسالة الفقهية (ص ١١٠) بالرفع؛ فهو خبر ثان لـ (أنت)؛ فيكون من تعدد الخبر، وهو داخل في جملة الحال. يراجع: شرح التسهيل، لابن مالك (٣٢٠/٣) والدر المصون، للسمين الحلبي (١٣٢/٨).

ولا مُطَاطِيءٌ له <sup>(١)</sup> -فإن نظرت إلى الشمس ببصرِكَ<sup>(٢)</sup> - فقد دخل الوقت، وإن لم ترَهَا ببصرِكَ فلم يدخل الوقت، وإن نزلت عن بصرِكَ فقد تمكَّن دخول الوقت <sup>(٣)</sup>، والذي وَصَفَ مالكٌ (رحمه الله) أنَّ الوقت فيها ما لم تَصْفَرَ الشمس.

## [المغرب:]

وقت المغرب -وهي صلاةُ الشاهدِ يعني الحاضرَ، يعني أنَّ المسافرَ لا يقصرُها ويصلِّيها كصلاةِ الحاضرِ- <sup>(٤)</sup> فوقتها غروبُ الشمس. فإذا توارث <sup>(٥)</sup> بالحجاب <sup>(٦)</sup>

(١) قال التتائي: "قال الفاكهاني: عن الجوهري: الناكس: المطاطي رأسه، فهما مترادفان بمعنى، فلا معنى لذكرهما معاً، ولم أرَ مَنْ فَرَّقَ بينهما. انتهى. وقال ابنُ العربي: مطاطي: مميلٌ، وهو أخفضُ مَنْ التنكيس؛ لأنَّ التنكيسَ إطراقُ الجفونِ إلى الأرض، وقد يكونُ التنكيسُ أيضاً إصاَقَ الرأسِ بالقفا، والنَّطَاطُؤُ الانحناءُ على حسبِ ما يريدُ الإنسانُ" وكلام ابن العربي نقله المغراوي في غرر المقالة (ص ١١٠). يراجع: الصحاح، للجوهري (٣/ ٩٨٦) مادة (نكس).

(٢) "بصرِكَ" سقطت من المخطوطين أ، ج (١٦ب) كما سقطت من معين التلاميذ (١٠٩)، وقد ألحقت في هامش ج.

(٣) قال التتائي: "وهذا القولُ مبنيٌّ على التجربة"، وقد أنكر على الشيخ، ولا إنكار عليه؛ لأنه يتكلم بلسان عصره.

(٤) قال التتائي: "هذه جملةٌ معترضةٌ بينَ المبتدأ -وهو (وقت المغرب) - والخير وهو (غروبُ الشمس)" وقد كرَّرَ المبتدأ (فوقتها) بعدها نظرية للكلام لطول الفصل.

(٥) قال التتائي: "بأن استترت"، وقال المغراوي (ص ١١١): "يعني غابت".

(٦) هذا تعبير قرآني على عادة ابن أبي زيد كما في الآية (٣٢) من سورة ص، فالضمير في (توارت) للشمس، كما قرره الشهاب القرافي والعلامة ابن عاشور، وللآية تفسير آخر لا يوافق تعبير ابن أبي زيد، وهو أن الضمير للصافات. يراجع: تفسير شهاب الدين القرافي، رسالي للدكتوراه بكلية الآداب - جامعة سوهاج (ص ١٠٤٤) والدر المصون (٣٧٦/٩) والتحرير والتنوير (٢٣/ ٢٥٦).

وجبت الصلاة لا تؤخر<sup>(١)</sup>، وليس لها إلا وقت واحد لا تؤخر عنه.

### [العشاء:]

ووقت صلاة العتمة<sup>(٢)</sup> -وهي صلاة العشاء، وهذا الاسم أولى بها- غيبوبة الشفق، والشفق الحمر الباقية في المغرب من بقايا شعاع الشمس، فإذا لم يبق في المغرب صفرة ولا حمرة فقد وجب الوقت، لا يُنظر إلى البياض في المغرب، فذلك لها وقت إلى ثلث الليل ممن<sup>(٣)</sup> يريد تأخيرها لشغل أو عذر، والمبادرة بها أولى، ولا بأس أن يؤخرها أهل المساجد قليلاً لاجتماع الناس، ويكره النوم قبلها والحديث لغير شغل بعدها.

## باب في الأذان والإقامة

خ/ ١١٢ب/ الأذان واجب في المساجد والجماعات الراحية، فأما الرجل في خاصة نفسه فإن أذن فحسن، ولا بد له من الإقامة، وأما المرأة فإن أقامت فحسن، وإلا فلا حرج، ولا يؤذن لصلاة أ/ ٨٥ قبل وقتها إلا الصبح؛ فلا بأس أن يؤذن لها في السدس الأخير<sup>(٤)</sup> من الليل. والأذان: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله

---

(١) قوله: "لا تؤخر" سقط من المخطوط ج (١٦ب)، وقد تظهر موافقة الكفاية له (٤٦٧/١)، لكن قول أبي الحسن فيما بعده: "تأكيد"، قد يدل على أن قوله: "لا تؤخر" من متن الرسالة، لكن المحقق لم يظهره أنه من المتن.

(٢) قال التتائي: "وقال ابن العربي: سُميت به لطلوع نجم في وقتها يُسمى العاتم، وقيل: لتأخيرها من قولهم: أعتَم القوم إذا حبسوا إبلهم في الرعي إلى ذلك الوقت، وقيل: إذا أخرجوا قراهم".

(٣) في بعض نسخ التتائي [من] وهو موافق للمخطوط أ، والمثبت من بقية النسخ، وهو موافق للمخطوط ج (١١٧)، وقد ضبط ابن عمر (٥٤٢/١) العبارة بقوله: "انظر كيف قال: "من يريد" ولم يقل: لمن يريد تأخيرها".

(٤) كذا في س، وفي بقية النسخ [الأخر]، والمثبت موافق لشرح ابن عمر (٥٤٩/١) وغيره.

إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم تُرْجَع<sup>(١)</sup>، فتقول<sup>(٢)</sup>:  
 "أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن  
 محمداً رسول الله" بأرفع من صوتك أول مرة<sup>(٣)</sup>، حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ  
 على الفلاح<sup>(٤)</sup>، حيّ على الفلاح، فإن كنت في نداء<sup>(٥)</sup> الصبح زدت ههنا: الصلاة خير  
 من النوم، الصلاة خير من النوم<sup>(٦)</sup>، لا تقل ذلك في غير نداء الصبح، الله أكبر الله  
 أكبر، لا إله إلا الله مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.

والإقامة وتر<sup>(٨)</sup>: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول  
 الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا

---

(١) كذا في نسخ التتائي، وسياق المخطوطين أ، ج (١٧ب) وكفاية الطالب: "ثُمَّ تُرْجَع بِأَرْفَعٍ مِنْ صَوْتِكَ  
 أَوَّلَ مَرَّةٍ فَتُكْرَرُ الشَّهَادَةُ فَتَقُولُ" وهو قريب من سياق ابن عمر وغيره. يراجع: شرح ابن عمر  
 (٥٥٠/١) وشرح ابن ناجي (١٣٣/١، ١٣٤) وكفاية الطالب الرباني (٤٨٠/١).

(٢) كذا في ق بمداد متن الرسالة، وهو الموافق لغيره من الشروح، وفي غيرها بمداد الشرح.

(٣) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لترتيب النفراوي (٢٦٨/١).

(٤) معنى (حي) المبادرة والمسارة، والفلاح هو البقاء في النعيم، قاله التتائي، يقال: حي على كذا وإلى  
 كذا: أقبل وعجل؛ فهو اسم فعل أمر، ومثله حيّلاً وحيّلاً وحيّلاً. يراجع: غرر المقالة (ص ١١٢)  
 وشرح ابن عقيل (٢٦/١) وتاج العروس (٥٢٣/٣٧) والمعجم الوسيط (ص ٢١٣).

(٥) "نداء" سقطت من المخطوطين أ، ج (١٧ب)، وهي ثابتة عند الشراح.

(٦) في ز، س جاءت زيادة (مرتين) هنا بمداد متن الرسالة، والمثبت هو الموافق لبقية الشروح.

(٧) في س جاءت (مرة واحدة) بمداد الشرح، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لبقية الشروح.

(٨) "وتر" في س، ز، ر بمداد الشرح، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لشرح ابن عمر (٥٥١/١)  
 وغيره.



الله، مرةً واحدةً<sup>(١)</sup>.

## باب<sup>(٢)</sup> صفة العمل في الصلوات المفروضة وما يتصل بها من النوافل والسنن

[النية والإحرام والفاحة والقيام لهما:]

خ/ ١١٥ب/ والإحرام في الصلاة أن تقول: الله أكبر، لا يجزئ غير هذه الكلمة، وترفع يديك حدو<sup>(٣)</sup> أدنيتك<sup>(٤)</sup> أو دون ذلك، ثم تقرأ، فإن كنت في الصبح قرأت جَهْرًا بأم القرآن، لا تستفتح بسم الله الرحمن الرحيم، في أم القرآن ولا في السورة التي<sup>(٥)</sup> بعدها<sup>(٦)</sup>. فإذا قلت: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقل: آمين<sup>(٧)</sup> إن كنت وحدك أو خلف

(١) "مرة واحدة" بمداد متن الرسالة في نسخ التتائي، وهي ثابتة أيضًا من الرسالة في شرح زروق (٢٠٨/١) وكفاية الطالب (٤٨٣/١) وليست من المتن عند النفراوي في الفواكه الدواني (٢٧٠/١).

(٢) كذا في المخطوطين أ، ج (١٧ب) ونسخ التتائي، وفي الكفاية (٤٨٥/١) ومعين التلاميذ (ص ١١٤) هنا زيادة [في].

(٣) يعني إزاء، قاله المغراوي (ص ١١٤).

(٤) في المخطوطين أ، ج (١١٨) وفي نسخ التتائي خ، ع والفرنسية (١٩٤) [منكبيك] وهو الموافق لبقية الشرح كشرح ابن عمر (٥٥٨/١) وكفاية الطالب الرباني (٤٩٠/١) والمثبت من بقية النسخ، وعليه شرح التتائي حيث استدلل للمثبت بحديث الصحيحين، ثم أثبت خلاف النسخ بقوله: "وما شهَّره القرافي هو الموافق لِمَا في كثير من النسخ: "حدو منكبيك" موضع "أدنيتك".

(٥) "التي" بمداد الشرح في ز، ق، ع، خ، وهو موافق للمخطوط أ حيث سقطت منه، والمثبت من غيرها وهو موافق للمخطوط ج وبقية الشرح.

(٦) في كفاية الطالب هنا زيادة [إِمَامًا كُنْتُ أَوْ غَيْرُهُ] وليست عند النفراوي (٢٧٣/١) أيضًا.



إمام، وتُخْفِيها. ولا يقولها الإمامُ فيما جَهَرَ فيه، ويقولها فيما أَسَرَ فيه، وفي قوله إياها في الجهرِ اختلافٌ.

ثُمَّ تَقْرَأُ سُورَةً مِنْ طَوَالِ الْمُفْصَلِ (٢)، فَإِنْ كَانَتْ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ فَحَسَنٌ بِقَدْرِ التَّغْلِيْسِ (٣)، وَتَجْهَرُ بِقِرَاءَتِهَا.

## [الركوع:]

فَإِذَا تَمَّتِ السُّورَةُ كَثُرَتْ فِي انْحِطَاطِكَ (٤) إِلَى الرُّكُوعِ (٥)، فَتُمْكِنُ يَدَيْكَ مِنْ رَكْبَتَيْكَ، وَتُسَوِّي ظَهْرَكَ مُسْتَوِيًا، وَلَا تَرْفَعُ رَأْسَكَ، وَلَا تُطَاطِئُهُ، وَتُجَافِي بِضَبْعَيْكَ (٦) عَنْ جَنْبَيْكَ، وَتَعْتَقِدُ الْخُضُوعَ بِذَلِكَ: بِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ، وَلَا تَدْعُو (٧) فِي رُكُوعِكَ، وَقُلْ فِي

---

(١) قَالَ التَّنَائِي: "وَفِي (آمِينَ) ثَلَاثُ لَغَاتٍ: مَدُّ الْهَمْزَةِ وَهِيَ الْأَفْصَحُ، وَقَصْرُهَا، وَالتَّشْدِيدُ مَعَ الْمَدِّ، وَأُنْكِحَتْ فَقِيلَ: إِنَّهَا خَطَأٌ، قَالَ الزَّيْدي (١٩١/٣٤): "وَحَقُّهُ مِنَ الْإِعْرَابِ الْوَقْفُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ لَهُ؛ لِأَنَّ النُّونَ فَتَحَتْ فِيهِ لِقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ تَكْسِرِ النُّونَ لِثِقَلِ الْكِسْرِ بَعْدَ الْيَاءِ، كَمَا فَتَحُوا (كَيْفَ) وَ(أَيْنَ)". يَرَاجِعُ: تَاجُ الْعُرُوسِ (١٨٩/٣٤).

(٢) الْمُفْصَلُ: السَّبْعُ الْأَخِيرُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِكَثْرَةِ الْفُضُولِ بَيْنَ سُورِهِ بِالْبَسْمَلَةِ، قَالَ السِّيُوطِيُّ: "وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِهِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ قَوْلًا: أَحَدُهَا- قَ لِحَدِيثِ أُوسِ السَّابِقِ قَرِيبًا. الثَّانِي- الْحَجَرَاتِ وَصَحْحُهُ النَّوَوِيُّ. الثَّلَاثُ- الْقِتَالُ عَزَاهُ الْمَاورِدِيُّ لِلْأَكْثَرِينَ. الرَّابِعُ- الْحَاجِيَةُ حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ". يَرَاجِعُ: الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١٨٠/١).

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "وَالْتَّغْلِيْسُ اخْتِلَاطُ الظُّلْمَةِ بِالضِّيَاءِ" يَقَالُ: غَلَسَ الْقَوْمُ: سَارُوا يَغْلِسُ، وَغَلَسَ فُلَانٌ بِالصَّلَاةِ: صَلَّاهَا يَغْلِسُ. يَرَاجِعُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٦٥٨).

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "أَيُّ انْحِنَايِكَ".

(٥) فِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (١٨ب) وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوحِ [لِلرُّكُوعِ].

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "الصَّبْعُ: هُوَ دَاخِلُ الْعَضِيدِ"، وَقَالَ الْمَغْرَاوِيُّ (ص ١١٦): "يَعْنِي بَاطِنَ ذِرَاعِيكَ".

(٧) فِي الْمَخْطُوطِ أ مَحْذَفُ الْوَاوِ عَلَى النَّهْيِ، وَقَالَ التَّنَائِي: "الْفَاكِهَانِي: رُوَيْنَاهُ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ،

ركوعك إن شئت: سبحان ربّي العظيم وبحمده، وليس في ذلك توقيف<sup>(١)</sup> قول، ولا حدّ في اللَّبْث<sup>(٢)</sup>.

[الرفع منه:]

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ وَأَنْتَ قَائِلٌ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ، وَلَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَتَسْتَوِي قَائِمًا مَطْمَئِنًّا مَرْسَلًا<sup>(٥)</sup>.

[السجود:]

ثُمَّ تَهْوِي<sup>(٦)</sup> سَاجِدًا لَا تَجْلِسُ، ثُمَّ تَسْجُدُ، وَتُكَبِّرُ فِي انْخِطَاطِكَ لِلْسُجُودِ، فَتَمُكِّنُ جِهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الْأَرْضِ، وَتَبَاشِرُ بِكَفَيْكَ الْأَرْضَ بِاسْطًا<sup>(٧)</sup> يَدَيْكَ مُسْتَوِيَتَيْنِ إِلَى

---

والمرادُ به النَّحْيُ "وكذا هو عند ابن عمر (٥٧١/١) والنِّفْرَاوِي وكفاية الطالب (٥٠٠/١).

(١) قال المغراوي (ص ١١٦): "يعني تحديد".

(٢) اللَّبْثُ وَيُضَمُّ وَاللَّبْثُ مُحَرَّكَةٌ وَاللَّبَاثُ: الْمَكْتُبُ. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٧٥).

(٣) قال المغراوي (ص ١١٧): "معناه استجاب الله له".

(٤) كذا في نسخ التتائي وعند ابن عمر (٥٧٣/١) والنِّفْرَاوِي، وفي كفاية الطالب (٥٠٣/١) زيادة هنا: [أَوْ خَلَفَ إِمَامًا].

(٥) قال التتائي: "أي متمهلاً، وقيل: ساكناً، وقيل: متمكناً".

(٦) قال التتائي: "أي تنزل إلى الأرض"، في المعجم الوسيط (ص ١٠١): هَوَى الشَّيْءُ يَهْوِي هَوِيًّا وَهَوِيًّا: سَقَطَ مِنْ غُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ، وَهَوَى فُلَانٌ فِي السَّيْرِ: مَضَى وَأَسْرَعَ، وَهَوَتْ يَدُهُ لِلشَّيْءِ: اِمْتَدَتْ وَارْتَفَعَتْ، وَأَهْوَى الشَّيْءُ: سَقَطَ.

(٧) قال التتائي: "حال من ضمير "تباشر بكفيك الأرض" حال كونك باسطاً يديك".

القبلة: تَجْعَلُهُمَا حَذَوَ أُذُنَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ <sup>(١)</sup> وَاسِعٌ، غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْكَ فِي الْأَرْضِ، وَلَا تَضُمُّ عِصْدَيْكَ إِلَى جَنْبَيْكَ، وَلَكِنْ تُجَنِّحُ <sup>(٢)</sup> بِهِمَا تَجْنِيحًا وَسَطًا، وَتَكُونُ رِجْلَاكَ فِي سَجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ، وَبَطْنُ إِبْهَامَيْهِمَا إِلَى الْأَرْضِ.

وَقُولُ إِنَّ شِئْتَ فِي سَجُودِكَ: سَبْحَانَكَ رَبِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَعَمِلْتُ سُوءًا، فَاعْفُزْ لِي، أَوْ <sup>(٣)</sup> غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ، وَتَدْعُو فِي سَجُودِكَ <sup>(٤)</sup> بِمَا شِئْتَ <sup>(٥)</sup>، وَلَيْسَ لَطُولُ ذَلِكَ وَقْتُ، وَأَقْلَهُ أَنْ تَطْمِئَنَ مَفَاصِلُكَ <sup>(٦)</sup> مَتَمَكَّنًا.

### [الجلوس بين السجدين:]

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ بِالتَّكْبِيرِ، فَتَجْلِسُ <sup>(٧)</sup>، فَتُثْنِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى فِي جُلُوسِكَ بَيْنَ

(١) فِي خ [وَكُلِّ وَاسِع] وَالْمُثَبَّت مِنْ غَيْرِهَا مِنْ نَسْخِ التَّنَائِي، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَخْطُوطِ أ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ عَمْرِو (٥٧٧/١)، وَعِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٢٨٠/١) زِيَادَةُ [كُلَّهُ] هُنَا، وَفِي كِفَايَةِ الطَّالِبِ (٥٠٩/١) [وَكُلِّ ذَلِكَ] كَمَا فِي الْمَخْطُوطِ ج (١٩ أ).

(٢) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيط (ص ٢١٦): 'جَنَحَ يَجْنَحُ وَيَجْنُحُ وَيَجْنُحُ جُنُوحًا: مَالٌ ... وَالْاجْتِنَاحُ فِي السُّجُودِ: أَنْ يَتَعَمَّدَ عَلَى رَاحَتَيْهِ مُجَافِيًا لِذِرَاعَيْهِ، غَيْرَ مُفْتَرِشِهِمَا، كَالْتَّجَنُّحِ'.

(٣) قَدَّرَ التَّنَائِي هُنَا قَوْلَهُ: "تَقُولُ مِنَ التَّسْبِيحِ مَا تَرِيدُ" فَ(غَيْرِ) مَعْطُوفٌ مَنْصُوبٌ عَلَى مَقُولِ الْقَوْلِ السَّابِقِ.

(٤) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي كُلِّهَا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْنَفْرَاوِيِّ (٢٨١/١) وَفِي الْمَخْطُوطَيْنِ وَالشُّرُوحِ الْأُخْرَى [السُّجُودِ] وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٥) كَذَا فِي س، وَفِي غَيْرِهَا مِنْ نَسْخِ التَّنَائِي [إِنْ شِئْتَ] وَهِيَ عِبَارَةٌ كِفَايَةِ الطَّالِبِ (٥١١/١) وَابْنِ عَمْرِو (٥٧٨/١)، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَظْهَرَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِنَسْخَةِ النَّفْرَاوِيِّ (٢٨١/١).

(٦) فِي ز وَالْجَامِعَةِ (١٩٠) بِمَدَادِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ هُنَا زِيَادَةُ [بِالْأَرْضِ]، وَالْمُثَبَّت مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ كَمَا فِي الشُّرُوحِ الْأُخْرَى.

(٧) فِي س، ع، خ، وَالْجَامِعَةِ (٩٠ب) بِمَدَادِ الشَّرْحِ، وَالْمُثَبَّت مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلشُّرُوحِ

السجدين، وتنصب رجليك<sup>(١)</sup> اليمنى وبطن<sup>(٢)</sup> أصابعها إلى الأرض، وترفع<sup>(٣)</sup> أ/ ٨٦ /  
يديك عن الأرض على ركبتيك. ثم تسجد الثانية كما فعلت في الأولى<sup>(٤)</sup>. ثم  
تقوم<sup>(٥)</sup> كما أنت معتمدًا على يديك، لا ترجع جالسًا لتقوم من جلوس، ولكن كما  
ذكرت لك، وتكرر في حال قيامك.

### [القنوت في الصبح:]

ثم تقرأ كما قرأت في الأولى أو دون ذلك، وتفعل مثل ذلك سواء غير أنك تقنت  
بعد الركوع، وإن شئت قنت قبل الركوع بعد تمام القراءة.

والقنوت: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ<sup>(٦)</sup> وَنَخْنَعُ  
لَكَ<sup>(٧)</sup>، وَنَخْلَعُ<sup>(٨)</sup> وَنَتَزَكَّى مِنْ يَكْفُرِكَ<sup>(٩)</sup>، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ

الأخرى.

(١) كذا في س، ع، خ، بمداد متن الرسالة، وهو موافق لنسخة النفراوي (٢٨٢/١) وفي بقية النسخ  
بمداد الشرح، وهو الموافق للشروح الأخرى والمخطوطين أ، ج (١١٩).

(٢) الواو في (وبطن) واو الحال، والجملة بعدها اسمية، فـ(بطن) مرفوع بالابتداء.

(٣) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق للنفراوي (٢٨٣/١) وفي المخطوطين أ، ج وبقية الشروح الأخرى  
[أولاً].

(٤) كذا في نسخ التتائي، وفي بقية الشروح الأخرى والمخطوط (١٩ب) زيادة [من الأرض] هنا.

(٥) قال التتائي: "وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ" أي نُقَوِّضُ ونتخلى، قيل: الصحيح أنَّ هذا زائد في الرسالة، وليس  
منها، وقد سقط من نسخة ابن عمر (٥٨٣/١).

(٦) قال التتائي: "أَيُّ نَخْضَعُ ونتذلَّلُ ونتضرَّع"، وفي المعجم الوسيط (ص ٢٥٩): خَنَعَ فَلَانٌ يَخْنَعُ خَنْعًا  
وَحُنُوعًا: فَجَرَّ وَأَتَى أَمْرًا قَبِيحًا، فَاسْتَحْيَا مِنْهُ وَنَكَسَ رَأْسَهُ، وَخَنَعَ وَلَهُ، وَإِلَيْهِ خُنُوعًا: ذَلَّ وَخَضَعَ.

(٧) قال التتائي: "أَيُّ نُزِيلُ رِبْقَةَ الْكُفْرِ مِنْ أَعْنَاقِنَا"، وفي المعجم الوسيط (ص ٢٥٠): خَلَعَ الشَّيْءُ يَخْلَعُهُ  
خَلْعًا: نَزَعَهُ.

تَسْعَى <sup>(٢)</sup> وَتَخْفِذُ <sup>(٣)</sup>، تَرْجُو رَحْمَتَكَ <sup>(٤)</sup>، وَتَخَافُ عَذَابَكَ الْجِدِّ <sup>(٥)</sup>، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ <sup>(٦)</sup>، ثُمَّ تَفْعَلُ فِي السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ كَمَا تَقَدَّمُ مِنَ الْوَصْفِ.

### [صفة الجلوس للتشهد:]

فإذا جَلَسْتَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ نَصَبْتَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى و <sup>(٧)</sup> بطون أصابعها إلى الأرض، وَثَبَّتَ الْيُسْرَى، وَأَفْضَيْتَ بِالْيَمِينِ <sup>(٨)</sup> إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا تَقْعُدْ عَلَى رِجْلِكَ الْيُسْرَى، وَإِنْ شِئْتَ حَنَيْتَ <sup>(٩)</sup> الْيُمْنَى فِي انْتِصَابِهَا؛ فَجَعَلْتَ جَنْبَ بَهِيمَا إِلَى الْأَرْضِ - فَوَاسِعٌ.

(١) فِي تَشْتَرِيبِي (٦٤ب) [يَفْجُرُكْ].

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "أَي نَعْمَلْ".

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "نَسَارُغٌ فِي الْعَمَلِ وَتَحْدِيمٌ، وَيُرْوَى بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكسرها، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الْحَدَمُ حَفْدَةً لِسُرْعَتِهِمْ فِي خِدْمَةِ سَادَاتِهِمْ". يَرَاوِجُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ١٨٤) مَادَّةُ (حَفْدَ).

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ أَهْنَا زِيَادَةُ [يَا اللَّهُ]، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الشُّرُوحِ.

(٥) قَالَ التَّنَائِي: "بِكْسَرِ الْجِيمِ عَلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَشْهَرِ أَيِ الثَّابِتِ، وَهُوَ ضِدُّ الْهَزْلِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْحَقُّ".

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "بِكْسَرِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ بِمَعْنَى لَاحِقٍ، وَالْفَتْحُ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ مُلْحِقُهُ بِهِمْ، الْفَاكِهَانِي: هُوَ رَوَيْتُنَا فِي الرَّسَالَةِ وَضَعَفَ أَبُو الْحَسَنِ الْمُنَوْفِيُّ رَوَايَةَ الْفَتْحِ. يَرَاوِجُ: الْكَفَايَةُ (٥١٧/١).

(٧) فِي س، ق، ع، خ وَتَشْتَرِيبِي (٦٥أ) زَيْدٌ هُنَا [جَعَلْتَ] بِمَدَدِ مَتْنِ الرَّسَالَةِ، وَهِيَ بِمَدَدِ الشَّرْحِ فِي بَقِيَةِ النُّسخِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (٢٠أ) وَالشُّرُوحِ الْأُخْرَى، وَالْوَاوُ وَآلِ الْحَالِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا - هُنَا - اسْمِيَّةٌ.

(٨) قَالَ التَّنَائِي: "وَرُوي: 'الْيَمِينُ' وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ جُلُوسَهُ عَلَيْهَا إِقْعَاءٌ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ".

(٩) حَتَّى الْعُودِ وَغَيْرِهِ يَحْنِيهِ حَنْيًا وَجَنَابَةً: ثَنَاهُ. يَرَاوِجُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٢٠٤).

## [التشهد والدعاء بعده:]

ثم تَتَشَهَّدُ، وَالتَّشَهُدُ: التَّحِيَّاتُ (١) لِلَّهِ، الرَّأْيِيَّاتُ (٢) لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ (٣) الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ (٤)، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ (٥) مُحَمَّدًا عَبْدُهُ (٦) وَرَسُولُهُ، فَإِنْ سَلَّمْتَ بَعْدَ هَذَا أَجْزَأُكَ.

ومِمَّا تَزِيدُهُ إِنْ شِئْتَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

---

(١) قال التتائي: "جمع تحية، وهل هي الملك؟ أو العظمة؟ أو السَّلام؟ أو البقاء؟ أقوال"، والتحية مصدر حيَّاه، وفي المعجم الوسيط (ص ٢١٣): حَيَّاهُ اللَّهُ: أَبْقَاهُ، وَيُقَالُ: حَيَّاكَ اللَّهُ وَبَيَّاكَ (إِتْبَاع)، وَحَيًّا فُلَانٌ فَلَانًا: دَعَا لَهُ بِالْحَيَاةِ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ.

(٢) قال المغراوي (ص ١٢٠): "يعني ناميات الأعمال" وقال التتائي: "وهي الأعمال الصالحات".

(٣) قال التتائي: "القول الحسن. القرائي: ضد الحبيث. وقال الفاكهاني: ذَكَرُ اللَّهُ وَمَا وَالَاه".

(٤) قال التتائي: "خيراته المتزايدة المترادفة والمنفعة والعلو والرفعة".

(٥) في المخطوط أ هنا زيادة [سيدنا] ونصبها اسمًا لـ (أن)، ورفع (محمدًا) خبرًا، ولم أقف على مثله عند أحد.

(٦) قال التتائي: "بالضمير، وكذا في رواية الجلاب والجواهر وابن الحاجب، وفي الموطأ ونقله عنه في الذخيرة: "عبدُ الله" صريحًا لا بالضمير" قلت: وصحح زروق التصريح بلفظ الجلالة. يراجع: شرح زروق (٢٣٩/١).

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ <sup>(١)</sup>، وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ <sup>(٢)</sup>، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِأُثْمَتِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَظُمًا. اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا، وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا. ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ <sup>(٣)</sup>، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَمِنْ <sup>(٤)</sup> عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ الْمَصِيرِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

### [السلام:]

ثُمَّ تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِكَ تَقْصِدُ بِهَا قُبَالَهَ وَجْهِكَ، وَتَتِيَّامُنْ بِرَأْسِكَ قَلِيلًا، هَكَذَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَحْدَهُ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً يَتِيَّامُنْ بِهَا قَلِيلًا، وَيَرُدُّ أُخْرَى عَلَى الْإِمَامِ قُبَالَتَهُ يُشِيرُ بِهَا إِلَيْهِ، وَيَرُدُّ عَلَى مَنْ كَانَ سَلَّمَ عَلَيْهِ عَنْ <sup>(٥)</sup> يَسَارِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَمْ يَرُدُّ عَلَى يَسَارِهِ شَيْئًا.

(١) قال التتائي: "كذا رُوِيَثْ يَابِتَاتِ الْوَاوِ، فَالصَّلَاةُ عَامَةً لَجَمِيعِ الْمُقَرَّبِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَرُوِيَثْ بِحَذْفِ الْوَاوِ فَالصَّلَاةُ خَاصَّةٌ بِالْمُقَرَّبِينَ كَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ وَعِزْرَائِيلَ تَشْرِيفًا لَهُمْ" فعلى إثباتها يكون هذا من ذكر الخاص بعد العام لبيان فضل الخاص. يراجع: شرح تنقيح الفصول، للقرافي (ص ١٢٥).

(٢) قال التتائي: "يَابِتَاتِ الْوَاوِ وَحَذْفِهَا، وَالْكَلامُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ".

(٣) سورة البقرة، آية ٢٠١.

(٤) كذا في ع "من" بمداد المتن، وهو الموافق للشروح الأخرى، وفي بقية نسخ التتائي بمداد الشرح.

(٥) كذا في نسخ التتائي وفي غيره من الشروح [على]. يراجع: شرح ابن عمر (٥٩٩/١) وكفاية الطالب



## [وضع اليدين في التشهد:]

وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ فِي تَشْهَدِيهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَيَقْبِضُ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيَبْسُطُ السَّبَابَةَ يُشِيرُ بِهَا، وَقَدْ نَصَبَ حَرْفَهَا إِلَى وَجْهِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي تَحْرِيكِهَا: فَقِيلَ: يَعْتَقِدُ / ٨٧ / بالإشارة بِهَا أَنَّ اللَّهَ إِلَهُ <sup>(١)</sup> وَاحِدٌ، وَيَتَأَوَّلُ مَنْ يُحَرِّكُهَا أَنَّهَا مَقْمَعَةٌ <sup>(٢)</sup> لِلشَّيْطَانِ، وَأَحْسَبُ تَأْوِيلَ ذَلِكَ أَنَّ يَذْكُرُ بِذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ مَا يَمْنَعُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَنِ السَّهْوِ فِيهَا وَالشُّغْلِ عَنْهَا، وَيَبْسُطُ يَدَهُ الْيُسْرَى <sup>(٣)</sup>، وَلَا يُحَرِّكُهَا وَلَا يُشِيرُ بِهَا.

## [استحباب التماذي بالذكر بعد الفجر:]

وَيُسْتَحَبُّ الذَّكْرُ بِإِثْرِ الصَّلَوَاتِ: يُسَبِّحُ اللَّهُ <sup>(٤)</sup> ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُحَمِّدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُحْتَمِ الْيَاثَةُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ

(٥٣١/١) والفواكه الدواني (٢٩٥/١).

(١) "إله" كذا في نسخ التتائي، وهو موافق للنفراوي (٢٩٧/١) وغيره، وقد سقطت من المخطوطين أ، وج (١٢١) كما في معين التلاميذ (ص ١٢٥).

(٢) قال التتائي: إِنْ جُعِلَتْ مَحَلًّا لِلْقَمْعِ فَتَحَتِ الْمِيْمُ، وَإِنْ جُعِلَتْ آلَةً لِلْقَمْعِ كُسِرَتْ، وقال الفاكهاني: "بفتح الميم هكذا رؤيانه، والقياس الكسر" وفي القاموس المحيط (ص ٧٥٥): "الْيَقْمَعَةُ، كَمَكْنَسَةٍ: الْعَمُودُ مِنْ حَدِيدٍ، أَوْ كَالْمِخْبَنِ يُضْرَبُ بِهِ رَأْسُ الْفِيلِ، وَخَشَبَةٌ يُضْرَبُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَلَى رَأْسِهِ، ج: مَقَامِغٌ. وَقَمْعَةٌ، كَمَنْعَةٍ: ضَرْبُهُ بِهَا، وَقَهْرَةٌ وَذَلَّةٌ". يراجع: التحرير والتجوير، للفاكهاني (ص ٨٣١).

(٣) كذا في نسخ التتائي، وقد زاد كفاية الطالب (٥٣٧/١) في متن الرسالة هنا: "على فخذة الأيسر"، ولم يثبتها الفاكهاني في التحرير والتجوير (ص ٨٣٠) ولا ابن عمر (٦٠٢/١)، وهو أظهر؛ ويدل على هذا أن الفخذ مؤنثة، فيقال فيها: "اليسرى" كما أثبتتها التتائي في شرحه. يراجع: القاموس المحيط (ص ٣٣٦) مادة (فخذ).

(٤) "الله" كذا في نسخ التتائي وعند النفراوي (٢٩٨/١) وغيرهما، لكن ضرب عليها في المخطوط ج (٢١) وكرر ذلك مع التحييد والتكبير.



المَلِكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ،<sup>(١)</sup> وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَيُسْتَحَبُّ بِإِثْرِ صَلَاةِ الصُّبْحِ التَّمَادِي فِي الذِّكْرِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدَّعَاءِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قُرْبِ طُلُوعِهَا، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

### [رغية الفجر:]

وِيرْكُعُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الْفَجْرِ، تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُسْرِهَا<sup>(٢)</sup>.

### [القراءة في الظهر والعصر:]

وَالْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ بِنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ مِنَ الطُّولِ<sup>(٣)</sup> أَوْ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلًا، وَلَا يَجْهَرُ فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ سَرًّا، وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَحَدَّهَا سَرًّا، وَيَتَشَهُدُ فِي الْجُلُوسَةِ<sup>(٤)</sup> الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ<sup>(٥)</sup> وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، هَكَذَا

(١) زاد المخطوط أ هنا [بحي ويميت]، وقال التتائي: "وليس في الحديث -ما هو في بعض نسخ الرسالة- زيادة: "بحي ويميت"، فليست في نسخة التتائي ولا عند ابن عمر (٦٠٢/١).

(٢) "يسرها" كذا في تشستر بيتي (١٧٠) بمداد متن الرسالة، وفي غيرها بمداد الشرح، والمثبت موافق للمخطوطين أ، ج (٢١) ولغيره من الشروح.

(٣) كذا في نسخ التتائي كما في المخطوط أ، وهو موافق لرواية الفاكهاني (ص ٨٤٩) ومعين التلاميذ (ص ١٢٧)، وفي الشروح الأخرى كابن ناجي (١٥٨/١) والنفراوي (٣٠٢/١) كما في المخطوط ج (٢١) [الطَّوَال].

(٤) قال الفاكهاني في التحرير والتحرير (ص ٨٥٨): "يفتح الجيم هكذا رويناه، وبالكسر هي الهيئة".

(٥) كذا في س، خ، والمخطوط أ، وفي بقية نسخ التتائي والمخطوط ج (٢٢) [عبده] وهما روايتان للشهد سبق ذكرهما.

يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَحْدَهُ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَبَعْدَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ يَقُومُ الْمَأْمُومُ أَيْضًا، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ، وَيَفْعَلُ فِي بَقِيَّةِ صَلَاةِ الظُّهْرِ<sup>(١)</sup> مِنْ صِفَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الصُّبْحِ.

وَيَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَهَا<sup>(٢)</sup>، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

وَيَفْعَلُ فِي الْعَصْرِ كَمَا وَصَفْنَا فِي الظُّهْرِ سَوَاءً، إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ بِالْقَصَارِ مِنَ السُّورِ مِثْلُ<sup>(٣)</sup> «وَالضُّحَى»، وَ«إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» وَنَحْوَهُمَا.

### [القراءة في المغرب والعشاء]

فَأَمَّا<sup>(٤)</sup> الْمَغْرِبُ فَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْهَا، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهُمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ السُّورِ الْقَصَارِ وَفِي الثَّالِثَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ<sup>(٥)</sup>، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

(١) كذا في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (١٢٢) وهو موافق لنسخة ابن عمر (٦١١/١) وغيره، وفي كفاية الطالب (٥٤٤/١) [الصلاة] لكنه في المخطوط ج ضرب على لفظ [الظهر].

(٢) كذا في س، خ، ر، ع بمداد متن الرسالة، وفي بقية النسخ بمداد الشرح، والأول أظهر؛ لأنها عند النفراوي (٣٠٣/١) بمداد الشرح مع تفسير الضمير: "أي الظهر". يراجع: شرح زروق (٢٥٧/١).

(٣) ضبطه في المخطوط أ وكفاية الطالب الرباني بالرفع، ويحتاج إلى تقدير مبتدأ، فالأولى جره على الإلتباس لـ(السور)، أو نصبه بـ(يقراً) قبله، ولا نحتاج فيهما إلى تقدير، والله أعلم. يراجع: كفاية الطالب الرباني (٥٤٥/١).

(٤) كذا بالفاء في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (٢٢)، وهي نسخة ابن عمر (٦١٣/١)، وفي كفاية الطالب (وأما) بالواو. يراجع: كفاية الطالب الرباني (٥٤٥/١).

(٥) قال التتائي: "أي فحسب، بسكون الطاء، وإذا كانت بمعنى الزمان ضُمَّتِ الطاء مُشَدَّدَةً".

وُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَهَا بِرُكْعَتَيْنِ، وَمَا زَادَ فَهَوَ خَيْرٌ، وَإِنْ تَنَفَّلَ بِسِتِ رَكَعَاتٍ فَحَسَنٌ، وَالتَّنَفُّلُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مَرْغَبٌ فِيهِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا فَكَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي غَيْرِهَا.

وَأَمَّا الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ <sup>(١)</sup> - وَهِيَ الْعَتَمَةُ، وَاسْمُ الْعِشَاءِ أَحَقُّ <sup>(٢)</sup> بِهَا وَأَوَّلَى - فَيَجْهَرُ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وَقِرَاءَتُهَا أَطْوَلُ قَلِيلًا مِنْ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ، وَفِي الْآخَرَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَحْدَهَا <sup>(٣)</sup> فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سِرًّا، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي سَائِرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَصْفِ، وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ.

وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي تُسَرُّ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا <sup>(٤)</sup> هِيَ بِتَخْرِيكِ اللِّسَانِ بِالتَّكْلُمِ بِالْقُرْآنِ، وَأَمَّا الْجَهْرُ فَإِنْ يُسْمِعُ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ. وَالْمَرْأَةُ دُونَ الرَّجُلِ فِي الْجَهْرِ، وَهِيَ فِي هَيْئَةِ صَلَاتِهَا مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّهَا تَنْضُمُ، وَلَا أ/ ٨٨ / تَفْرُجُ <sup>(٥)</sup> فَخِذَيْهَا وَلَا عَصْدَيْهَا،

---

(١) فِي قِ وَالْمَخْطُوطِ ج (٢٢٢ب) [الْآخِرَةُ] وَهُوَ نَسْخَةُ كَفَايَةِ الطَّالِبِ (٥٤٨/١) وَابْنِ نَاجِي (١٦٠/١)، وَالْمُثَبَّتُ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَمَرَ (٦١٥/١) وَالْفَاكِهَانِي (ص ٨٦٧)، وَالْمَعْنَى قَرِيبٌ، وَقَالَ التَّنَائِي: "أَنْصَرُ الْأَصْمَعِي وَغَيْرُهُ زِيَادَةً (الْآخِرَةُ)؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَمَرَ: زِيَادَتُهَا مِنْ لَحْنِ الْفَقْهَاءِ لِإِبَاهِمَا أَنَّ هُنَاكَ عِشَاءً أَوَّلَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ عِيَاضٌ: لَا تُسَمَّى الْمَغْرِبُ عِشَاءً لُغَةً وَلَا شَرْعًا، وَقَوْلُ مَالِكٍ: "بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ" إِنَّمَا هُوَ تَغْلِيْبٌ، انْتَهَى. وَأَيْضًا لَا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أُخْرَى". يَرَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٣٤٢) مَادَّةُ (أُخْرَى).

(٢) فِي الْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (٢٢٢ب) [أَخْصُ]، قَالَ التَّنَائِي: "وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: (أَخْصُ) مَوْضِعُ (أَحَقُّ)".  
 (٣) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي بِمَدَدِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ، وَلَيْسَتْ فِي الْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (٢٣أ)، وَلَمْ يَثْبَتَا فِي كَفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ وَغَيْرِهِ (٥٤٩/١) مِنْ مَتْنِ الرِّسَالَةِ، وَهِيَ عِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٣٠٧/١) وَمَعِينِ التَّلَامِيزِ (ص ١٣٠) مِنَ الشَّرْحِ.

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "بِالرَّفْعِ تَأْكِيدٌ لِلْقِرَاءَةِ".

(٥) كَذَا ضَبَطَهُ التَّنَائِي فَقَالَ: "(و) تَفْرُجُ" بِفَتْحِ الْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ الرَّاءِ، كَذَا رَوَاهُ الْفَاكِهَانِيُّ فِي التَّحْرِيرِ

وتكون مُنْظَمَةً مُنْزَوِيَّةً<sup>(١)</sup> في جُلُوسِهَا وَسُجُودِهَا وَأَمْرِهَا كُلِّهِ.

### [الشفع والوتر:]

ثُمَّ يُصَلِّي الشَّفْعَ والوَتْرَ جَهْرًا، وكذلك يُسْتَحَبُّ في نوافل الليل الإجماع، وفي نوافل النهار الإسرار، وإن جَهَرَ في النهار في تَنَقُّلِهِ فذلك واسعٌ، وأقلُّ الشَّفْعِ ركعتان، ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ في الأولى بِأَمِّ الْقُرْآنِ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية بِأَمِّ الْقُرْآنِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي الْوَتْرَ رَكْعَةً، يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَالْمُعَوِّذَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ زَادَ مِنَ الْأَشْفَاجِ جَعَلَ آخِرَ ذَلِكَ الْوَتْرَ.

### [صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بالليل:]

وكان<sup>(٣)</sup> (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ. وَقِيلَ: عَشْرَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، وَأَفْضَلُ اللَّيْلِ آخِرُهُ فِي الْقِيَامِ، فَمَنْ أَخَّرَ تَنَقُّلَهُ وَتَوَتَّرَ إِلَى آخِرِهِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ، إِلَّا مِنَ الْغَالِبِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْتَبِهَ فَلْيَقْدَمْ وَتَوَتَّرَ مَعَ مَا

---

والتجوير (ص ٨٧٤)، وَضُبِّطَتْ فِي الْمَخْطُوطِ أَمْضَمُ التَّاءِ وَفَتْحُ الْفَاءِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ مَكْسُورَةً، فَهُوَ مِنْ فَرَجٍ الْمَزِيدِ بِالتَّضْعِيفِ، يَقَالُ: فَرَجُ الشَّيْءِ: وَسَعُهُ، وَهَذَا أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْمَعَاجِمِ نَصُّوا عَلَى أَنَّ (فَرَجًا) مِنْ بَابِ ضَرْبٍ؛ فَهُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْمَضَارِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَرِاجِعُ: الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ (ص ٤٦٥) تَاجُ الْعُرُوسِ (١٤٢/٦) وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٦٧٨).

(١) قَالَ التَّنَائِي: "وَمَعْنَى (مُنْظَمَةٍ مُنْزَوِيَّةٍ) وَاحِدٌ، وَقِيلَ: الْإِنْزَوَاءُ أَبْلَغُ مِنَ الْإِنْضِمَامِ" فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص ٤٠٨): زَوَاهُ بِزَوِيهِ زَيْئًا: ذَهَبَ بِهِ، وَزَوَى السَّرَّ عَنْهُ: طَوَاهُ، وَزَوَى الشَّيْءَ: جَمَعَهُ، وَانْزَوَى: صَارَ فِي زَاوِيَةِ الْبَيْتِ وَتَحْوَاهُ، وَانْزَوَى: انْقَبَضَ وَتَجَمَّعَ. يَرِاجِعُ: شَرْحُ ابْنِ عَمَرَ (١/ ٦٤٠).

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "بِكَسْرِ الْوَاوِ مُشَدَّدَةً، وَفَتْحُهَا خَطًّا".

(٣) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَائِي، وَفِي الْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (٢٣ب) وَعِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٣١٠/١) زِيَادَةُ [النَّبِيِّ]، وَفِي كِفَايَةِ الطَّالِبِ (٥٥٥/١) زِيَادَةُ [رَسُولِ اللَّهِ].

يُرِيدُ مِنَ النَوَافِلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ فِي آخِرِهِ تَنَفَّلَ مَا شَاءَ مِنْهَا مَثْنَى مَثْنَى<sup>(١)</sup>، وَلَا يُعِيدُ الْوَتَرَ.

وَمَنْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ عَنْ حِزْبِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَوَّلِ الْإِسْفَارِ، ثُمَّ يُؤْتِرُ، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ، وَلَا يَقْضِي الْوَتَرَ مَنْ ذَكَرَهُ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ.

### [تحية المسجد:]

وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى وَضوءٍ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، إِنْ كَانَ وَقْتُ<sup>(٣)</sup> يَجُوزُ فِيهِ الرُّكُوعُ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ - وَلَمْ يَزْكَعْ الْفَجْرَ - أَجْزَأُهُ لِذَلِكَ رَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَمَنْ<sup>(٤)</sup> رَكَعَ الْفَجْرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ - فَاخْتَلَفَ فِيهِ: فَقِيلَ: يَزْكَعْ، وَقِيلَ: لَا يَزْكَعْ، وَلَا صَلَاةَ نَافِلَةٍ<sup>(٥)</sup> بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَي<sup>(٦)</sup> الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

---

(١) هذا من ألفاظ العدد المعدولة عن تكرار الأعداد فقولك: ثناء أو مثنى معناه اثنان اثنان. يراجع: شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري (ص ٣١٢).

(٢) قال التتائي: "أتى بالضمير مذكراً مراعاة للفظ، وفي رواية: "ذكرها" مراعاة لذكر الركعة. (٣) "وقت" في المخطوط أ بالنصب، والمثبت من المخطوط ج (١٢٤) وهي نسخة التتائي؛ لأن (كان) تامة، وما بعدها فاعل، وقال التتائي: "وروي: "وقتاً" بالنصب، أي إِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَقْتًا".

(٤) كذا في نسخ التتائي والنفراوي (٣١٥/١)، وفي كفاية الطالب (٥٦٤/١) وابن عمر (٦٣٣/١) [وإن]. (٥) في المخطوط أ ضُبِطَتْ (نافلة) بالفتح على التركيب، فتكون صلاة ونافلة كـ أحد عشر، وهو أحد الأوجه الثلاثة التي أجازها النحاة في مثله، وقد ذكرها النفراوي (٣١٥/١)، وقال العدوي في حاشيته على الكفاية (٥٦٥/١): " [قوله: ولا صلاة نافلة] جائزة؛ فالخبر محذوف، و (لا) نافية للجنس، و(نافلة) نعتٌ مفردٌ تابعٌ لمفردٍ فيجوزُ فيه الفتحُ لتركيبه مع اسمها، والنصبُ تبعاً لمحلِّ (صلاة)، والرفعُ تبعاً لـ (لا) مع اسمها؛ لأنَّ محلَّها رفعٌ عند سيبويه، وأراد بالنافلة ما قابَلَ الفرض "قلتُ: وفيه نظرٌ؛ فتفسيرُه النافلة بالمعنى الاصطلاحي هنا يُرجَّحُ جرَّها، وكذا ضُبِطَتْ في معين التلاميذ (ص ١٣٣)؛ لأن (النافلة) اسمٌ لا نعتٌ هنا، فهي مضاف إليه، واسم (لا) منصوب؛

## باب في الإمامة وحكم الإمام والمأموم

خ/ ١٤٤ب/ وَيَوْمُ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ، وَلَا تَوُْمُ الْمَرْأَةُ فِي فَرِيضَةٍ وَلَا نَافِلَةٍ لَا رِجَالًا وَلَا نِسَاءً، وَيَقْرَأُ مَعَ الْإِمَامِ فِيمَا يُسِرُّ فِيهِ (٢)، وَلَا يَقْرَأُ مَعَهُ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ. وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ؛ فَلْيَقْضِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَا فَاتَهُ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فَفِعْلُهُ كَفِعْلِ الْبَانِي الْمَصْلِيِّ وَخَذَهُ.

وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ لِلْفَضْلِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا الْمَغْرِبَ وَخَذَهَا، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَا يُعِيدُهَا فِي الْجَمَاعَةِ (٣)، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا التَّشَهُّدَ وَالْجُلُوسَ (٤) فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ.

وَالرَّجُلُ الْوَاحِدُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ، وَيَقُومُ الرَّجُلَانِ فَأَكْثَرُ خَلْفَهُ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهُمَا قَامَتْ خَلْفَهُمَا، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا (٥) رَجُلٌ صَلَّى عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَالْمَرْأَةِ

---

لأنه مضاف، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، والله تعالى أعلم.

(١) كذا في نسخ التتائي والمخطوط ج (٢٤أ)، والمثبت موافق لابن عمر (١/ ٦٣٤)، وهو منصوب على الاستثناء، وفي المخطوط أ وغيرهما من الشروح [ركعتا] بالألف رفعا، وشواهد الرفع في اللغة أكثر، ونظيره: قول: لا إله إلا الله، وقول: لا إله إلا هو، ولو قيل: لا إله إلا إياه بضمير النصب لجاز؛ فقد أجازته النحاة في غير القرآن الكريم. يراجع: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ص ١٠٦).

(٢) قال التتائي: "يُروى: يه". يراجع: شرح ابن عمر (2/650).

(٣) كذا في المخطوط أ وفي نسخ التتائي وعند ابن عمر (2/660) وفي كفاية الطالب (2/17) [جماعة] على التنكير.

(٤) في المخطوطين أ، ج (٢٤ب) [السجود] قال التتائي: "وفي أكثر النسخ موضع 'الجلوس' 'السجود'".

(٥) كذا في النسخ، أي مع الإمام والمرأة.

خَلَقَهَا، وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ (١) قَامَتْ خَلْفَهُ، وَالصَّبِيُّ إِنْ صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَلَفَ  
الإمامَ قَامَا خَلْفَهُ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يَغْفُلُ: لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ.

وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ (٢) إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ قَامَ مَقَامَ الْجَمَاعَةِ، وَيُكْرَهُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ  
رَائِبٌ - أَنْ تُجْمَعَ فِيهِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ، وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَا يَوْمُ فِيهَا أَحَدًا.

وَإِذَا سَهِىَ (٣) الْإِمَامُ وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ فَلْيَتَّبِعْهُ مَنْ لَمْ يَسْهَ مَعَهُ مِمَّنْ خَلَفَهُ، وَلَا يَرْفَعُ  
أَحَدٌ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِهِ، وَيَفْتَتِحُ بَعْدَهُ، وَيَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ  
قِيَامِهِ، وَيُسَلِّمُ بَعْدَ سَلَامِهِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَوَاسِعٌ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعَهُ، وَبَعْدَهُ أَحْسَنُ.

وَكُلُّ سَهْوٍ سَهَاةٍ الْمَأْمُومُ فَالْإِمَامُ يَحْمِلُهُ عَنْهُ إِلَّا رُكْعَةً / ٨٩ / أَوْ سَجْدَةً أَوْ تَكْبِيرَةً  
الْإِحْرَامِ أَوْ السَّلَامِ أَوْ اعْتِقَادَ نِيَّةِ الْفَرِيضَةِ.

وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَثْبُتُ بَعْدَ سَلَامِهِ، وَلْيَنْصَرِفْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّهِ (٤)

---

(١) فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص ٢٥٨): "وَالرَّجُلُ زَوْجُ الْمَرْأَةِ، وَهِيَ زَوْجُهُ أَيْضًا، هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ، وَبِهَا جَاءَ  
الْقُرْآنُ نَحْوُ: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ ٣٥] وَالْجَمْعُ فِيهِمَا أَزْوَاجٌ، قَالَهُ أَبُو  
حَاتِمٍ. وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ فِي الْمَرْأَةِ زَوْجَةً بِالْهَاءِ ... وَجَمْعُهَا زَوَاجَاتٌ، وَالْفُقَهَاءُ يَقْتَصِرُونَ فِي الِاسْتِعْمَالِ  
عَلَيْهَا لِلْإِبْضَاحِ وَخَوْفِ لِبَسِ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى."

(٢) فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص ٢١٨): "رَتَّبَ الشَّيْءُ رُتُوبًا مِنْ بَابِ قَعَدَ اسْتَقَرَّ وَدَامَ فَهُوَ رَائِبٌ وَمِنْهُ الرُّتْبَةُ  
وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ وَالْمَكَاتَةُ ... وَيَتَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ فَيُقَالُ رَتَّبْتُهُ، وَرَتَّبَ فُلَانٌ رَتْبًا وَرُتُوبًا أَيْضًا أَقَامَ  
بِالتَّيْلُدِ وَثَبَّتَ قَائِمًا."

(٣) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَيْنِ أ، ج (٢٥) وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ بِالْيَاءِ، يُقَالُ: "سَهَا" كَ (دَعَا) وَمُضَارَعُهُ (يَسْهُو)؛  
فَالْمَجْزُومُ مِنْهُ بَضْمُ الْهَاءِ، وَ"سَهِي" كَ (رَضِيَ) وَمُضَارَعُهُ (يَسْهَى) فَالْمَجْزُومُ مِنْهُ بَفَتْحِ الْهَاءِ. يَرَأِجُ:  
الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص 459).

(٤) بَفَتْحِ الْهَاءِ: الْمَكَانُ الَّذِي يُحَلُّ فِيهِ (ج) مَحَلًّا، وَيَجُوزُ فِي اسْمِ الْمَكَانِ كَسْرُ الْهَاءِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ عَيْنَ  
مُضَارَعِهِ يَجُوزُ ضَمُّهَا وَكُسْرُهَا، فِي الْوَسِيطِ (ص ١٩٣): حَلَّ الْمَكَانَ، وَبِهِ يُحَلُّ وَيُحَلُّ حُلُولًا: نَزَلَ بِهِ.



فذلك واسع<sup>(١)</sup>.

## باب جامع<sup>(٢)</sup> في الصلاة

خ/١٥٠/ وأقل ما يُجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحضيف السابغ الذي  
يسرّ ظهور قدميها - وهو القميص - والخمار الحضيف، ويُجزئ الرجل في الصلاة ثوب  
واحد<sup>(٣)</sup>، ولا يُغطي أنفه أو وجهه في الصلاة، أو يضمّ ثيابه أو يكفّ<sup>(٤)</sup> شعره.

[سجود السهو:]

وكلّ سهو في الصلاة بزيادة فليُسجد له سجدةً بين بعد السلام، يتشهد لهما ويسلم  
منهما، وكلّ سهو بنقص فليُسجد له قبل السلام إذا تمّ تشهد، ثمّ يتشهد ويسلم،  
وقيل: لا يُعيد التشهد، ومن نقص وزاد سجدة قبل السلام.

[من نسي سجود السهو:]

ومن نسي أن يسجد بعد السلام فليُسجد متى ما ذكره وإن طال ذلك، وإن كان

---

(١) في المخطوط أ (٨٩) "هنا انتهى الربع الأول" يريد من الرسالة، وحكاه التتائي عن أبي عمران  
الجوراني وغيره.

(٢) قال التتائي: "رؤي منونا، واستظهر، ومضافاً أي باب جامع الصلاة، واستشكل بظهوره في جمع جميع  
مسائل الصلاة، وليس كذلك، ... ولعله على إثبات لفظة (في) بعد (جامع)، وإلا فلا فرق بين  
التنوين والإضافة، فتأمل". يراجع: شرح ابن عمر (2/676).

(٣) كذا في أكثر نسخ التتائي والمخطوط ج (٢٥ب)، وفي س والمخطوط أ [وتجزئ الرجل الصلاة في ثوب  
واحد] كما في معين التلاميذ (ص ١٤١).

(٤) قال التتائي: "أي يضمّ" وفي المعجم الوسيط (ص ٧٩١): "كفّت ذيله يكفّته كفّتا: شمره ومثله  
(كفّته).



قَبْلَ السَّلَامِ سَجَدَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ بَعُدَ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ نَقْصِ شَيْءٍ خَفِيفٍ كَالسُّورَةِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ (١) أَوْ التَّشَهُدَيْنِ وَشِبْهِ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[ما لا يكفي فيه سجود السهو:]

وَلَا يُجْزِئُ سُجُودُ السَّهْوِ لِنَقْصِ رُكْعَةٍ وَلَا سَجْدَةٍ وَلَا لِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا أَوْ فِي رُكْعَتَيْنِ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي رُكْعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ، وَاخْتِلَافٍ فِي السَّهْوِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي رُكْعَةٍ مِنْ غَيْرِهَا؛ فَقِيلَ: يُجْزِئُ فِيهِ سُجُودُ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ. وَقِيلَ: يُلْغِيهَا، وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ. وَقِيلَ: يَسْجُدُ قَبْلَ (٢) السَّلَامِ، وَلَا يَأْتِي بِرُكْعَةٍ، وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ اخْتِيَاظًا، وَهَذَا أَحْسَنُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[ما لا سجود للسهو فيه:]

وَمَنْ سَهِيَ (٣) عَنْ تَكْبِيرَةٍ أَوْ عَنْ "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" مَرَّةً أَوْ الْقَنُوتَ فَلَا سُجُودَ

(١) كذا في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (١٢٦)، وهي نسخة ابن عمر (2/688) أيضًا، وفي الكفاية [أو التكبيرتين] ب(أل). يراجع: كفاية الطالب الرباني (2/42).

(٢) في المخطوط أ [بعد] وهو وهم، والصواب ما أثبتناه كما في ج (١٢٦) ونسخ التتائي، وقد جاء متن الرسالة في الفواكه الدواني (ص ٣٤٤) بهذا الوهم، وهو خلاف ما في الشرح حيث قال النفراوي: "وبالإعادة اختلفت الرواية الثالثة من الأولى لاتفاقهما على السجود قبل السلام". يراجع: الشرح الصغير، للعلامة الدردير (١/٤٠٩).

(٣) كذا في المخطوطين أ، ج (١٢٦) وفي نسخ التتائي، وهي لغة في سها فيقال سَهِيَ يَسْهَى ك(رَضِيَ)، وفي غيره من الشروح [سها] على اللغة المشهورة. يراجع: كفاية الطالب الرباني (1/47) والمعجم الوسيط (ص 459).

عَلَيْهِ. وَمَنِ انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ذَكَرَ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا - فَلْيَرْجِعْ إِنْ كَانَ  
بِقُرْبِ ذَلِكَ، فَيُكَبِّرُ<sup>(٢)</sup> تَكْبِيرَةً يُحْرِمُ بِهَا، ثُمَّ يُصَلِّحُ<sup>(٣)</sup> مَا بَقِيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَبَاعَدَ ذَلِكَ أَوْ  
خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ نَسِيَ السَّلَامَ.

وَمَنْ لَمْ يَذِرْ مَا صَلَّى أَثْلَاثَ رُكْعَاتٍ أَمْ أَرْبَعًا بَقِيَ عَلَى الْيَقِينِ، وَصَلَّى مَا شَكَّ فِيهِ،  
وَأَتَى بِرَابِعَةٍ، وَسَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ. وَمَنْ نَسِيَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَنْ لَمْ يَذِرْ  
سَلَّمَ<sup>(٤)</sup> أَوْ لَمْ يُسَلِّمْ - سَلَّمَ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ.

[مَنْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ:]

وَمَنِ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ فِي السَّهْوِ فَلْيَلِّهِ<sup>(٥)</sup> عَنْهُ، وَلَا إِضْلَاحَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ  
يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَهُوَ الَّذِي يَكْثُرُ ذَلِكَ مِنْهُ: يَشْكُ كَثِيرًا أَنْ يَكُونَ سَهْوً وَنَقْصَ

(١) في س من نسخ التتائي [تذكر] والمثبت موافق لبقية الشروح.

(٢) كذا في نسخ التتائي وفي المخطوطين أ، ج (٢٦ب)، وفي معين التلاميذ (ص ١٤٨) [فليكبّر] بتكرار  
لام الأمر؛ فالفعل مجزوم، وعلى ما أثبتناه فالفعل (يكبر) مرفوع - كما ضبط في المخطوط أ-؛  
لأن الفاء للاستئناف، أو هو من عطف جملة على جملة كما اختاره ابن هشام في المغني (ص  
١٦٨)، ولو عطف على (يرجع) لجزم.

(٣) في الجامعة (113 ب) والفرنسية (123 ب) [يصلي] والمثبت هو الموافق للمخطوطين أ، ج ولا بن  
عمر (2/696).

(٤) في ز، ع [أسلم] بهمز الاستفهام، والمثبت من بقية نسخ التتائي، وهو موافق لابن عمر (2/702)  
وفي كفاية الطالب (2/54) [أسلم] بالاستفهام.

(٥) قال التتائي: "بفتح الهاء: لأنه من (لجى) (يلجى)، ك (علم) (يعلم)؛ لأنه لما دخله الجازم حذف  
الألف، وهو القياس في العربية، فبقيت الهاء مفتوحة على حالها"، قال المغراوي (ص ١٣١): "أي  
فلينكف عنه".

(١)، ولا يُوقِنُ - فَلْيَسْجُدْ بَعْدَ السَّلَامِ فَقَطْ. وَإِذَا أَيْقَنَ بِالسَّهْوِ سَجَدَ بَعْدَ إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ، وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ (٢) فَهُوَ يَغْتَرِيهِ كَثِيرًا أَصْلَحَ صَلَاتُهُ، وَلَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ. وَمَنْ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ رَجَعَ مَا لَمْ يَفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، فَإِذَا فَارَقَهَا تَمَادَى وَلَمْ يَرْجِعْ، وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ.

### [ترتيب الفوائد:]

وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً صَلَّاهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا عَلَى نَحْوِ مَا فَاتَتْهُ، ثُمَّ أَعَادَ مَا كَانَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا صَلَّى بَعْدَهَا، وَمَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ صَلَّاهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَكَيْفَمَا تيسَّرَ لَهُ.

وإنْ كَانَتْ يَسِيرَةً أَقَلَّ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ (٣) بَدَأَ بِهِنَّ وَإِنْ فَاتَ وَقْتُ مَا هُوَ فِي وَقْتِهِ، وَإِنْ كَثُرَتْ بَدَأَ بِمَا يَخَافُ فَوَاتَ وَقْتِهِ، وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً فِي صَلَاةٍ فَسَدَتْ هَذِهِ عَلَيْهِ.

وَمَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَهَا، وَلَمْ يُعِدْ / ٩٠ / الوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ مَعَ إِمَامٍ تَمَادَى، وَأَعَادَ (٤)، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ، وَالتَّفَخُّحِ فِي الصَّلَاةِ كَالْكَلَامِ، وَالْعَامِدُ لِذَلِكَ مُفْسِدٌ

(١) قال التتائي: "كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: "زَادَ أَوْ نَقَصَ"، وافقه على الروایتين في كفاية الطالب (٥٦/٢) واكتفى بالثانية النفراوي (٣٤٧/١) وكذا جاء بهذه الزيادة في المخطوطين أ، ج (٢٦ ب).

(٢) قال التتائي: "قال الفاكهاني: قوله: "فإن كثرت" إلى آخره هو الثابت في أكثر النسخ، وهو روايتنا. وقال ابن عيسى: إنه ساقط في بعض النسخ التي رآها" قلت: وهو الموجود في المخطوطين أ، ج (٢٧ أ) لكنه بالواو (وإن) كما أثبتناه.

(٣) كذا في نسخ التتائي والمخطوط ج (٢٧ أ) وقد سقطت من أ، وفي كفاية الطالب (2/63) والفواكه الدواني (1/352) هنا زيادة [وليلة]، والمثبت موافق لنسخة ابن عمر (710/2) ومعين التلاميذ (ص ١٥٠).

(٤) كذا في ق، فجعل [أعاد] بمدا المتن و[ها] بمدا الشرح، وفي غيرها [أعادها] كلها بمدا متن

### [الإعادة في الوقت:]

وَمَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ، وَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ أَوْ عَلَى مَكَانٍ نَجِسٍ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ نَجِسٍ مُخْتَلَفٍ فِي نَجَاسَتِهِ، وَأَمَّا مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ<sup>(١)</sup> أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوُضُوءَهُ.

### [الجمع بين الصلاتين:]

وَأُرْخِصَ<sup>(٢)</sup> فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ، وَكَذَلِكَ فِي طِينٍ وَظُلْمَةٍ، يُؤَدَّنُ لِلْمَغْرِبِ أَوَّلَ الْوَقْتِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ قَلِيلًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، ثُمَّ يُقِيمُ<sup>(٣)</sup> فِي

الرسالة، والمثبت موافق للمخطوط أ وللفواكه الدواني (1/354) ومعين التلاميذ (ص ١٥١) وزاد في المخطوط ج (٢٧ب) [صلاته].

(١) كذا في نسخ التتائي وفي المخطوطين أ، ج (٢٧ب)، وهي نسخة ابن عمر (2/719) وكفاية الطالب (2/73)، وزروق (1/321) وزاد في المطبوع من شرح ابن ناجي (1/198) [أو ريحه]، وهو مخالف لقول ابن ناجي في شرحه: "وظاهر كلام الشيخ أن تغيير الريح للماء لا يبطل الصلاة"، فالمذكور في متن الرسالة عنده خلاف شرحه ١٢ وهو تقرير العدوي في حاشيته على الكفاية (2/73)، وليست عند معين التلاميذ (ص ١٥٢) من المتن، فهؤلاء الفضلاء جميعاً لم يثبتوا هذه الزيادة في متن الرسالة، لكنها في نسخة النفراوي (٣٥٩/١) والرسالة الفقهية (ص ١٣٢) والله أعلم. (٢) كذا في نسخ التتائي وفي المخطوطين أ، ج (٢٧ب)، وهي نسخة ابن عمر (2/720) ومعين التلاميذ (ص ١٥٣)، ونسخة أبي الحسن المنوفي (2/73) [رُخِّصَ] ومعناها واحد، يقال: أَرُخِّصَ لَهُ فِي الْأَمْرِ: سَهِّلَهُ وَيَسَّرَهُ، ومثله (رَخَّصَ). يراجع: المعجم الوسيط (ص 336).

(٣) هنا في س، ر، وتشستر بيتي (١٨٥أ) زيادة [الصلاة] بمداد المتن، وفي بقية النسخ بمداد الشرح، وقد سقطت من المخطوطين أ، ج (٢٧ب) ومن معين التلاميذ (ص ١٥٣) وغيره، وهي عند النفراوي

داخل المسجد، ويصليها، ثم يؤذن للعشاء في داخل المسجد، ويقيم، ثم يصليها، ثم ينصرفون وعليهم إسفار قبل مغيب الشفق.

والجمع بعرفة بين الظهر والعصر عند الزوال سنة واجبة، بأذان وإقامة لكل صلاة، وكذلك في جمع المغرب والعشاء بالمزلفة إذا وصل إليها.

وإذا جد السير بالمسافر فله أن يجمع بين الصلاتين في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر، وكذلك المغرب والعشاء، وإذا ارتحل في أول وقت الصلاة الأولى جمع حينئذ.

وللمريض أن يجمع إذا خاف أن يغلب على عقله عند الزوال وعند الغروب، وإن كان الجمع أرفق به لبطن به ونحوه جمع وسط وقت الظهر، وعند غيبوبة الشفق.

### [صلاة أصحاب الأعدار:]

والمعنى عليه لا يقضي ما خرج وقته في إغمائه، ويقضي ما أفاق في وقته مما يذكرك منه ركعة فأكثر من الصلوات.

وكذلك الحائض تطهر، فإذا بقي عليها من النهار بعد طهرها بغير تراخ (١) خمس ركعات - صلت الظهر والعصر، وإن بقي (٢) من الليل أربع ركعات صلت المغرب

(٣٦٠/١) بمداد الشرح أيضاً.

(١) في المخطوطين أ، ج (٢٨ب) [توان]، قال التتائي: "وفي بعض النسخ: تَوَان، وتراخي مصدر (تراخى) أي فتر، وتأخر، وتباطأ، يقال: تراخى عن الأمر: تقاعد، وتراخى ما بينهما: تباعد، والتواني قريب منه؛ يقال: تواني في حاجته: قصر وفتر. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٣٣٦) و(ص ١٠٥٩).

(٢) كذا في نسخ التتائي، وهي نسخة لابن عمر، والنفراوي (٣٦٦/١) موافق لهما، وزاد محقق ابن عمر (2/ 738) (كان) من نسختين فوافق نسخة ابن ناجي [وإن كان بقي] وهي موافقة للمخطوط ج(٢٨ب)، وفي الكفاية (2/ 86) [وإن كان الباقي]. يراجع: شرح ابن ناجي (1/ 203).

وَالْعِشَاءَ، وَإِنْ كَانَ <sup>(١)</sup> مِنَ النَّهَارِ أَوْ مِنَ اللَّيْلِ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْتَ الصَّلَاةَ الْآخِرَةَ <sup>(٢)</sup>.  
 وَإِنْ حَاصَتْ لِهَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ تَقْضِ مَا حَاصَتْ فِي وَفْتِهِ، وَإِنْ حَاصَتْ لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ  
 مِنَ النَّهَارِ فَأَقَلُّ إِلَى رَكَعَةٍ، أَوْ لِفَلَائِثِ رَكَعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى رَكَعَةٍ - قَضَيْتَ الصَّلَاةَ الْأُولَى  
 فَقَطَّ، وَاخْتَلَفَ فِي حَيْضِهَا لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَقِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ. وَقِيلَ: إِنَّهَا  
 حَاصَتْ فِي وَفْتِهَا، فَلَا تُقْضِيهَا.

### [من مسائل الطهارة:]

وَمَنْ أَيْقَنَ بِالْوُضوءِ وَشَكَّ فِي الْحَدِيثِ ابْتِدَاءَ الْوُضوءِ، وَمَنْ ذَكَرَ مِنْ وَضوئِهِ شَيْئًا مِمَّا  
 هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ بِالْقُرْبِ أَغَادَ ذَلِكَ وَمَا يَلِيهِ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ أَغَادَهُ فَقَطَّ، وَإِنْ  
 تَعَمَّدَ ذَلِكَ ابْتِدَاءَ الْوُضوءِ إِنْ طَالَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَغَادَ صَلَاتَهُ  
 وَوُضوءَهُ <sup>(٣)</sup> أَبَدًا، وَإِنْ ذَكَرَ مِثْلَ الْمَضْمُضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ وَمَسْحِ الْأُذُنَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا  
 فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ تَطَاوَلَ فَعَلَ ذَلِكَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى قَبْلَ أَنْ  
 يَفْعَلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ صَلَّى عَلَى مَوْضِعٍ ظَاهِرٍ مِنْ حَصِيرٍ وَيَمُوضِعٍ آخَرَ مِنْهُ نَجَاسَةً - فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ،  
 وَالْمَرِيضُ إِذَا كَانَ عَلَى فِرَاشٍ نَجِسٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَبْسُطَ عَلَيْهِ ثَوْبًا ظَاهِرًا كَثِيفًا <sup>(٤)</sup>،

(١) أي الباقي، قاله التتائي.

(٢) في ر، ق والجامعة (121 ب) [الأخيرة] كما في المخطوط أ وعند النفراوي (1/367)، والمثبت من  
 غيرها، وهو موافق لابن عمر (2/738) وفي المخطوط ج (٢٨ب) [الأخرى].

(٣) كذا في نسخ التتائي، وقد أثبتتها في كفاية الطالب (2/92) كنسخة، وأخر ذكرها بعد (أبدًا) كما  
 في المخطوط ج (٢٩أ) والنفراوي (1/371)، وقد سقط من المخطوط أ [ووضوءه أبدًا].

(٤) في المعجم الوسيط (ص ٧٧٧): كَثُفَ الشَّيْءُ يَكْثُفُ كَثَافَةً: غُلِظَ وَنَحُنَ، وَكَثُفَ: كَثُرَ مَعَ الْإِلْتِفَافِ  
 وَالتَّرَاكِبِ؛ فَهُوَ كَثِيفٌ وَكُثَافٌ.

وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ.

### [صلاة المريض:]

وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ إِنْ <sup>(١)</sup> لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ صَلَّى جَالِسًا إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّرْبُعِ، وَإِلَّا يَقْدِرْ ظَاقَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى <sup>(٢)</sup> السُّجُودِ فَلْيُؤَمِّمْ <sup>(٣)</sup> بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَحْقَصَ / ٩١ مِنْ رُكُوعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِمَاءً، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى ظَهْرِهِ فَعَلْ ذَلِكَ، وَلَا يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِي عَقْلِهِ، وَلْيُصَلِّهَا يَقْدِرْ مَا يُطِيقُ.

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرَرٍ بِهِ أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ - تَيَمَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ تَرَابًا تَيَمَّمَ بِالْحَائِطِ إِلَى جَانِبِهِ إِنْ كَانَ طِينًا أَوْ عَلَيْهِ طِينٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ جَبَسٌ <sup>(٤)</sup> أَوْ جِيرٌ <sup>(٥)</sup> فَلَا يَتَيَمَّمُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

(١) في المخطوط أ [إذا]، والمثبت من نسخ التتائي كما في ج (٢٩أ) وعند النفراوي (٤١/37).  
(٢) كذا في المخطوطين أ، ج (٢٩أ) ونسخ التتائي والنفراوي (1/375) وزادت كفاية الطالب (2/97) هنا [الركوع و].

(٣) في المعجم الوسيط (ص ١٠٥٨): وَمَا إِلَيْهِ يَمًا وَمُنَا أَشَارَ فَهُوَ وَامٍ وَهِيَ وَامَةٌ، ومثله أومأ إليه وومأ إليه.

(٤) كذا في س، خ، وهو موافق للمخطوط ج (٢٩ب)، وقال المغراوي (ص ١٣٤): "صوابه جص، وأما الجبس فالرجل الجاني"، وفي غيرهما من نسخ التتائي [جَصٌّ] بالفتح ويكسر القاموس (ص ٦١٤)، وهما مترادفان، والمثبت موافق لابن عمر (2/ 753) لكنها عنده بالصاد [جبص] كما في المخطوط أ، وقد جزم العدوي في حاشيته على الكفاية (١٠١/٢) بأن نسخة التتائي [جبص]، وقد بينت لك الخلاف في نسخه وعند غيره. يراجع: القاموس المحيط (ص 535) مادة (جبس).

(٥) قال المغراوي (ص ١٣٤): "الجبر صوابه الجَبَّار"، وفي المعجم الوسيط (ص ١٥٠): "الجبر: مَادَّةٌ تَبْيَضَاءُ تَحْضَرُ بِتَسْخِينِ الْحَجَرِ الْجَبْرِ فِي قِمَاطَيْنِ خَاصَّةٍ وَيَسْتَعْمَلُ مِلَاطًا بَعْدَ إِطْفَائِهِ بِالْمَاءِ (مج)".



## [صلاة المسافر:]

وَالْمُسَافِرُ يَأْخُذُهُ الْوَقْتُ فِي طِينِ خَضَخَاضٍ <sup>(١)</sup> لَا يَجِدُ أَيْنَ يُصَلِّي - فَلْيَنْزِلْ عَنْ دَابَّتِهِ، وَيُصَلِّي فِيهِ قَائِمًا، يَوْمِيَّ السُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ <sup>(٢)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ صَلَّى عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ.

وَالْمُسَافِرُ أَنْ يَتَنَقَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَفَرِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ إِنْ كَانَ سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَلْيُؤْتِرْ عَلَى دَابَّتِهِ إِنْ شَاءَ. وَلَا يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ - وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا - إِلَّا بِالْأَرْضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنْ نَزَلَ صَلَّى جَالِسًا إِمَاءً لِمَرْضِهِ، فَلْيُصَلِّ عَلَى الدَّابَّةِ بَعْدَ أَنْ تَوَقَّفَ لَهُ، وَيَسْتَقْبِلَ بِهَا الْقِبْلَةَ.

## [الرعاف:]

وَمَنْ رَعَفَ <sup>(٤)</sup> مَعَ الْإِمَامِ خَرَجَ فَغَسَلَ الدَّمَ، ثُمَّ بَنَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَمْشِ عَلَى نَجَاسَةٍ، وَلَا يَبْنِي <sup>(٥)</sup> عَلَى رُكْعَةٍ لَمْ تَتِمَّ بِسُجُودَتَيْهَا، وَلْيُلْغِهَا، وَلَا يَنْصَرِفُ <sup>(٦)</sup> لِدَمٍ خَفِيفٍ،

- 
- (١) كذا في نسخ التتائي وهو موافق لنسخة النفاوي (1/378) وفي المخطوطين أ، ج (٢٩ب) [به].
- (٢) قال التتائي: "وهو ماء مختلط بتراب" وفسره المغراوي (ص ١٣٥) بقوله: "غير يابس"، كأنه مما ذكر في القاموس (ص ٦٤١): الحَضَاخُضُ، بالضم: الكثير الماء والشجر من الأمكنة.
- (٣) كذا في نسخ التتائي وفي المخطوطين أ، ج (٢٩ب)، وهو موافق لنسخة ابن عمر (2/755) وفي كفاية الطالب الرباني [أخفَضَ من إيمائه بالركوع] (2/102).
- (٤) في القاموس (ص ٨١٤): رَعَفَ كَتَصَرَ وَمَنَعَ وَكَزَمَ وَعُتِيَ وَسَمِعَ: خَرَجَ مِنْ أَنْفِهِ الدَّمُ رَغْفًا وَرُعَافًا، وَالرُّعَافُ أَيُّضًا: الدَّمُ يَغِيْبُهُ.
- (٥) كذا في المخطوطين أ، ج (٣٠أ) وفي نسخ التتائي، وقال التتائي: "يقع في بعض النسخ (يبني) بإثبات الباء، وفي بعضها بجذها؛ فَمَنْ جَعَلَ (لا) نَافِيَةً لَمْ يَجْزَمْ، وَمَنْ جَعَلَهَا نَافِيَةً جَزَمَ".
- (٦) كذا ضبطناه بالرفع وهو الموافق لإثبات الباء في (يبني)، وفي المخطوط أ بالجزم بالسكون، وهو

وَلْيَتَيْتِلُهُ<sup>(١)</sup> بِأَصَابِعِهِ إِلَّا أَنْ يَسِيلَ أَوْ يَقْطُرَ، وَلَا يَنْبِيَّ فِي قِيٍّ وَلَا حَدَثٍ، وَمَنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَلَّمَ، وَانْصَرَفَ. وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَ سَلَامِهِ انْصَرَفَ، وَعَسَلَ الدَّمَ، ثُمَّ رَجَعَ فَجَلَسَ، وَسَلَّمَ، وَلِلرَّاعِفِ أَنْ يَنْبِيَّ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا يَتَسَّ أَنْ يُدْرِكَ بَقِيَّةَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَلَا يَنْبِيَّ إِلَّا فِي الْجَامِعِ.

وَيُغَسِّلُ قَلِيلُ الدَّمَ مِنَ الثَّوْبِ، وَلَا تُعَادُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ كَثِيرِهِ. وَقَلِيلُ كُلِّ نَجَاسَةٍ غَيْرِهِ وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ، وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ إِلَّا أَنْ يَتَفَاحَشَ.

### باب في سجود القرآن<sup>(٢)</sup>

خ/ ١٧٦/ وَسُجُودُ<sup>(٣)</sup> الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً، لَيْسَ فِي الْمُقْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهِيَ الْعِزَائِمُ<sup>(٤)</sup>: (٦) الْمَصَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَيَسْبَحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ

جائز كما ذكر التتائي.

(١) في المعجم الوسيط (ص ٦٧٣): قَتَلَ الْحَبْلَ وَغَيْرَهُ يَفْتِيلُهُ قَتْلًا: لَوَاهُ وَبَرَمَهُ؛ فَهُوَ مَفْتُولٌ وَفَتِيلٌ، كَقَتْلِهِ، وَيُقَالُ: قَتَلَ فَلَانًا عَنْ رَأْيِهِ: صَرْفَهُ. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٠٤١).

(٢) "في" سقطت من س، خ، والمثبت من غيرهما، وهو الموافق للمخطوطين أ، ج ولبقية الشروح كابن عمر (2/763).

(٣) قال التتائي: "وفي بعض النسخ إسقاط حرف الجرّ، وفي بعضها إسقاط (باب) مع إسقاط حرف الجرّ". وزاد أبو الحسن على الثانية زيادة واو، وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (٣٠أ). يراجع: كفاية الطالب الرباني (2/121).

(٤) في س، ز [سجدة]، وهي نسخة النفراوي في الفواكه الدواني (1/388) والمثبت من غيرهما، وهو الموافق لأكثر الشروح، وأضافها في هامش س كنسخة أخرى.

(٥) هذا ترتيب النفراوي (٣٨٨/١) أيضًا، وهذه العبارة -في غيرهما من الشروح- مقدمة على قوله: "ليس في المفصل".

(٦) في كفاية الطالب (١٢٢/٢) هنا زيادة [أولها في] وعند النفراوي (٣٨٩/١) زيادة [في] فقط، وليس

﴿<sup>(١)</sup> وَهُوَ آخِرُهَا، فَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ -فَإِذَا سَجَدَهَا- قَامَ فَقَرَأَ مِنَ الْأَنْفَالِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مَا تيسَّرَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ<sup>(٢)</sup>. وَفِي الرَّعْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُفْلِتُوا بِلُعْدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ [آية ١٥]، وَفِي التَّحْلِ: عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [آية ٥٠]، وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾<sup>(٣)</sup>، وَفِي مَرْتَمٍ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًا﴾ [آية ٥٨]، وَفِي الْحَجِّ أَوَّلَهَا<sup>(٤)</sup> عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آية ١٨]، وَفِي الْفُرْقَانِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْسُجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا

عند ابن عمر (٧٧٤/٢) وما أثبتناه من أول الباب إلى هنا هو نسخة معين التلاميذ (ص ١٦٣) سوى ذكر [باب في].

(١) سورة الأعراف، آية 206.

(٢) كذا في نسخ التائي، وفي المطبوع من تنوير المقالة (2/390) زيادة [وسجدا]، وهي ثابتة في المخطوطين أ، ج (٣٠ب) وفي بقية الشروح سوى ابن عمر (2/773).

(٣) "عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى" بمداد متن الرسالة في أكثر النسخ، وجاءت في ق بمداد الشرح، وهو الموافق لأكثر الشروح كما في ابن عمر (2/774)، وليست في المخطوطين أ، ج (٣٠ب)، وتكررت هذه الزيادة في المتن قبل كل آية تأتي، وهي ثابتة عند النفراوي (1/390) في غير آية منها؛ لهذا قبلنا هذه الزيادات.

(٤) سورة الإسراء، آية 109.

(٥) ضُبِطَتْ في المخطوط أ بالرفع كما في كفاية الطالب (2/123)، لكن قال النفراوي (٣٩٠/١): "بدل من الحج"، وكذا قَدَّرَ في معين التلاميذ (ص ١٦٤) قبل أولها (في)؛ فالظاهر أنها بالجر على البدل من الحج عندهما، ويجوز النصب؛ لأن (أول) ينصب على الظرفية، ولهذا أتبعها بـ(عند)، والضمير في (أولها) يعود على سورة الحج، ويجوز النصب بفعل محذوف تقديره أخص أولها؛ للنص على خلاف مَنْ عَدَّ بها موضعين للسجود، والله أعلم. يراجع: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٧١/٣) والقاموس المحيط (ص ١٠٦٧).

وَرَزَادُهُمْ نُفُورًا﴾ [آية ٦٠]، وَفِي الْهُدُودِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾<sup>(١)</sup>.

وَفِي أَلَمِ تَنْزِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَفِي ص عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [آية ٢٤]، وَقِيلَ: عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَزُلْفَى وَحُسْنِ مَآبٍ﴾ [آية ٢٥]، وَفِي حَمِ تَنْزِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَسْجُدُ<sup>(٤)</sup> السَّجْدَةَ فِي التَّلَاوَةِ إِلَّا عَلَى وَضوءٍ، وَيُكَبِّرُ لَهَا، وَلَا يُسَلِّمُ مِنْهَا، وَفِي التَّكْبِيرِ فِي الرَّفْعِ مِنْهَا سَعَةً، وَإِنْ كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ، وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ يُسْفِرْ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَضْفَرِ الشَّمْسُ.

## باب (٥) صلاة السفر

خ/ ١٧٨ب/ وَمَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ بُرْدٍ<sup>(٦)</sup> - وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا - / أ/ ٩٢/

(١) سورة النمل، آية ٢٦.

(٢) سورة السجدة، آية ١٥.

(٣) سورة فصلت، آية ٣٧.

(٤) كذا في نسخ التتائي بالياء، وهو موافق لغير واحد من الشراح، وفي المخطوطين أ، ج (أ٣١) بالشاء للخطاب.

(٥) كذا في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (أ٣١) وفي كفاية الطالب (٢/١٢٩) زيادة (في) هنا.

(٦) قال التتائي: "والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، واختلِف في الميل" وفي المعجم الوسيط (ص ٨٩٤) تفسير الميل: "يقدر الآن بما يُساوي ١٦٠٩ من الأمتار".

فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ؛ يُصَلِّي (١) رَكْعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ (٢) إِلَّا الْمَغْرِبَ فَلَا يَقْصُرُهَا، وَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ بُيُوتَ الْمَضَرِّ وَتَصِيرَ خَلْفَهُ، لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا يَجْدَائِهِ مِنْهَا شَيْءٌ، ثُمَّ لَا يُتِمُّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا أَوْ مَا قَارَبَهَا (٣) بِأَقْلٍ مِنَ الْمِيلِ.  
وَإِنْ (٤) نَوَى الْمُسَافِرُ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يَمَكَّانٍ (٥) أَوْ مَا يُصَلِّي فِيهِ عَشْرِينَ صَلَاةً أَتَمَّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَظْعَنَ مِنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ.

وَمَنْ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ قَدْرُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ صَلَّاهُمَا سَفَرِيَّتَيْنِ، فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُ مَا يُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ أَوْ رَكْعَةً صَلَّى الظُّهْرَ حَضْرِيَّةً، وَالْعَصْرَ سَفَرِيَّةً، وَلَوْ دَخَلَ لِحْمِيسِ رَكَعَاتٍ نَاسِيًا لَهُمَا صَلَّاهُمَا حَضْرِيَّتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ لِقَدْرِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فَأَقْلٌ إِلَى رَكْعَةٍ صَلَّى الظُّهْرَ سَفَرِيَّةً وَالْعَصْرَ حَضْرِيَّةً.

(١) كذا في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج، وهو موافق لابن عمر (٧٨٢/٢)، وفي كفاية الطالب (١٣٠/٢) [فبصلها].

(٢) كذا في س، ز، خ والجامعة (١٢٩ب) وتشستر بيتي (١٩٣) على التكرار بمداد متن الرسالة، وقد سقطت من بقية النسخ كما سقطت من المخطوطين أ، ج وبقية الشروح كزروق (٣٥٨/١) ومعين التلاميذ (ص ١٦٦)، وابن أبي زيد متبع في هذا التكرار للفظ صحيح البخاري (١٠٨١) من حديث أنس (رضي الله تعالى عنه)، والله أعلم.

(٣) في المخطوطين أ، ج (٣١) وشرح النفراوي (٣٩٥/١) وغيره [أو يقاربها] فالفعل منصوب عطفاً على (يرجع)، وعلى نسخة التتائي فالمعطوف (ما) الموصولة، و(قاربها) ماضي صلة (ما)، و(ما) في محل جر عطفاً على الضمير في (إليها)، وقد أجازاه ابن مالك، وفيه بحث. يراجع: شرح التسهيل، لابن مالك (٣٧٥/٣).

(٤) كذا في خ وفي المخطوطين أ، ج (٣١) وفي غيره من الشروح، وفي بقية نسخ التتائي [إذا].

(٥) كذا في الفرنسية (١٤٦ب) بمداد متن الرسالة، وفي بقية النسخ بمداد الشرح، وفي المخطوطين أ، ج (٣١) وفي الشروح الأخرى [بموضع].

وَأِنْ قَدِمَ فِي لَيْلٍ وَقَدْ بَقِيَ لِلْفَجْرِ رُكْعَةٌ فَأَكْثَرُ -فِيمَا يُقَدَّرُ<sup>(١)</sup>- وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ - صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ حَضْرِيَّةً، وَلَوْ خَرَجَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ رُكْعَةٌ فَأَكْثَرُ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ سَفَرِيَّةً.

### باب صلاة الجمعة<sup>(٣)</sup>

خ/ ١٨٢/ والسَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ قَرِيبَةً، وَذَلِكَ عِنْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ<sup>(٤)</sup> فِي الْأَذَانِ، وَالسُّنَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ أَنْ يَصْعَدُوا حِينَئِذٍ عَلَى الْمَنَارِ؛ فَيُؤَذِّنُونَ، وَيَحْرُمُ حِينَئِذٍ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ<sup>(٥)</sup> وَكُلُّ مَا يَشْغُلُ<sup>(٦)</sup> عَنِ السَّعْيِ إِلَيْهَا، وَهَذَا الْأَذَانُ الثَّانِي<sup>(٧)</sup> أَحَدُهُ بُنُو أُمَيَّةَ، وَالْجُمُعَةُ تَحِبُّ بِالْبَصْرِ وَالْجَمَاعَةِ.

(١) "فيما يقدر" كذا بمداد متن الرسالة في نسخ التتائي وفي المخطوطين أ، ج (٣١ب)، وهو موافق لنسخة ابن عمر (٧٨٦/٢)، وليست من المتن في كفاية الطالب (١٣٦/٢).

(٢) "ثلاثاً" كذا بمداد متن الرسالة في نسخ التتائي، وهو موافق للكفاية (١٣٧/٢)، وليست من المتن في المخطوطين أ، ج (٣١ب) ونسخة ابن عمر (٧٨٧/٢) وزروق (٣٦٤/١)، ولا فائدة في ذكرها.

(٣) "صلاة" كذا بمداد متن الرسالة في خ، ق، ع، وهو موافق للمخطوطين أ، ج ولغيره من الشروح.

(٤) في ر [وأخذ المؤذنين] فـ (أخذ) مصدر مضاف إلى فاعله، وهي نسخة من الرسالة ذكرها أبو الحسن في كفاية الطالب (١٤٢/٢) والمثبت من بقية نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (١٣٢)، وهي التي صححها ابن عمر (٧٩١/٢).

(٥) "والشراء" كذا في نسخ التتائي بمداد المتن، وهو موافق للنفراوي (٤٠١/١)، وقد سقطت من المخطوطين أ، ج (١٣٢).

(٦) قال التتائي: "بفتح الغين المعجمة على الأفصح"، يقال: شغله كمنعه شغلاً ويُضَمُّ، وأشغله لغة جيدة أو قليلة أوردته. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٠١٨).

(٧) قال التتائي: "وهو الأول اليوم".

وَالْحُظْبَةُ فِيهَا وَاجِبَةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَيَتَوَكَّأُ الْإِمَامُ عَلَى عَصَا <sup>(١)</sup> أَوْ قَوْسٍ، وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا وَفِي وَسْطِهَا، وَتَقَامُ الصَّلَاةُ عِنْدَ فَرَاغِهَا، وَبُصِّلِي الْإِمَامُ رُكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ: يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَنَحْوِهَا، وَفِي الثَّانِيَةِ بِ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ» وَنَحْوِهَا.

وَيَجِبُ السَّعْيُ إِلَيْهَا عَلَى مَنْ فِي الْمَضِرِّ وَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمِّيَالٍ مِنْهُ فَأَقْلَ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا عَلَى أَهْلِ مِئَى <sup>(٢)</sup> وَلَا عَلَى عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ، وَإِنْ حَضَرَهَا عَبْدٌ أَوْ امْرَأَةٌ فَلْيُصَلِّهَا، وَتَكُونُ النِّسَاءُ خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ، وَلَا تَخْرُجُ <sup>(٣)</sup> إِلَيْهَا الشَّابَّةُ، وَيُنْصَتُ <sup>(٤)</sup> لِلْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ، وَيَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ.

### [من آداب الجمعة:]

وَالْعُسْلُ لَهَا وَاجِبٌ، وَالتَّهَجِيرُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَلَيْتَطَيَّبَ لَهَا، وَيَلْبَسَ <sup>(٥)</sup> أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ فَرَاغِهَا، وَلَا يَتَنَقَّلَ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَيْتَنَقَّلَ - إِنْ شَاءَ - قَبْلَهَا، وَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ الْإِمَامُ، وَلْيَرْقِ الْمِنْبَرَ كَمَا يَدْخُلُ <sup>(٦)</sup>.

(١) قال المغراوي (ص ١٤١): "يعني يعتمد عليها".

(٢) أي المقيمين فيها ثلاثاً لأجل النسك، ذكره التتائي.

(٣) كذا ضبطها في المخطوط أ بالجزم؛ ف(لا) ناهية، وهو موافق لقول أبي الحسن: "وهذا النهي على جهة الكراهة"، ويجوز ضبطها بالرفع فتكون (لا) نافية، وقد نبه التتائي على مثله. يراجع: كفاية الطالب الرباني (١٥٦/٢).

(٤) كذا ضبطها أبو الحسن بالبناء للمفعول. يراجع: كفاية الطالب الرباني (١٥٦/٢).

(٥) كذا ضبطها في المخطوط أ بالجزم عطفاً على (يتطيب)، ويجوز الرفع على الاستئناف.

(٦) قال المغراوي (ص ١٤٢): "تقديره: وقت يدخل؛ فهو على هذا ظرف".



## باب في صلاة الخوف<sup>(١)</sup>

خ/ ١٨٨ب/ وصلاة الخوف في السفر - إذا خافوا العدو - أن يتقدم الإمام بطائفة، ويدع طائفة مواجهة<sup>(٢)</sup> العدو، فيصلّي الإمام بطائفة ركعة، ثم يثبت قائماً، ويصلون لأنفسهم ركعة، ثم يسلمون، فيقفون مكان أصحابهم، ثم يأتي أصحابهم، فيخرمون خلف الإمام، فيصلّي بهم الركعة الثانية، ثم يتشهد ويسلم، ثم يقضون الركعة التي فاتتهم، ثم ينصرفون<sup>(٣)</sup>، هكذا يفعل في صلاة الفرائض كلها إلا المغرب؛ فإنه يصلّي بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعة.

وإن صلى بهم في الحضر لشدة خوف صلى في الظهر والعصر/ ٩٣أ/ والعشاء بكل طائفة ركعتين، ولكل صلاة أذان وإقامة.

وإذا اشتد الخوف على<sup>(٤)</sup> ذلك صلّوا وحداً بقدر طاقتهم مشاة أو<sup>(٥)</sup> ركباناً، ماشين أو ساعين، مستقبل القبلة وغير مستقبلها.

(١) "في" بمداد متن الرسالة زيادة من ق، وهي موافقة للنفراوي (٤١٣/١) وغيره، وليست في المخطوطين أ، ج (٣٢ب).

(٢) كذا بتنوين (مواجهة) منصوباً على الحال، ونصب (العدو) على المفعولية، فهو مفعول لاسم الفاعل (مواجهة)، ويجوز ترك التنوين في (مواجهة)، وجر (العدو) بالإضافة، والله أعلم.

(٣) في ق [وينصرفون] كما في المخطوطين أ، ج (١٣٣)، وهو موافق لنسخة كفاية الطالب الرباني (١٧٠/٢) والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لنسخة ابن عمر (٨١٧/٢).

(٤) في ق [عن] كما في أ، ج (١٣٣)، وهو موافق لابن عمر (٨١٩/٢) وغيره، والمثبت من بقية النسخ كزروق (٣٨٤/١).

(٥) كذا في ق والمخطوط ج، وقد سقطت "أو" من غيرها، والمثبت موافق لابن عمر (٨١٩/٢) وغيره.

## باب<sup>(١)</sup> في صلاة العيدين والتكبير أيام منى

خ/ ١٩٠ب/ وصلاة العيدين سنة واجبة، يخرج لها الإمام والناس<sup>(١)</sup> ضحوة بقدر<sup>(٢)</sup> ما إذا وصل حانت الصلاة. وليس فيها أذان ولا إقامة، فيصلي بالناس<sup>(٣)</sup> ركعتين: يقرأ فيهما جهراً بـ ﴿الشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ وبـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾<sup>(٤)</sup> وتحوهما مع أم القرآن<sup>(٥)</sup>، ويكبر في الأولى سبعا قبل القراءة يعد فيها تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمساً<sup>(٦)</sup> لا يعد فيها تكبيرة القيام. وفي كل ركعة سجدتين<sup>(٧)</sup>،

(١) قال التتائي: "قال ابن عمر: ويروي بسقوط (باب)، وهو أصح". تراجع: شرح ابن عمر (٨٢٠/٢).

(٢) قال التتائي: "ويروى: والناس"، وقد ذكر ابن عمر روايتين أيضاً ذكرها فيهما، لكنه جعل الثانية في

تقديم (الناس) على الإمام، والله أعلم. تراجع: شرح ابن عمر (٨٢٢/٢).

(٣) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق للنفراوي (٤١٨/١)، وفي المخطوطين أ، ج (١٣٣) [قدر] وهي نسخة

معين التلاميذ (ص ١٧٤) وقد ذكر الروائين في الكفاية (١٧٧/٢) وعلى هذه النسخة فـ(قدر)

منسوب عطف بيان على (ضحوة).

(٤) كذا في نسخ التتائي كما في أ (١٣٣)؛ وفي الكفاية (١٧٩/٢) [بهم] لأنه سبق ذكر (الناس).

(٥) كذا في أكثر نسخ التتائي كما في المخطوط أ، وفي ق دون باء كما في المخطوط ج (٣٣ب).

(٦) قال التتائي: "كذا في بعض النسخ، وفي بعضها تقديم ﴿سَبِّحْ﴾ على ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾". وهو

موافق لابن عمر (٨٢٤/٢)، بخلاف نسخة أبي الحسن المنوفي (١٨٠/٢).

(٧) "مع أم القرآن" قال التتائي: "وسقط هذا من بعض النسخ، وهو واضح للعلم به" ونبه عليه ابن عمر

من قبل.

(٨) كذا في نسخ التتائي، وقد جاءت مفسرة في الكفاية (١٨٠/٢) وغيرها [خمس تكبيرات]، وقد

صُيِّطت في المخطوط أ [خمس تكبيرات] بالرفع؛ فهو مبتدأ مؤخر، وقد ضبطه الشراح بالنصب

على المفعولية لتقديرهم فعل (يكبر)، والله أعلم.

(٩) كذا في المخطوطين أ، ج (٣٣ب) وقال التتائي: "وهذه هي الرواية الصحيحة، نصب (سجدتين) على

أنه معمول لفعل مضمّر، وقول بعض الشيوخ: "صوابه (سجدتان) على أنه مبتدأ خبره في المجرور

ثُمَّ يَتَشَهُدُ وَتُسَلِّمُ. ثُمَّ يَرْقَى الْمِنْبَرَ وَيَخْطُبُ، وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِ خُطْبَتِهِ وَوَسْطِهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْجَعَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَتَى مِنْهَا، وَالتَّائِسُ كَذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ فِي الْأُصْحَى خَرَجَ بِأُضْحِيَّتِهِ إِلَى الْمُصَلَّى فَدَبَّحَهَا أَوْ نَحَرَهَا <sup>(١)</sup>؛ لِيَعْلَمَ ذَلِكَ النَّاسُ، فَيَذْبَحُونَ <sup>(٢)</sup> بَعْدَهُ، وَلِيَذْكُرَ اللَّهُ فِي خُرُوجِهِ مِنْ بَيْتِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأُضْحَى جَهْرًا، حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى الْإِمَامُ، وَالتَّائِسُ كَذَلِكَ، وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ قَطَعُوا ذَلِكَ، وَيُكَبِّرُوا <sup>(٣)</sup>

---

قبله؛ يقتضي خطأ الأول- غير ظاهر، ويقع في بعض النسخ بعد سجدتين (وركعة واحدة) أي ركوع واحد، وفيه تنبيه على عدم شبهها بصلاة الكسوف، وحكاه ابن عمر (٨٢٥/٢، ٨٢٦) ولم يذكر الفاكهاني غير رواية الرفع، كذا في مخطوط التحرير والتجوير للفاكهاني (١٨٩)، واقتصر النفراوي في الفواكه (٤٢٠/١) على رواية النصب، واستحسن زيادة: "وركعة واحدة".

(١) في خ والمخطوطين أ، ج [أو نحر ما يُنحر]، وهو موافق لمعين التلاميذ (ص ١٧٥) والمثبت موافق لأكثر الشراح.

(٢) قال التتائي: "قيل: الصواب إسقاط النون من (فيذبحون) لعطفه على المنصوب، وقد يُقال: قوله: "ليعلم ذلك الناس" آخر جملة، وقوله: (فيذبحون) جواب شرط محذوف، أي وإذا كان كذلك فيذبحون" أي هو جواب شرط غير جازم، قاله النفراوي، مع اختلاف التقدير: "إذا علموا"، وسار عليه العدوي. يراجع: الفواكه الدواني، للنفراوي (٤٢٢/١) وحاشية العدوي على الكفاية (١٨٥/٢).

(٣) في المخطوط ج (٣٣ب) [ويكبرون]، والمثبت من أ ونسخ التتائي؛ قال التتائي: "ويُروى (يكبرون) فالأول بالجزم عطفًا على المكان؛ لأنه قال: فإذا دخل الإمام قطعوا، والثانية على أنه ابتداء كلام، والواو استئنافية"، ومثله كلام ابن عمر، ويريدا (رحمهما الله) أن (إذا) قد تأخذ حكم (متى) في الجزم كما تأخذ (متى) حكم (إذا) في الإهمال، وهي قاعدة ذكرها ابن هشام في المغني (ص ٦٥٥)، واعلم -أيضًا- أن حذف النون في الرفع جاء في النثر والنظم نادرًا، قاله ابن مالك. يراجع: شرح التسهيل، لابن مالك (٥٣/١) وشرح ابن عمر (٨٢٩/٢).

يَتَكَبَّرُ الْإِمَامُ فِي خِطْبَتِهِ، وَيُنْصِتُوا لَهُ <sup>(١)</sup> فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامٌ <sup>(٢)</sup> النَّحْرِ فَلْيُكَبِّرِ النَّاسُ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْهُ <sup>(٣)</sup>، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامٍ مَنَى، يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ يَقْطَعُ.

وَالْتَكْبِيرُ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ جَمَعَ مَعَ التَّكْبِيرِ تَهْلِيلًا وَتَحْمِيدًا فَحَسَنٌ؛ يَقُولُ - إِنْ شَاءَ - ذَلِكَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ هَذَا وَالْأَوَّلُ، وَكُلُّ وَاسِعٌ.

وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ النَّحْرِ الثَّلَاثَةُ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ مَنَى، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَالْغُسْلُ لِلْعِيدَيْنِ حَسَنٌ، وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ، وَيُسْتَحَبُّ فِيهِمَا الطَّيِّبُ وَالْحَسَنُ مِنَ الْقِيَابِ.

## باب في صلاة الخسوف <sup>(٤)</sup>

خ ١٩٥/أ/ وَصَلَاةُ الْخُسُوفِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، إِذَا خَسَفَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ الْإِمَامُ إِلَى

---

(١) كَذَا فِي ق، ع، وَالْجَامِعَةُ (١٣٩ب) وَفِي بَقِيَةِ النُّسخِ (يَنْصِتُونَ)، وَالْمُثَبَّتُ عَلَيْهِ شَرَحُ التَّنَائِي، قَالَ التَّنَائِي: "وَالْكَلَامُ فِي إِعْرَابِ (يَنْصِتُوا) كَمَا فِي (يَكْبُرُوا)"، وَهُوَ نَسْخَةُ الْفَاكَهَانِي فِي مَخْطُوطِ التَّحْرِيرِ (١٩٢)، وَفِي شَرَحِ الْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ بَيِّنَاتُ النُّونِ فِيهِمَا (٤٥/١).

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "يَنْصِبُ الْأَيَّامَ، وَيَحْتَمِلُ الرِّفْعَ لِتَمَامِ (كَان)".

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "وَالضَّمِيرُ لِيَوْمِ النَّحْرِ".

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "وَيُرْوَى: 'الْكَسُوفُ' وَهُمَا لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقِيلَ: الْخُسُوفُ فِي الشَّمْسِ، وَالْكَسُوفُ فِي الْقَمَرِ، وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَا نَطِيلُ بِهِ".

المَسْجِدِ، فَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِالتَّائِسِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، فَقَرَأَ <sup>(١)</sup> قِرَاءَةً طَوِيلَةً سِرًّا بِنَحْوِ  
سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ  
حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ <sup>(٢)</sup> الْأُولَى، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَقُولُ:  
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ تَامَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلِي  
ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ يَرْفَعُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَيَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ هَذِهِ، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ  
ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْفَعُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

وَلِمَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ <sup>(٣)</sup> فِي بَيْتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ <sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ خُسُوفِ  
الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ، وَلْيُصَلِّ التَّائِسُ عِنْدَ ذَلِكَ أ/ ٩٤/ أَفْذَادًا <sup>(٥)</sup> كَسَائِرِ رُكُوعِ التَّوَائِلِ، وَلَيْسَ  
فِي إِثْرِ صَلَاةِ خُسُوفِ الشَّمْسِ خُطْبَةٌ مُرْتَبَةٌ، وَلَا بَأْسُ أَنْ يَعِظَ التَّائِسُ وَيُذَكِّرَهُمْ.

(١) كذا في ق كما في المخطوطين أ، ج (٣٤ب)، وفي بقية النسخ [يقرأ]، والمثبت موافق لابن عمر (٨٣٦/٢) وفي الكفاية (١٩٥/٢) وغيره [ثم قرأ].

(٢) هنا في زيادة [في] والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في ز، خ، والجامعة (١٤١ب) وتشستر بيتي (١٠١ب) والفرنسية (١٦٠أ) [أن يفعل]، والمثبت من غيرها ومن المخطوطين أ، ج (٣٤ب)، وهو الموافق لبقية الشروح كابن عمر (٨٣٨/٢).

(٤) في المخطوطين أ، ج [أن يفعل] كما في الكفاية (١٩٨/٢)، والمثبت موافق لابن عمر (٨٣٨/٢) والنفراوي (٤٢٩/١).

(٥) في الكفاية (٢٠٠/٢) والفواكه (٤٣٠/١) هنا زيادة في متن الرسالة: [والقراءة فيها جهراً] والمثبت موافق لما في المخطوطين أ، ج (٣٥أ) وللفاكهاني في مخطوط التحرير (١٩٨أ) وابن عمر (٨٣٨/٢).

## باب صلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>

خ/ ١٩٧ب/ وَصَلَاةُ الْاِسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ تُقَامُ، يَخْرُجُ لَهَا الْإِمَامُ كَمَا يَخْرُجُ لِلْعِيدَيْنِ صَحْوَةً، فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، يَقْرَأُ بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ <sup>(٢)</sup> وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ <sup>(٣)</sup>، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ. ثُمَّ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ، فَيَجْلِسُ جَلْسَةً <sup>(٤)</sup>، فَإِذَا اِظْمَأَنَّ <sup>(٥)</sup> النَّاسُ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا فَخَطَبَ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَإِذَا قَرَعَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَحَوَّلَ رِءَاءَهُ <sup>(٦)</sup> مَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَمَا عَلَى الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَلَا يَقْلِبُ ذَلِكَ، وَلَيَفْعَلِ النَّاسُ مِثْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، <sup>(٧)</sup> ثُمَّ يَدْعُو كَذَلِكَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُونَ. وَلَا يُكَبِّرُ

(١) الاستسقاء: طلب السُّقْيَا. راجع: المعجم الوسيط (ص ٤٣٧).

(٢) في المخطوطين أ، ج (١٣٥) [سجديتين] قال التتائي: "رُفِعَ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَرُوي "سجديتين" على أَنَّهُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: سجد سجديتين".

(٣) في المخطوط أ ضُبِطَتْ [ركعةً واحدةً] بالنصب قال التتائي: "ابنُ عمرَ: يُرَوَى: "ركعة" بالرفع، ولا وجهَ لَهُ، وَيُرَوَى بالنصب، وهو صوابٌ لعطفِهِ على منصوبٍ، انتهى. ويَحْتَمِلُ صَحَّةَ الْأَوَّلِ على أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ محذوفٌ كما قَدَّمْنَا، قلتُ: يريد أن الواو استثنائية فيُقَدَّرُ خبرٌ مع الثاني كما في الأول، ولا حاجة إلى التقدير؛ لأنَّهُ معطوف عليه.

(٤) قال التتائي: "بفتح الجيم؛ لأنَّ المرادَ المصدرُ لا الهيئَةُ".

(٥) قال المغراوي (ص ١٤٨): "يعني سَكَنَ".

(٦) زاد أبو الحسن والنفاوي (٤٣٣/١) هنا [يجعل]، وما في نسخ التتائي موافق للمخطوطين أ، ج (١٣٥) ولنسخة ابن عمر (٨٤٥/٢) ومعين التلاميذ (ص ١٨٠).

(٧) زاد أبو الحسن (٢١٠/٢) والنفاوي هنا [وهم قعود]، وما في نسخ التتائي موافق للمخطوطين أ، ج (٣٥ب) ولنسخة ابن عمر (٨٤٦/٢) فقد ذكرها ابن عمر كتفسير فقال: "يعني وهم قعود".

فِيهَا وَلَا فِي الْحُسُوفِ غَيْرَ تَكْبِيرِ الْحَقْفِضِ وَالرَّفْعِ<sup>(١)</sup>، وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةً.

## باب مَا يُفْعَلُ بِالْمَحْتَضَرِ<sup>(٢)</sup> وَفِي غَسْلِ الْمَيِّتِ وَكَفْنِهِ<sup>(٣)</sup> وَتَحْنِيطِهِ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْمُحْتَضَرِ وَإِعْمَاضُهُ<sup>(٤)</sup> إِذَا قَضَى، وَيُلَقَّنُ<sup>(٥)</sup> لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِنْ قُدِرَ<sup>(٦)</sup> عَلَى أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا وَمَا عَلَيْهِ ظَاهِرًا<sup>(٧)</sup> فَهُوَ أَحْسَنُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْرَبَهُ جُنْبٌ وَلَا حَائِضٌ، وَأَرْخَصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ<sup>(٨)</sup> فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ

(١) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق للمخطوطين أ، ج (٣٥ب) ولنسخة ابن عمر (٨٤٦/٢)، وفي الكفاية (٢١١/٢) وعند النفراوي (٤٣٤/١) [غير تكبيرة الإحرام والحفص والرفع].

(٢) المحتضر اسم مفعول؛ لأنه من اُحْتَضَرَ بالضم أي حضره الموت. يراجع: القاموس المحيط (ص ٣٧٧) مادة (حضر).

(٣) قال أبو الحسن في الكفاية (٢١٣/٢): "بفتح الفاء وسكونها".

(٤) أي إغلاق أجفانه، قاله المغراوي (ص ١٤٩).

(٥) في المعجم الوسيط (ص ٨٣٥): لَقَّنَهُ الْكَلَامَ: أَلْقَاهُ إِلَيْهِ لِيُعِيدَهُ، وَلَقَّنَ الْمُحْتَضَرَ: نَطَقَ أَمَامَهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ لِيَنْطِقَ بِهِمَا.

(٦) قال التتائي: "بالبناء للمفعول".

(٧) في المخطوطين أ، ج (٣٥ب) [طاهر] بالرفع، وهي نسخة النفراوي (٤٣٧/١) وغيره، قال التتائي: "وفي بعض النسخ (طاهر) بالرفع، قال بعضهم: الصواب نصبه، إلا أن تجعل الجملة حالاً".

(٨) قال التتائي: "هو ابن حبيب".



رَأْسِهِ بِسُورَةِ يَس، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ أَمْرًا <sup>(١)</sup> مَعْمُولًا بِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالْبُكَاءِ  
بِالدُّمُوعِ حِينَئِذٍ، وَحُسْنُ التَّعَرِّيِ وَالتَّصَبُّرُ أَجْمَلُ لِمَنِ اسْتَطَاعَ، وَيَنْتَهَى عَنِ الصَّرَاحِ  
وَالنِّيَاحَةِ.

### [غسل الميت:]

وَلَيْسَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ حَدٌّ، وَلَكِنْ يُنَقَّى، وَيُغْسَلُ وَثَرًا بِمَاءٍ وَيَسْدِرُ <sup>(٢)</sup>، وَيَجْعَلُ فِي  
الْآخِرَةِ كَأُفُورًا <sup>(٣)</sup>، وَتُسْتَرُّ عَوْرَتُهُ، وَلَا تُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ، وَلَا يُحْلَقُ لَهُ شَعْرٌ، وَيُعَصَّرُ بَطْنُهُ  
عَصْرًا رَفِيقًا، وَإِنْ وَضِيَ وَضُوءُ الصَّلَاةِ فَحَسَنٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَيُقَلَّبُ لِجَنِبِهِ فِي الْغُسْلِ  
أَحْسَنُ، وَإِنْ أُجْلِسَ فَذَلِكَ وَاسِعٌ.

وَلَا بَأْسَ بِغُسْلِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ لَا  
نِسَاءَ مَعَهَا وَلَا ذُو <sup>(٤)</sup> مُحَرَّمٍ مِنَ الرِّجَالِ - فَلْيُيَسِّمَ رَجُلٌ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا، وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ <sup>(٥)</sup>

(١) قال التتائي: "ابن عمر: روي "أمرًا معمولًا به" بالنصب، على أنه خبر (يكن)، وبالرفع على  
الابتداء، والخبر في الظرف، والجملة في موضع نصب على أنها خبر (يكن).". يراجع: شرح ابن  
عمر (٨٥١/٢).

(٢) في المصباح المنير (ص ٢٧١): "السَّدْرَةُ شَجَرَةُ التَّنْقِ وَالْجَمْعُ سِدْرٌ، ثُمَّ يَجْمَعُ عَلَى سِدْرَاتٍ؛ فَهُوَ جَمْعُ  
الْجَمْعِ، ... وَإِذَا أُظْلِقَ السَّدْرُ فِي الْغُسْلِ قَالُوا: الْمُرَادُ الْوَرَقُ الْمَطْحُونُ".

(٣) كذا في نسخ التتائي بالنصب كما في المخطوط أ، والفعل مبني للفاعل، وهو الغاسل، وعند ابن  
عمر (٨٥٨/٢) والكفاية (٢٢٢/٢) بالرفع كما في المخطوط ج (١٣٦)؛ فالفعل مبني للمفعول. وفي  
المعجم الوسيط (ص ٧٩٢): والكافور: شجر يتخذ منه مَادَّةٌ شفافة بلورية الشكل يميل لونها إلى  
البياض، رائحتها عطرية، وطعمها مرٌّ (ج) كروافير.

(٤) "ذو" كذا في المخطوطين أ، ج (١٣٦) وفي نسخ التتائي، وهو موافق لابن عمر (٨٦٣/٢) وزروق  
(٤١٠/١) وعبد الوهاب (٩٤/١)، وقد سقطت من نسخة أبي الحسن المنوفي (٢٢٧/٢) واتفقت نسخ  
من أثبتتها من الشراح على رفع (ذو)، ولو جاءت نسخة بالنصب (ذا) لجاز للعطف على محل اسم

رَجُلًا يَمَمُ النَّسَاءَ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ <sup>(١)</sup> إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يُغَسِّلُهُ وَلَا امْرَأَةً مِنْ مَحَارِمِهِ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً مِنْ مَحَارِمِهِ غَسَلَتْهُ وَسَتَرَتْ عَوْرَتَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمَيِّتَةِ ذُو مَحْرَمٍ غَسَلَهَا مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا.

[تكفينه:]

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَفَّنَ الْمَيِّتُ فِي وَثَرٍ: ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَوْ خَمْسَةٍ أَوْ سَبْعَةٍ، وَمَا جُعِلَ لَهُ مِنْ أَزْرَةٍ <sup>(٢)</sup> وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ فَذَلِكَ مُحْسُوبٌ فِي عَدَدِ الْأَثْوَابِ الْوَثَرِ، وَقَدْ كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ <sup>(٣)</sup>، أُدْرِجَ فِيهَا <sup>(٤)</sup> إِذْ رَاجَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْمَصَ الْمَيِّتُ وَيُعَمَّمْ، وَيَنْبَغِي أَنْ

(١) قبلها، والله أعلم. يراجع: شرح ابن عقيل (٢٠/٢).

(١) كذا في ق والجامعة (١٤٧أ)، وهو الموافق لبقية الشروح، وفي غيرهما بمداد الشرح.

(٢) هذه نسخة الشراح، وفي المخطوط أ [المرفق] بالافراد، وفي المخطوط ج (٣٦أ) [الموافق] على الجمع.

(٣) في المخطوط ج (٣٦ب) [وزرة]، وقال المغراوي (ص ١٥٠): "صوابه أزرة، ويريد به تأزيره بثوب"،

وضبطه النفاوي فقال: "بضم الهمزة وكسرهما" وهو ما يؤتزر به، وفي تاج العروس (٤٣/١٠):

"الْأَزْرَةُ: هَيْئَةُ الْإِثْرَارِ، مِثْلُ الْجُلْسَةِ وَالرُّكْبَةِ، يُقَالُ: إِنَّهُ لَحَسَنُ الْإَزْرَةِ". يراجع: الفواكه الدواني،

للفراوي (٤٤٤/١).

(٤) في المخطوط أ بضم السين، قال التتائي: "بفتح السين وضمها، فالفَتْحُ منسوبٌ إلى السحول، وهو

القصار؛ لِأَنَّهُ يَسْحَلُهَا أَيْ يَغْسِلُهَا، أَوْ إِلَى سَحُولٍ قَرْيَةٍ بِالْيَمَنِ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَهُوَ جَمْعُ سَخْلٍ، وَهُوَ

الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وفيه شذوذ؛ لِأَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى الْجَمْعِ". يراجع: لسان

العرب (٣٢٨/١١).

(٥) في المعجم الوسيط (ص ٢٧٧): دَرَجَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ يَدْرُجُهُ دَرْجًا: أَدْخَلَهُ فِي ثَنَائِهِ ... ومثله

(أدرج).

يُحْنَطُ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ <sup>(١)</sup> بَيْنَ أَكْفَانِهِ وَفِي جَسَدِهِ وَمَوَاضِعَ / ٩٥ أ / السُّجُودِ مِنْهُ.

وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ فِي الْمَغْتَرِكِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ بِثِيَابِهِ، وَيُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَيُصَلَّى عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ فِي حَدٍّ أَوْ قَوْدٍ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ، وَلَا يُتَّبَعُ الْمَيْتُ بِمَجْمَرٍ <sup>(٢)</sup>، وَالْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ.

#### [دفن الميت:]

وَيُجْعَلُ الْمَيْتُ فِي قَبْرِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ <sup>(٣)</sup>، وَيَقُولُ حِينَئِذٍ: "اللَّهُمَّ إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ نَزَلَ بِكَ وَخَلَّفَ الدُّنْيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَافْتَقَرَ إِلَى مَا عِنْدَكَ، اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنَظِقَهُ <sup>(٤)</sup>، وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، وَأَلْحِقْهُ بِنَبِيِّهِ <sup>(٥)</sup>، وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا. وَلَا يُغَسَّلُ الْمُسْلِمُ أَبَاهُ الْكَافِرَ، وَلَا يُدْخِلُهُ قَبْرَهُ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضِيعَ فَلْيَتَوَارِهِ. وَاللَّحْدُ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّقِّ <sup>(٦)</sup>، وَهُوَ أَنْ يُحْفَرَ

---

(١) قال التتائي: "وفي القاموس: حنوط كصبور وركاب: كل طيب يُحْلَطُ للميت". يراجع: القاموس المحيط (ص ٦٦٣).

(٢) الحجمر كمنبر بالكسر الذي يوضع فيه الحُمْرُ كالحِجْمَةِ وَالْعُودُ نَفْسُهُ وَكَذَا الْمُجْمَرُ بِالضَّمِّ فِيهِمَا. يراجع: القاموس المحيط (ص ٣٦٧) مادة (جر).

(٣) قال التتائي: "بفتح اللام وكسر الموحدة، وبكسر اللام وفتح الباء" كذا ذكرهما ابن عمر (٨٧٥/٢)؛ ولعله أخذ الثانية عن المغراوي (ص ١٥١) لقوله: "وإن شئت قلت: لبنه ولبن كميعة ومعد"، ولم يذكرها في القاموس، فقد ذكر الأولى، وزاد لغتين فيها: بالكسر كميخذ وكريش، وبكسرتين كإبلي، والله أعلم. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٢٤٩) وتاج العروس (٨٧/٣٦) مادة (لبن).

(٤) قال التتائي: "أي كلامه في جوابه لما يسأله عنه" يريد سؤال الملكين في القبر.

(٥) كذا في المخطوطين، ج (١٣٧)، وزاد في الكفاية (٢٤٢/٢) [محمد صلى الله عليه وسلم].

(٦) قال التتائي: "بفتح الشين" وفي غرر المقالة (ص ١٥٢): "اللحد ما حُفِرَ في عرض القبر يعني في

لِلْمَيِّتِ تَحْتَ الْجُرْفِ<sup>(١)</sup> فِي حَائِطِ قِبْلَةِ الْقَبْرِ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ تُرْبَةٌ<sup>(٢)</sup> صُلْبُهُ<sup>(٣)</sup>: لَا تَتَهَيَّلُ<sup>(٤)</sup> وَتَنْقَطِعُ<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

## بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَالِدَعَاءِ لِلْمَيِّتِ

خ/ ٢١٠ب/ وَالْكَثِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ<sup>(٦)</sup> أَرْبَعُ تَكْسِيرَاتٍ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلَاهُنَّ، وَإِنْ

ناحية القبلة، وأما الشق ففي وسط القبر.

(١) الجُرْفُ: شَيْءُ الْوَادِي إِذَا حَقَرَ الْمَاءُ فِي أَسْفَلِهِ (ج) أَجْرَافٌ وَجِرْفَةٌ، ومثله الجُرْفُ بضمين وجمعه أجراف وجروف. يراجع: المعجم الوسيط (ص ١١٨) مادة (جرف).

(٢) كَذَا صُبِطَ فِي الْمَخْطُوطِ أ بِالنَّصَبِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا كَانَتْ التُّرْبَةُ تَرْبَةً صُلْبَةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِالرَّفْعِ فَ(كَانَ) تَامَةً، أَيْ حَصَلَتْ أَوْ وُجِدَتْ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ.

(٣) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (ص ١٥٥): "الصُّلْبُ، بِالضَّمِّ، وَكُسْرٍ وَأَمِيرٍ الشَّدِيدُ"، فَقَوْلُهُ: "لَا تَتَهَيَّلُ وَتَنْقَطِعُ" تَفْسِيرُهَا.

(٤) فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص ١٠٠٤): هَالُ فَلَانُ الرَّمْلِ وَنَحْوُهُ يَهْيَلُهُ هَيْلًا: دَفَعَهُ وَأَرْسَلَهُ دُونَ أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُ يَدَهُ، وَتَهَيَّلَ الشَّيْءُ: اِنْهَالَ بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ.

(٥) كَذَا بغير (لا) فِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (١٣٧) وَنَسَخَ التَّنَائِي، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلنَّفَرَاوِيِّ (٤٥٠/١) وَغَيْرِهِ، وَ(لا) ثَابِتَةٌ فِي الرِّسَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ١٥٢)، وَفِي ر [تَنْقَطِعُ] بِالنُّونِ بَعْدَ التَّاءِ كَمَا فِي نَسْخَةِ ابْنِ عَمْرِو (٨٧٩/٢)، وَالْمُثَبَّتُ بَتَاءَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا.

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "جَنَائِزُ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ: جَمْعُ (جَنَازَةٍ) بِكسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَالْأُولَى أَفْصَحُ، وَهَلْ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ؟ أَوِ الْفَتْحُ لِلْمَيِّتِ، وَالْكَسْرُ لِلنَّعْشِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَيِّتُ؟ فَالْأَعْلَى لِلْأَعْلَى، وَالْأَسْفَلُ لِلْأَسْفَلِ. أَوْ عَكْسُهُ؟ أَقْوَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَيِّتٌ فَهُوَ سَرِيرٌ وَنَعْشٌ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ جَنَزَهُ: إِذَا سَتَرَهُ، يُقَالُ: جَنَزَ يَجْزِي جَنْزًا: سَتَرَهُ وَجَمَعَهُ، وَجَنَزَ الْمَيِّتَ: وَضَعَهُ عَلَى الْجَنَازَةِ. يراجع: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٥٠٦) وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ١٤٠).

رَفَعَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ شَاءَ دَعَا بَعْدَ الْأَرْبَعِ ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ مَكَانَهُ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ فِي الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ، وَفِي الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكَبَيْهَا، وَالسَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً خَفِيفَةً <sup>(١)</sup> لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ. وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قِيْرَاطٌ <sup>(٢)</sup> مِنَ الْأَجْرِ، وَقِيْرَاطٌ فِي حُضُورِ دَفْنِهِ، وَذَلِكَ فِي التَّمْثِيلِ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ ثَوَابًا <sup>(٣)</sup>.

### [الدعاء للميت:]

وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ غَيْرُ شَيْءٍ <sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاسِعٌ، وَمِنْ مُسْتَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُكَبَّرَ ثُمَّ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى، لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ، وَالْمُلْكُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّنَاءُ <sup>(٥)</sup>، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ صَلِّ

(١) كذا في المخطوطين أ، ج (٣٧ب)، وقال التتائي: "وَيُرْوَى: خَفِيفَةً". يراجع: شرح ابن عمر (٨٨٣/٢).

(٢) في لسان العرب (٣٧٥/٧): القيراط كوزن: يَصْفُ دَانِقٌ، أَوْ هُوَ يَصْفُ عَشْرَ الدَّنَابَرِ فِي أَكْثَرِ الْبِلَادِ، وَأَصْلُهُ قِرَاطٌ بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُهُ قِرَارِيطٌ فَأُبْدِلَ مِنْ إِحْدَى حَرْفَيْ تَضْعِيفِهِ يَاءٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي تَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ مَا جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: أَصْلُ الْقِيْرَاطِ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرَطَ عَلَيْهِ إِذَا أَعْطَاهُ قَلِيلًا قَلِيلًا.

(٣) قال التتائي: "(ثَوَابًا) مَنْصُوبٌ تَمْيِيزًا".

(٤) في المخطوط ج (٣٧ب) زيادة [محدود]، وهي نسخة كفاية الطالب (٢٥٢/٢)، وكذا زيدت في ع، خ، ز بمداد متن الرسالة، وزيد في تشستر بيتي (١٠٩أ) [موصوف] بمداد المتن وعطف عليها [أو محدود] بمداد الشرح، والمعنى بدونها ظاهر، والظاهر أن كليهما من الشرح، والمثبت موافق لنسخة عبد الوهاب (١٢٢/١) لكن المحقق زادها من متن الرسالة الذي بين يديه في أصل الكتاب، والأولى أن يجعلها في حاشية التحقيق، وهي نسخة ابن عمر (٨٨٥/٢) أيضًا.

(٥) قال المغراوي (ص ١٥٤): "وَالسَّنَاءُ" يعني الجلال، وهو السناء الممدود، وإذا كان بمعنى الضياء فهو مقصور.

عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ  
إِبْرَاهِيمَ <sup>(٢)</sup>، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ، وَأَنْتَ أَمَتُهُ، وَأَنْتَ  
نَحْيِيهِ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ <sup>(٣)</sup>، حِثْنَا شُفَعَاءَ لَهُ، فَشَفَعْنَا فِيهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا  
نَسْتَجِيرُ <sup>(٤)</sup> بِحَبْلِ جِوَارِكَ <sup>(٥)</sup> لَهُ؛ إِنَّكَ ذُو وَقَاءٍ وَذِمَّةٍ <sup>(٦)</sup>، اللَّهُمَّ قِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ  
عَذَابِ جَهَنَّمَ.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَغَافِرِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ <sup>(٧)</sup>، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ <sup>(٨)</sup>،

---

(١) في المخطوط أ، ج (٣٨) هنا زيادة [وبارك على محمد وعلى آل محمد] وزاد قبلها في أ [وارحم محمدًا  
وآل محمد] وسيأتي طعن الشراح في هذه الزيادة، لكن زادها جميعًا معين التلاميذ (ص ١٨٩).

(٢) في ز، ع هنا زيادة [في العالمين]، وليست في بقية النسخ، ولا في شرح عبد الوهاب (١٢٢/١) ولا في  
شرح ابن عمر (٨٨٨/٢)، قال التتائي: "قال ابن عمر وغيره: هذه الصلاة هي الكاملة، وهي أحسن  
من التي ذكروها في التشهد لزيادة: "وارحم محمدًا"، وهو لم يأت في طريق صحيح" وقال العدوي في  
حاشيته على الكفاية (٢٥٤/٢): "في التحقيق: الرواية الصحيحة بإسقاط "ورحمت" وإسقاط "في  
العالمين"، قلت: لعله يريد بـ(رحمت) قوله: "وارحم محمدًا"؛ لأن (رحمت) ثابتة.

(٣) قال التتائي: "ويروى: "وَعَلَانِيَتِهِ" وهو أخرى" كذا قاله ابن عمر (٨٨٩/٢)، وقد جاءت في خ  
والجامعة (١٥٢) بمداد الشرح، كأنها ليست في روايته، لكنها في المخطوطين أ، ج وذكرها غيره  
من الشراح، ولفظها ثابت في سنن أبي داود (ح ٣٢٠٠) ومسنند أحمد (ح ٨٥٤٥) من حديث أبي  
هريرة (رضي الله عنه) ولفظهما: (بسرهما وعلانيتهما).

(٤) في المعجم الوسيط (ص ١٤٦): "استجار بفلان: استغاث به والتجأ إليه، واستجار فلانًا: سأله أن  
يؤمّنه ويحفظه".

(٥) قال التتائي: "أي أمانك"، وفسر المغراوي (ص ١٥٤) الحبل فقال: "الحبل: العهد".

(٦) قال المغراوي (ص ١٥٤): "الذمة معناها العهد".

(٧) قال التتائي: "الفاكهائي: رؤيته بسكون الزاي". التزل: بضمين: المنزل، وما هُيئ للضيف أن ينزل



وَأَغْسِلْهُ بِمَاءٍ <sup>(٢)</sup> وَثَلْجٍ وَبَرَدٍ <sup>(٣)</sup>، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ <sup>(٤)</sup>.

اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ -وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ <sup>(٥)</sup>- فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ، وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ أ/ ٩٦ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ. تَقُولُ هَذَا بِإِثْرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

وَتَقُولُ بَعْدَ <sup>(٦)</sup> الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلَّبِنَا وَمَثْوَانَا، وَلَوْلَا إِلَهُنَا <sup>(٧)</sup> وَلِمَنْ سَبَقْنَا بِالْإِيمَانِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، اللَّهُمَّ مَنْ

عليه، كالزُّلْ (ج) أنزال. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٠٦٢) مادة (نزل).

(١) في المخطوط أ، بفتح الميم، قال التتائي: "أي قبره بفتح الميم وضمها؛ فبالفتح الدخول أو موضعه، وبالضم الإدخال".

(٢) قال التتائي: "ويروى: 'بماء الثلج والبرد' على الإضافة، ويروى بإسقاط الماء".

(٣) قال التتائي: "بفتح الراء وسكونها"، وهو: الماء الجامد ينزل من السحاب قطعاً صغاراً ويُسمى حب الغمام وحب المزن. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٤٨) والقاموس المحيط (ص ٢٦٧).

(٤) في المخطوطين أ، ج (٣٨ب) [عن سيئاته]، ونسخة التتائي كالفراوي (٤٥٦/١).

(٥) قال العدوي: "الضمير في (به) راجع إلى موصوف، أي: وأنت خير مضيف أو كريم منزل به، أي أنت خير من يُنزل به، ولا يصح جعل الضمير لله؛ لأنه يلزم عليه أنه أنت يا الله خير من الله". يراجع: حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (٢٥٧/٢).

(٦) كذا في خ، ق، وهو الموافق لبقية الشروح، وفي الفرنسية (١٧٣ب) [عند] وفي بقية النسخ [إثر] وهو بمعنى المثبت.

(٧) قال التتائي: "بكسر الدال ليعم الآباء والأمهات والأجداد والمجدات وإن علواً".



أَحْيَيْتُهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَسْعِدْنَا بِلِقَائِكَ، وَطَيِّبْنَا لِلْمَوْتِ، وَطَيِّبْ لَنَا <sup>(١)</sup>، وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا وَمَسْرَتَنَا، ثُمَّ يُسَلِّمُ <sup>(٢)</sup>.

وَأِنْ كَانَتْ <sup>(٣)</sup> امْرَأَةٌ قُلْتَ: اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمْتُكَ، ثُمَّ تَتِمَّادَى بِذِكْرِهَا عَلَى الثَّانِيَةِ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ: "وَأَبْدِلْهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ زَوْجًا فِي الْجَنَّةِ لِزَوْجِهَا فِي الدُّنْيَا، وَنِسَاءُ الْجَنَّةِ مَقْصُورَاتٌ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، لَا يَنْغِيْنَ بِهِمْ بَدَلًا، وَالرَّجُلُ قَدْ تَكُونُ لَهُ زَوْجَاتٌ <sup>(٤)</sup> كَثِيرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَلَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ أَزْوَاجٌ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ تُجْمَعَ الْجَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَلِي الْإِمَامُ <sup>(٥)</sup> الرَّجَالَ إِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ، وَإِنْ كَانُوا رِجَالًا جُعِلَ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، وَجُعِلَ مِنْ دُونِهِ النِّسَاءُ، وَالصَّبِيَّانُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ إِلَى الْقَبْلَةِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُجْعَلُوا صَفًّا وَاحِدًا، وَيُقَرَّبَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ، وَأَمَّا فِي <sup>(٦)</sup> دَفْنِ الْجَمَاعَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ فَيُجْعَلُ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ.

وَمَنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَوُورِي، فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَدْ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَيُصَلَّى عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ، وَاخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مِثْلِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ.

(١) قوله: "طيبه لنا" سقط من المخطوطين أ، ج (٣٩)، وهو ثابت عند الشراح كالنفراوي (٤٥٧/١).

(٢) في ز [تسلم] بالتاء للخطاب كما في المخطوطين أ، ج، وعليه شرح الكفاية (٢٦٠/٢) وغيره، والمثبت من بقية النسخ، وهي نسخة القاضي عبد الوهاب (١٤٣/١)، وعليها شرح التتائي حيث قال: "وقد تمت صلاته".

(٣) قدر التتائي هنا اسم (كان) الجنائزة أو الميتة.

(٤) في المخطوط أ [أزواج]، وهو الموافق للغة القرآن الكريم، والمثبت هو الموافق للشراح، وقد تسامح فيه الفقهاء.

(٥) قال التتائي: "وميم الإمام تُروى بالفتح والضم، وكذا لام الرجال".

(٦) سقطت "في" من س، ع، وهي ثابتة في غيرها بمداد متن الرسالة، وثابتة في المخطوطين أ، ج (٣٩)، والمثبت موافق لنسخة عبد الوهاب (١٣٠/١) وابن عمر (٩٠٢/٢).

## باب<sup>(١)</sup> في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله

خ/٢١٨ب/ تُثْنِي عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ<sup>(١)</sup> أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ، وَأَنْتَ أَمَتُّهُ، وَأَنْتَ تُحْيِيهِ، اللَّهُمَّ فَاجْعَلْهُ لِرِوَالِدَيْهِ<sup>(٢)</sup> سَلَفًا وَذُخْرًا<sup>(٣)</sup>، وَفَرَطًا<sup>(٤)</sup> وَأَجْرًا، وَتَقَلِّ بِهِ مَوَازِينَهُمْ، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمْ، وَلَا تَحْرِمْنَا وَإِيَّاهُمْ أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنْنَا وَإِيَّاهُمْ بَعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَحِقُّهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كِفَالَةِ<sup>(٥)</sup> إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَغَافِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ.

(١) قال التتائي: "كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاط (باب)" كنسخة ابن عمر (٩٠٤/٢)، وهي ثابتة عند غيره كعبد الوهاب (١٣٨/١) وأبي الحسن المنوفي (٢٦٧/٢).

(٢) "كذا في س، ر، ز، وهو موافق للنسخة أ، وفي بقية النسخ [عبدك] وهو وهم؛ لأن ما في بقية النسخ به سقط؛ لأنهما نسختان ذكرهما أبو الحسن فقال: "(وابن عبدك وابن أمتك)"، وفي نسخة بدله وما قبله: "(وابن عبدك)"، والنسختان أثبتتهما ابن عمر من قبل (٩٠٦/٢)، فالنسخة الثانية هي نسخة التتائي. يراجع: كفاية الطالب الرباني (٢٦٧/٢).

(٣) قال التتائي: "بكسر الدال وفتحها، وكسرها أعم".

(٤) قال التتائي: "بالمعجمة أي مُدْخَرًا في الآخرة، ابنُ عمر: الادخارُ في الدنيا بالمهملية، وقيل: بها مطلقاً". يراجع: شرح ابن عمر (٩٠٧/٢).

(٥) قال المغراوي (ص ١٥٧): "يعني مقدمة، ومنه الحديث: (وأنا فرطهم على الحوض)، ويقال: فرط وفارط أي متقدم".

(٦) في المخطوط ج (٣٩ب) زاد بين السطرين هنا [أبيننا] وهي من شرح النفاوي (٤٦٢/١) وغيره، ليست من المتن، والله أعلم.

تَقُولُ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا <sup>(١)</sup>  
وَمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ  
عَلَى الْإِسْلَامِ، وَاغْفِرْ <sup>(٢)</sup> لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، ثُمَّ تُسَلِّمُ.  
وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَهْلِ صَارِحًا، وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورِثُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُدْفَنَ السَّقَطُ  
فِي الدُّورِ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُغَسَّلَ النِّسَاءُ الصَّغِيرَاتُ ابْنُ سِتٍّ سِنِينَ أَوْ سَبْعٍ، وَلَا يُغَسَّلَ  
الرِّجَالُ الصَّغِيرَةُ، وَاخْتَلِفَ فِيهَا إِنْ كَانَتْ / ٩٧ / مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْ أَنْ تُسْتَهَيَّ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ  
إِلَيْنَا.

## بَابُ فِي الصِّيَامِ

خ / ٢٢١ ب / وَصَوْمُ <sup>(٣)</sup> رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ، يُصَامُ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَيُفْطَرُ لِرُؤْيَيْتِهِ، كَانَ  
ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَإِنْ غَمَّ الْهِلَالُ فَيَعُدُّ <sup>(٤)</sup> ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ غُرَّةِ

(١) في تاج العروس (٥٣١/١٩): الْفَرَطُ: مَا لَمْ يُدْرِكْ مِنَ الْوَلَدِ، أَي لَمْ يَبْلُغْ الْحُلُمَ، جَمْعُهُ أَفْرَاطٌ. وَقِيلَ:  
الْفَرَطُ يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا.

(٢) في خ الحَقِّ في هامش النسخة [للمسلمين والمسلمات و] وهي ثابتة في كفاية الطالب (٢٧١/٢)  
وغيرها، وقد سقطت من بقية النسخ، وهو الموافق لنسخة ابن عمر (٩١٠/٢).

(٣) في ق، خ هنا زيادة [شهر] بمداد متن الرسالة، وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (٤٠) ولبقية  
الشرح، وهي بمداد الشرح في س، ز، وهو الموافق لكلام التتائي في شرحه حيث قال: "وأق به دون  
لفظ الشهر على أحد الأقوال الثلاثة" ثم قال: "وفي بعض النسخ: شهر". تراجع: شرح الرسالة،  
للقاضي عبد الوهاب (١٤٤/١).

(٤) قدَّر التتائي هنا فاعلاً، أي الناس، وقدَّره النفراوي (٤٦٦/١): المكلف.

الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، ثُمَّ يُصَامُ، وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ. وَيُبَيِّتُ <sup>(١)</sup> الصَّيَّامُ فِي أَوَّلِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ  
الْبَيَّاتُ فِي بَقِيَّتِهِ، وَيُتِمُّ الصَّيَّامُ إِلَى اللَّيْلِ، وَمِنَ السَّنَةِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ <sup>(٢)</sup>،  
وَإِنْ شَكَ فِي الْفَجْرِ فَلَا يَأْكُلُ <sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُصَامُ يَوْمُ <sup>(٤)</sup> الشَّكِّ لِيَحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَمَنْ صَامَهُ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِ وَإِنْ  
وَأَفَقَهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلِمَنْ شَاءَ صَوْمَهُ تَطَوُّعًا أَنْ يَفْعَلَ <sup>(٥)</sup>، وَمَنْ أَصْبَحَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ  
يَشْرَبْ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَنِ الْأَكْلِ فِي بَقِيَّتِهِ،  
وَيَقْضِيهِ.

وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ مُفْطِرًا أَوْ ظَهَرَتْ الْحَائِضُ نَهَارًا فَلَهُمَا الْأَكْلُ <sup>(٦)</sup> بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا،  
وَمَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعِهِ غَامِدًا، أَوْ سَافَرَ فِيهِ فَأَفْطَرَ لَسَفَرِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا  
فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ.

- 
- (١) أي ينويه من الليل بعد غروب الشمس، يقال: بَيَّت فلانُ رأيه: إذا فكَّر فيه وخمَّره، وكلُّ ما فكَّر فيه ودبَّر بليل فقد بَيَّت، ومنه الحديث: (هذا أَمْرٌ بَلِيْلٌ). يراجع: تاج العروس (٤/٤٦٣).  
(٢) قال النفرأوي (١/٤٦٨): "بضم السين المهملة للفعل، ويفتحها المأكول في السَّخَرِ".  
(٣) ضبطناه بالجزم كما في أ ولقول الكفاية (٢/٢٨٣): "هذا النهي يحتمل الكراهة والتحريم، والمشهور التحريم".  
(٤) "يوم" نائب فاعل مرفوع؛ لأنه في الأصل مفعول به على السعة؛ لأن (صام) فعل لازم. يراجع:

- العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون (٢/٤٠٢).  
(٥) "تطوعاً" حال منصوب من فاعل (شاء) المضمر، أي متطوعاً؛ فيؤول بالمشق، (وأن يفعل) مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ، وخبره الجار والمجرور قبله (لمن شاء).  
(٦) كذا في المخطوط أ وفي نسخ التتاني، وهو موافق لنسخة ابن عمر (٢/٩٢٧) وفي بقية الشروح زيادة (في) هنا.

وَلَا بَأْسَ بِالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ <sup>(١)</sup>، وَلَا تُكْرَهُ <sup>(٢)</sup> الْحِجَامَةُ إِلَّا خِيفَةَ  
التَّعْرِيرِ، وَمَنْ دَرَعَهُ الْقِيءُ فِي رَمَضَانَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.  
وَإِذَا خَافَتِ الْحَامِلُ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا أَفْطَرَتْ وَلَمْ تُطْعَمْ، وَقَدْ قِيلَ: تُطْعَمُ، وَلِلْمَرْضِعِ  
إِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، وَلَمْ تَحِدْ مَنْ تَسْتَأْجِرُهُ <sup>(٣)</sup>، أَوْ لَمْ يَقْبَلْ غَيْرَهَا - أَنْ تُفْطِرَ وَتُطْعَمَ.  
وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ إِذَا أَفْطَرَ أَنْ يُطْعَمَ، وَالْإِطْعَامُ فِي هَذَا كُلُّهُ مَدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ  
يَقْضِيهِ. وَكَذَلِكَ يُطْعَمُ مَنْ قَرَّطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخِرُ.  
وَلَا صِيَامَ عَلَى الصَّبْيَانِ حَتَّى يَحْتَلِمَ الْغُلَامُ، وَنَحِيضَ الْجَارِيَةُ، وَبِالْبُلُوغِ لَزِمَتْهُمْ  
أَعْمَالُ الْأَبْدَانِ فَرِيضَةً <sup>(٤)</sup>، قَالَ اللَّهُ (تعالى): ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ  
فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ <sup>(٥)</sup>.

وَمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَلَمْ يَتَطَهَّرْ أَوْ امْرَأَةً حَائِضٌ ظَهَرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ يَغْتَسِلَ إِلَّا  
بَعْدَ الْفَجْرِ أَجَزَّاهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَا يُصَامُ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ  
إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ <sup>(٦)</sup> الَّذِي لَا يَحِدْ هَدْيًا، وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ لَا يَصُومُهُ مُتَطَوِّعٌ، وَيَصُومُهُ مَنْ نَذَرَ

(١) في المخطوطين أ، ج (٤٠ب) وفي ق [نهاره]، والمثبت من غيرها.

(٢) في ق هنا زيادة [له] وهي ثابتة في أكثر الشروح، والمثبت من غيرها كنسخة ابن ناجي (٢٨٠/١).

(٣) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "ما تستأجر له" وهي نسخة المخطوطين أ، ج (٤١أ).

(٤) كذا بالنصب في المخطوط ج (٤١أ) قال النفراوي (٤٧٧/١): "بالنصب على الحال المؤكدة لعاملها؛

لأن اللزوم والفريضة مترادفان"، وهذا هو المراد بقول التتائي في شرحه: "تأكيد؛ لأنَّ اللزوم  
والفرض مترادفان".

(٥) سورة النور، آية ٥٩.

(٦) قال التتائي: "الرواية (يُصَام) بضم أوله، واختلف الشراح في إعرابه، فقال الجزولي: يجري ذلك على

وَمَنْ كَانَ فِي صِيَامٍ مُتَتَابِعٍ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِضَرُورَةٍ مِنْ مَرِيضٍ، وَمَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَإِنْ لَمْ تَنْلِهِ ضَرُورَةٌ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَالصَّوْمُ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

وَمَنْ سَافَرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ؛ فَظَنَّ أَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ فَأَفْطَرَ- فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مُتَأَوَّلًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، / ٩٨ / وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمَّدًا بِأَكْلِ أَوْ شُرْبِ أَوْ جَمَاعٍ مَعَ الْقَضَاءِ.

### [كفارة الإفطار عمدًا في رمضان:]

وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدًّا <sup>(١)</sup> لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِمُدِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ فَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَلَهُ أَنْ يُكَفِّرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ مُتَعَمَّدًا كَفَّارَةٌ.

وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ لَيْلًا فَأَفَاقَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ- فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ، وَلَا يَقْضِي

---

قراءة ابن عباس أي وابن عامر ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٣٦) رَجُلًا [سورة النور، آية ٣٧] ف(رجل) فاعل بفعل مضمر تقديره: "يُسَبِّحُهُ رَجُلًا"، انتهى. فقولُه: "إِلَّا الْمَتَمَتَعُ" فاعل بفعل مضمر تقديره: "وَلَا يَصَامُ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَهُمَا الْمَتَمَتَعُ"، فابن عامر قرأ بفتح الباء من (يسبح). يراجع: البدور الزاهرة، للقاضي (ص ٢٢٨).

(١) كذا بالنصب في المخطوطين أ، ج (٤١ب) ونسخ التتائي ومعين التلاميذ (ص ٢٠٢)، وهو المفعول الثاني لـ(إطعام)، قاله النفراوي (٤٨٣/١)، لكنها تحرفت في المطبوع إلى (هذا)، و(إطعام) مصدر مضاف إلى المفعول الأول وهو (ستين) فنصب الثاني، والإطعام هنا بمعنى الإعطاء والتملك، من قولهم: أطعم فلانًا أرضًا ونحوها: جعلها له طَعْمَةً أو أعارها إياه، والطَّعْمَةُ هي الرزق؛ لهذا لا يجزئ في الكفارة غداءً وعشاءً على المشهور. يراجع المعجم الوسيط (ص ٥٥٧).

مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا مَا أَفَاقَ فِي وَفْتِهِ.

### [من آداب الصائم:]

وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ، وَيُعَظَّمَ<sup>(١)</sup> مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يَقْرُبَ الصَّائِمُ النِّسَاءَ بِوِطْءٍ وَلَا مُبَاشَرَةٍ وَلَا قُبْلَةٍ لِلذَّيِّ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي لَيْلِهِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْبِحَ جُنُبًا مِنَ الْوِطْءِ، وَمَنِ التَّدَّى فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ فَأَمْدَى لِدَلِكَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْتَى فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ<sup>(٢)</sup> وَالْكَفَّارَةُ.

### [قيام رمضان والسنة فيه:]

وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَإِنْ قُتِمَتْ فِيهِ بِمَا تَيَسَّرَ فَذَلِكَ مَرْجُوُّ فَضْلِهِ وَتَكْفِيرُ الذُّنُوبِ بِهِ، وَالْقِيَامُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ

---

(١) كذا بالرفع في أ، فالواو للاستئناف، أو للعطف على (ينبغي)، هذا الظاهر من شرح التتائي، وفي ج (٤٢) بالنصب وهو الظاهر في الكفاية (٣١٢/٢) وغيره، لتقديرهم قبله: "وينبغي أن"، قال التتائي: "وهل (من) في قوله: "من شهر" زائدة؟ أي يُعَظَّمُ شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي عَظَّمَ اللَّهُ؛ قَالَ اللَّهُ (تَعَالَى): ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [سورة البقرة، آية ١٨٥]، أو لبيان الجنس؟ لا للتبويض باتفاقي الشيوخ" قلت: كأنه وافق الكوفيين في جواز زيادة (من) في الإيجاب، والبصريون يمنعون زيادتها إلا بعد نفي أو شبهه. يراجع: شرح ابن عقيل (١٧/٣) والفواكه الدواني (٤٨٦/١).

(٢) "القضاء" كذا في ج (٤٢) وفي نسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وهو موافق لشرح ابن عمر (٩٥٧/٢) ومعين التلاميذ (ص ٢٠٥)، وقد سقطت من أ كما سقطت في الكفاية (٣١٢/٢) والتفراوي (٤٨٧/١).

(٣) قَدَّرَ التتائي هنا خيرًا، وهو (مشروع)، فيكون الجار والمجرور بعده "في مساجد الجماعات" متعلق بالخبر المحذوف، والجار والمجرور الآخر "ليامام" في محل نصب حال، قلت: والقيام مع الجماعة



يَامَامَ، وَمَنْ شَاءَ قَامَ فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ أَحْسَنُ لِمَنْ قَوِيَتْ نِيَّتُهُ وَحَدَهُ.

وَكَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَقُومُونَ فِيهِ فِي الْمَسَاجِدِ بَعِثَرِينَ رُكْعَةً، ثُمَّ يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَفَيُصَلُّونَ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ بِسَلَامٍ، ثُمَّ صَلُّوا بَعْدَ ذَلِكَ سِتًّا وَثَلَاثِينَ رُكْعَةً غَيْرَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا): مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رُكْعَةً بَعْدَهَا الْوَتْرُ.

## بَابُ فِي الْاِعْتِكَافِ

خ/ ٢٣٦ب/ وَالْاِعْتِكَافُ مِنْ تَوَافِلِ الْخَيْرِ، وَالْعُكُوفُ الْمُلَازِمَةُ، وَلَا اِعْتِكَافٌ إِلَّا بِصِيَامٍ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَتَابِعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ كَمَا قَالَ اللَّهُ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى<sup>(١)</sup>).

فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ<sup>(٢)</sup> فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَامِعِ، إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ<sup>(٣)</sup> أَيَّامًا لَا

---

مندوب إليه؛ لهذا لو قدرنا الخبر من معنى ما سبق لكان أولى، وهو قوله: "مرجوُّ فضله؛ لأنه يدل على أنه من المندوبات؛ فيكون الجار والمجرور "في مساجد الجماعات" متعلق بالمبتدأ (القيام)؛ لأنه مصدر، والعطف دال على الخبر، والله أعلم. يراجع: الكفاية (٣١٧/٢).

(١) كذا في المخطوطين أ، ج (٤٢ب)، لكن زاد في هامش ج دليل الاعتكاف، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [سورة البقرة، آية ١٨٧]، وهو في نسخ التتائي بمداد الشرح، وهو الموافق لابن عمر (٩٦٨/٢)، وقد زاد النفراوي (٤٩٢/١) والكفاية (٣٢٤/٢) الدليل في متن الرسالة.

(٢) كذا في المخطوطين أ، ج (٤٣أ) بالرفع، قال التتائي: "تنبيه: قال ابن عمر: (بلد) يُرَوَّى بالرفع على تمام (كان)، وبالنصب على نقصها، واسمها مستتر، تقديره: فإن كان اعتكافه في بلدٍ فيه الجمعة. انتهى." وفي تقديره للنصب نظره، بل يُقدَّر: فإن كان بلده بلدًا فيه الجمعة، وينحو هذا تعقُّب العدويُّ أبا الحسن المنوفي (٣٢٤/٢). يراجع: شرح ابن عمر (٩٦٩/٢).

تَأْخُذُهُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، وَأَقْلُ مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْاِعْتِكَافِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَمَنْ نَذَرَ  
اِعْتِكَافَ يَوْمٍ فَأَكْثَرَ لَزِمَهُ، وَإِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَزِمَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

وَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ مُتَعَمِّدًا فَلْيَبْتَدِئِ اِعْتِكَافَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ جَامَعَ فِيهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا  
تَأْسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا.

وَإِنْ مَرِضَ خَرَجَ إِلَى بَيْتِهِ، فَإِذَا صَحَّ بَقِيَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ إِنْ حَاصَتْ  
الْمُعْتَكِفَةُ، وَحُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ عَلَيْهِمَا فِي الْمَرَضِ وَعَلَى الْحَائِضِ فِي الْحَيْضِ <sup>(١)</sup>، فَإِذَا  
ظَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوْ أَفَاقَ الْمَرِيضُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ رَجَعَا <sup>(٢)</sup> سَاعَتَيْهِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَلَا  
يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

وَلْيَدْخُلْ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَبْتَدِئَ فِيهَا  
اِعْتِكَافَهُ، وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا، وَلَا يُصَلِّيَ عَلَى جَنَازَةٍ، وَلَا يَخْرُجَ لِتِجَارَةٍ، وَلَا شَرْطٍ فِي  
الْاِعْتِكَافِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ إِمَامَ الْمَسْجِدِ، أ/ ٩٩/ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَعْقِدَ نِكَاحَ  
غَيْرِهِ. وَمَنْ اِعْتَكَفَ أَوَّلَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَهُ خَرَجَ مِنْ اِعْتِكَافِهِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ  
آخِرِهِ <sup>(٣)</sup>، وَإِنْ اِعْتَكَفَ بِمَا يَتَّصِلُ بِهِ <sup>(٤)</sup> اِعْتِكَافُهُ بِيَوْمِ الْفِطْرِ فَلْيَبْتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي

---

(١) في المعجم الوسيط (ص ٩١٢): نَذَرَ الشَّيْءَ يَنْذِرُهُ وَيَنْذَرُهُ نَذْرًا وَنَذُورًا: أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، يُقَالُ: نَذَرَ

عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَفِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص ٥٩٩): "مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ قَتَلَ".

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: "وَحُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ عَلَيْهِ فِي الْمَرَضِ وَعَلَى الْحَائِضِ فِي الْحَيْضِ".

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ أ [رَجَعَ] بِالْإِفْرَادِ، وَهِيَ نَسْخَةٌ أُثْبِتَهَا فِي الْكُفَايَةِ (٣/٢٢٨).

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "أَيَّ آخِرِ اِعْتِكَافِهِ لِانْقِضَائِهِ بِغُرُوبِهَا".

(٥) فِي الْمَخْطُوطِينَ أ، ج (٤٣ب) [فِيهِ]، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ نُسْخِ التَّنَائِي، وَقَدْ فَسَّرَهُ التَّنَائِي بِمَا هُوَ فِي نَسْخَةِ

غَيْرِهِ - كَكُفَايَةِ الطَّالِبِ (٢/٣٣٤) وَالنَّفَرَاوِيِّ (١/٤٩٨) - فَقَالَ التَّنَائِي: "أَيَّ فِيهِ".

الْمَسْجِدِ حَتَّى يَغْدُو مِنْهُ إِلَى الْمَصَلَّى<sup>(١)</sup>.

## بَابُ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ<sup>(٢)</sup> وَمَا يُخْرِجُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَذِكْرُ الْجَزْيَةِ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تُجَّارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرَبِيِّينَ

خ/٢٤٠ب/ وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ قَرِيبَةً، فَأَمَّا زَكَاةُ الْحَرْثِ فَيَوْمَ حَصَادِهِ،  
وَالْعَيْنُ وَالْمَاشِيَةُ فِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً.

[زكاة الحرث:]

وَلَا زَكَاةَ فِي الْحَبِّ وَالنَّمْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَفْقِرَةٍ وَرُبْعُ قَفِيزٍ<sup>(٣)</sup>،  
وَالْوَسْقُ<sup>(٤)</sup> سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّهِ  
(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(١) يراجع: الموطأ، لمالك (٣١٦/١).

(٢) كذا في المخطوط أ، قال التتائي: "وفي بعض النسخ ثبوت "وَالْمَاشِيَةِ" كما في المخطوط ج (٤٣ب)،  
والمثبت موافق لابن عمر (٩٨١/٢) أيضًا؛ فقد عدَّ زكاة الماشية مما ذكره في الباب ولم يترجم له،  
وهذا موقعها في الشروح الأخرى بعد ذكر الحرث. يراجع: الفواكه الدواني، للنفراوي (٤٩٩/١).

(٣) القفيز بكيل إفريقية: ثمانية وأربعون صاعًا، ذكره التتائي.

(٤) قال التتائي: "بفتح الواو وكسرهما، لغتان، والمشهور الأولى، والجمع على الأولى أوسق، كـ (فليس)  
وأفليس، وعلى الثانية أوساق كـ (جمل) وأحمال، وهو بمعنى الجمع والضم، ومنه: ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا  
وَسَقُ﴾ [سورة الانشقاق، آية ١٧]، أي جمع وضم" فالخمس أوسق أربع مائة قدح بالمصري، وهي  
أربعة أراذب وويبة، نقله العدوي في حاشيته على الكفاية (٣٤٢/٢)، أو خمسون كيلة مصرية،  
وخمسة الأوسق هي ٦٧٥ كجم كما في فقه السنة على المذهب المالكي (٣٦/٢).

وَيُجْمَعُ <sup>(١)</sup> الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ فِي الرَّكَاةِ، فَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْ جَمِيعِهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَلْيَرْكَدْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ تُجْمَعُ أَصْنَافُ التَّمْرِ <sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ تُجْمَعُ <sup>(٣)</sup> أَصْنَافُ الْقُطْنِيَّةِ <sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ أَصْنَافُ الزَّيْبِ، وَالْأَرْزُ وَالذُّخْنُ <sup>(٥)</sup> وَالذَّرَّةُ <sup>(٦)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صِنْفٌ لَا يُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ فِي الرَّكَاةِ.

وَإِذَا كَانَ فِي الْحَائِطِ أَصْنَافٌ مِنَ التَّمْرِ أَدَّى <sup>(٧)</sup> الرَّكَاةَ عَنِ الْجَمِيعِ مِنْ وَسْطِهِ، وَيَرْكَدُ الزَّيْتُونَ إِذَا بَلَغَ حَبَّهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أُخْرِجَ مِنْ زَيْتِهِ، وَيُخْرَجُ مِنَ الْجُلْجُلَانِ <sup>(٨)</sup> وَحَبُّ الْفُجْلِ <sup>(٩)</sup> مِنْ زَيْتِهِ، فَإِذَا بَاعَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ تَمِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْفَوَاكِهِ وَالْخَضَرِ.

- 
- (١) كذا في ر والفرنسية (١٩٥ب)، وهو موافق للشروح والمخطوطين ج (٤٤أ)، وفي غيرهما [وَيُضَمُّ].
- (٢) كذا في النسخ كلها بتقديم ذكر التمر على القطنية، وهو موافق لترتيب النفراوي في الفواكه (٥٠٣/١)، وفي المخطوطين أ، ج وغيره من الشروح تقديم القطنية.
- (٣) "تجمع" انفردت بها ز بمداد المتن، وفي س، خ اقتصر على قوله [وكذلك القطنية] بمداد المتن.
- (٤) قال الفيروزآبادي (ص ١٢٢٥): بِالضَّمِّ وبالكسر، والجمع القَطَائِي. وفي المعجم الوسيط (ص ٧٤٨): وهي ما يُدَخَّرُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْحَبُوبِ وَيُطَبِّخُ مِثْلَ الْعَدَسِ، وهي أصناف سبعة: جَمَّصٌ وفولٌ وعدسٌ ولوبيا وجُلْبَانٌ وَبَسِيلَةٌ وَتُرْمَسٌ، ذكره التتائي. يراجع: الصحاح، للجوهري (٦/٢١٨٣).
- (٥) في المعجم الوسيط (ص ٢٧٦): الدخن: ثَبَاتٌ عَشْبِيٌّ مِنَ النَّجِيلِيَّاتِ حَبُّهُ صَغِيرٌ أَمْلَسُ كَحَبِّ السَّمْسَمِ يَنْبُتُ بَرِّيًّا وَمَزْرُوعًا.
- (٦) كذا في المخطوطين أ، ج، (٤٤أ) وفي خ، ق، وفي غيرهما زيادة واو العطف هنا، والمثبت أظهر؛ لأنَّ النفراوي أعرب جملة (كل واحد منها صنف) خبر المبتدأ (الأرز). يراجع: الفواكه الدواني، للنفراوي (٥٠٣/١).
- (٧) في النسخ كلها [ودي] لعله من إبدال الهمز، والمثبت موافق لبقية الشروح.
- (٨) قال التتائي: "هو السمسَم".
- (٩) وصفه التتائي وغيره بالأحمر. يراجع: الفواكه الدواني (٥٠٤/١) ومعين التلاميذ (ص ٢١٣).

## [زكاة العين:]

وَلَا زَكَاةٌ فِي الذَّهَبِ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا، فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ رُبْعُ الْعُشْرِ<sup>(١)</sup>، فَمَا زَادَ فَحِسَابُ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ، وَلَا زَكَاةٌ فِي الْفِضَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَذَلِكَ خُمُسُ أَوَاقٍ، وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا مِنْ وَزْنِ سَبْعَةٍ؛ أَغْنَى أَنْ سَبْعَةً<sup>(٢)</sup> دَنَانِيرَ وَزَنُّهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ مِائَتَيْ<sup>(٣)</sup> دِرْهَمٍ فَفِيهَا رُبْعُ عَشْرِهَا خُمُسُهُ دَرَاهِمٍ، فَمَا زَادَ فَحِسَابُ ذَلِكَ.

وَيُجْمَعُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي الزَّكَاةِ؛ فَمَنْ كَانَ<sup>(٤)</sup> لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرَ فَلْيُخْرِجْ مِنْ كُلِّ مَالٍ رُبْعَ عَشْرِهِ.

## [زكاة عروض التجارة:]

وَلَا زَكَاةٌ فِي الْعُرُوضِ<sup>(٥)</sup> حَتَّى تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ، فَإِذَا بَعَثَهَا بَعْدَ حَوْلٍ فَأَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ

(١) قدر النفراوي (٥٠٥/١) قبله مبتدأ، فهو خبر لمحذوف، والظاهر أنه بدل من "نصف دينار".  
(٢) في س [السبعة] ودخول (أل) على المضاف لحن بإجماع النحاة، وهو مذكور هكذا في عدد من الشروح، والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب، وفي نسخة عبد الوهاب (٣٦٣/١) "أن كل سبعة" وهو جيد.

(٣) كذا في س، ز، خ، والجامعة (١٧٥ب) وتشستر بيتي (١٢٧أ) وهو موافق لنسخة عبد الوهاب (٣٦٣/١)، وفي بقية النسخ [مائتا] وزيادة [من] قبل [هذه الدراهم] وهو موافق للمخطوطين أ، ج (٤أ) ولنسخة ابن عمر (٩٩٥/٢)، وفي نسخة أبي الحسن في الكفاية (٣٥٣/٢) سقطت (من) ثم ارتفعت (مائتا) فهو تحريف؛ لذا قال بعدها: صوابه: "مائتي".

(٤) "كان" سقطت من المخطوطين، كما في خ، وهي ثابتة في غيرها كما في الكفاية (٣٥٤/٢).

(٥) مفردا عَرْضٌ، وهو المتاع، وكلُّ شيء سوى الدراهم والدنانير، يقال: أخذتُ في هذه السلعة عرضًا: أعطيتُ في مقابلها سلعةً أخرى. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٥٩٤).

أَفَدَتْ <sup>(١)</sup> ثَمَنَهَا أَوْ زَكَّتَهُ فَبَيَّ ثَمَنُهَا الزَّكَاةُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ، أَقَامَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ حَوْلًا أَوْ أَكْثَرَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُدِيرًا لَا يَسْتَقِرُّ بِيَدِكَ عَيْنٌ وَلَا عَرَضٌ <sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّكَ تُقَوِّمُ عُرُوضَكَ كُلَّ عَامٍ، وَتُزَكِّي ذَلِكَ مَعَ مَا بِيَدِكَ مِنَ الْعَيْنِ، وَحَوْلُ رِبْعِ الْمَالِ حَوْلُ أَصْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَوْلُ نَسْلِ الْأَنْعَامِ حَوْلُ الْأُمَهَاتِ.

### [حكم المدين والديون:]

وَمَنْ لَهُ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ أَوْ يُنْقِصُهُ عَنْ مِقْدَارِ مَالِ الزَّكَاةِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِمَّا لَا يُزَكَّى مِنْ عُرُوضٍ مُقْتَنَةٍ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ حَيَوَانٍ مُقْتَنَةٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ عَقَارٍ أَوْ رِبْعٍ - مَا فِيهِ وَقَاءٌ / ١٠٠ / لِدَيْنِهِ فَلْيُزَكَّ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ، فَإِنْ <sup>(٤)</sup> لَمْ تَفِ عُرُوضُهُ بِدَيْنِهِ حَسَبَ بَقِيَّةِ دَيْنِهِ فِيمَا بِيَدِهِ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَّاهُ. وَلَا يَسْقِطُ الدَّيْنُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ.

وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي دَيْنٍ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ أَقَامَ أَغْوَامًا فَإِنَّمَا يُزَكِّيهِ لِعَامٍ وَاحِدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ، وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ حَتَّى يَبِيعَهُ، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ أَوْ الْعَرَضُ مِنْ مِيرَاثٍ فَلْيَسْتَقْبِلْ حَوْلًا بِمَا يَقْبِضُ مِنْهُ.

(١) كذا في المخطوطين أ، ج (٤٤ب)، وهو موافق لابن عمر (٩٩٩/٢) والنفراوي (٥٠٨/١)، وأفدت أي

ملكته، قاله النفراوي، وفي خ [أخذت]، وهو موافق لنسخة عبد الوهاب (٣٧٨/١).

(٢) في س 'عرض ولا غيره'، والمثبت موافق للمخطوطين أ، ج (٤٥أ) ولغيره من الشروح.

(٣) في س [مقتنى] فيكون صفة للحيوان فقط، والمثبت من بقية النسخ، وهو موافق للمخطوطين

أ، ج (٤٥أ) فهي صفة لما سبق معه، وهو موافق لغيره من الشروح، وفي المعجم الوسيط (ص ٧٦٣):

قَتَى الشَّيْءُ يَقْنِيهِ قَنْيًا: كَسَبَهُ وَجَمَعَهُ، وَقَتَى الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا: اتَّخَذَهَا لِنَفْسِهِ لَا لِلتَّجَارَةِ، وَاقْتَنَى الشَّيْءَ

قَنَاهُ، الْقَيْئُ: الْمُقْتَنَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَغَيْرِهَا لَوْلِدٍ أَوْ لَيْنٍ.

(٤) كذا في خ، ع، وفي بقية النسخ، [وإن] والمثبت موافق لبقية الشروح.

## [الزكاة في أموال الصغار:]

وَعَلَى الْأَصَاغِرِ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ<sup>(١)</sup>. وَلَا زَكَاةَ عَلَى عَبْدٍ وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ بَقِيَّةٌ رِقٍّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِذَا أُعْتِقَ<sup>(٢)</sup> فَلْيَأْتِ حَوْلًا مِنْ يَوْمَيْهِ بِمَا يَمْلِكُ مِنْ مَالِهِ.

وَلَا زَكَاةَ عَلَى أَحَدٍ فِي عَبْدِهِ وَخَادِمِهِ وَقَرَسِهِ وَدَارِهِ وَلَا فِيمَا يُتَّخَذُ لِلْقُنْيَةِ مِنَ الرَّبَاعِ وَالْعُرُوضِ الْمُقْتَنَةِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا فِيمَا يُتَّخَذُ لِلْبَّاسِ مِنَ الْحُلِيِّ<sup>(٤)</sup>.

## [زكاة الفوائد:]

وَمَنْ وَرِثَ عَرْضًا أَوْ وَهَبَ لَهُ<sup>(٥)</sup> أَوْ رَقَعَ مِنْ أَرْضِهِ زَرْعًا فَرَكَّاهُ - فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يُبَاعَ، وَيَسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا مِنْ يَوْمٍ يَقْبِضُ ثَمَنَهُ.

(١) قال التتائي: "بالرفع: مبتدأ حذيف خبره أي عليهم، ابن عمر: ولا يصح بالكسر، وجوز غيرُه عطفاً على مجاورة ما قبله" وقد ضعف العدوي - في حاشيته على الكفاية (٣٦٥/٢) - رواية الجبر لركاة المعنى بها فانظره إن شئت.

(٢) قال التتائي: "وَيُرَوَّى: (ملك) موضع (يملك)، و(عتق) بدون ألف، والمعنى واحد".

(٣) "المقتناة" في ق بمداد الشرح، وهو موافق للمخطوطين أ، ج (٤٥ب) ولأكثر الشروح، وهي بمداد متن الرسالة في بقية النسخ، وهو موافق للفواكه الدواني للنفراوي (٥١٤/١).

(٤) قال التتائي: "(حلي) كـ(ثديي) مشدّد الياء ومخفّفها، وقد تُكسّر الحاء لمكان الياء كـ(عصيّ)، وجليّة السيف جمعها جليّ كـ(جليّة) و(لحي)، وربما ضُمّ، وجليّة الرجل صفته ومراده بتخفيف الياء أن تكون ككثدي مفرد؛ فهي بفتح الحاء وسكون اللام. يراجع: الصحاح، للجوهري (٢٣١٨/٦) والقاموس المحيط (ص ١٢٧٦) مادة (حلي).

(٥) قال النفراوي (٥١٥/١): "بالبناء للمجهول، ونائب الفاعل ضمير العرض، والضمير في (له) عائد على (مَنْ)".



## [زكاة المعدن:]

وَفِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ الرَّكَاهُ <sup>(١)</sup> إِذَا بَلَغَ <sup>(٢)</sup> وَزَنَ عَشْرِينَ دِينَارًا أَوْ خَمْسَ أَوَاقٍ فِضَّةً؛ فَفِي ذَلِكَ رُبْعُ الْعُشْرِ يَوْمَ خُرُوجِهِ، وَكَذَلِكَ فِيمَا يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِهِ وَإِنْ قَلَّ، فَإِنْ انْقَطَعَ نَيْلُهُ <sup>(٣)</sup> بِيَدِهِ، وَابْتَدَأَ غَيْرُهُ - لَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا حَتَّى يَبْلُغَ مَا فِيهِ الرَّكَاهُ.

## [الجزية:]

وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ <sup>(١)</sup> مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الدِّمَةِ الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصَبْيَانِهِمْ وَعَبِيدِهِمْ، وَتُؤْخَذُ مِنَ الْمَجُوسِ وَمِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ، وَالْجِزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَيُخَفَّفُ عَنِ الْفَقِيرِ. وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ تَجَرَ <sup>(٥)</sup> مِنْهُمْ مِنْ أَفْقٍ <sup>(٦)</sup> إِلَى أَفْقٍ عَشْرُ ثَمَنٍ مَا يَبِيعُونَهُ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي السَّنَةِ مَرَارًا، وَإِنْ حَمَلُوا الطَّعَامَ خَاصَّةً إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ خَاصَّةً أَخَذَ مِنْهُمْ نِصْفُ

(١) قال التتائي: "مبتدأ خبره الجار والمجرور السابق".

(٢) الفاعل مقدر؛ يظهر من السياق، أي الخارج منه، قاله النفراوي (٥١٥/١).

(٣) أي عرفه، قاله التتائي، وأصله في اللغة: ما يُنَال، يقال: أصاب من عدوه نَيْلاً. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٩٦٧).

(٤) قال المغراوي: (ص ١٦٥): "الجزية يعني التوظيف على الجماجم، وسُمِّيت جزية لأنها تجزي عنهم".

(٥) في المصباح المنير (ص ٧٣): "تَجَرَ تَجْرًا مِنْ بَابِ قَتَلَ، وَالتَّجَرَ، وَالْإِسْمُ التَّجَارَةُ" فالماضي بفتح الجيم، ومضارعها بضمها.

(٦) قال التتائي: "وهو بضمّ الفاء وإسكانها، والجمع أفاق، ورجل أفقي - بفتح الهمزة والفاء -: إذا كان من آفاق الأرض، وبعضهم يضمُّه فيهما، وهو القياس". يراجع: القاموس المحيط (ص ٨٦٤) مادة (أفق).

الْعُشْرِ مِنْ ثَمَنِهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تِجَارِ الْحَرْبَيْنِ الْعُشْرُ إِلَّا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

[الركاز:]

وَفِي الرَّكَازِ - وَهُوَ دَفْنٌ <sup>(١)</sup> الْجَاهِلِيَّةِ - الْحُمْسُ <sup>(٢)</sup> عَلَى مَنْ أَصَابَهُ.



---

(١) في المخطوط أ بفتح الدال، وقال التتائي: "بكسر الدال بمعنى المدفون، ويصح فتحها كـ (ضَرْبٍ) بمعنى (مضروب)"، لكن بالكسر أقوى وأشهر. يراجع: حاشية العدوي على الكفاية (٣٧٩/٢).  
(٢) قال التتائي: "مبتدأ خبره الجار والمجرور" أي قبله (وفي الركاز).

## باب في زكاة الماشية

[زكاة الإبل:]

خ/ ١٢٥٤/ وَزَكَاةُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَرِيضَةٌ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْإِبِلِ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسٍ دَوْدٍ<sup>(١)</sup> - وَهِيَ خَمْسٌ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْإِبِلِ - فَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مِنْ جُلٍّ عَنَمٍ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ ضَائِنٍ أَوْ مَغِزٍ إِلَى تِسْعٍ، ثُمَّ فِي الْعَشْرِ شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ فِي خَمْسِ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ، فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ<sup>(٤)</sup> فَأَرْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى أَرْبَعِ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ فِي خَمْسِ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَهِيَ بِنْتُ سَنَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ إِلَى خَمْسِ وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ - وَهِيَ بِنْتُ ثَلَاثِ سِنِينَ - إِلَى خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ، ثُمَّ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ - وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ عَلَى ظَهْرِهَا الْحُلُّ، وَيَطْرُقُهَا الْفَحْلُ، وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ - أ/ ١٠١/ إِلَى سِتِّينَ، ثُمَّ فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ - وَهِيَ بِنْتُ

(١) في المصباح المنير (ص ٢١١): "الدَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ ... وَالْجُنْعُ أَذْوَادٌ مِثْلُ: ثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ وَقَالَ فِي الْبَارِعِ: الدَّوْدُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِنَاثًا" وقال التتائي: "قال أبو عبيدة: وهو من ثنتين إلى تسع مختص بالإناث، ... ولا مفرد له من لفظه كـ (رهط) و(نفري) و(نسوة) و(قوم) على المشهور عند أهل اللغة. يراجع: الغريبين، لأبي عبيد الهروي (٢/ ٦٨٦).

(٢) في الجامعة (١١٨٣) [خمس] والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لـ أ، ج (٤٦ب)، وهو القياس إذا كان المعدود اسم جنس مقروناً بـ (من)، قاله ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٣٩٨).

(٣) في ق، والجامعة (١٨٣ب) [أربعة عشر] والمثبت من بقية النسخ، وهو القياس كما سبق في (خمس من الإبل)، وأيضاً هو ظاهر العطف عليه، والأول جائز أيضاً لحذف المعدود.

(٤) في أ [عشرون] كما في الكفاية (٢/ ٣٨٩) فـ (كان) تامة، والمثبت من نسخ التتائي كما في ج (٤٥ب) والنفراوي (١/ ٥٢٣) وغيره فـ (كان) ناقصة أي كانت الإبل عشرين.

خَمْسَ سِنِينَ - إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، ثُمَّ فِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُا لَبُونِ<sup>(١)</sup> إِلَى تِسْعِينَ، ثُمَّ فِي إِحْدَى وَسَبْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ.

### [زكاة البقر:]

وَلَا زَكَاةَ فِي<sup>(٣)</sup> الْبَقَرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا تَبِيعُ عَجْلٌ جَذَعٌ قَدْ أَوْفَى سَنَتَيْنِ، ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَيَكُونُ فِيهَا مُسِنَّةٌ، وَلَا تُؤْخَذُ إِلَّا أَنْثَى، وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَهِيَ ثَنِيَّةٌ، فَمَا زَادَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ.

### [زكاة الغنم:]

وَلَا زَكَاةَ فِي الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً؛ فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ، إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاةً، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ، فَمَا زَادَ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْأَوْقَاصِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مَا

(١) في المخطوطين أ، ج [ابنتا لبون] وكذا في أكثر نسخ التتائي، والمثبت موافق للنفراوي (٥٢٤/١) وغيره، والفرق بينهما من جهة المبنى أظهر من جهة المعنى؛ في تاج العروس (٢٢٦/٣٧): والأنثى ابْنَةُ وَبِنْتُ، الأخيرة على غير بناء مُذَكَّرِهَا، ولَمْ بِنْتُ وَآو والتاء بَدَلُ مِنْهَا، وليستِ، التاءُ فِيهَا بعلامة تَأْنِيهِ، وَذَلِكَ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا.

(٢) "على ذلك" بمداد الشرح في ز، ق والجامعة (١٨٣ب) وهو موافق لنسخة عبد الوهاب (٤٣٧/١)، وهي بمداد المتن في غيرها، كما في أ، ج (٤٧أ) والنفراوي (٥٢٥/١) ونسخة لابن عمر (١٠٣٤/٢).

(٣) كذا في خ، ر، والجامعة (١٨٤أ) وهو موافق لنسخة عبد الوهاب (٤٦٤/١) وفي غيرها [من]، وهو موافق لبقيّة الشروح.

(٤) قال التتائي: "جمع (وَقَص)، عِيَاضٌ: بفتح القاف، وتسكينه بعضُ الْمُتَقَفِّهِ خَطَأً" وقال خليل:

الْفَرِیضَتَيْنِ <sup>(١)</sup> مِنْ كُلِّ الْأَنْعَامِ.

### [جمع الأصناف المتشابهة وزكاة الخليطين:]

وَيُجْمَعُ الضَّأْنُ وَالْمَعَزُ فِي الزَّكَاةِ، وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ، وَالْبُحْتُ <sup>(٢)</sup> وَالْعِرَابُ <sup>(٣)</sup>. وَكُلُّ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَادَانِ <sup>(٤)</sup> بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّتُهُ عَدَدَ الزَّكَاةِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ خَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ، وَذَلِكَ إِذَا قُرِبَ الْحَوْلُ، فَإِذَا كَانَ يَنْقُصُ أَذَاهُمَا بِافْتِرَاقِهِمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمَا أَخِذَا <sup>(٥)</sup> بِمَا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>.

---

"وفيها لغة ثانية بالإسكان، قاله النووي في لغات التنبيه، وعند بعضهم: الإسكان من لحن الفقهاء"، وقال سند: الجمهور على تسكين القاف، نقله الخطاب. يراجع: التنبيهات المستنبطة، للقاضي عياض (٤٠٢/٢) والتوضيح، لخليل (١١٢/٢) وكفاية الطالب الرباني (٣٩٥/٢) ومواهب الجليل، للخطاب (١١/٣).

(١) كذا في نسخ التتائي والنفراوي (٥٢٧/١)، وفي أ، ج (٤٧ب) ومعين التلاميذ (ص ٢٢٤) [الفرضين].  
(٢) أو البُخْتِيَّةُ وَيُجْمَعُ عَلَى بَخَاتِي وَبَخَاتِي وَبَخَاتٍ، قاله في القاموس (ص ١٤٨)، وقال المغراوي (ص ١٧٠): "واحدها بَخَاتِي"، قال التتائي: "وهي إبْلُ خُرَاسَانَ، عظيمةُ الحلقة بطينة المشي"، وقال النفراوي (٤٢٧/١): "وهي الإبل ذات السنامين".

(٣) قال المغراوي (ص ١٧١): "يعني الحسان"، قال التتائي: "وهي المعلومة عندنا بمصرَ والمغرب والحجاز".

(٤) كذا في أ، ج (٤٧ب) ونسخ التتائي، لكن زاد في هامش ج [بينهما] كما في الكفاية (٣٩٧/٢).

(٥) كذا في ز، وفي بقية النسخ بلفظ الجمع [أخذوا].

(٦) قبل ذلك من خ والفرنسية (٢١٠ب) وهي ثابتة في أ، ج (٤٨أ) وفي بقية الشروح.

[ما لا يؤخذ في الزكاة:]

وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ السَّخْلَةُ <sup>(١)</sup>، وَتُعَدُّ عَلَى رَبِّ الْغَنَمِ، وَلَا تُؤْخَذُ الْعَجَاجِيلُ فِي الْبَقَرِ، وَلَا الْفُضْلَانُ فِي الْإِبِلِ وَتُعَدُّ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ <sup>(٢)</sup> وَلَا هَرِمَةٌ <sup>(٣)</sup> وَلَا الْمَاحِضُ <sup>(٤)</sup>، وَلَا فَحْلُ الْغَنَمِ وَلَا شَاةُ الْعَلَفِ وَلَا الْيَتِي تُرَيُّ وَلَدَهَا وَلَا خِيَارُ أَمْوَالِ النَّاسِ.

[أخذ القيمة في الزكاة:]

وَلَا يُؤْخَذُ فِي ذَلِكَ عَرَضٌ وَلَا تَمَرٌ، فَإِنْ أَجْبَرَهُ الْمُصَدِّقُ <sup>(٥)</sup> عَلَى اخْتِامِ التَّمَرِ فِي الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا أَجْزَأُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٦)</sup>، وَلَا يُسْقِطُ الدَّيْنُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ وَلَا مَا شِئِيَ.

## بَابُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

خ/ ١٢٦٠ أ/ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ <sup>(٧)</sup>، فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى كُلِّ

(١) قال التتائي: "الجوهري: قال أبو زيد: يُقَالُ لِأَوْلَادِ الْغَنَمِ سَاعَةٌ تَضَعُهُ مِنَ الضَّانِّ وَالْمَعَزِ جَمِيعًا ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى: سَخْلَةً، وَجَمْعُهُ سَخْلٌ وَسَخَالٌ". يراجع: الصحاح، للجوهري (١٧٢٨/٥) مادة (سخل).

(٢) قال التتائي: "وهو فحل المعز".

(٣) قال التتائي: "وهي الكبيرة الهزيلة".

(٤) قال المغراوي (ص ١٧١): "يعني ذات اللبن" وقال التتائي: "وهي الحامل، زاد بعضهم: التي ضربها الطلق".

(٥) قال التتائي: "بتخفيف الصاد وتشديد الدال، وهو الساعي، وأما بتشديد هـ فهو ربُّ المال".

(٦) "تعالى" كذا في أكثر النسخ بمداد متن الرسالة، وفي ق بمداد الشرح وهو الموافق لبقية الشروح.

(٧) كذا في النسخ كلها، وفي س، ر زيادة [واجبة] لكن ضُرب عليها فيهما، وهي ساقطة من نسخة

كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَاعًا<sup>(١)</sup> عَنْ كُلِّ نَفْسٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وَتُؤَدَّى مِنْ جُلٍّ عَيْشِ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ سُلْتٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ أُقِطٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ زَبِيبٍ أَوْ دُخْنٍ أَوْ ذُرَّةٍ أَوْ أَرْزٍ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْعَلْسُ قُوتَ قَوْمٍ أُخْرِجَتْ مِنْهُ، وَهُوَ حَبٌّ صَغِيرٌ يَقْرُبُ مِنْ خِلْقَةِ الْبَرِّ.

### [مَنْ تَخْرُجُ عَنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ:]

وَيُخْرِجُ عَنِ الْعَبْدِ سَيِّدُهُ، وَمَكَاتِبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ بَعْدُ، وَالصَّغِيرُ لَا مَالَ لَهُ يُخْرِجُ عَنْهُ وَالِدُهُ، وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ فِيهِ قَبْلَ الْغَدْوِ إِلَى الْمُصَلَّى، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى، وَيُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ<sup>(٤)</sup> مِنْ

عبد الوهاب (٢٣/٢) وابن عمر (١٠٦١/٢)، وأثبتها النفراوي (٥٣٢/١) وفي الكفاية (٤١٠/٢).  
(١) "صاعاً" في أ بالنصب، وفي ج (٤٨أ) بالرفع، قال التتائي: "رُوي بالنصب على أنه مفعول (فرض)، وأعربه بعضهم حالاً، وبالرفع: خبر مبتدأ مضمّر، أي وهي صاعٌ" وقد جزم النفراوي (٥٣٣/١) بالأول، وقدّر في معين التلاميذ (ص ٢٢٧) المبتدأ (قدرها).

(٢) في المصباح المنير (ص ١٧): الْأُقِطُ: يُتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخِيضِ يُطْبَخُ، ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى يَنْصَلُ، وَهُوَ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكُسْرَ الْقَافِ، وَقَدْ تُسَكَّنُ الْقَافُ لِلتَّخْفِيفِ مَعَ فَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا مِثْلَ تَخْفِيفِ كَبِيدٍ.

(٣) هذه العبارة عن المكاتب في نسخ التتائي متقدمة عن موضعها في المخطوطين أ، ج (٤٨ب) وفي بقية الشروح.

(٤) كذا في ق والفرنسية (١٢١٣أ)، وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (٤٨ب) ولبقية الشروح، وفي بقية نسخ التتائي زيادة [إلى المصل] هنا بمداد متن الرسالة، والله أعلم.



طَرِيقٍ، وَيَرْجِعَ مِنْ أُخْرَى.

## أ/ ١٠٢/ بَابُ فِي الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ

خ/ ٢٦٢/ وَحَجَّ<sup>(١)</sup> بَيَّنَّ اللَّهُ الْحَرَامَ الَّذِي يَبْكَةُ<sup>(٢)</sup> فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَخْرَارِ الْبَالِغِينَ مَرَّةً فِي عُمْرِهِ، وَالسَّبِيلُ: الطَّرِيقُ السَّائِلَةُ<sup>(٣)</sup>، وَالزَّادُ الْمُبْلَغُ إِلَى مَكَّةَ، وَالْقُوَّةُ عَلَى الْوُضُولِ إِلَى مَكَّةَ إِمَّا رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا مَعَ صِحَّةِ الْبَدَنِ.

[المِيقَاتُ الْمَكَانِي:]

وَأِنَّمَا يُؤْمَرُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْخَلْفَةُ، فَإِنْ مَرُّوا بِالْمَدِينَةِ فَلَا فُضْلَ لَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهَا مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَنْ مَرَّ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالْمَدِينَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، إِذْ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ.

(١) فِي الْمَصْبَاحِ الْمَنِيرِ (ص ١٢١): حَجَّ حَجًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ: قَصَدَ؛ فَهُوَ حَاجٌّ، هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ قُصِرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الشَّرْعِ عَلَى قَصْدِ الْكَعْبَةِ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَالْإِسْمُ الْحُجُّ بِالْكَسْرِ، وَالْحِجَّةُ: الْمَرَّةُ بِالْكَسْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْجَمْعُ حِجَجٌ.

(٢) "بِكَّة" كَذَا فِي أ، ج (٤٨ب) بَبَاءَيْنِ، وَفِي الرِّسَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ١٧٣) [بِكَّة]، قَالَ التَّنَائِي: "وَهَلْ (بِكَّة) وَ (مَكَّة) بِمَعْنَى (٢) وَاحِدٍ؟ لِأَنَّ الْبَاءَ وَالْيَمَّ يَتَعَاقَبَانِ، وَهُوَ لُغَةٌ مَازَنٌ وَغَيْرُهُمْ، أَوْ مَتَبَايِنَانِ؟ قَوْلَانِ، وَعَلَى الثَّانِي فَهَلْ (بِكَّة) اسْمٌ لِلْبَيْتِ، وَ (مَكَّة) اسْمٌ لِمَا عَدَاهُ؟ أَوْ اسْمٌ لِمَوْضِعِ الْبَيْتِ، وَ (مَكَّة) مَا عَدَاهُ؟ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ". يَرَأِجَعُ: الصَّحَاحُ، لِلْجَوْهَرِيِّ (٤/ ١٥٧٦) مَادَّةُ (بَكَكَ) وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٩٣٤).

(٣) السَّائِلَةُ مِنَ الطَّرِيقِ: الْمَسْلُوكَةُ، وَالْقَوْمُ الْمُخْتَلِفَةُ عَلَيْهَا. يَرَأِجَعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ١٠١٢).

## [الإحرام:]

وَيُحْرِمُ<sup>(١)</sup> الْحَاجُّ أَوْ الْمُعْتِمِرُ بِإِثْرِ صَلَاةٍ قَرِيبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ<sup>(٢)</sup> الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَيَتَوَيَّ مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَيُؤْمَرُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَجَرَّدُ<sup>(٣)</sup> مِنْ تَحْيِيطِ الْقِيَابِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِدُخُولِ مَكَّةَ، وَلَا يَزَالُ يُلَبِّي دُبَرَ الصَّلَوَاتِ وَعِنْدَ كُلِّ شَرْفٍ<sup>(٤)</sup> وَعِنْدَ مُلَاقَاةِ الرَّفَاقِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِلْحَاجِ بِذَلِكَ، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى، ثُمَّ يُعَاوِدُهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَرْوَحُ إِلَى مُصَلَّاهَا، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ<sup>(٥)</sup>: الثَّنِيَّةِ<sup>(٦)</sup> الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ،

(١) في المخطوط [يُخْرِجُ] والمثبت من ج (٤٩أ) وهي نسخة لشرح.

(٢) قال التتائي: يُرَوَى بفتح (أَنَّ) للتعليل؛ أي أَنَّ هذا الأمر المذكور من أجل أَنَّ الحمد لله، ويرَوَى بكسرها على الإنشاء، ويكون عارياً من التعليل، وعلى الأولى يكون الحمد خاصاً، وعلى الثانية يكون عاماً، وعن الزمخشري: الفتح والكسر دالان على التعليل، وعن غيره: الفتح أصرح في التعليل، واختار الجمهور الكسر، وقال المغراوي (ص ١٧٤): "وكسرها على الاستئناف" وكذا نقله النفراوي (٥٤٣/١) فيكون المراد بالإنشاء في كلام التتائي الاستئناف.

(٣) "يتجرد" في أ بالرفع، فالواو للاستئناف، أو عاطفة على (يؤمر)، وهذا ظاهر شرح التتائي؛ لأنه عطفه على قوله: "ثُمَّ يلبس ثوبي إحرامه ويتجرد..."، وقدّر غيره من الشراح - كالنفراوي (٥٤٤/١) - قبله (ويؤمر أن)، فهو منصوب.

(٤) قال التتائي: "والشرف: الجبل العالي والمكان العالي"، أو المجذ. يراجع: القاموس (ص ٨٢٣).

(٥) ضبطه في القاموس (ص ١٣٢٨) ك(سَاء) جبل بأعلى مكة، قال التتائي: "ويسئونها اليوم باب المعلى".

(٦) قال العدوي: "إضافة كداء لما بعده للبيان، أو إن ما بعده عطف ببيان عليه" قلت: الثاني أظهر؛ لأن (كداء) غير مصروف للعلمية والتأنيث. يراجع: حاشية العدوي على الكفاية (٤٤١/٢).

وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنْ كُدِّيٍّ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي الْوَجْهَيْنِ فَلَا حَرَجَ.

[الطواف:]

قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَلْيَدْخُلِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَمُسْتَحْسَنٌ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ<sup>(٤)</sup>، فَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِيَمِينِهِ إِنْ قَدَرَ، وَإِلَّا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ.

ثُمَّ يَطُوفُ وَالْبَيْتُ عَلَى يَسَارِهِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ: ثَلَاثَةَ حَبَابٍ<sup>(٥)</sup> ثُمَّ أَرْبَعَةَ مَشْيًا، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَلِّمَا<sup>(٦)</sup> مَرَّةً بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَيُكَبِّرُ، وَلَا يَسْتَلِمُ<sup>(٧)</sup> الْيَمَانِيَّ بِيَمِينِهِ، وَلَكِنْ يَبْدُوهُ،

---

(١) كذا ضبطه في القاموس (كُدِّيٍّ)، وهو اسم جبل في أسفل مكة، وهي التي قدمها التتائي بقوله: "بِضْمِ الْكَافِ، قَالَ الْخَلِيلُ: وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: بِلِ الْقَصْرِ" فذكر لغة أخرى (كُدِّيٍّ) وهي التي اختارها ابن دقيق العيد كما في تاج العروس (٣٨٤/٣٩) والنفراوي (٥٤٦/١) وقال: "وهو باب بني سهم". يراجع: القاموس المحيط (ص ١٣٢٨).

(٢) أي الإمام مالك (رحمه الله تعالى)، قال النفراوي (٥٤٧/١): "ولعله لم يظهره للعلم به".

(٣) كذا في أ، ج (٤٩ب) ونسخ التتائي وغيره، وفي معين التلاميذ (ص ٢٣٣) [بستحسن] مضارع، فالمصدر المؤول بعده في محل رفع فاعل، وعلى ما أثبتناه فالمصدر المؤول (أن يدخل) مبتدأ، و(مستحسن) خبر مقدم.

(٤) قال التتائي: "وهو المعروف الآن بباب السلام لدخوله (صلى الله عليه وسلم) منه؛ ولأنه يُقَابِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ".

(٥) انتصب (ثلاثة) بالنصب على البدلية من (سبعة)، و(خببًا) انتصب على المفعولية المطلقة، أي يُحَبُّ فِيهَا خَبَبًا، أو منصوب حالًا من فاعل (يطوف)، أي خَابًا، أفاده النفراوي (٥٤٩/١)، والخبب: هو ما فوق المشي ودون الجري للرجال خاصة دون النساء، قاله التتائي، وفي القاموس (ص ٧٧): ضرب من الغدو أو كالرمل.

(٦) (كل) ظرف زمان منصوب، متعلق بـ(يستلم)، و(ما) مصدرية زمانية، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (مر به) في محل جر مضاف إليه، والتقدير: ويستلم الركن كل وقت مر به.

ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى فِيهِ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ رَكَعَ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ.

### [السعي بين الصفا والمروة:]

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّافَا<sup>(٢)</sup>، فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ<sup>(٣)</sup>، وَيَحْبُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ<sup>(٤)</sup>، فَإِذَا أَتَى الْمَرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الصَّافَا؛ يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَيَقِفُ بِذَلِكَ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّافَا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ.

### [أعمال يوم التروية:]

ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ<sup>(٥)</sup> إِلَى مِثَى فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ، ثُمَّ يَمْضِي إِلَى عَرَفَاتٍ، وَلَا يَدْعُ التَّلْبِيَةَ فِي هَذَا كَلِّهِ، حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَيَرْوِحَ إِلَى مَصْلَاهَا، وَلَيَتَطَهَّرَ قَبْلَ رَوَاجِهِ<sup>(٦)</sup>، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعَ

(١) كذا في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (١٥٠)، وفي كفاية الطالب (٤٥٢/٢) زيادة [الرُّكْنَ] في متن

الرسالة، والمثبت موافق لنسخة القاضي عبد الوهاب (١١٨/٢) ونسخة ابن عمر (١٠٨٨/٢).

(٢) كذا في نسخ التتائي والمخطوطين أ، ج (١٥٠)، وفي كفاية الطالب (٤٥٢/٢) زيادة [من غير تقبيل] في

متن الرسالة، وقد سبق مثله، والمثبت موافق لنسخة ابن عمر (١٠٨٨/٢).

(٣) قال المغراوي (ص ١٧٦): "الصفا جمع صفاة، وهو الحجر العريض الأملس". يراجع: القاموس

المحيط (ص ١٣٠٣).

(٤) في لسان العرب (٢٧٥/١٥): الْمَرْوُ: جِبَارَةٌ بِيضُ بَرَاقَةٍ تُقَدِّحُ مِنْهَا النَّارُ، وَاجِدَتْهَا مَرْوَةٌ، وَبِهَا

سُمِّيَتِ الْمَرْوَةُ بِمَكَّةَ.

(٥) قال التتائي: "أي مسيل الماء، وهو المسعى بين الميثلين الأخضرين".

(٦) قال المغراوي (ص ١٨٠): "مصدر من قولك: تَرَوَى يَتَرَوَى تَرْوِيَةً"، قال التتائي: "وهو اليوم الثامن

من ذي الحجة ... وسُمِّيَ بذلك لأنَّهم كانوا يعدُّون الماء له بالروايا، وقيل: لأنَّ قريشًا كانت تحمل

الماء للحاجِّ ليسقوهم".

(٧) في المخطوط ج (٥٠): "أي يتطهر قبل الزوال والتطهر له سنة؛ فليس الأمر هنا للوجوب.

[الوقوف بعرفة:]

ثُمَّ يَرُوحُ مَعَهُ إِلَى مَوْقِفِ عَرَفَةَ، فَيَقِفُ مَعَهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ يَدْفَعُ يَدْفَعِهِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ <sup>(١)</sup>، فَيُصَلِّي مَعَهُ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ، ثُمَّ يَقِفُ مَعَهُ <sup>(٢)</sup> بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ يَوْمَئِذٍ بِهَا.

[الرمي والنحر والحلق يوم النحر:]

ثُمَّ يَدْفَعُ قُرْبَ <sup>(٣)</sup> طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنَى، وَيُحَرِّكُ دَابَّتَهُ بِبَطْنِ مُحَسَّرٍ <sup>(٤)</sup>، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَنَى رَمَى جَمْرَةَ <sup>(٥)</sup> الْعَقَبَةِ / ١٠٣ / بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ <sup>(٦)</sup> حَصَى الْحَذَفِ <sup>(٧)</sup>، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْحَرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، ثُمَّ يَحْلِقُ.

(١) في القاموس (ص ٨١٧): موضع بين عَرَفَاتٍ وَمِنَى، قال التتائي: "ويُقال لها: قُرْبُ والمَشْعَرُ وجمعُ بَجِيم مفتوحة وميم ساكنة فعين مهملة".

(٢) "معه" من ر، ق وهي عند عبد الوهاب (١٦٢/٢) وغيره.

(٣) في ق والمخطوطين أ، ج (٥٠) (ب) والنفراوي (٥٥٦/١) وغيره [بقرب]، والمثبت من غيرها، والأمر قريب.

(٤) في القاموس المحيط (ص ٣٧٥): وَيُظَنُّ مُحَسَّرٌ: قُرْبُ الْمُزْدَلِفَةِ.

(٥) في المعجم الوسيط (ص ١٣٤): الْجَمْرَةُ: القطعة الملتهبة من النار، والحصاة الصغيرة، وواحدة الجَمَرَاتِ التي يرى بها في منى، والظلمة الشديدة، ويقال: هم جمرة: أهل مَنَعَةٍ وشدة. (ج) جَمْرٌ وجمار وجمرات.

(٦) ضبطناها بالجذر وصفًا للحصيات كما في الرسالة الفقهية (ص ١٧٨)، وفي المخطوطين أ، ج (٥٠) بالرفع، وضبطه محقق الكفاية (٤٧٢/٢) وغيره بالنصب، وهما جائزان على قطع الصفة، فالأول بتقدير مبتدأ أي هي مثل...، والثاني بتقدير فعل أي (أعني)، والإتباع أظهر لعدم التقدير. (٧) أي حصى صغير، قال الجوهري: هو الذي يُرَى به بالأصابع. يراجع: الصحاح (١٣٤٧/٤).

### [طواف الإفاضة:]

ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتَ فَيُفِيضُ فَيَطُوفُ <sup>(١)</sup> سَبْعًا، وَيَرْكَعُ، ثُمَّ يَقِيمُ بِمَقَرِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا رَمَى الْجُمْرَةَ الَّتِي تَلِي مِثْنَيْ سَبْعٍ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَرْمِي <sup>(٢)</sup> الْجُمْرَتَيْنِ كُلَّ جُمْرَةٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ لِلدُّعَاءِ بِإِثْرِ الرَّمْيِ فِي الْجُمْرَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جُمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَلْيَنْصَرِفْ.

فَإِذَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ - وَهُوَ رَابِعُ يَوْمِ التَّحْرِ - انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ، وَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَإِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامٍ مِثْنَيْ، فَرَمَى وَانْصَرَفَ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ لِلْوُدَاعِ، وَرَكَعَ، وَانْصَرَفَ.

### [العمرة:]

وَالْعُمْرَةُ <sup>(٣)</sup> يَفْعَلُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا إِلَى تَمَامِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ، وَقَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

### [فضل المحلقين:]

وَالْخِلَاقُ أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالتَّقْصِيرُ يُجْزِي، وَلِيَقْصُرَ <sup>(٤)</sup> مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ، وَسُنَّةُ الْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ.

### [ما يجوز للمحرم قتله:]

- 
- (١) (يطوف) تفسير لـ (يفيض)، أفاده النفراوي (٥٥٨/١)؛ فهو من العطف بالمرادف.  
(٢) (يرمي) كذا في نسخ التتائي والنفراوي (٥٥٩/١) وغيره؛ وقد سقطت من المخطوطين أ، ج (٥١).  
(٣) والعمرة: الزيارة، وقد اغتَمَرَ، وأَعْمَرَ: أعانَهُ على أدائها. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٤٥).  
(٤) في ق، ع، س، وتشتت بيبي (١١٤٣) [والتقصير]، وهو نسخة النفراوي (٥٦٣/١)، والمثبت من غيرها، وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (٥١) ولغيره من الشروح.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْقَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَشِبْهَهَا وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَمَا يَغْدُو مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّنَابِ وَنَحْوِهَا، وَيُقْتَلَ مِنَ الطَّيْرِ مَا يُتَّقَى أَذَاهُ مِنَ الْغُرْبَانِ وَالْأَحْدِيَةِ (١) فَقَطْ.

### [ما يجتنبه المحرم:]

وَيَجْتَنِبُ فِي حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ (٢) النِّسَاءَ وَالطَّبِيبَ وَتَحْيِيطَ الثِّيَابِ وَالصَّيْدَ وَقَتْلَ الدَّوَابِّ وَالْقَاءَ الثَّقَبِ (٣)، وَلَا يُعْطِي رَأْسَهُ فِي الْإِحْرَامِ، وَلَا يَحْلِفُهُ إِلَّا مِنْ صُرُورَةٍ، ثُمَّ يَفْتَدِي بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ مُدِينٍ (٤) لِكُلِّ مَسْكِينٍ، أَوْ يَنْسُكَ (٥) بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْبِلَادِ.

### [إحرام المرأة:]

وَتَلْبُسُ الْمَرْأَةِ الْحُفَيْنِ وَالثِّيَابِ فِي إِحْرَامِهَا، وَتَجْتَنِبُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا يَجْتَنِبُهُ

(١) قال التتائي: "قال ابن العربي: صوابه بالهمز والقصر، وكسر الحاء وفتح الدال كـ (عَنْبَة)، والجماعة جداً بكسر الحاء مهموزاً مقصوراً" قلت: ويُجمع أيضاً على جِداءً وجِذَانٌ. يراجع: القاموس المحيط (ص ٣٧) مادة (حدأ).

(٢) في س [أو عمرته] والمثبت من غيرها، وهو الموافق لبقية الشروح، والأمر قريب.

(٣) في المصباح المنير (ص ٧٥): "ثَقِبْتُ ثَقْفًا فَهُوَ ثَقِيفٌ: إِذَا تَرَكَ الْإِدْهَانَ وَالْإِسْتِحْدَادَ فَعَلَاهُ الْوَسْخُ"، وقال التتائي: "إِلْقَاءُ الثَّقَبِ" هو زوال الأوساخ عن نفسه، وقال ابن حبيب: قَصَّ الْأَطْفَارِ وَزَوَالَ شَعْرِ الْعَانَةِ وَزَوَالَ الْأَوْسَاخِ.

(٤) زاد في المخطوط ج (٥١ب) هنا [بمَدِّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)]، وزادها في الكفاية (٤٩٤/٢) وغيره بعد قوله "مسكين": وهو بمداد الشرح في نسخ التتائي، وهو الموافق لنسخة عبد الوهاب (٢٤٦/٢) وابن عمر (١١١٤/٢).

(٥) ضبطناه بالنصب بـ (أن) مقدرة لعطفه على (إطعام) كما في الرسالة الفقهية (ص ١٨٠)، وقد ضبطه بالرفع محقق كفاية الطالب (٤٩٤/٢)، والأول أظهر.



الرَّجُلُ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَيْهَا وَكَفَّيْهَا، وَإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ.  
وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْخُفَّيْنِ فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ  
الْكَعْبَيْنِ.

### [أوجه الإحرام:]

وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ أَفْضَلُ عِنْدَنَا <sup>(١)</sup> مِنَ التَّمَتُّعِ وَمِنَ الْقِرَانِ، فَمَنْ قَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ مِنْ غَيْرِ  
أَهْلِ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ هَذِي، يَذْبُحُ أَوْ يَنْحَرُهُ بِمِئَى إِنْ أَوْقَفَهُ بَعْرَقَةَ، وَإِنْ لَمْ يُوقَفْهُ بَعْرَقَةَ  
فَلْيَنْحَرْهُ بِمَكَّةَ بِالْمَرْوَةِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ مِنَ الْحِلِّ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيًا فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ  
فِي الْحَجِّ يَعْنِي مِنْ وَقْتِ يُحْرِمُ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ قَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ مِئَى وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ.  
وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يُحِلُّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ  
الرُّجُوعِ إِلَى أَفْقِهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ أَفْقِهِ فِي الْبُعْدِ، وَلِهَذَا أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ إِنْ كَانَ بِهَا، وَلَا  
يُحْرِمُ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ.

وَصِفَةُ الْقِرَانِ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا، وَيَبْتَدِئُ بِالْعُمْرَةِ فِي بَيْتِهِ، وَإِذَا أَرْدَفَ الْحَجَّ  
عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَبَرَكَعَ فَهُوَ قَارَنٌ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَذِيٌّ فِي تَمَتُّعٍ وَلَا  
قِرَانٍ، وَمَنْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ بِتَمَتُّعٍ.

### [أحكام الصيد للمحرم:]

وَمَنْ أَصَابَ صَيْدًا فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ مِثْلُ <sup>(٢)</sup> مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْ

(١) أي معاشر المالكية، قاله النفراوي (٥٦٩/١)، وفيه إشارة لخلاف المذاهب في هذه المسألة، أفاده  
التتائي.

(٢) كذا في أرفع (جزاء) وجر (مثل)، وهي قراءة أهل المدينة للآية (٩٥) من سورة المائدة، وهو  
الموافق لشرح التتائي في قوله: "أي جزاء هو مثل ما قتل من النعم؛ فالإضافة بيانية" قلت: الإضافة

فُقَهَاءُ الْمُسْلِمِينَ، وَحَلَّهُ مَتَى إِنْ وَقَفَ بِهِ <sup>(١)</sup> بِعَرَفَةَ، وَإِلَّا فَمَكَّةُ وَيَدْخُلُ بِهِ مِنَ الْحِلِّ، / ١٠٤ وَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامٍ <sup>(٢)</sup> مَسَاكِينَ؛ أَنْ يَنْظُرَ <sup>(٣)</sup> إِلَى قِيَمَةِ الصَّيْدِ طَعَامًا فَيَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ عَدَلَ <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ صَيَامًا؛ أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا وَلِكُسْرِ الْمَدِّ يَوْمًا كَامِلًا <sup>(٥)</sup>.

وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ انْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَنْ يَقُولَ: آيِبُونَ تَائِبُونَ <sup>(٦)</sup> عَائِدُونَ، لِرَبَّنَا حَامِدُونَ. صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ.

الْبَيَانِيَّةُ مَا كَانَتْ عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ)، وَضَابْطُهَا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جَنْسًا لِلْمُضَافِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُضَافُ بَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: هَذَا بَابٌ خَشَبٍ، ذَاكَ سِوَارٌ ذَهَبٍ، هَذِهِ أَثَوَابٌ صُوفٍ. يَرَاجِعُ: جَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ، لِلشَّيْخِ مُصْطَفَى الْغُلَايِينِيِّ (٣/ ٢٠٦) وَالدُّرُورُ الزَّاهِرَةُ فِي الْقُرَآءَاتِ الْعَشْرِ الْمُتَوَاتِرَةِ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْقَاضِي (ص ٩٧).

(١) قَالَ التَّنَائِي: "بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لِيَشْمَلَهِ وَنَائِبُهُ".

(٢) ضَبَطْنَا (طَعَامًا) بِالْجَرِّ كَمَا اخْتَارَ التَّنَائِي فِي شَرْحِهِ لِقَوْلِهِ: "الإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ" وَقَالَ النَّفْرَاوِيُّ (١/ ٥٧٥): "كَفَّارَةٌ" بِالنَّصْبِ لِعَطْفِهِ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، "طَعَامُ مَسَاكِينَ" وَبِجُوزٍ فِي (طَعَامًا) الْجُرِّ لِإِضَافَةِ (كَفَّارَةٌ) إِلَيْهِ، وَتَكُونُ بَيَانِيَّةً، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (كَفَّارَةٌ) عِنْدَ تَنْوِينِهَا.

(٣) قَالَ النَّفْرَاوِيُّ (١/ ٥٧٥): "قَوْلُهُ: 'أَنْ يَنْظُرَ' خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَصِفَةُ إِخْرَاجِ الطَّعَامِ (أَنْ يَنْظُرَ)".

(٤) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (ص ١٠٣٠) وَالْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص ٥٨٨): الْعَدْلُ: الْبَيْتُ وَالنَّظِيرُ، كَالْعَدْلِ وَالْعَدِيلِ، ج: أَعْدَالٌ.

(٥) الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ (أَنْ يَصُومَ) خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُ الْمَبْتَدَأِ عِنْدَ التَّنَائِي: وَهُوَ أَنْ يَصُومَ.

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "آيِبُونَ: رَاجِعُونَ لِمَوَاطِنِنَا، وَتَائِبُونَ رَاجِعُونَ عَنْ أَفْعَالٍ مَذْمُومَةٍ لِأَفْعَالٍ مَحْمُودَةٍ، وَقِيلَ: (آيِبُونَ) (تَائِبُونَ) لِفُظَّائِنِ مُتَرَادِفَيْنِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ عَنْ أَفْعَالٍ مَذْمُومَةٍ لِأَفْعَالٍ مَحْمُودَةٍ".

## بَابُ فِي الضَّحَايَا وَالذَّبَائِحِ وَالْعَقِيقَةِ وَالصَّيْدِ وَالْحَتَانِ وَمَا يَحْرُمُ مِنْ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ<sup>(١)</sup>

[الضحايا:]

خ/ أ/<sup>(٢)</sup> وَالْأَضْحِيَّةُ <sup>(٣)</sup> سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَهَا، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى فِيهَا مِنْ الْأَسْنَانِ الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ - وَهُوَ ابْنُ سَنَةٍ، وَقِيلَ: ابْنُ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: ابْنُ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ - وَالثَّيْنِيُّ مِنَ الْمَعْزِ وَهُوَ مَا أَوْفَى سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَّةِ، وَلَا يُجْزَى فِي الضَّحَايَا مِنَ الْمَعْزِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ إِلَّا الثَّيْنِيُّ، وَالثَّيْنِيُّ مِنَ الْبَقَرِ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ، وَالثَّيْنِيُّ مِنَ الْإِبِلِ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ.

وَفُحُولُ الضَّانِ فِي الضَّحَايَا أَفْضَلُ مِنْ خِصْيَانِهَا، وَخِصْيَانُهَا أَفْضَلُ مِنْ إِنَائِهَا، وَإِنَائُهَا أَفْضَلُ مِنْ ذُكُورِ الْمَعْزِ وَمِنْ إِنَائِهَا، <sup>(٤)</sup> وَإِنَائُ الْمَعْزِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي الضَّحَايَا، وَأَمَّا فِي الْهَدَايَا فَالْإِبِلُ أَفْضَلُ ثُمَّ الْبَقَرُ ثُمَّ الضَّانُ ثُمَّ الْمَعْزُ.

(١) قال التتائي: "كذا وقع في بعض النسخ ذكر هذه الأمور السبعة بغير تبويب، وهي الرواية المشهورة"، لكن في نسخنا كلها بذكر "باب" كما أثبتنا، والذي يقتضيه كلام التتائي حذفها على الرواية المشهورة، وهي نسخة ابن عمر (١١٣٤/٢).

(٢) هذه الورقة في المخطوطة خ دون ترقيم وقبلها ورقة (٢٨٢) وبعدها ورقة (٢٨٣).

(٣) في المعجم الوسيط (ص ٥٣٥): ضَحَّى بِالشَّاةِ وَنَحَوَهَا: ذَبَحَهَا فِي الضَّحَى يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى، وَفِي الْقَامُوسِ (ص ١٣٠٤): الْأَضْحِيَّةُ وَيُكْسَرُ: شَاءٌ يُضْحَى بِهَا، ج: أَضَاحِي، كَالضَّحِيَّةِ ج: ضَحَايَا، كَالْأَضْحَاةِ ج: أَضْحَى، وَبِهَا سُمِّيَ يَوْمُ النَّحْرِ.

(٤) في كفاية الطالب (٥٢٣/١) والمخطوط ج (٥٣ب) هنا زيادة في متن الرسالة [وَفُحُولُ الْمَعْزِ أَفْضَلُ مِنْ إِنَائِهَا] وليست عند ابن عمر (١١٤١/٢) ولا النفراوي (٥٨٢/١) ولا في المخطوط أ.

وَلَا يُجْزَى<sup>(١)</sup> فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَوْرَاءُ وَلَا مَرِيضَةٌ وَلَا عَرْجَاءُ الْبَيْنِ ظَلْعُهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا الْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا شَحْمَ فِيهَا، وَتُنَقَّى فِيهَا الْعَيْنُ كُلُّهُ، وَلَا الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا، وَكَذَلِكَ الْقَطْعُ<sup>(٣)</sup>، وَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ إِنْ كَانَ يَذْمَى فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يَذْمَ فَذَلِكَ جَائِزٌ.

وَلَيْلِ الرَّجُلِ ذَنْبٌ أَضْحِيَّتُهُ بِيَدِهِ بَعْدَ ذَنْبِ الْإِمَامِ أَوْ نَحَرِهِ يَوْمَ النَّحْرِ صَحْوَةٌ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِمَامَ أَوْ يَنْحَرَ أَعَادَ أَضْحِيَّتَهُ، وَمَنْ لَا إِمَامَ لَهُمْ فَلْيَتَحَرَّوْا صَلَاةَ أَقْرَبِ الْأَيِّمَةِ إِلَيْهِمْ وَذَبَحَهُ.

وَمَنْ صَحَّى لِئَلَى أَوْ أَهْدَى لَمْ يُجْزِهِ، وَأَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ يُذْبَحُ فِيهَا أَوْ يُنْحَرُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهَا، وَأَفْضَلُ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوَّلُهَا، وَمَنْ قَاتَهُ الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الزَّوَالِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ<sup>(٤)</sup> يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصِيرَ إِلَى صُحَى الْيَوْمِ الثَّانِي، وَلَا يُبَاغِ شَيْءٌ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ: جِلْدٌ وَلَا غَيْرُهُ.

(١) في المخطوطين أ، ج (٥٣ب) [يجوز] والمثبت موافق للنفراوي (٥٨٢/١) وكلاهما من ألفاظ السنة، فالأول لفظ أبي داود (ح ٢٨٠٢) والمثبت لفظ ابن ماجه (ح ٣١٤٤) كلاهما من حديث البراء ابن عازب (رضي الله تعالى عنه).

(٢) كذا في س، ر، خ، أ، وفي غيرها بالضاد المعجمة، وقد ذكر التتائي هذا الخلاف بقوله: "والظلع بالطاء المشالة، وقال عياض: بالضاد واللام"، وفسره: "أي عرجها بحيث لا تلحق الغنم" يقال: ظَلَعَ يَظْلَعُ ظَلْعًا: عرج وغمز في مشيه. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٥٧٦) مادة (ظلع).

(٣) أي قطع الأذن، قال التتائي: "لا يجزى إن قُطِعَتْ كُلُّهَا، وكذا إن قُطِعَ نَصْفُهَا، واختُلف في مقدار اللب".

(٤) كذا في س، ق، أ، ج (٥٤أ) وهي عبارة ابن عمر (١١٥١/٣)، وفي بقية النسخ [أهل العلم]، وهو موافق للنفراوي (٥٨٦/١) وغيره، قال التتائي: "وهو ابن حبيب هنا وحيث وقع في الرسالة كما قدّمناه".

[صفة الذبح:]

وَتَوَجَّهَ الذَّبِيحَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلْيَقُلِ الذَّابِحُ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ زَادَ فِي الْأُضْحِيَّةِ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا - فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَّبْحِ أُضْحِيَّتِهِ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا تُؤْكَلُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ تُؤْكَلْ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ إِرسَالِ الْجَوَارِحِ عَلَى الصَّيْدِ.

[الأكل من الأضحية:]

وَلَا يَبَاحُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيْقَةِ <sup>(١)</sup> وَالنُّسْكِ لَحْمٌ وَلَا جِلْدٌ وَلَا وَدَكٌ <sup>(٢)</sup> وَلَا عَصَبٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَيَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا أَفْضَلُ لَهُ <sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ <sup>(٤)</sup> بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ.

[ما لا يأكل منه مالكة بعد ذبحه لله:]

وَلَا يَأْكُلُ مِنْ فِذْيَةِ الْأَذَى وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَذِيرِ الْمَسَاكِينِ وَمَا عَطِبَ مِنْ هَذِي تَطْوِيعَ قَبْلَ مَحْلِهِ، وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ.

(١) في المعجم الوسيط (ص ٦١٦): "الْعَقِيْقَةُ: شعْرُ كُلِّ مَوْلُودٍ مِنَ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالذَّبِيحَةُ الَّتِي تَذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَبْعِهِ عِنْدَ حَلْقِ شَعْرِهِ". يراجع: القاموس (ص ٩١٠).

(٢) في القاموس المحيط (ص ٩٥٦): الْوَدَكُ، مُحَرَّكَةً: الدَّسَمُ، وفي المعجم الوسيط (ص ١٠٢٢): وَدَكٌ يُوْدَكُ وَدَاكَةً: سَمِنَ.

(٣) قال التتائي: "فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ لَهُ مِنْ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا، قِيلَ: وَيَحْتَمَلُ عَوْدَ قَوْلِهِ: "أَفْضَلُ" لِلتَّصَدِّقِ فَقَطْ" والنحاة يخرجون هذا على تقدير (أن) قبل (يأكل)؛ فيكون المصدر المؤول المكون من (أن) والفعل مبتدأ خبره (أفضل)، وعلى طريقة ابن هشام فجمله (يأكل) في محل رفع مبتدأ دون تقدير. يراجع: مغني اللبيب، لابن هشام (ص ٤٠٤).

(٤) أي ليس الأكل مع التصديق بواجب، قاله النفراوي (٥٨٩/١).

## [الذكاة الشرعية:]

١/١٠٥ / وَالذَّكَاةُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ <sup>(١)</sup> وَالْأَوْدَاجِ <sup>(٢)</sup>، وَلَا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ رَفَعَ يَدَهُ بَعْدَ قَطْعِ بَعْضِ ذَلِكَ، ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ فَأَجْهَرَ- فَلَا تُؤْكَلُ، وَإِنْ تَمَادَى حَتَّى قَطَعَ الرَّأْسَ أَسَاءَ وَتُؤْكَلُ، وَمَنْ ذَبَحَ مِنَ الْقَفَا لَمْ تُؤْكَلْ.

## [بيان ما يُذبح وما يُنحر:]

وَالْبَقَرُ تُذْبَحُ، وَإِنْ نُحِرَتْ أُكِلَتْ، وَالْإِبِلُ تُنْحَرُ، وَإِنْ دُبِحَتْ لَمْ تُؤْكَلْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَكْلِهَا <sup>(٣)</sup>، وَالْعَنْمُ تُذْبَحُ فَإِنْ نُحِرَتْ لَمْ تُؤْكَلْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا.

## [ذكاة الجنين:]

وَذَكَاةُ مَا فِي الْبَطْنِ ذَكَاةُ أُمِّهِ <sup>(٤)</sup> إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ.

## [ما لا تجوز ذكاته:]

وَالْمُنْخَنِقَةُ بِحَبْلِ وَنَحْوِهِ وَالْمَوْقُودَةُ <sup>(٥)</sup> يَعْصَا وَشِبْهَهَا وَالْمُرْدِيَّةُ <sup>(٦)</sup> وَاللَّطِيحَةُ <sup>(٧)</sup>

(١) قال النفراوي (٥٩٠/١): "وهو القصبة التي يجري فيها النفس".

(٢) قال التتائي: "جمع وَدَج بفتح الدال المهملة، ويُقال فيه أيضًا الْوِدَاجُ" وفي المعجم الوسيط (ص ١٠٢٠): الْوِدَاج: عرق في العنق وَهُوَ الَّذِي يَقْطَعُهُ الدَّابِحُ فَلَا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ، يُقَالُ: وَدَجَ الدَّبِيحَةَ يَدْبِجُهَا وَدَجًا وَوِدَاجًا: قَطَعَ وَدَجَهَا.

(٣) كذا في ز، ر، وفي غيرهما [وذلك]، وزيد بعدها في خ، ر [أيضًا] بمداد متن الرسالة، وليست في غيرهما، والمثبت موافق للمخطوطين أ، ج (١٥٥) ولنسخة ابن عمر (١١٦٦/٢).

(٤) جاء المبتدأ والخبر هنا معرفتين بالإضافة، وفائدة تعريف ركني الجملة حصر المبتدأ في الخبر، فالمنعنى على هذا أي ذكاته محصورة في ذكاة أمه؛ فلا يحتاج لذكاة ثانية، قاله التتائي.

(٥) أي المضروبة بِعَصَا، وفي المعجم الوسيط (ص ١٠٤٨): وَقَدْ فَلَانًا يَقْدُهُ وَقْدًا: ضربه حَتَّى اسْتَرْخَى وَأَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ.

وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ <sup>(٣)</sup> إِنْ بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْجُودِ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ - لَمْ تُؤْكَلْ بِذِكَاةٍ.

[حكم أكل الميتة والانتفاع بها:]

وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ، وَإِذَا <sup>(٤)</sup> اسْتَغْنَى عَنْهَا طَرَحَهَا،  
وَلَا بَأْسَ بِالِانْتِفَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُبَاغُ.

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ - إِذَا دُكِّيتْ - وَبَيْعِهَا، وَيُنْتَفَعُ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ  
وَشَعْرِهَا وَمَا يُنَزَّعُ مِنْهَا فِي الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغَسَّلَ، وَلَا يُنْتَفَعُ بِرِدْشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا  
وَأَظْلَافِهَا <sup>(٥)</sup> وَأَنْثِيَابِهَا، وَكَرِهَ الْانْتِفَاعُ بِأَنْثِيَابِ الْفِيلِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

[المائع أو الجامد إذا وقعت فيه نجاسة:]

وَمَا مَاتَتْ فِيهِ فَأَرَهُ مِنْ سَمْنٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ عَسَلٍ ذَائِبٍ طَرِحَ وَلَمْ يُؤْكَلْ، وَلَا بَأْسَ أَنْ  
يُسْتَصْبَحَ بِالزَّيْتِ وَشِبْهِهِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ وَيَتَحَفَّظُ <sup>(٦)</sup> مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا طَرِحَتْ

(١) قال التتائي: "وهي الساقطة من علو إلى سفلى".

(٢) قال التتائي: "المنطوحة التي نطحها أخرى".

(٣) قال التتائي: "التي أكل بعضها".

(٤) في ق [فإن] وهو الموافق للمخطوطين أ، ج (٥٥) وللنفراوي (٥٩٥/١) وغيره، والمثبت من غيرها.

(٥) في القاموس (ص ٨٣٤): الطَّلْفُ: بالكسر للبقرة والشاة والظبي وشبهها: بِمَنْزِلَةِ الْقَدَمِ لَنَا، ج: ظُلُوفٌ وَأَظْلَافٌ.

(٦) كذا في أ بالرفع فتكون الواو للاستئناف، أو الواو للحال وتحتاج إلى تقدير مبتدأ تكون الجملة الفعلية (يتحفظ) خبره - كما في أوضح المسالك (٣٠٠/٢) - والتقدير: وهو يتحفظ منه، ويجوز النصب عطفاً على (يستصبح)، وقد قَدَّرَ النفراوي (٥٩٨/١) قبله: "ويجب أن"، وتقديره في معنى نسخة الكفاية (٥٥٥/١) "وَلَيَتَحَفَّظُ" بلام الأمر.



وَمَا حَوْلَهَا وَأَكِلَ مَا بَقِيَ، قَالَ سُخْنُونُ<sup>(١)</sup>: إِلَّا أَنْ يَطُولَ مُقَامُهَا فِيهِ فَإِنَّهُ يُطْرَحَ كُلُّهُ.

### [ذبائح أهل الكتاب:]

وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>، وَكُرِهَ أَكْلُ شُحُومِ الْيَهُودِ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ، وَلَا يُؤْكَلُ مَا ذَكَّاهُ الْمَجُوسِيُّ، وَمَا كَانَ مِنْ لَيْسَ فِيهِ ذَكَاةٌ مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

### [الصيد:]

وَالصَّيْدُ لِلَّهِو مَكْرُوهٌ، وَالصَّيْدُ لِعَبْرِ اللَّهِو مُبَاحٌ، وَكُلُّ مَا قَتَلَهُ كَلْبُكَ الْمَعْلَمُ أَوْ بَارَكُ الْمَعْلَمُ فَجَائِزٌ أَكْلُهُ إِذَا أَرْسَلْتَهُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَا أَنْقَذَتِ الْجَوَارِحُ مَقَاتِلَهُ قَبْلَ قُدْرَتِكَ عَلَى ذِكَايَتِهِ، وَمَا أَدْرَكَتَهُ قَبْلَ إِنْفَازِهَا لِمَقَاتِلِهِ لَمْ يُؤْكَلْ إِلَّا بِذَكَاةٍ، وَكُلُّ مَا صَدَّتْهُ بِسَهْمِكَ أَوْ رُحْلِكَ فَكُلْهُ، فَإِنْ أَدْرَكَتْ ذَكَاةً فَذَكَّاهُ، وَإِنْ قَاتَ بِنَفْسِهِ فَكُلْهُ إِذَا قَتَلَهُ سَهْمُكَ مَا لَمْ يَبْتَ عَنكَ، وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا بَاتَ عَنْكَ مِنْمَا قَتَلْتَهُ الْجَوَارِحُ، وَأَمَّا السَّهْمُ يُوجَدُ فِي مَقَاتِلِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، وَلَا تُؤْكَلُ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُؤْكَلُ بِهِ الصَّيْدُ.

---

(١) وسُخْنُونُ، بالضم: طائرٌ. وسُخْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْإِفْرِيقِيُّ: مِنْ أَتَمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ، جَالَسَ مَالِكًا مَدَّةً، ثُمَّ قَدِمَ بِمَذْهَبِهِ إِلَى إِفْرِيقِيَّةَ، فَأَظْهَرَ فِيهَا، وَتُوفِيَ سَنَةَ ٤٤١. وَنُقِلَ فَتُخَّ سَيِّنُهُ. يَرَجِعُ: تَاجُ الْعُرُوسِ (١٧٣/٣٥) مَادَّةُ (سَحَن).

(٢) زَادَ فِي الْكِفَايَةِ (٥٥٧/٢) هُنَا [وَذَبَائِحُهُمْ] وَقَدْ زَادَهَا فِي ج (٥٥٥) بَيْنَ السُّطْرَيْنِ، وَلَيْسَتْ فِي نَسَخِ التَّنَائِي وَلَا عِنْدَ ابْنِ عَمَرَ (١١٨٢/٢) وَلَا عِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٦٠٠/١)، ثُمَّ قَالَ: "وَفِي بَعْضِ النُّسخ: لَا بَأْسَ بِطَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَذَبَائِحِهِمْ"، وَعَلَيْهِ يَكُونُ عَطْفُ ذَبَائِحِهِمْ عَلَى طَعَامِهِمْ عَطْفَ تَفْسِيرٍ.

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "تَحَرَّزْ بِهِ عَمَّا ارْتَدَّ إِلَيْهِمْ؛ إِذْ لَا يَحِلُّ طَعَامُهُ عَلَى خِلَافِ فِيمَنْ ارْتَدَّ مِنْ كُفْرٍ لِآخَرٍ". يَرَجِعُ: شَرْحُ زُرُوقٍ (ص ٥٩١).

## [العقيدة:]

وَالْعَقِيدَةُ <sup>(١)</sup> سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، وَيُعَقُّ عَنِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ بِشَاةٍ مِمَّا <sup>(٢)</sup> ذَكَرْنَا فِي سِنِّ الْأُضْحِيَّةِ وَصَفَتِهَا، وَلَا يُحْسَبُ فِي الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ <sup>(٣)</sup> الْيَوْمُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ، وَتُذْبَحُ ضَحْوَةً، وَلَا يُمَسُّ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا، وَيُؤْكَلُ مِنْهَا وَيُتَصَدَّقُ، وَتُكْسَرُ عِظَامُهَا، وَإِنْ حُلِقَ شَعْرُ <sup>(٤)</sup> رَأْسِ الْمَوْلُودِ وَتُصَدَّقَ / أ ١٠٦ / يَوَزَنُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ - فَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ حَسَنٌ، وَإِنْ حُلِقَ <sup>(٥)</sup> رَأْسُهُ بِخُلُقٍ بَدَلًا مِنَ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ - فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

(١) قال التتائي: "وهي فعيلة بمعنى مفعولة - مأخوذة من العقَّ، وهو القطع - كقتيلة ونطيحة ورهينة وما أشبهه". يراجع: القاموس المحيط (ص ٩١٠).

(٢) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "مثل ما" بدل "مما".

(٣) "السبعة" من خ بمداد متن الرسالة، وهو أقرب لبقية الشروح حيث أثبتت في متن الرسالة [السبعة الأيام] بتقديم وتأخير كما في أ، ج (١٥٦)، وهو موافق لمذهب الكوفيين القائلين بجواز دخول (أل) على المضاف والمضاف إليه، ويرى البصريون أنَّ (أل) تدخل على الثاني دون الأول؛ فالصواب عندهم أن يقال: سبعة الأيام، ولا تدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه بإجماع كما في نسخة النفراوي (٦٠٥/١). يراجع: همع الهوامع، للسيوطي، تح د. عبد العال سالم (٥/ ٣١٤) وشرح ابن عمر (١١٩٣/٢).

(٤) [شعر] من ق، وهو الموافق لبقية الشروح، وليست في غيرها من نسخ التتائي، فعبارتها: "حلق رأس المولود"، وهو أظهر؛ لأنه لفظ حديث سمرة (رضي الله عنه) الذي أخرجه الترمذي في كتاب الأضاحي (ح ١٥٢٢) وصححه، لكن سيلزم عليه أن يكون الضمير في (يوزنه) عائداً على غير مذكور؛ لأن الوزن للشعر. يراجع: اختصار المدونة والمختلطة (٥٧٧/١).

(٥) قال النفراوي (٦٠٦/١): "بالبناء للمجهول وشد اللام أي طَيَّبَ رأسه" أي المولود "بخلق" بفتح الحاء أي طيب كزعفران معجون بورد أو غيره من أنواع الطيب". يراجع: غرر المقالة (ص ١٨٨).

[الختان:]

وَالْخِتَانُ <sup>(١)</sup> فِي الذُّكُورِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالْخِفَاضُ فِي النِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ <sup>(٢)</sup>.



---

(١) في المعجم الوسيط (ص ٢١٨): خَتَنَ يَخْتِنُ خُتُونًا وَخُتُونَةً: نَزَّوَجَ، وَخَتَنَ الصَّبِيَّ خَتْنًا وَخِتَانًا وَخِتَانَةً: قَطَعَ قُلْفَتَهُ؛ فَهُوَ مَخْتُونٌ، وَيُقَالُ: خَتَنَ الصَّبِيَّةَ، وَهُوَ وَهِيَ خَتِينٌ.

(٢) في المخطوط أ (١٠٦أ) هنا قال: "قف هنا انتهى النصف" وهو موافق لما نقله التتائي عن أبي عمران الجوراني (رحمهما الله تعالى).

## باب في الجهاد

خ / أ<sup>(١)</sup> والجهاد فريضة، يحمله بعض الناس عن بعض، وأحبُّ إلينا أن لا يُقاتل العدو حتى يُدْعَوْا إلى دين الله (عزَّ وجلَّ) - ما لم <sup>(٢)</sup> يُعَاجِلُونَا -: فإمَّا أن يُسَلِّمُوا، أو يُؤَدُّوا الجزية، وإلَّا قُوتِلُوا. وإمَّا تُقْبَلْ منهم الجزية إذا كانوا حيث تنالهم أحكامنا، وأمَّا إن بُعدوا مِنَّا فلا تُقْبَلْ منهم الجزية إلا أن يرتحلوا إلى بلادنا، وإلَّا قُوتِلُوا.

والفرار <sup>(٣)</sup> من العدو من الكبائر إذا كانوا ميثي عدد المسلمين فأقل، فإن كانوا أكثر من ذلك فلا بأس بذلك، ويُقاتل العدو مع كلِّ برٍّ أو فاجر من الولاة.

ولا بأس بقتل من أسير من الأعلاج <sup>(٤)</sup>، ولا يُقتل أحدٌ بعد أمان، ولا يُخَفَّرُ لهم بعهد <sup>(٥)</sup>، ولا يُقتل <sup>(٦)</sup> النساء والصبيان، ومُجْتَنَّبُ قَتْلُ الرهبان والأخبار <sup>(٧)</sup>، إلا أن

١ ( هذه بداية الجزء الثاني من نسخة تنوير المقالة (خ).

٢ ( كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة النفراوي (٦١٠/١) وعند ابن عمر (١٩/٤) [إلا أن] كما في أ، ج (٥٦ب).

٣ ( قال التتائي: "بكسر الفاء فقط".

٤ ( في القاموس المحيط (ص ١٩٩): "العِلْج، بالكسر: العَيْرُ، والرَّجُلُ من كُفَّارِ الْعَجَمِ، ج: غُلُوجٌ وأغلاجٌ ومغلوجاءٌ وعِلْجَةٌ".

٥ ( في المعجم الوسيط (ص ٢٤٦): "خَفَرَ الْعَهْدَ وَخَوَّهَ أو بِهِ يُخَفِّرُهُ خَفَرًا وَخُفُورًا: نقضه، ويُقال: خَفَرَ بفلانٍ: نَقَضَ عَهْدَهُ، وَغَدَرَ بِهِ".

٦ ( في ز [تقتل] بالتاء، وهو موافق لنسخة النفراوي (٦١٤/١) والمثبت من غيرها وهو موافق لنسخة ابن عمر (٣٢/٤)، وكلاهما جائز.

٧ ( كذا في المخطوطين أ، ج (٥٧) وكذا في ز والفرنسية (٢٤٦) بمداد متن الرسالة، وفي بقية نسخ التتائي بمداد الشرح، وهي ثابتة من المتن عند النفراوي (٦١٤/١) وغيره، ولم يظهر من كلام التتائي ترجيح حيث قال: "وفي بعض النسخ عطفاً على الرهبان والأخبار" جمع جبر بكسر الحاء على

يُقَاتِلُوا، وكذلك تُقَتَّلُ المرأةُ إِنْ قَاتَلَتْ، وقد قال سحنون: إِنَّهُ لم يَثْبُتِ الحديثُ الذي ذُكِرَ فيه النهي عن قتلِ الأجيرِ، ويُقَتَّلُ هو وغيره<sup>(١)</sup>. ويجوزُ أمانُ أدنى المسلمين على بَقِيَّتِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ إِذَا عَقَلَ الْأَمَانُ، وَقِيلَ: إِذَا أَجَارَ ذَلِكَ الْإِمَامُ جَارَ.

### [قسم الغنائم:]

وَمَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ بِإِيْجَافٍ<sup>(٢)</sup> فَلْيَأْخِذِ الْإِمَامُ خُمُسَهُ، وَيُقَسِّمُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْجَيْشِ، وَقَسْمٌ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ يَبْلَغُ الْحَرْبِ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا يُخَمَّسُ وَيُقَسَّمُ مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ

الأفصح، وتُفْتَحُ، وهم علماءهم، وفي بعض النسخ: "والأجراء"، ودل كلام زروق (٦٠٩/١) على أن قوله (الأجراء) وقعت بدلاً من (الأخبار) في بعض النسخ، ورجح رواية "الأجراء"؛ لأن الأخبار يُقْتَلُونَ لرأيهم وتحريضهم على القتال، قلت: يؤيد رواية (الأجراء) ما جاء بعدُ من كلام سحنون، وأيضاً لا ذكر للأخبار في اختصار المدونة والمختلطة (٥١٠/١) إنما ذكر في العسيف روايتين: الأولى لابن وهب بالنهي عن قتله. والثانية قول سحنون؛ فالظاهر -عندي- أن ما في الرسالة موافق لما في الاختصار من ذكر الروايتين في الأجير، دون ذكر للأخبار، لكني متبع لما في النسخ المخطوطة؛ وقال ابن عمر (٣٣/٤): "فعلى رواية الأخبار فهو وهم".

(١) قوله: "وقد قال سحنون" إلى هنا ليست في أ، ج (٥٧)، وقال التتائي: "قال بعض الشيوخ: إنها ثابتة في بعض النسخ، ساقطة في كثير منها"، وقد جاءت هذه الزيادة بمداد متن الرسالة في ز، خ، م، وقد أثبتتها النفراوي (٦١٤/١) من المتن، وهي في اختصار المدونة (٥١١/١)، وهي ليست من المتن في الكفاية (١٦/٣) ولا عند ابن عمر (٣٤/٤)، والله أعلم.

(٢) قال التتائي: "والإيجاف: الإعمال" وفي المعجم الوسيط (ص ١٠١٤): وَجَفَ الثَّيْبُ يَجْفُ وَجْفاً وَوَجِيفاً وَوُجُوفاً: اضْطَرَبَ، وَوَجَفَ البعيرُ أو الفرسُ: أُسْرِعَ، وَأَوْجَفَ السائرُ: أُسْرِعَ في سيره، ويُقال: أوجف فلانٌ دابَّته: حَثَّها.

(٣) بلفظ المصدر، وهو مبتدأ خبره (أولى)، قاله النفراوي (٦١٧/١).

بِالْحَيْلِ وَالرَّكَابِ <sup>(١)</sup> وَمَا غَنِمَ بِقِتَالٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْكَلَ - مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ أَنْ تُقَسَمَ -  
الْطَّعَامُ <sup>(٢)</sup> وَالْعَلْفُ لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا يُسَهُمُ لِمَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ، أَوْ تَخَلَّفَ عَنِ الْقِتَالِ فِي شُغْلٍ <sup>(٣)</sup> الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْرِ  
جِهَادِهِمْ، وَيُسَهُمُ لِلْمَرِيضِ وَلِلْفَرَسِ الرَّهِيصِ <sup>(٤)</sup>، وَيُسَهُمُ لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ، وَسَهْمٌ لِرَاكِبِهِ،  
وَلَا يُسَهُمُ لِعَبْدٍ وَلَا لِمَرْأَةٍ وَلَا لَصَبِيٍّ، إِلَّا أَنْ يُطِيقَ الصَّبِيُّ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِمِ الْقِتَالَ، وَيُجِيزَهُ  
الْإِمَامُ، وَيُقَاتِلَ، فَيُسَهُمُ لَهُ، وَلَا يُسَهُمُ لِلْأَجِيرِ إِلَّا أَنْ يُقَاتَلَ.

### [حكم الأموال في الحرب:]

وَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى شَيْءٍ فِي يَدَيْهِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ، وَمَنْ  
اشْتَرَى شَيْئًا مِنْهَا مِنَ الْعَدُوِّ لَمْ يَأْخُذْهُ رَبُّهُ إِلَّا بِالْثَمَنِ، وَمَا وَقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ مِنْهَا قَرْبُهُ  
أَحَقُّ بِهِ بِالْثَمَنِ، وَمَا لَمْ يَقَعْ فِي الْمَقَاسِمِ قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِمَا لَمْ يَمِنْ.

١ ( قال التتائي: "وهي الإبل" وفي القاموس المحيط (ص ٩١): "واحدتها: راجلة، ج: ككثب وركابات  
وركايب".

٢ ( قال التتائي: "نائب فاعل (يؤكل)".

٣ ( الشُّغْلُ: بسكون الغين المعجمة وضمتها، وهو ضد الْقِرَاعِ، يُطْلَقُ عَلَى الْعَمَلِ فَيُقَالُ: شَغُلُ شَاقٍ، وَعَلَى  
مَا يُعْمَلُ فَيُقَالُ: شَغْلٌ جَيِّدٌ (ج) أَشْغَالٌ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٤٨٦).

٤ ( قال التتائي: "وهو الذي حصل له مرضٌ بباطنٍ حافره من وطنه على حجرٍ أو شبهه كالْوَقْرَةِ وفي  
المعجم الوسيط (ص ٣٧٧): "رَهْصَتِ الدَّابَّةُ تَرْهَضُ رَهْصًا: أصابتها الرَّهْصَةُ؛ فَهُوَ مَرهُوصٌ  
ورهيصٌ، وهي مرهوصةٌ ورهيصٌ أيضًا، والرَّهْصَةُ: أَنْ يُصِيبَ بَاطِنَ حَافِرِ الدَّابَّةِ شَيْءٌ يُوْهِنُهُ، أَوْ  
يَنْزِلُ فِيهِ الْمَاءُ مِنَ الْإِعْيَاءِ، وَيُقَالُ أَيْضًا: رُهْصَتِ الدَّابَّةُ..

## [التَّغْلُ:]

ولا تَغْلُ<sup>(١)</sup> إِلَّا مِنَ الْحُمُسِ عَلَى الْاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْغَنِيمَةِ<sup>(٢)</sup>، وَالسَّلْبُ<sup>(٣)</sup> مِنَ التَّغْلِ.

## [فضل الرباط:]

وَالرَّبَّاطُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ<sup>(٥)</sup>، وَذَلِكَ بِقَدْرِ كَثْرَةِ خَوْفِ أَهْلِ ذَلِكَ الثَّغْرِ<sup>(٦)</sup> وَكَثْرَةِ تَحْرِزِهِمْ مِنْ عَدُوِّهِمْ.

١ ( قال التتائي: "بفتح الفاء وإسكانها" وفسره بالزيادة لغة كما في لسان العرب (٦٧١/١١)، وأما التَّغْلُ بمعنى الغنيمة فهو بالتحريك فقط قال في القاموس المحيط (ص ١٠٦٤): "التَّغْلُ، محرَّكة: الْغَنِيمَةُ، وَالْهَيْبَةُ ج: أَنْفَالٌ وَيَنْفَالٌ".

٢ ( كذا في المخطوطين أ، ج (٥٨) وفي نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة النفراوي (٦٢٥/١)، والظاهر أن المثبت هو نسخة ابن عمر (٦١/٤) أيضًا لقوله: "ويروى" ولا يكون ذلك قبل القسم "فظاهر قوله: "ويروى" أن المثبت قبله مخالف لهذا، لكن ما قبله هو الرواية نفسها! فالراجح أن روايته الأولى كنسخة التتائي، وفي الكفاية (٣٠/٣) [قبل القسم].

٣ ( في المعجم الوسيط (ص ٤٤٠): سَلَبَ الشَّيْءَ يَسْلُبُهُ سَلْبًا: انتزعه قهْرًا، (ص ٤٤١): السَّلْبُ: مَا يُسَلَبُ، يُقَالُ: أَخَذَ سَلَبَ الْقَتِيلِ: مَا مَعَهُ مِنْ ثِيَابٍ وَسُلَاحٍ وَدَابَّةٍ، (ج) أَسْلَابٌ.

٤ ( قال المغراوي (ص ١٩١): "أصل الرباط الملازمة" وفي القاموس: "رَبَطَهُ يَرْبُطُهُ وَيَرْبُطُهُ: شَدَّهُ، فَهُوَ مَرْبُوطٌ وَرَبِيطٌ. وَالرَّبَّاطُ: مَا رُبِطَ بِهِ، ج: رُبُطٌ، وَالْمُوَاطَّئَةُ عَلَى الْأَمْرِ، وَمُلَازِمَةُ ثَغْرِ الْعَدُوِّ".

٥ ( قال التتائي: "بالباء، ويروى: كثير" وجزم النفراوي (٦٢٦/١) أنه بالثلثة كما في أ، ج، ويؤيده ما بعده من الرسالة.

٦ ( قال المغراوي (ص ١٩١): "يعني الموضع الذي يقترب من العدو فيخاف أهله"، وفي المعجم الوسيط (ص ٩٧): الثَّغْرُ: الْفَرْجَةُ فِي الْجَبَلِ وَتَحْوَاهُ، وَالْمَوْضِعُ يُخَافُ هَجُومَ الْعَدُوِّ مِنْهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْمَدِينَةُ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ ثَغْرًا (ج) ثَغُورٌ.



ولا يُغزى<sup>(١)</sup> بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبَوَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَ الْعَدُوَّ مَدِينَةَ قَوْمٍ، وَيُغَيِّرُونَ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ؛  
فَقَرَضُ عَلَيْهِمْ دَفْعُهُمْ، وَلَا يُسْتَأْذَنُ الْأَبَوَانِ<sup>(٣)</sup> فِي مِثْلِ هَذَا.

## باب في الإيمان والنذور

خ/ ١١١/ وَمَنْ كَانَ حَالِقًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ، أ/ ١٠٧/ وَيُؤَدِّبُ مَنْ حَلَفَ<sup>(٤)</sup>  
بِطَّلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ وَيَلْزُمُهُ، وَلَا تُنْيَا<sup>(٥)</sup> وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ<sup>(٦)</sup> أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ  
أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ. وَمَنْ اسْتَشْنَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ الِاسْتِثْنَاءَ، وَقَالَ: إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ، وَوَصَلَّهَا بِيَمِينِهِ قَبْلَ أَنْ يَصُمْتَ، وَإِلَّا لَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ.

(١) قال التتائي: "بالبناء للمفعول أي يجاهد".

(٢) قال التتائي: "قال بعض الشراح: يغيرون يائبات النون، والصواب حذفها" وأيده النفراوي (١/٦٢٨)،  
قلت: وقد يجاب عن هذا بجوابين: الأول أن الواو استثنائية، والثاني: أن الواو واو الحال، والتقدير:  
وهم يغيرون، فتكون جملة (يغيرون) خبر لمبتدأ محذوف؛ كما قال ابن مالك:  
وَدَاثٌ وَآوٍ بَعْدَهَا ائِوٌ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْتَدَا.

(٣) في م والفرنسية (٢٥١) [الأبوين] كما في ج (١٥٨)، والمثبت من غيرها، وقال ابن عمر: "ويروى:  
ولا يستأذن الأبوين في مثل هذا" فلعله على بناء (يستأذن) للفاعل، والفاعل مستتر؛ وقد ضبط  
النفراوي المثبت فقال: "بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل الأبوان". يراجع: شرح ابن عمر (٤/٦٧)  
والفواكه الدواني (١/٦٢٨).

(٤) في المعجم الوسيط (ص ١٩٢): "حَلَفَ يَحْلِفُ حَلِيفًا وَحَلْفًا وَحَلُوفًا وَمَحْلُوفَةً: أَقْسَمَ؛ فَهُوَ حَالِفٌ  
وَحَلَّافٌ وَحَلَّافَةٌ، وَهِيَ حَالِفَةٌ وَحَلَّافَةٌ.

(٥) قال المغراوي (ص ١٩١): "يعني استثناء، ويقال أيضًا: تَنَوَّى بفتح الثاء والواو والنون كَفَتَوَّى وَفَتْنِيَا  
وبقوى وبقيا" قلت: البقوى من البقاء كالبقية كما في القاموس (ص ١٢٦٣)، وفي القاموس (ص  
١٢٦٨): "الْتُنْيَا: كُلُّ مَا اسْتَشْنَيْتَهُ".

(٦) هكذا في نسخ التتائي وأ، ج (١٥٨)، وفي كفاية الطالب الرباني (٣/٤١) هنا زيادة [عزَّ وجل].

وَالْأَيْمَانُ بِاللَّهِ أَرْبَعَةٌ<sup>(١)</sup>: فَيَمِينَانِ تُكْفَرَانِ<sup>(٢)</sup>؛ وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ إِنَّ<sup>(٣)</sup> فَعَلْتُ<sup>(٤)</sup>، أَوْ يَخْلِفَ لَيَفْعَلَنَّ. وَيَمِينَانِ لَا تُكْفَرَانِ: إِحْدَاهُمَا<sup>(٥)</sup> - لَعْنُ<sup>(٦)</sup> الْيَمِينِ، وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ<sup>(٧)</sup> كَذْلِكَ فِي يَقِينِهِ، ثُمَّ يَتَّبِعْ لَهُ خِلَافَهُ؛ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ وَلَا إِثْمَ، وَالْأُخْرَى - الْحَالِفُ<sup>(٨)</sup> مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ أَوْ شَاكًا فَهُوَ آثِمٌ، وَلَا تُكْفَرُ ذَلِكَ الْكُفَّارَةُ،

(١) قال النفراوي (٦٣٣/١): "وفي نسخة أربع، وكل صحيح لحذف المعدود".

(٢) في أ، ج [يكفران] بالياء، والمثبت من نسخ التتائي وهو موافق للنفراوي (٦٣٣/١) حيث قال: "تكفران" بالتاء؛ لأن اليمين مؤنثة؛ والتاء تلزم المضارع المسند إلى المؤنث الحقيقي الغائب المظهر والمضمر المفرد وغيره من مثنى وجمع.

(٣) قال التتائي: "(إِنْ) حُرِفَ نَفْيًا كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَا كَلِمَتُ فَلَانًا، أَيْ لَا أَكَلِمُهُ؛ لِأَنَّ (كَلَّمَ) وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا فَمَعْنَاهُ الِاسْتِقْبَالُ؛ إِذِ الْكُفَّارَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَالَّذِي صَرَفَهُ إِلَيْهِ الْإِنْشَاءُ، إِذِ الْحَلْفُ إِنْشَاءٌ، وَقَدْ جَعَلَهُ النَّحَاةُ مِنْ صَوَارِفِ الْمَاضِي لِلِاسْتِقْبَالِ".

(٤) في الكفاية (٤٣/٣) هنا زيادة [كذا] في متن الرسالة، وقد زادها في المخطوط ج (٥٨ب) بين السطرين، وليست في أ، وهي في نسخ التتائي بمداد الشرح، وقد زيدت (كذا) في الكفاية بعد (ليفعلن) أيضًا.

(٥) كذا في خ وتشتر بيتي (أ١٦٤) وهو موافق للكفاية (٤٤/٣)، وفي غيرهما من نسخ التتائي وفي أ، ج (٥٨ب) [أحدهما] وعليه شرح النفراوي (٦٣٤/١) حيث قال: "أحدهما" الأولى "إحداهما"؛ لأن اليمين مؤنثة، إلا أن يقال ذُكِرَ باعتبار أنهما فردان" ويؤيد هذا التأويل مجيء (الأخر) في نسخته وفي أ، ج بدلًا من (الأخرى).

(٦) في القاموس المحيط (ص ١٣٣١): "وَاللَّعْنُ وَاللَّعَا، كَالْفَتَى: السَّقَطُ، وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ". (٧) قال التتائي: "بأن يتيقنه كما حلف عليه ماضيًا كان أو مستقبلاً؛ ولذا قال: "فِي يَقِينِهِ ... وإطلاق الظن على اليقين شائع، قال الله (تعالى): ﴿فَلْتَنَوُا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ [سورة الكهف، آية ٥٣] أي تيقنوا".

(٨) هكذا في أ، ج وفي نسخ التتائي، وهو موافق للنفراوي (٦٣٥/١) وفي كفاية الطالب الرباني (٤٥/٣)

وَلْيَتُبْ مِنْ ذَلِكَ إِلَى رَبِّهِ <sup>(١)</sup>.

### [كفارة اليمين:]

وَالْكَفَّارَةُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ مِدًّا لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِمِدِّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَوْ زَادَ عَلَى الْمِدِّ مِثْلَ ثُلُثِ مِدٍّ أَوْ نِصْفِ مِدٍّ، وَذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ مِنْ وَسْطِ عَيْشِهِمْ فِي غَلَاءٍ أَوْ رُخْصٍ، وَإِنْ <sup>(٢)</sup> أَخْرَجَ مِدًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ أَجْزَأَهُ. وَإِنْ كَسَاهُمْ كَسَاهُمْ لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ <sup>(٣)</sup> وَخِمَارٌ، أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ وَلَا إِطْعَامًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يُتَابِعُهُنَّ، فَإِنْ فَرَّقَهُنَّ أَجْزَأَهُ. وَلَهُ أَنْ يُكْفَرَ قَبْلَ الْحِنْثِ <sup>(٤)</sup> أَوْ بَعْدَهُ، وَبَعْدَ الْحِنْثِ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

### [أحكام النذر]

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup>، وَمَنْ نَذَرَ صَدَقَةَ مَالٍ غَيْرِهِ أَوْ عَتَقَ عَبْدَ غَيْرِهِ - لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا فَعَلَيْ نَذْرٍ كَذَا وَكَذَا لِشَيْءٍ يَذْكُرُهُ مِنْ فِعْلِ الْبِرِّ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ شَيْءٍ سَمَاهُ فَذَلِكَ يَلْزِمُهُ إِنْ حِنْثَ كَمَا يَلْزِمُهُ لَوْ نَذَرَهُ مُجَرَّدًا

---

[الحلف]، والمثبت على حذف مضاف؛ أي والأخرى يمينُ الحالفِ ليطابق الخبر المبتدأ.

(١) في ز [إلى الله] وهو موافق للكفاية (٤٦/٣) والمثبت من غيرها، وهو موافق للنفراوي (٦٣٥/١).

(٢) هكذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١٥٩) والكفاية (٥٠/٣) [مَنْ]، والمثبت موافق للنفراوي (٦٣٧/١).

(٣) في أ، ج [قميص] قال التتائي: "بدالٍ مهملية، وفي بعض النسخ: (قميص) موضع (درع)".

(٤) في القاموس المحيط (ص ١٦٨): "الحِنْثُ، بالكسر: الإثمُ، والحْلُفُ في اليمين، وقد حِنْثَ كَعَلِمَ، وأَحْنَثُهُ أَنَا".

(٥) يحتل أي لا إثم عليه إذا لم يفعل ما نذره، أو لا كفارة يمين عليه كما هو مذهب أبي حنيفة، قاله التتائي.

بِغَيْرِ يَمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ لِتَذْرِهِ مَخْرَجًا مِنَ الْأَعْمَالِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَمَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً مِنْ قَتْلِ نَفْسٍ أَوْ شُرْبِ خَمْرٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ - فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ، وَإِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ مَعْصِيَةً فَلْيُكْفَرْ عَنْ <sup>(١)</sup> يَمِينِهِ، وَلَا يَفْعَلْ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ، وَإِنْ تَجَرَّأَ وَفَعَلَهُ أُنِمْ، وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ لِيَمِينِهِ.

### [في اليمين المؤكدة والمحرمة]

وَمَنْ قَالَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ فِي يَمِينٍ فَخَبِثَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ وَكَّدَ <sup>(٣)</sup> اليمينَ فَكَّرَ رَهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ غَيْرُ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَمَنْ قَالَ: أَشْرَكْتُ بِاللَّهِ، أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذًا <sup>(٤)</sup> فَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ الْاسْتِغْفَارِ. وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا فِي زَوْجَتِهِ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، وَمَنْ جَعَلَ مَالَهُ صَدَقَةً أَوْ هَدِيًّا أَجْزَأَهُ ثُلُثُهُ، وَمَنْ حَلَفَ يَنْحَرُ وَلَدِهِ فَإِنْ ذَكَرَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ أَهْدَى هَدِيًّا يُدْبِعُ بِمَكَّةَ، وَتَجَرُّهُ شَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَقَامَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) "عن" من ز، ك، وقد سقطت من بقية النسخ كما سقطت من أ، ج (٥٩ب)، وهي ثابتة عند النفاوي (٦٤٣/١).

(٢) كذا في أ بالجزم (لا) ناهية.

(٣) قال التتائي: "وكَّد" بالواو أنصَح من (أكَّد) بالهمز - وفي القاموس المحيط (ص ٣٢٧): "وكَّد يَكْدُ وَكُودًا: أَقَامَ، وَقَصَّدَ، وَأَصَابَ، وَوَكَّدَ الْعَقْدَ: أَوْثَقَهُ، كَأَكَّدَهُ، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ (٣٢٠/٩): "وَكَّدْتُ اليمينَ، وَالْهَمَزُ فِي الْعَقْدِ أَجْوَدُ، وَتَقُولُ: إِذَا عَقَّدْتَ فَأَكَّدْ، وَإِذَا حَلَفْتَ فَوَكَّدْ".

(٤) هكذا في النسخ، وهو أيضًا ما أثبتته ابن عمر (١٢٦/٤) وابن ناجي، وفي الكفاية (٦٢/٣) والرسالة الفقهية (ص ١٩٤) زيادة في المتن هنا [فلا شيء عليه]. يراجع: شرح ابن ناجي (٤١٧/١).

## [يمين المشي إلى مكة]

وَمَنْ حَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ الْمَشْيُ مِنْ مَوْضِعٍ حَلَفَ <sup>(١)</sup>؛ فَلْيَمِشْ  
إِنْ شَاءَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ رَكِبَ، ثُمَّ يَرْجِعُ ثَانِيَةً إِنْ قَدَرَ، فَيَمِشُ /  
١٠٨/ أَمَا حِينَ رُكُوبِهِ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ قَعْدًا وَهَدًى، وَقَالَ عَطَاءٌ <sup>(٢)</sup>؛ لَا يَرْجِعُ ثَانِيَةً  
وَأِنْ قَدَرَ، وَبُحْرُتُهُ الْهَدْيُ. وَإِنْ كَانَ صُرُورَةً <sup>(٣)</sup> وَجَعَلَ ذَلِكَ فِي عُمْرَةٍ، فَإِذَا طَافَ وَسَعَى  
وَقَصَرَ - أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِفَرِيضَتِهِ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا، وَالْحِلَاقُ فِي غَيْرِ هَذَا أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا  
يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّقْصِيرُ فِي هَذَا اسْتِيقَاءً لِلشَّعْبِ فِي الْحَجِّ.

وَمَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَتَاهُمَا زَاكِبًا إِنْ تَوَى الصَّلَاةَ فِي  
مَسْجِدَيْهِمَا وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ <sup>(٤)</sup> فَلَا يَأْتِيهَا مَا شِئْنَا

(١) كذا في نسخ التتائي وفي أ.ج (١٦٠)، وهو موافق لمعين التلاميذ (ص ٢٧٣)، والظاهر أنه فعل ماضٍ،  
وعند غيره [حلفه] وضبطه كمصدر مضاف إلى فاعله.

(٢) قال التتائي: "هو ابن أبي رباح الفقيه المقتي بمكة" وهو من علماء التابعين توفي (رحمه الله) سنة  
١١٥ هـ. يراجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٧٨/٥).

(٣) قال التتائي: "أي لم يحج حجة الإسلام، وإنما فُسِّرَ بذلك؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ لم يفعل شيئًا يقال له:  
صُرُورِي، فالذي لم يتزوج قط يقال له: صُرُورِي"، قلت: هذه الكلمة فيها لغات ذكرها صاحب  
القاموس (ص ٤٢٣): رجلٌ صُرُورٌ وَصَرَارَةٌ وَصَارُورَةٌ وَصَارُورٌ وَصُرُورِي وَصَارُورَاءُ: لم يَحُجَّ، ج:  
صَرَارَةٌ وَصَرَارٌ، أو لم يَتَزَوَّجْ، للواحد والجمع، وللمذكر والمؤنث.

(٤) هكذا في م، وفي غيرها [الثلاثة مساجد] وهو الثابت في الكفاية (٧٣/٣) والفواكه الدواني  
(٦٥١/١) وغيرها، وفي أ، ج (٦٠ب) [الثلاث مساجد] وكلاهما لحن، والصواب ما في م، وقد سبق  
التنبيه على مثله، وأنَّ (أل) لا تدخل على أول المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع. يراجع: همع الهوامع،  
للسيوطي (٣١٤/٥).

وَلَا رَاكِبًا لِصَلَاةٍ نَذَرَهَا، وَلْيُصَلِّ بِمَوْضِعِهِ، وَمَنْ<sup>(١)</sup> نَذَرَ رِبَاطًا بِمَوْضِعٍ مِنَ الثُّغُورِ فَذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهُ.

## بَابُ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالظَّهَارِ وَالْإِيلَاءِ وَاللَّعَانِ وَالْخُلْعِ وَالرِّضَاعِ

خ/٢٦/ وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَصَدَاقٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدَا<sup>(٢)</sup> فِي الْعَقْدِ فَلَا يَبْنِي<sup>(٣)</sup> بَهَا حَتَّى يُشْهَدَا. وَأَقْلُ الصَّدَاقِ رُبْعُ دِينَارٍ.

وَلَلْأَبِ إِنْكَاحُ ابْنَتِهِ الْبِكْرِ - وَإِنْ بَلَغَتْ<sup>(٤)</sup> - بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَإِنْ شَاءَ شَاوَرَهَا، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَبِ فِي الْبِكْرِ: وَصِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ فَلَا يُزَوِّجُهَا حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا، وَلَا يُزَوِّجُ الثَّيِّبَ أَبٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِرِضَاها، وَتَأْذَنُ<sup>(٥)</sup> بِالْقَوْلِ. وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ

(١) كذا في الفرنسية (١٢٦١)، وهو موافق لـ أ، ج ولا بن عمر (١٥١/٤) وغيره، وفي بقية النسخ [ولو].

(٢) كذا في أ، ج (٦٠ب)، قال التتائي: "للزوج والولي، وروي بالإنفراد، فيعود للزوج دون الولي".

(٣) كذا في نسخ التتائي على الجزم للنهي كما في أ، وهي نسخة النفراوي (٥/٢) أيضًا، وفي ج (٦٠ب) والكفاية (٨٠/٣) [يبني] بالرفع على الخبر.

(٤) "وإن بلغت" كذا في ز والفرنسية (١٢٦٣) على الاعتراض بين العامل ومعموله، وهذا ترتيب أ، ج (٦٠ب) والنفراوي (٧/٢) أيضًا؛ وهي ثابتة في الكفاية (٨٣/٣) وشرح ابن ناجي (٥/٢) بعد قوله: [بغير إذنها].

(٥) كذا في أ بالرفع فالواو للاستئناف، أو الواو للحال على تقدير مبتدأ محذوف أي وهي تأذن، ويؤيده أن الجار والمجرور قبلها (برضاها) في محل نصب حال من المفعول به (الثيب) أي إلا راضيةً أذنةً بالقول، ويجوز النصب بـ (أن) مقدرة لعطف الفعل على اسم صريح (رضاها)؛ فيكون المصدر المؤول معطوفاً على رضاها، أي إلا برضاها وإذنها.

وَلَيْهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا كَالرَّجُلِ مِنْ عَشِيرَتِهَا<sup>(١)</sup> أَوْ السُّلْطَانِ.  
وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الدَّيْنَةِ<sup>(٢)</sup> أَنْ تُؤَلَّى أَجْنَبِيًّا، وَالْإِنُّ أَوْلَى مِنَ الْأَبِ، وَالْأَبُ أَوْلَى مِنَ  
الْأَخِ، وَالْأَخُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ قُرِبَ مِنَ الْعَصْبَةِ أَحَقُّ، وَإِنْ زَوَّجَهَا الْبَعِيدُ مَضَى  
ذَلِكَ، وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ الظَّفَلَ فِي وَلَائَتِهِ، وَلَا يُزَوِّجَ الصَّغِيرَةَ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ الْأَبُ  
بِإِنكَاحِهَا، وَلَيْسَ دَوُّ الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَالْأَوْلِيَاءُ مِنَ الْعَصْبَةِ.  
وَلَا يُخْطَبُ أَحَدٌ عَلَى خِطْبَةِ<sup>(٤)</sup> أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ<sup>(٥)</sup> عَلَى سَوْمِهِ، وَذَلِكَ إِذَا رَكَنَا  
وَتَقَارَبَا.

### [الأنكحة الفاسدة:]

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّعَارِ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ، وَلَا نِكَاحُ بَعِيرٍ صَدَاقٍ، وَلَا

- 
- (١) في القاموس المحيط (ص ٤٤٠): "وعشيرة الرجل: بنو أبيه الأذنون، أو قبيلته (ج) عشائر".  
(٢) كذا في نسخ التتائي وفي أ، ج (٦١)، وقال النفراوي (١١/٢): "بالهمز لأنها منسوبة للدناءة، والدينئة  
غير الشريفة وهي التي لا يُرْعَب فيها" ومثل لها التتائي بقوله: "كالمعتقة والسائلة" ويؤيد أنها بغير  
همز ما في تاج العروس (٢٣٠/١): "قَالَ أَبُو مَنْصُور: أَهْلُ اللُّغَةِ لَا يَهْمَزُونَ دَنُوًّا فِي بَابِ الْحَسَةِ، وَإِنَّمَا  
يَهْمَزُونَهُ فِي بَابِ الْمَجُونِ وَالْحَبِيثِ" والله أعلم.  
(٣) "وَالْأَخُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ" كذا بمداد متن الرسالة في ز، والفرنسية (٢٦٣ب)، وفي بقية النسخ بمداد  
الشرح، ولم أقف عليها في الرسالة الفقهية (ص ١٩٦) وشرح ابن عمر (١٨٠/٤) والكفاية (٩٦/٣)،  
وكلام التتائي في شرحه يرجح ما أثبتنا.  
(٤) قال النفراوي (١٥/٢): "والخطبة بكسر الحاء التماس الزوج".  
(٥) قال التتائي: "يَاثِبَاتِ الْوَاوِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ لَا نَاهِيَةٌ".  
(٦) قال التتائي: "بكسر الشين وبالغين المعجمتين، وهل هو مشتقٌّ من الرفع، تقول: شغرت الكلبُ إذا  
رفع رجله ليبول، وإنَّما يفعل ذلك عند بلوغه، وهو موجودٌ في المرأة عند الجماع. أو هو من الخلو،  
وهو رفع الصداق بينهما، من شغرت البلد: إذا خلت من الناس؛ ولذا استعمل في النكاح بغير  
==



نِكَاحُ الْمُتْعَةِ، وَهُوَ النَّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا النَّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا مَا جَرَّ إِلَى غَرَرٍ فِي عَقْدٍ  
أَوْ صَدَاقٍ وَلَا بِمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

وَمَا فَسَدَ مِنَ النَّكَاحِ لِصَدَاقِهِ فُسِخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا مَضَى، وَكَانَ فِيهِ  
صَدَاقُ الْبَيْتِ، وَمَا فَسَدَ مِنَ النَّكَاحِ لِعَقْدِهِ، وَفُسِخَ بَعْدَ الْبِنَاءِ - فَفِيهِ الْمُسَى، وَتَقَعُ  
الْحُرْمَةُ بِهِ كَمَا تَقَعُ بِالنَّكَاحِ الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ بِهِ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا<sup>(١)</sup> وَلَا يُحْصَنُ<sup>(٢)</sup>  
بِهِ الزَّوْجَانِ<sup>(٣)</sup>.

### [المحرمات من النساء:]

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعًا بِالْقَرَابَةِ وَسَبْعًا بِالرِّضَاعِ وَالصَّهْرِ فَقَالَ<sup>(٤)</sup>:  
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ  
الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾<sup>(٥)</sup> فَهَؤُلَاءِ مِنَ الْقَرَابَةِ، وَاللَّوَاتِي مِنَ الرِّضَاعِ وَالصَّهْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ

مهر: يراجع: لسان العرب (٤/٤١٧).

(١) "ثلاثًا" كذا في ز بمداد متن الرسالة، وفي بقية النسخ بمداد الشرح، والمثبت موافق لابن عمر  
(٢٠٢/٤) والنفراوي في الفواكه (٢٢/٢).

(٢) هذا الفعل قد يكون ثلاثيًا كما أثبتناه، وقد يكون رباعيًا: يُحْصَنُ من الرباعي اللازم  
(أحصن) أي تزوج فهو محصن، ومن المتعدي: أحصنه الزوج فهو محصن، فيضبط بضم أوله  
وفتح ما قبل الآخر، أو من (حصن) المضاعف: "يُحْصَنُ" كما في القاموس (ص ١١٩٠).

(٣) كذا في نسخ التتائي وفي ج (٦١ب) وقال التتائي: "وفي بعض النسخ: "ولا يُحْصَنُ الزوجين"، وهي  
عبارة الكفاية (١١٤/٣) مع زيادة [به] بين الكلمتين كما في أ. وقد قال العدوي عن نسخة الكفاية:  
"غير صواب"، وصوب العدوي نسخة التتائي.

(٤) هكذا في النسخ، وفي أ، ج (١٦٢) وعند النفراوي (٢٣/٢) وغيره هنا زيادة [عز وجل].

(٥) سورة النساء، آية ٢٣.

الَّذِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نَّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ <sup>(١)</sup>﴾ ١٠٩/١ وقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وَحَرَّمَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) <sup>(٣)</sup> بِالرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَنَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَئِهَا.

فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً حَرَّمَ بِالْعَقْدِ دُونَ أَنْ تُمَسَّ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَاتُهَا حَتَّى يَدْخُلَ بِالْأُمِّ، أَوْ يَتَلَدَّ مِنْهَا <sup>(٤)</sup> بِنِكَاحٍ أَوْ يَمْلِكُ يَمِينٍ أَوْ يُشَبِّهَهُ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ يَمْلِكُ، وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّوْنِ حَلَالٌ.

### [حكم نكاح الكوافر والإماء:]

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَطَاءَ الْكُوفَرِ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَمْلِكُ أَوْ نِكَاحٍ، وَيَحِلُّ <sup>(٥)</sup> وَطَاءُ الْكِتَابِيَّاتِ بِالْمِلْكِ، وَيَحِلُّ وَطَاءُ حَرَائِرِهِنَّ بِالنِّكَاحِ، وَلَا يَحِلُّ وَطَاءُ إِمَائِهِنَّ بِالنِّكَاحِ لِحُرِّ وَلَا لِعَبْدٍ.

وَلَا تَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا وَلَا عَبْدٌ وَلِدَهَا، وَلَا الرَّجُلُ أُمَّتَهُ وَلَا أَمَةٌ وَلَدَهُ، وَلَهُ أَنْ

(١) سورة النساء، آية ٢٣، أيضًا، قال التتائي: "استثناء منقطع، أي: لكن ما قد سلف ووقع وأزاله الإسلام". يراجع: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٩٢/٤).

(٢) سورة النساء، آية ٢٢، قال التتائي: "وقع في بعض النسخ: 'إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ' كما في الآية الشريفة" أي تميمًا للمتن كما في الآية، ونقله النفراوي أيضًا. يراجع: الفواكه الدواني (٢٧/٢).

(٣) كذا عبارة الصلاة في تشستر بيتي (١٧٥أ)، وفي غيرها (عليه السلام) فقط.

(٤) كذا في أ، ج (٦٢ب) ونسخ التتائي، وفي معين التلاميذ (ص ٢٨٣) والكفاية (١٢٥/٣) وغيره [بها].

(٥) قال التتائي: "وفي بعض النسخ 'وأحل' موضع 'يحل'، أي أحل الله (سبحانه وتعالى)، وهو المناسب لقوله: 'وَحَرَّمَ اللَّهُ'."

يَتَزَوَّجُ أُمَةً وَالِدِيهِ وَأُمَةً أُمِّهِ.

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ امْرَأَةٍ أَبِيهِ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ، وَتَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ ابْنَ زَوْجَةِ أَبِيهَا مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ.

وَيُجُوزُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ، وَلِلْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ إِمَاءٍ مُسْلِمَاتٍ، وَلِلْحُرِّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْعَنَتَ <sup>(١)</sup> وَلَمْ يَجِدْ لِلْحَرَائِرِ طَوْلًا <sup>(٢)</sup>.

[العدل بين النساء وموجب النفقة:]

وَلَيُعْدِلُ بَيْنَ نِسَائِهِ، وَعَلَيْهِ التَّفَقُّهُ وَالسُّكْنَى بِقَدْرِ وَجْدِهِ، وَلَا قَسَمَ فِي الْمَبِيتِ لِأَمْتِهِ وَلَا لِأُمِّ وَلَدِهِ، وَلَا نَفَقَةَ لِلزَّوْجَةِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يُدْعَى إِلَى الدُّخُولِ وَهِيَ مِمَّنْ يُوطَأُ مِثْلُهَا.

[نكاح التفويض:]

وَنِكَاحُ التَّفْوِضِ جَائِزٌ، وَهُوَ أَنْ يَعْقِدَاهُ وَلَا يَذْكُرَانِ صَدَاقًا، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يَفْرِضَ لَهَا، فَإِنْ فَرَضَ صَدَاقَ الْجِثْلِ لَزِمَهَا، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ فَهِيَ مُحْتَبَرَةٌ، فَإِنْ كَرِهَتْ <sup>(٣)</sup> فُرِقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يُرْضِيَهَا، أَوْ يَفْرِضَ لَهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا فَيَلْزَمَهَا.

(١) قال التتائي: "العنت: الزنا".

(٢) في المعجم الوسيط (ص ٥٧٢): "الطَّوْلُ: الفضل والغنى واليسر"، وقال التتائي: "الطَّوْلُ: ما يتزوج به الحرّة المسلمة، أو يشتري به أمة، أو وجود الحرّة في عصمته لا الأمانة، أو الأمانة، أقوال".

(٣) كذا في نسخ التتائي وفي أ، ج (٦٣ب)، وهو موافق للنفراوي (٣٩/٢) وعند ابن عمر (٢٤٦/٤) [كرهته] بهاء الضمير، فصرح بالمقدر في نسخة التتائي.

## [نكاح المرتد ومن أسلم من الكفار:]

وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ انْفَسَخَ <sup>(١)</sup> النِّكَاحُ بِطَّلَاقٍ، وَقَدْ قِيلَ: بِغَيْرِ طَّلَاقٍ، وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرَانِ ثَبَتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَدْ لِكَ فَسُخِّ بِغَيْرِ طَّلَاقٍ، فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ كَانَ أَحَقَّ بِهَا إِنْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ وَكَانَتْ كِتَابِيَّةً ثَبَتَ عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَجُوسِيَّةً فَأَسْلَمَتْ بَعْدَهُ مَكَانَهَا كَانَا زَوْجَيْنِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ. وَإِنْ أَسْلَمَ مَشْرِكٌ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ فَلْيُخْزَرْ أَرْبَعًا وَيُقَارَقَ بَاقِيَهُنَّ.

## [تحريم نكاح المتلاعنين:]

وَمَنْ لَا عَنَ <sup>(٢)</sup> زَوْجَتَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا، وَيَطْوُهَا فِي عِدَّتِهَا.

وَلَا نِكَاحَ لِعَبْدٍ وَلَا أَمَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ، وَلَا تَعْقِدُ امْرَأَةٌ وَلَا عَبْدٌ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ نِكَاحَ امْرَأَةٍ.

## [تحريم نكاح التحليل والمُحْرِم:]

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً لِيُحِلَّهَا لِمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَلَا يُحِلُّهَا ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُحْرِمِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَعْقِدُ نِكَاحًا لِغَيْرِهِ.

(١) في المعجم الوسيط (ص ٦٨٨): "فَسَخَ الرَّجُلُ يَفْسُخُ فُسْخًا: ضَعُفَ وَجْهَهُ، وَفَسَخَ الرَّأْيُ: أَفْسَدَهُ، وَفَسَخَ الشَّيْءُ: نَقَضَهُ" وفي القاموس المحيط (ص ٢٥٧): "الْفُسْخُ: الضَّعْفُ، وَالْجَهْلُ، وَالطَّرْحُ، وَافْسَادُ الرَّأْيِ، وَالنَّقْضُ، وَالتَّفْرِيقُ، وَانْفَسَخَ الْعِزْمُ، وَالتَّبَيْعُ، وَالنِّكَاحُ: انْتَقَصَ."

(٢) في المعجم الوسيط (ص ٨٢٩): "لَعَنَهُ اللَّهُ يَلْعَنُهُ لَعْنًا: طَرَدَهُ وَأَبْعَدَهُ مِنَ الْخَيْرِ؛ فَهُوَ مَلْعُونٌ، (ج) مَلَاعِنٌ، وَرَجُلٌ لَعِينٌ وَامْرَأَةٌ لَعِينٌ، فَإِذَا لَمْ تَذَكَرِ الْمَوْصُوفَةَ قُلْتَ: لَعِينَةٌ، وَلَاعِنُ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ مَلَاعِنَةٌ وَلِعَانًا: بَرَأَ نَفْسَهُ بِاللِّعَانِ مِنْ حَدِّ قَذْفِهَا بِالزَّنَى، وَتَأْتِي أَحْكَامُ اللَّعَانِ قَرِيبًا."

## [نكاح المريض وطلاقه:]

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَرِيضِ، وَيُفْسَخُ، وَإِنْ بَنَى بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ فِي الثَّلَاثِ مُبَدَّأً وَلَا مِيرَاثَ لَهَا، وَلَوْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا <sup>(١)</sup> لَزِمَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ لَهَا الْمِيرَاثُ مِنْهُ إِذَا مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ.

## [الطلاق]

خ ٤٨/أ/ وَمَنْ طَلَّقَ <sup>(٢)</sup> امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ بَيْلُكَ وَلَا نِكَاحُ / ١١٠ أ/ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَطَلَّاقُ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِدَعَا، وَيَلْزَمُ <sup>(٣)</sup> إِنْ وَقَعَ. وَطَلَّاقُ السَّنَةِ مُبَاحٌ، وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّهَا <sup>(٤)</sup> فِيهِ طَلْقَةٌ، ثُمَّ لَا يُتْبِعُهَا طَلَّاقًا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ.

## [بيان الرجعة والأقراء:]

وَلَهُ الرَّجْعَةُ <sup>(٥)</sup> فِي الَّتِي تَحِيضُ مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْحَرَّةِ أَوْ الثَّانِيَةِ فِي الْأَمَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَمْ تَحِيضْ أَوْ مِنْ يَيْسِتُ مِنَ الْمَحِيضِ - طَلَّقَهَا مَتَى شَاءَ، وَكَذَلِكَ

(١) "ثلاثا" كذا في نسخ التتائي، وهو موافق للنفراوي (٤٨/٢) وليست عند ابن عمر (٢٦٩/٤).

(٢) في المعجم الوسيط (ص ٥٦٣): طَلَّقَ الشَّيْءُ يَطْلُقُ طُلُوقًا وَطَلَّاقًا: تَحَرَّرَ مِنْ قَيْدِهِ وَنَحَوَ، وَطَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا طَلَّاقًا: تَحَلَّتْ مِنْ قَيْدِ الزَّوْاجِ وَخَرَجَتْ مِنْ عَصْمَتِهِ، وَتَبْعَدُ لِلْمَفْعُولِ بِالْهَمْزَةِ (أطلق) والتضعيف (طلق).

(٣) كذا في نسخ التتائي وفي أ، وهو موافق لابن عمر (٢٧٢/٤) والنفراوي (٤٩/٢)، وفي ج (١٦٤) والكفاية (١٦٥/٣) [يلزمه] بهاء الضمير.

(٤) في أ، ج (١٦٤) وفي كفاية الطالب الرباني (١٦٦/٣): [لم يقر بها].

(٥) قال المغراوي (ص ٢٠١): "بالفتح والكسر، وكسر الراء أجود" وفي القاموس المحيط (ص ٧٢٠): رَجَعَ يَرْجِعُ رُجُوعًا وَمَرْجِعًا وَمَرْجِعَةً وَرُجُوعًا: انْصَرَفَ، وَالرَّجْعَةُ: عَوْدُ الْمُطَلَّقِ إِلَى مُطَلَّقَتِهِ.

الحامِلُ، وَتُرْتَجَعُ الْحَامِلُ مَا لَمْ تَضَعْ حَمْلَهَا<sup>(١)</sup>، وَالْمُعْتَدَةُ بِالشُّهُورِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ.  
وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ<sup>(٢)</sup>، وَيُنْهَى أَنْ يُطْلَقَ فِي الْحَيْضِ، فَإِذَا طَلَّقَ لَزِمَهُ، وَيُجْبَرُ عَلَى  
الرَّجْعَةِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ، وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا يُطْلَقُهَا مَتَى شَاءَ، وَالْوَّاحِدَةُ ثَبِيئُهَا،  
وَالثَّلَاثُ مُحَرَّمُهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ. وَمَنْ قَالَ لِرَؤُوسِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ حَتَّى يَنْوِي  
أَكْثَرَ مِنَ الْوَاحِدَةِ فَيَلْزِمَهُ<sup>(٣)</sup>.

### [طلاق الثلاث:]

وَالْخُلْعُ<sup>(٤)</sup> طَلْقٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ طَلَاً إِذَا أُعْطَتْهُ شَيْئاً فَخَلَعَهَا بِهِ مِنْ  
نَفْسِهِ. وَمَنْ قَالَ لِرَؤُوسِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ الْبَتَّةَ ( ٥ ) ، فَهِيَ

(١) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق للمخطوط أ، لكن في أ زيادة بعدها [كله]، وهي في نسخ التتائي  
بمداد الشرح، وليست في كفاية الطالب الرباني (١٧١/٣) ولا غيره، والله أعلم.

(٢) كذا في نسخ التتائي والمخطوط أ والكفاية (١٧٢/٣) ومعين التلاميذ (ص ٢٩١) وغيرها، وفي ج  
(٦٤ب) زيادة [التي بين الدمين] وهي نسخة النفراوي (٥٢/٢)، وهي زيادة لها موضعها بعد في أول  
باب العدة.

(٣) "الوَاحِدَةُ فَيَلْزِمُهُ" كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (٦٤ب) بدلا منها [ذلك] فقط كما في الكفاية  
(١٦٧/٣) وغيرها.

(٤) قال التتائي: "وهو لغة: النزْع، فَمَنْ نَزَعَ شَيْئاً مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ خَلَعَهُ، وَشَرْعاً: "طَلْقَةً" بَائِنَةً، أَشَارَ  
لِمُخَالَفَةِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ فَسَخَ، "لَا رَجْعَةَ فِيهَا" عَلَى الْمَذْهَبِ فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (ص ٧١٣): الْخُلْعُ:  
طَلَاؤُ الْمَرْأَةِ بِبَدَلٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا كَالْمُخَالَعَةِ وَالْخَالِغِ، وَقَدْ اخْتَلَعَتْ هِيَ، وَالْإِسْمُ: الْخُلْعَةُ،  
بِالضَّمِّ. وَالْخَالِغُ: كُلُّ مَنْ مَتَخَالَعَينِ.

(٥) حكى بعضهم قطع الهمزة في (البتة) ورده غيره، كما في تاج العروس، وفي القاموس المحيط (ص  
١٤٧): لَا أَفْعَلُهُ الْبَتَّةَ وَبَتَّةً: لِكُلِّ أَمْرٍ لَا رَجْعَةَ فِيهِ، وَفِي تاج العروس (٤٣١/٤): "وَنَضَبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ.  
قَالَ ابْنُ بَرِّي: مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الْبَتَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً لَا غَيْرُ، وَإِنَّمَا أَجَازَ تَنْكِيرُهُ  
==

ثَلَاثٌ <sup>(١)</sup>؛ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَمَنْ <sup>(٢)</sup> قَالَ: بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ <sup>(٣)</sup> - فَهِيَ ثَلَاثٌ فِي الَّتِي دَخَلَ بِهَا، وَيُنْتَوَى فِي الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا. وَالْمُطْلَقَةُ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، إِلَّا أَنْ تَعْفُو عَنْهُ هِيَ إِنْ كَانَتْ نَيْبًا، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا فَذَلِكَ إِلَى أَبِيهَا، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ. وَمَنْ طَلَّقَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُمْتَعَ، وَلَا يُجْبَرُ، وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا فَلَا مُتْعَةَ لَهَا، وَلَا لِلْمُخْتَلِعَةِ. وَإِنْ مَاتَ عَنِ الَّتِي لَمْ يَفْرِضْ لَهَا وَلَمْ يَبْنِ بِهَا فَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَا صَدَاقٌ لَهَا، وَلَوْ دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَضِيَتْ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ.

الْقَرَأُ وَخَذَهُ.

(١) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَاقِي، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلنَّفَرَاوِيِّ (٥٥/٢) وَفِي أَه، ج (٦٥) وَفِي الْكَفَايَةِ (١٧٩/٣) [ثَلَاثَةٌ]، وَالْمُثَبِّتُ أَظْهَرَ.

(٢) كَذَا فِي نَسْخِ التَّنَاقِي، وَفِي أَه، ج وَالْكَفَايَةِ (١٧٩/٣) وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوحِ [وَأِنْ].

(٣) قَالَ التَّنَاقِي: "وَالْحَبْلُ: كِتَابَةٌ عَنِ الْعَصْمَةِ اسْتِعَارَةً لَهَا؛ وَفِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص ٦٤٧): وَالْغَارِبُ مِنَ التَّبَعِيرِ مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالْعَنْقِ، وَهُوَ الَّذِي يَلْقَى عَلَيْهِ خَطَامُ التَّبَعِيرِ إِذَا أُرْسِلَ لِيرَى حَيْثُ شَاءَ، وَيُقَالُ لِلْإِنْسَانِ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، أَيْ اذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ، وَهُوَ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ أَيْضًا، (ج) غَوَارِبُ."



## [العيوب التي يُردُّ بها أحد الزوجين:]

وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنْ <sup>(١)</sup> الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ <sup>(٢)</sup> وَالْبَرَصِ <sup>(٣)</sup> وَمِنْ دَاءِ الْفَرْجِ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ أَدَى <sup>(٤)</sup> صَدَاقَهَا، وَرَجَعَ بِهِ عَلَى أَبِيهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ زَوَّجَهَا أَخُوَهَا، وَإِنْ زَوَّجَهَا وَلِيٌّ لَيْسَ بِقَرِيبِ الْقَرَابَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا رُبْعُ دِينَارٍ، وَيُؤْجَلُ <sup>(٥)</sup> الْمُعْتَرَضُ <sup>(٦)</sup> سَنَةً، فَإِنْ وَطِئَ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ.

## [حكم المفقود:]

وَالْمَفْقُودُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ أَرْبَعِ سِنِينَ <sup>(٧)</sup> مِنْ يَوْمِ تَرْفَعُ

(١) (من) هنا تعليلية كما في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا﴾ [سورة نوح، آية ٢٥]، والمعنى: ترد المرأة من أجل الجنون. يراجع: شرح الأشموني على الألفية (ص ٢٨٨) والتحرير والتنوير، لابن عاشور (٢١٤/٢٩).

(٢) في المعجم الوسيط (ص ١١٣): جَذِمَتْ يَدُهُ تَجَذَّمُ جَذَمًا: انْقَطَعَتْ أَوْ ذَهَبَتْ أَصَابِعُهَا؛ فَهُوَ أَجْذَمٌ، وَهِيَ جَذْمَاءُ (ج) جَذْمٌ. الجَذَام: عِلَّةٌ تَتَأَكَّلُ مِنْهَا الْأَعْضَاءُ وَتَتَسَاقَطُ.

(٣) في المعجم الوسيط (ص ٤٩): "الْبَرَصُ: بَيَاضٌ يَقَعُ فِي الْجَسَدِ لِعِلَّةٍ.

(٤) في نسخ التتائي وأ، ج (٦٥ ب) [ودي]، ومثله في الكفاية (١٨٨/٣) وقال أبو الحسين: أي دفع، وكذا فسر في هامش لك، والظاهر أنه من قلب الهمز؛ لأنه في شرح ابن ناجي (٦١/٢) [أدى] أوله همز دون واو، ومعناه ظاهر، ومثله في الفواكه الدواني، للشيخ أحمد النفراوي (٦٢/٢).

(٥) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لابن عمر (٣٠٤/٤) وغيره وفي الكفاية (١٨٨/٣) [يؤخر].

(٦) على صيغة اسم المفعول؛ في تاج العروس (٤١٥/١٨): اغْتَرِضَ عَنْ امْرَأَتِهِ: أَيِ أَصَابَتْهُ غَارِضٌ مِنَ الْحَيْنِ أَوْ مِنْ مَرَضٍ يَمْتَنِعُهُ عَنْ إِثْبَانِهَا، وقال النفراوي (٦٣/٢): "وهو المسمى عند العامة مربوطًا".

(٧) قال التتائي: "الإضافة للبيان، أي أجل هو أربع سنين" وكذا نقله العدوي في حاشيته على الكفاية

ذَلِكَ <sup>(١)</sup> وَيَنْتَهِي الْكَشْفُ عَنْهُ، ثُمَّ تَعْتَدُ كَعِدَةِ الْمَيْتِ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ، وَلَا يُوْرَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَى مِثْلِهِ.  
وَلَا تُخْطَبُ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا، وَلَا بِأَسِّ بِالتَّعْرِيزِ <sup>(٢)</sup> بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ.

### [الإقامة عند العروس البكر سبعا:]

وَمَنْ نَكَحَ بِكَرًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا دُونَ سَائِرِ نِسَائِهِ، وَفِي الثَّيِّبِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ.

### [مَنْ يَحْرِمُ وَطُوحَا مِنَ الْإِمَاءِ:]

وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ مِنَ <sup>(٣)</sup> مِلْكِ الْيَمِينِ فِي الْوَطْءِ، فَإِنْ شَاءَ وَطْءَ الْأُخْرَى فَلْيُحْرَمْ عَلَيْهِ قَرَجُ الْأُولَى بِنَيْعٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَشِبْهِهِ <sup>(٤)</sup>، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّةً بِمِلْكٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا وَلَا ابْنَتُهَا، وَتَحْرُمُ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ كَتَحْرِيمِ النَّكَاحِ.  
وَالطَّلَاقُ بِإِدِّ الْعَبْدِ دُونَ السَّيِّدِ، وَلَا طَّلَاقٌ لِصَبِيٍّ.

---

(٣/١٩٤)؛ لهذا ضبطنا (أربع) بالجر، وضبطه محقق الكفاية بالرفع؛ كأنه بدل، أو على حذف مبتدأ قدَّره النفراوي (٢/٦٦): "قدَّره".

(١) قال التتائي: "أي أمر الفقي".

(٢) في القاموس المحيط (ص ٦٤٧): "التَّعْرِيزُ: خِلَافُ التَّصْرِيجِ"، وفي اللسان (٧/١٨٣): "التَّعْرِيزُ فِي خُطْبَةِ الْمَرْأَةِ فِي عِدَّتِهَا: أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ يُشْبِهُ خُطْبَتِهَا، وَلَا يَصْرَحُ بِهِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهَا: إِنَّكَ لِحَبِيبَةٌ أَوْ إِنْ فَيْكِ لِبَقِيَّةٌ".

(٣) في ز [في] وهو موافق للنفراوي (٢/٧٠)، والمثبت من أ، ج (٦٥ب) وبقية نسخ التتائي.

(٤) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١٦٦أ) وفي الكفاية (٢/٢٠٠) والفواكه الدواني (٢/٧٠) زيادة [مما تحرم به] هنا، وهي في ك وحدها بمداد الشرح، والمراد بشبهه "كصدقة، وهبة لغير ثواب ممن لا يعترضها منه، وبثواب فحق يُعوَّضُ عليها أو تفوت عند الموهوب له بالقيمة" قاله التتائي.

### [التملك والتخير:]

وَالْمَمْلَكَةُ وَالْمُخَيَّرَةُ لَهُمَا أَنْ تَقْضِيَا <sup>(١)</sup> مَا دَامَتَا فِي الْمَجْلِسِ، وَلَهُ أَنْ يُنَاكَرَ الْمَمْلَكَةَ خَاصَّةً فِيمَا قَوْوُ الْوَاحِدَةِ، وَلَيْسَ / ١١١ / لَهَا فِي التَّخْيِيرِ أَنْ تَقْضِيَ إِلَّا بِالثَّلَاثِ، ثُمَّ لَا نَكْرَةَ <sup>(٢)</sup> لَهُ فِيهَا.

### [الإيلاء:]

وَكُلُّ حَالِفٍ عَلَى تَرْكِ الْوِظَاءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ - فَهُوَ مُؤَلٍّ <sup>(٣)</sup>، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بَعْدَ أَجَلِ الْإِيْلَاءِ - وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحَرِّ، وَشَهْرَانِ لِلْعَبْدِ - حَتَّى يُوقِفَهُ السُّلْطَانُ.

### [الظهار:]

وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَلَا يَطُوهَا حَتَّى يُكْفَّرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْغُيُوبِ لَيْسَ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا ظَرْفٌ مِنْ حُرِّيَّةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدْنِي لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَلَا يَطُوهَا فِي لَيْلٍ وَلَا <sup>(٤)</sup> نَهَارٍ حَتَّى

(١) قال التتائي: "وَيُرَوَّى كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ بِالْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ فِي (تَقْضِيَا)، وَبِالْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ أَيْضًا فِي (دَامَتَا)، وَيُرَوَّى (يَقْضِيَا) بِالْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَ(مَا دَامَا) بِاسْقَاطِ التَّاءِ، وَيُرَوَّى (يَقْضِيَا) بِالْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَ(دَامَتَا) بِإِثْبَاتِ التَّاءِ".

(٢) كَذَا ضُبِطَ فِي أَ، وَفِي الْقَامُوسِ الْمَحِيط (ص ٤٨٧): "وَالنَّكْرَةُ، بِالتَّحْرِيكِ: اسْمٌ مِنَ الْإِنْكَارِ، كَالْتَفَقَةِ مِنَ الْإِنْفَاقِ".

(٣) الْأَلْيَةُ الْخُلِيفُ، وَصَارَ فِي الشَّرْعِ الْخُلِيفُ الْمَخْصُوصُ؛ وَفِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص ٢٠): الْأَلْيَةُ وَالْجُمُعُ أَلَايَا مِثْلُ غَطِيَّةٍ وَعَظَايَا، وَأَلَى إِيْلَاءٌ - مِثْلُ آتَى إِيْنَاءٌ -: إِذَا حَلَفَ: فَهُوَ مُؤَلٍّ، وَتَأَلَّى وَاتَّكَلَى كَذَلِكَ، قَالَ التتائي: "خَبِرَ (كُلُّ حَالِفٍ)".

(٤) قال التتائي: "وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (أَوْ) مَوْضِعَ (وَلَا)".

تَنْقِضِي الْكُفَّارَةَ، فَإِنْ فَعَلَ <sup>(١)</sup> فَلْيَنْتَبِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ كَانَ وَطْؤُهُ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْكُفَّارَةِ بِإِطْعَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَلْيَنْتَبِئْهَا، وَلَا بَأْسَ بِعَتَقِ الْأَعْوَرِ فِي الظَّهَارِ وَوَلَدِ الرَّثَا، وَيُجْزَى الصَّغِيرُ، وَمَنْ صَلَّى وَصَامَ <sup>(٢)</sup> أَحَبُّ إِلَيْنَا.

[اللعان:]

وَاللَّعَانُ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ فِي نَفْيِ حَمْلٍ يَدَّعِي <sup>(٣)</sup> الْاِسْتِبْرَاءَ قَبْلَهُ أَوْ رُؤْيَا الرَّثَا كَالْمِرْوَدِّ فِي الْمُكْحَلَةِ <sup>(٤)</sup>، وَاخْتِلَفَ فِي اللَّعَانِ فِي الْقَذْفِ <sup>(٥)</sup>، وَإِذَا افْتَرَقَا بِاللَّعَانِ لَمْ يَتَنَاقَحَا أَبَدًا، وَيَبْدَأُ <sup>(٦)</sup> الزَّوْجُ فَيَلْتَمِعُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ <sup>(٧)</sup>، ثُمَّ يُخَمَّسُ بِاللَّعْنَةِ، ثُمَّ تَلْتَمِعُ هِيَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ أَيْضًا <sup>(٨)</sup>، وَتُخَمَّسُ بِالْعَصَبِ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، فَإِنْ نَكَلَتْ هِيَ رَجِمَتْ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً مُحْصَنَةً يَوْطِئُ تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ أَوْ زَوْجٍ غَيْرِهِ، وَإِلَّا جُلِدَتْ <sup>(٩)</sup> مِائَةً جَلْدَةً، وَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ جُلِدَ حَدَّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ، وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ.

(١) كذا في أ، ج (٦٦ب) وفي نسخ التتائي، وفي كفاية الطالب (٢٢١/٣) وغيره زيادة [ذلك] هنا.

(٢) المعنى على حذف مضاف، أي وعَتَقَ مَنْ صَلَّى وَصَامَ وَعَقَلَ ثَوَابَهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا، كذا قدره التتائي.

(٣) كذا على البناء للفاعل في أ ونصب (الاستبراء) بعده.

(٤) في المعجم الوسيط (ص ٧٧٨): الْيَكْحَالُ وَالْيَكْحَلُ: الْمِرْوَدُّ. وَالْمُكْحَلَةُ: الْوِعَاءُ الَّذِي فِيهِ الْكُحْلُ

(ج) مكاحل.

(٥) أي المجرد عن دعوى حملٍ أو رؤية كقوله لها: يا زانية.

(٦) كذا في خ، أ، ج (٦٦ب) وهو موافق للنفراوي (٨٣/٤) وغيره، وفي بقية نسخ التتائي [وَيَبْتَدِئُ].

(٧) "إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ" هذه العبارة بمداد متن الرسالة في نسخ التتائي، وهي غير مثبتة في أ، ج

(٦٦ب) وكفاية الطالب (٢٢٨/٣) والنفراوي (٨٤/٤) وغيرها.

(٨) كذا عند التتائي، ووافقه النفراوي (٨٤/٤) وفي أ، ج (٦٧أ) والكفاية (٢٢٩/٣) [أربعًا أيضًا].

(٩) في أ، ج (٦٧أ) [حُدَّتْ] والمثبت موافق للنفراوي (٨٥/٢).

## [الخلع:]

وَالْمَرْأَةُ أَنْ تَفْتَدِيَ مِنْ زَوْجِهَا بِصَدَاقِهَا أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا، فَإِنْ كَانَ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا <sup>(١)</sup> رَجَعَتْ بِمَا أُعْطَتْهُ، وَلَزِمَهُ الْخُلْعُ، وَالْخُلْعُ طَلْقُهُ لَا رَجْعَةَ فِيهَا، إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا.

## [خيار الأمة وطلاق العبد:]

وَالْمُعْتَقَةُ تَحْتَ الْعَبْدِ لَهَا الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ أَوْ تُفَارِقَهُ، وَمَنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ، وَطَلَّاقُ الْعَبْدِ طَلْقَتَانِ، وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ، وَكَفَّارَاتُ الْعَبْدِ كَالْحُرِّ بِخِلَافِ مَعَانِي الْحُدُودِ وَالطَّلَاقِ.

## [صفة الرضاع المحرم:]

وَكُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الرَّضِيعِ فِي الْحَوْلَيْنِ مِنَ اللَّبَنِ فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ وَإِنْ مَصَّةً وَاحِدَةً، وَلَا يُحَرِّمُ مَا أَرْضِعَ <sup>(١)</sup> بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ إِلَّا مَا قَرُبَ مِنْهُمَا كَالشَّهْرِ وَنَحْوِهِ، وَقِيلَ: وَالشَّهْرَيْنِ، وَلَوْ فُصِّلَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَصَالًا اسْتَغْنَى فِيهِ بِالطَّعَامِ لَمْ يُحَرِّمْ بِمَا ارْتَضَعَ <sup>(٢)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ، وَيُحَرِّمُ <sup>(٣)</sup> بِالْوَجُورِ <sup>(٤)</sup> وَالسَّعُوطِ <sup>(٥)</sup>، وَمَنْ

(١) "عَنْ ضَرَرٍ بِهَا" فِي خ، م بِمَدَادِ الشَّرْحِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ غَيْرِهِمَا وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْكَفَايَةِ (٢٢٩/٣) وَغَيْرِهِ.

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَفِي نَسْخَةٍ "مَا رَضَعَ".

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: "مَا أَرْضَعَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ".

(٤) قَدَّرَ التَّنَائِي فَاعِلَ (يُحَرِّمُ) بِقَوْلِهِ: يُحَرِّمُ الْإِرْضَاعُ الْحَاصِلُ بِالْوَجُورِ.

(٥) قَالَ التَّنَائِي: "بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَهُوَ مَا يُدْخَلُ مِنْ وَسْطِ الْفَمِ، وَقِيلَ: مَا يُصَبُّ تَحْتَ اللِّسَانِ" وَفِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص ١٠١٤) وَجَرَ الْعَلِيلَ يَجْرُهُ وَجْرًا: صَبَّ الْوَجُورَ فِي حَلْقِهِ، وَيُقَالُ: وَجَرَ الْعَلِيلَ الدَّوَاءَ: جَعَلَهُ فِي فِيهِ، وَمِثْلُهُ (أَوْجَرَ).

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "بِفَتْحِ السَّيْنِ مَا يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ".

أَرْضَع<sup>(١)</sup> صَبِيًّا فَبَنَاتُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَبَنَاتُ فَحْلِهَا مَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ إِخْوَةُ لَهُ، وَلَا إِخِيهِ نِكَاحُ بَنَاتِهَا.

## بَابُ فِي الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ

خ/ ٧٤؛ وَعِدَّةُ<sup>(٢)</sup> الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً، وَالْأَمَةُ<sup>(٣)</sup> وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رِقٍّ قَرَأَانِ<sup>(٤)</sup>؛ كَانَ الزَّوْجُ فِي جَمِيعِهِنَّ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ الَّتِي بَيْنَ الدَّمَنِ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَمْ تَحْضِ مِمَّنْ قَدْ يَبْسُتُ مِنَ الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِي الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ، أ/ ١١٢؛ وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ أَوْ الْأَمَةِ فِي الطَّلَاقِ سَنَةٌ. وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي وَفَاءٍ أَوْ طَلَاقٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً، مُسْلِمَةً<sup>(٥)</sup> أَوْ كِتَابِيَّةً، وَالْمُطْلَقَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

(١) كذا في نسخ التتائي وفي أ، ج (٦٧ب) وهو موافق لكفاية الطالب (٢٤١/٣) والنفراوي (٨٩/٢) ونقل التتائي عن ابن عمر قوله: "كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: 'أَرْضَعْتُ' وَلَكِنَّهُ رَاعَى اللَّفْظَ كَقَوْلِهِ (تَعَالَى): «وَمَنْ يَفْنَى مِنْكُمْ» [سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةُ ٣١]، وَمَعَ هَذَا جَاءَتْ فِي شَرْحِ ابْنِ عَمْرِو الْمُطْبُوعِ (٣٥٩/٤) [أَرْضَعْتُ] عَلَى خِلَافِ كَلَامِ ابْنِ عَمْرِو.

(٢) فِي الْقَامُوسِ (ص ٢٩٧): "عِدَّةُ الْمَرْأَةِ: أَيَّامُ أَقْرَانِهَا، وَأَيَّامُ إِحْدَادِهَا عَلَى الزَّوْجِ" وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: الْعِدَّةُ مَدَّةٌ مَنَعَ النِّكَاحَ لِفَسْخِهِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقِهِ. يَرَاجِعُ: الْمُخْتَصَرُ الْفَقْهِي (٣٩٧/٤).

(٣) قَدَّرَ أَبُو الْحَسَنِ فِي الْكَفَايَةِ (٢٤٨/٣) مَضَافًا مَحْذُوفًا قَبْلُهَا، أَيَّ وَعِدَةِ الْأَمَةِ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمَضَافَ أَقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامُهُ وَأُخِذَ إِعْرَابُهُ فَرَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ وَمَسُوغٌ ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ الْمَحْذُوفِ. يَرَاجِعُ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ (٧٦/٣).

(٤) كَذَا ضُبُطٌ بِالْفَتْحِ فِي أ، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ (٣٦٦/١): الْقُرْءُ وَيُضَمُّ، يُطْلَقُ عَلَى الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ، وَهُوَ ضِدُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُرْءَ هُوَ الْوَقْتُ، وَالْجَمْعُ أَقْرَاءٌ وَقُرُوءٌ وَأَقْرُوءٌ.

(٥) "مُسْلِمَةً" زِيَادَةٌ مِنْ ز، خ، وَالْفَرَنْسِيَّةُ (٢٩٦ب) بِمَدَادِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ، وَقَدْ سَقَطَتْ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَيْسَتْ فِي أ، ج (٦٨أ) وَلَا فِي شَرْحِ ابْنِ عَمْرِو (٣٧٢/٤) وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ عِنْدَ النَّفْرَاوِيِّ (٩٣/٢).

وَعِدَّةُ الْحَرَّةِ فِي <sup>(١)</sup> الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ كَانَتْ <sup>(٢)</sup> صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، مُسَلِّمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً، وَفِي الْأُمَةِ وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رَقٍّ شَهْرَانِ وَخَمْسَ لَيَالٍ مَا لَمْ تَرْتَبِ الْكَبِيرَةَ ذَاتُ الْحَيْضِ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ فَتَقَعُدْ حَتَّى تَذْهَبَ الرَّيْبَةُ، وَأَمَّا الَّتِي <sup>(٣)</sup> لَا تَحِيضُ لِصَغَرِ أَوْ كِبَرِ وَقَدْ بَنَى بِهَا - فَلَا تُنْكَحُ فِي الْوَفَاةِ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

### [الإحْدَاد:]

وَالْإِحْدَادُ <sup>(٤)</sup> أَنْ لَا تَقْرَبَ الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ شَيْئًا مِنَ الزَّيْنَةِ مِنْ <sup>(٥)</sup> حَلِيٍّ <sup>(٦)</sup> أَوْ كُحْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَجْتَنِبُ الصَّبَاحَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ <sup>(٧)</sup>، وَتَجْتَنِبُ الطَّيِّبَ كُلَّهُ، وَلَا تَحْتَضِبُ بِحَنَاءٍ، وَلَا تَقْرُبَ دُهْنًا مُطَيَّبًا <sup>(٨)</sup>، وَلَا تَمْنَشِطُ بِمَا يُخْتَمِرُ <sup>(٩)</sup> فِي رَأْسِهَا.

(١) هكذا في النسخ، وفي أ، ج (١٦٨) وكفاية الطالب الرباني (٢٥٦/٣) [من].

(٢) في ز، م بمداد الشرح، والمثبت من غيرهما.

(٣) هذه صفة لمحذوف، أي الأمة التي لا تحيض، كذا قدره التتائي.

(٤) قال التتائي: "وهو في اللغة: الامتناع، قال الجوهري: يقال: أَحَدَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ الزَّيْنَةِ وَالْخِضَابِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا"، وَحَدَّتِ الْمَرْأَةُ تَحِدُّ وَتَحْدُ جِدَادًا فَهِيَ حَادٌّ، وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ مُحْدٌ. يَرَاوِجُ: الصَّاحِ، لِلْجَوْهَرِيِّ (٤٦٣/٢).

(٥) هكذا في النسخ، و[من] هنا للبيان، وفي أ، ج (١٦٨) وكفاية الطالب (٢٥٥/٣) وغيره [بحلي] الباء الموحدة، وهي هنا للتعدية أو الاستعانة، فكلاهما صالح، والله أعلم.

(٦) قال التتائي: "بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف المثناة التحتية في المفرد، والجمع بضم الحاء وكسر اللام وشد الياء: ما تتحلّى به المرأة من سوارٍ وخاتمٍ وخلخالٍ".

(٧) في خ، م [السواد] والمثبت من غيرهما، وهو الموافق لبقية الشروح.

(٨) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: 'دهن مطيب' من باب إضافة الموصوف إلى الصفة ك: صلاة الأولى".

(٩) قال المغراوي (ص ٢٠٧): "يعني ما تشتم رائحته، والخنزرة: الطيب"، يُقَالُ وَجَدْتُ خَنْزَرَةَ الطَّيِّبِ، أَيِ



وَعَلَى الْأُمَةِ وَالْحَرَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ الْإِحْدَادُ. وَاخْتُلِفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ. وَلَيْسَ عَلَى الْمُطَلَّقَةِ إِحْدَادٌ، وَتُجْبَرُ الْحَرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ، وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ وَفَاةِ سَيِّدِهَا حَيْضَةٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْتَقَهَا، فَإِنْ قَعَدَتْ عَنِ الْحَيْضِ <sup>(١)</sup> فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

### [الاستبراء:]

وَاسْتِبْرَاءُ الْأُمَةِ فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ حَيْضَةً: انْتَقَلَ الْمَلِكُ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَنْ هِيَ فِي حَيَارَتِهِ قَدْ حَاصَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ إِنَّهُ اشْتَرَاهَا - فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَخْرُجُ، وَاسْتِبْرَاءُ الصَّغِيرَةِ فِي الْبَيْعِ إِنْ كَانَتْ ثَوْبًا فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالْيَائِسَةُ مِنَ الْمَحِيضِ <sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالَّتِي لَا ثَوْبًا فَلَا اسْتِبْرَاءَ فِيهَا. وَمَنْ ابْتَاعَ حَامِلًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ الْبَيْعِ فَلَا يَقْرُبُهَا وَلَا يَتَلَذَّذُ مِنْهَا بِشَيْءٍ حَتَّى تَضَعُ.

### [النفقة والسكنى:]

وَالسُّكْنَى لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ مَدْخُولٍ بِهَا، وَلَا نَفَقَةٌ إِلَّا لِلَّتِي طَلَّقَتْ دُونَ الثَّلَاثِ، أَوْ لِلْحَامِلِ كَانَتْ مُطَلَّقَةً وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا، وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمُخْتَلِعَةِ إِلَّا فِي الْحَمْلِ، وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمُلاَعَنَةِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَلَا نَفَقَةٌ لِكُلِّ مُعْتَدَةٍ مِنْ وَفَاةٍ، وَلَهَا السُّكْنَى إِنْ كَانَتْ الدَّارُ

رَبَّحَهُ. يَرَاوُجُ: تَاجُ الْعُرُوسِ (٢١٣/١١).

(١) هَكَذَا فِي خ، ر، وَفِي ز، م، ك [المحيض] كَمَا فِي أ، ج (٦٨ب) وَالمثبت هو الموافق لما في الكفاية (٢٦٠/٣) وَغَيْرِهِ.

(٢) قَدَّرَ التَّنَائِي هُنَا مَبْتَدَأً ثَانِيًا خَبَرَهُ (ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)، وَهُوَ (اسْتِبْرَاءُهَا)، وَقَدْ قَدَّرَ الْفَرَاوِي (٩٩/٢) (اسْتِبْرَاءَ) مُضَافًا مَحْذُوفًا قَبْلَ (الْيَائِسَةِ)، فَاتَّفَقَ الْمَعْنَى وَاخْتَلَفَ التَّقْدِيرُ؛ فَتَأْمَلْ.

لِلْمَيِّتِ أَوْ قَدْ نَقَدَ كِرَاءَهَا، وَلَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ حَتَّى تُتِمَّ الْعِدَّةَ، إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهَا رَبُّ الدَّارِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْكِرَاءِ مَا يُشْبِهُ <sup>(١)</sup> فَلْتَخْرُجْ، وَتُقِيمَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ.

### [أجر الرضاع:]

وَالْمَرْأَةُ تُرْضِعُ وَلَدَهَا فِي الْعِصَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلُهَا لَا يُرْضِعُ، وَلِلْمُطَلَّقةِ رِضَاعٌ وَلَدَهَا عَلَى أَبِيهِ، وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ أَجْرَ <sup>(٢)</sup> رِضَاعِهَا إِنْ شَاءَتْ.

### [الحضانة:]

وَالْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَى احْتِلَامِ الذَّكَرِ وَنِكَاحِ الْأُنْثَى وَدُخُولِهَا <sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ <sup>(٤)</sup> بَعْدَ الْأُمِّ - إِنْ مَاتَتْ أَوْ نُكِحَتْ - لِلْجَدَّةِ ثُمَّ لِلْخَالَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوِي رَجَمِ الْأُمِّ أَحَدٌ فَلِأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا <sup>(٥)</sup> فَالْعَصْبَةُ.

### [النفقات:]

وَلَا يَلْزُمُ الرَّجُلَ الرَّجُلُ النَّفَقَةُ إِلَّا عَلَى زَوْجَتِهِ <sup>(٦)</sup> كَانَتْ غَنِيَّةً أَوْ فَقِيرَةً، وَعَلَى أَبَوَيْهِ

(١) كذا في نسخ التتائي، وفي كفاية الطالب (٢٦٦/٣) هنا زيادة [كرأ المثل]، وليست عند ابن عمر (٣٩٥/٤) ولا النفراوي في الفواكه الدواني (١٠٢/٢).

(٢) كذا في نسخ التتائي وفي أ، ج (٦٩ب)، وفي الكفاية (٢٧٣/٣) وغيره [أجرة].

(٣) كذا في أ، ج ونسخ التتائي والرسالة الفقهية (ص ٢٠٨)، وفي الكفاية (٢٧٣/٣) [دخول بها].

(٤) أي الحق في الحضانة، قاله التتائي.

(٥) قال التتائي: "ولو قال: 'يكنن' لكان صواباً" يريد بنون النسوة لعوده على العمات، وقال النفراوي (١٠٧/٢): "إلا أن يقال: راعى الأشخاص فذكر الضمير، والمعنى: فإن لم يوجد أحد من النساء".

(٦) في م، خ زيادة هنا بمداد متن الرسالة [الْمُمْكِنَةُ مِنَ الدُّخُولِ وَالْمُطَبَقَةِ لِلْوَطْءِ] وليست في بقية

الْفَقِيرَيْنِ، وَعَلَى صِغَارٍ وَلَدِهِ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ: عَلَى الذُّكُورِ حَتَّى يَحْتَلِمُوا وَلَا زَمَانَةً بِهِمْ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى الْإِنَاثِ / ١١٣ / حَتَّى يَنْكِحْنَ، وَيَدْخُلَ بَيْنَ أَزْوَاجَهُنَّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا نَفَقَةً لِمَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَقَارِبِ، وَإِنْ اتَّسَعَ فَعَلَيْهِ إِخْدَامُ زَوْجَتِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَمِيدِهِ وَتَكْفِينُهُمْ<sup>(٣)</sup> إِذَا مَاتُوا. وَاخْتُلِفَ فِي كَفَنِ الزَّوْجَةِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ<sup>(٤)</sup>: فِي مَالِهَا، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ<sup>(٥)</sup>: فِي مَالِ الزَّوْجِ، وَقَالَ سُحُنُونُ: إِنْ كَانَتْ مَلِيَّةً فَعِي مَالِهَا، وَإِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً فَعِي مَالِ الزَّوْجِ.

نسخ التتائي، ولا في أ، ج (٦٩ب) ولا في الكفاية (٢٧٧/٣) ولا غيرها، فرجحنا أنها من الشرح.  
(١) قال التتائي: "من جنونٍ وعمى وغيرها ممّا يمنع التكسبَ وفي المعجم الوسيط (ص ٤٠١): زَمِنَ يَزْمُنُ زَمْنًا وَزَمْنَةً وَزَمَانَةً: مرض مرضًا يدوم زمانًا طويلًا، فهو زَمِنٌ وَزَمِينٌ. يراجع: الصحاح (٢١٣١/٦) مادة (زمن).

(٢) كذا في تشتر بيتي (١٩٨ب) وأ، ج (٦٩ب)، وهو الموافق للرسالة الفقهية (ص ٢٠٩) والكفاية (٢٨٠/٣)؛ وقد سقطت (أزواجهن) من بقية النسخ؛ فلو صح هذا لكان الفعل (يَدْخُلُ) على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله لسقوط الفاعل، والله أعلم.

(٣) كذا في نسخ التتائي بصيغة المصدر، فهو معطوف على المصدر المؤول (أن ينفق) وهو في محل رفع بالابتداء، أي وعليه تكفينهم، كما قدره التتائي، وفي أ، ج (١٧٠) [يكفنيهم] وهو فعل مضارع منصوب عطفاً على (ينفق).

(٤) هو عبد الرحمن بن القاسم العتقي، صاحب الإمام مالك، عالم الديار المصرية ومفتيها، توفي سنة ١٩١ هـ يراجع: سير أعلام النبلاء (١٢٥/٩).

(٥) هو ابن الماجشون عبد الملك بن عبد العزيز التيمي، تلميذ الإمام مالك ومفتي المدينة، توفي سنة ٢١٣ هـ يراجع: سير أعلام النبلاء (٣٥٩/١٠).

## بَابُ فِي الْبَيْوعِ وَمَا شَاكَلَ الْبَيْوعَ

خ ١٨٢/ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>، وَكَانَ رَبَا الْجَاهِلِيَّةِ فِي الدُّيُونِ إِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُرْبِي<sup>(٢)</sup> لَهُ فِيهِ.

[ربا الفضل:]

وَمِنَ الرِّبَا فِي غَيْرِ النَّسِيئَةِ<sup>(٣)</sup> بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ يَدًا بِيَدٍ مُتَّفَاعِلًا، وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَلَا يَجُوزُ فِضَّةٌ بِفِضَّةٍ وَلَا ذَهَبٌ بِذَهَبٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ، وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا يَدًا بِيَدٍ.

وَالطَّعَامُ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْفُطْنِيَّةِ -وَشِبْهَهَا مِمَّا يُدْخَرُ مِنْ قُوْتٍ أَوْ إِدَامٍ- لَا يَجُوزُ الْجِنْسُ مِنْهُ بِجِنْسِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ تَأْخِيرٌ، وَلَا يَجُوزُ طَعَامٌ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ<sup>(٤)</sup> خِلَافِهِ، كَانَ مِمَّا يُدْخَرُ أَوْ لَا يُدْخَرُ.

[ما يجوز فيه التفاضل:]

وَلَا بَأْسَ بِالْقَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ وَمَا لَا يُدْخَرُ مُتَّفَاعِلًا -وِإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ- يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِيمَا يُدْخَرُ مِنَ الْقَوَاكِهِ الْيَاسَةِ وَسَائِرِ الْإِدَامِ

(١) سورة البقرة، آية ٢٧٥، قال التتائي: "قال الفاكهائي: يحتمل أنَّ المؤلف قصد التلاوة وعدمها، فكان

الأحسن والأولى أن يقول: قال الله (عَزَّ وَجَلَّ) الآية". يراجع: الفواكه الدواني (١١٧/٢).

(٢) أي يزيد في الدَّيْنِ، قال المغراوي (ص ٢١٠): "فأصل الربا الزيادة، واشتقاقه من الربوة وهو ما ارتفع من الأرض".

(٣) أي التأخير؛ في لسان العرب (١٦٦/١): "وَنَسَأَ الشَّيْءَ يَنْسُوهُ نَسْأً، وَأَنْسَأَهُ: أَخْرَاهُ، فَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى، وَالْإِسْمُ النَّسِيئَةُ وَالنَّسِيءُ. وَنَسَأَ اللَّهُ فِي أَجَلِهِ، وَأَنْسَأَ أَجَلَهُ: أَخْرَاهُ".

(٤) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (٧٠ ب) زيادة [من] هنا كما في شرح النفراوي (١٢٠/٢) وغيره.

وَالطَّعَامُ وَالشَّرَابُ إِلَّا الْمَاءَ وَحْدَهُ، وَمَا اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ سَائِرِ الْحَبُوبِ وَالنَّارِ وَالطَّعَامِ - فَلَا بَأْسَ بِالتَّقَاضِلِ فِيهِ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّقَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ إِلَّا فِي الْخَضِرِ وَالْفَوَاكِهِ.

[ما اتحد جنسه:]

وَالْقَنْعُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ كَجِنْسٍ وَاحِدٍ فِيمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ، وَالزَّبِيبُ كُلُّهُ جِنْسٌ <sup>(١)</sup> وَاحِدٌ، وَالتَّمْرُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ، وَالْقُطْنِيَّةُ أَصْنَافٌ فِي الْبُيُوعِ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ فِي الرَّكَاهِ أَنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ.

وَلَحُومُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْأَنْعَامِ وَالْوَحْشِ <sup>(٢)</sup> صِنْفٌ، وَلَحُومُ الطَّيْرِ كُلُّهَا صِنْفٌ، وَلَحُومُ ذَوَابِّ الْمَاءِ كُلُّهَا صِنْفٌ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ لَحُومِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْ شَحِيمٍ فَهُوَ كُلُّهُ، وَأَلْبَانُ ذَلِكَ الصَّنِفِ <sup>(٣)</sup> وَجُبْنُهُ وَسَمْنُهُ صِنْفٌ <sup>(٤)</sup>.

[تحريم بيع الطعام قبل قبضه]

وَمِنْ ابْتِنَاعِ طَعَامًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ <sup>(٥)</sup> تَبِعُهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ إِذَا كَانَ شِرَاؤُهُ ذَلِكَ عَلَى كَيْلٍ <sup>(٦)</sup> أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ يَخْلَافُ الْجَزَافِ <sup>(٧)</sup>، وَكَذَلِكَ كُلُّ طَعَامٍ أَوْ إِدَامٍ أَوْ شَرَابٍ إِلَّا الْمَاءَ

(١) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١٧١) [صنف] كما في الكفاية (٣٠١/٣) وغيره.

(٢) كذا في خ، وفي بقية نسخ التتائي [وَالْوَحْشِيَّة] والمثبت هو الموافق للنفراوي (١٢٣/٢) وغيره.

(٣) قَدَّرَ التتائي هنا خبراً يُفهم مما بعده؛ أي أن الألبان صنفٌ وَجُبْنُهُ صِنْفٌ وَسَمْنُهُ صِنْفٌ، ووافقه النفراوي (١٢٤/٢).

(٤) في ج (١٧١) هنا زيادة [واحد] ولم أقف عليها في الشروح التي بين يدي.

(٥) "له" سقطت من خ كما في أ، ج (١٧١)، والمثبت من غيرها.

(٦) كذا في نسخ التتائي بتقديم [كيل] وفي أ، ج وكفاية الطالب الرباني (٣٠٦/٣) تقديم [وزن].

(٧) في المعجم الوسيط (ص ١٢١): جَزَفَ لَهُ فِي الْكَيْلِ وَنَحْوِهِ يَجْزِفُهُ جَزَافًا: أَكْثَرَ، وَجَازَفَ: بَاعَ الشَّيْءَ لَا

وَحَدَهُ.

وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالزَّرَائِعِ <sup>(١)</sup> الَّتِي لَا يُعْتَصَرُ مِنْهَا زَيْتٌ فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِيهَا  
يَحْرُمُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَالتَّقَاضِلِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ.  
وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ طَعَامٍ <sup>(٢)</sup> الْقَرْضِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى <sup>(٣)</sup>، وَلَا بَأْسَ بِالشَّرِكَةِ وَالتَّوَلِيَةِ  
وَالْإِقَالَةِ فِي الطَّعَامِ الْمَكِيلِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

### [تحريم بيع الغرر]

وَكُلُّ عَقْدٍ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ يَحْطَرُّ أَوْ غَرَرٍ <sup>(٤)</sup> فِي ثَمَنِ أَوْ

- 
- يَعْلَمُ كَيْلَهُ أَوْ وَزَنَهُ، وَجَازَفَ بِنَفْسِهِ: خَاطَرَ بِهَا، وَالْجَزَافُ: الشَّيْءُ لَا يَعْلَمُ كَيْلَهُ أَوْ وَزَنَهُ.
- (١) كَذَا فِي خ (١٨٨)، وَفِي أ [الزَّرَاعِ] وَفِي غَيْرِهَا [الزَّرَائِعِ]، وَقَالَ الْعُدُويُّ: "صَوَابُهُ "الزَّرَائِعُ"، لِأَنَّ  
الوَاحِدَةَ زَرْيَعَةً خَفِيفَةُ الرَّاءِ" وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى زَرْيَعَاتٍ، فَمَا فِي غَرْرِ الْمَقَالَةِ الْمَطْبُوعِ - (ص ٢١١) مِنْ  
قَوْلِهِ: "صَوَابُهُ الزَّرَائِعُ" - تَحْرِيفٌ، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ (١٤٧/٢١): "وَلَا تُقَالُ: زَرْيَعَةٌ بِالشَّدِيدِ، فَإِنَّهُ  
خَطَأٌ". يَرَاجِعْ: لِحْنُ الْعَوَامِ لِلرُّبَيْدِيِّ، تَح د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّابِ (ص ٢٨٥) وَحَاشِيَةُ الْعُدُويِّ عَلَى  
الْكَفَايَةِ (٣٠٧/٣) وَمَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ (٩٨١/٢).
- (٢) هَكَذَا فِي ج (٧١ب)، ز، ك، ر عَلَى الْإِضَافَةِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلنَّفَرَاوِيِّ (١٢٧/٢) وَمَعِينُ التَّلَامِيذِ (ص  
٣١٦)، وَفِي خ، م وَالْفَرَنْسِيَّةِ (١٢٠٧) [الطَّعَامُ الْقَرْضُ] فَيَكُونُ (الْقَرْضُ) تَابِعًا لـ (الطَّعَامِ) وَهُوَ  
الْمُوَافِقُ لِابْنِ عَمَرَ (٤٣٦/٤) وَغَيْرِهِ.
- (٣) كَذَا فِي أ، ج (٧١ب) وَنَسَخَ التَّنَائِي، وَقَالَ النَّفَرَاوِيُّ (١٢٧/٢): "بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالنَّائِبِ ضَمِيرِ  
الطَّعَامِ" وَفِي الْكَفَايَةِ (٣٠٨/٣) [يُسْتَوْفَى].
- (٤) قَالَ التَّنَائِي: "الْغَرَرُ وَالْخَطَرُ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ" وَقِيلَ: هُمَا مُتَبَايِنَانِ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ (٤٣٩/٤): "فَالْخَطَرُ  
هُوَ مَا جُهِلَتْ عَيْنُهُ، وَالْغَرَرُ هُوَ مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ السَّلَامَةِ وَالْعُطْبِ"، وَفِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص ٦٤٨):  
"الْغَرَرُ: الْخَطَرُ، وَالتَّعْرِيزُ لِلْهَلَكَةِ، وَبَيْعُ الْغَرَرِ: بَيْعُ مَا يَجْهَلُهُ الْمُتَبَايِعَانِ، أَوْ مَا لَا يُوَثَّقُ بِتَسْلِمِهِ  
كَبَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ أَوِ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ".

مَثْمُونٍ <sup>(١)</sup> أَوْ أَجَلٍ فَلَا يَجُوزُ <sup>(٢)</sup>، وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ الْعَرَرِ وَلَا بَيْنَ شَيْءٍ مَجْهُولٍ وَلَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ. وَلَا يَجُوزُ فِي الْبُيُوعِ التَّدْلِيْسُ وَلَا الْغِشُّ <sup>(٣)</sup> وَلَا الْخِلَابَةُ <sup>(٤)</sup> وَلَا الْحَدِيْعَةُ وَلَا كَيْثَمَانُ الْعُيُوبِ وَلَا خَلَطُ ذِيٍّ بِحَبِيْدٍ، / ١١٤ / وَلَا أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سَلَعَتِهِ <sup>(٥)</sup> مَا إِذَا ذَكَرَهُ الْبَائِعُ <sup>(٦)</sup> كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ أَوْ كَانَ ذِكْرُهُ لَهُ أُنْجَسَ فِي الثَّمَنِ.

(١) كذا في أ، ج ونسخ التتائي، وهو موافق للنفرأوي (١٢٩/٢) وغيره، وقال المغراوي (ص ٢١٢): "هكذا يقال مثنى، ولا يقال مثنون"، فالظاهر أن نسخته فيها (مُثْنَن) كما في معين التلاميذ (ص ٣١٦)، وكان المغراوي يطعن في اللفظ من جهة الاشتقاق كما لحنوا أهل الحديث في قولهم حديث (معلول) كما نص على هذا النووي في تقريبه، وإنما هو (مُعَلَّل)، والمثبت في نسخة التتائي وغيره من الشراح كلمة شائعة في كتب الأصحاب، بل ذُكرت في المدونة في غير موضع، فالظاهر أن علماءنا تسامحوا فيها لأنها اصطلاح، وفي تاج العروس (٣٤٠/٣٤): "أَثْمَنُ الْبَيْعِ: سَقَى لَهُ ثَمْنًا، وَثَمَنُ الْمَتَاعِ تَثْمِينًا: بَيَّنَّ ثَمَنَهُ كَقَوْمِهِ" فيجوز في (مثنى) فتح الميم الثانية مثقلة ومخففة، والله أعلم. يراجع: المدونة الكبرى (٢١٩/٧) وفتح المغيْث بشرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي (٤٧/٢) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ السيوطي (ص ١٦٣).

(٢) قال العدوي في حاشيته (٣١١/٣): "فلا يجوز" خبر (كل) الواقع مبتدأ، وقرنه بالفاء لما في (كل) من العموم، فاكْتَسَبَ شبها بالشرط".

(٣) يمكن التفريق بين التدليس والغش بأن يقال: التدليس كعلم البائع ببيع سلعة، ويكتمه عن المشتري، والغش كأن يجعل في اللبن والعسل ماء، أو ينفخ في اللحم بعد سلقه، قاله التتائي. (٤) قال المغراوي (ص ٢١٢): "الخلاية يعني الخداع" وفي القاموس المحيط (ص ٨١): "خَلَبَ فَلَانًا عَقْلَهُ: سَلَبَهُ إِيَّاهُ وَكَتَصَرَهُ خَلْبًا وَخِلَابًا وَخِلَابَةً: خَدَعَهُ، كَاخْتَلَبَهُ وَخَالَبَهُ، وَرَجُلٌ خَالِبٌ وَخَلَابٌ وَخَلَبُوتٌ".

(٥) في القاموس المحيط (ص): "وَالسَّلْعَةُ، بِالْكَسْرِ: الْمَتَاعُ، وَمَا تُجَرِّبُهُ، ج: كَعْنَبٌ".

(٦) "البائع" كذا في نسخ التتائي، وهي عند النفراوي (١٣٠/٢) بمداد الشرح، وليست في أ، ج (٧١ب).



## [الرَّدُّ بالعيب أو خيار النقيصة:]

وَمِنْ ابْتِئَاعٍ عَبْدًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ، أَوْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ ثَمَنَهُ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ عِنْدَهُ عَيْبٌ مُفْسِدٌ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ مِنَ الثَّمَنِ، أَوْ يَرُدَّهُ وَيَرُدَّ مَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ عِنْدَهُ، وَإِنْ رَدَّ عَبْدًا بِعَيْبٍ وَقَدْ اسْتَعْلَلَهُ فَلَهُ غَلَّتُهُ.

## [خيار التروى:]

وَالْبَيْعُ عَلَى الْخِيَارِ جَائِزٌ إِذَا صَرَبَا لِذَلِكَ أَجَلًا قَرِيبًا إِلَى مَا تَحْتَبَرُ فِيهِ تِلْكَ السَّلْعَةُ أَوْ مَا تَكُونُ فِيهِ الْمَشُورَةُ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَجُوزُ النَّقْدُ<sup>(٢)</sup> فِي الْخِيَارِ وَلَا فِي عُهْدَةِ الثَّلَاثِ وَلَا فِي الْمُوَاضَعَةِ بِشَرْطٍ، وَالتَّفَقُّعُ فِي ذَلِكَ وَالضَّمَانُ عَلَى الْبَائِعِ. وَإِنَّمَا<sup>(٣)</sup> تَتَوَاضَعُ<sup>(٤)</sup> لِلْإِسْتِزَاءِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لِلْفِرَاشِ فِي الْأَعْلَبِ وَالَّتِي أَقَرَّ الْبَائِعُ بِوَطْئِهَا وَإِنْ كَانَتْ وَخْشًا<sup>(٥)</sup>، وَلَا تَجُوزُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَمْلِ إِلَّا حَمْلًا<sup>(٦)</sup> ظَاهِرًا.

(١) في المعجم الوسيط (ص ٤٩٩): شار الْعَسَلُ يَشُورُهُ شُورًا: استخرجه من الخلية، المشورة: مَا يَنْصَحُ بِهِ مِنْ رَأْيٍ وَغَيْرِهِ، قال المغراوي (ص ٢١٤): "وأصله من شُرْتُ الْعَسَلِ إِذَا اسْتَخْرَجْتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشَارَ يُخْرِجُ مَا عِنْدَهُ".

(٢) في المعجم الوسيط (ص ٩٤٤): نَقَدَ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ يَنْقُدُهَا نَقْدًا وَتَنْقَادًا: مَيَّزَ جَيِّدَهَا مِنْ رَدِيئِهَا، وَنَقَدَ فَلَانًا الدَّرَاهِمَ نَقْدًا وَتَنْقَادًا: أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَنَقَدَ فَلَانًا الثَّمَنَ: أَعْطَاهُ إِيَّاهُ نَقْدًا مُعْجَلًا.

(٣) قال التتائي: "لم يَرِدِ الْمُؤَلَّفُ بِـ (إِنَّمَا) الْحَصَرِ، وَإِلَّا لَوَرَدَ عَلَيْهِ الْمَعْتَدَةُ وَالزَّانِيَةُ..."

(٤) هكذا في نسخ التتائي وفي ج (١٧٢)، وفي أ والكفاية الطالب (٣/٣٢٧) [يتواضع] بالياء المثناة من تحت، وكلاهما جائز؛ لأن المسند إليه (الجارية) متأخر مفصول عن الفعل بالجار والمجرور.

(٥) الْوَخْشُ: الرديء من كُلِّ شَيْءٍ، وَرَدَّالُ النَّاسِ وَسُقَاطُهُمْ، لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ، وَيُشْنَى، وَقَدْ يُقَالُ فِي الْجَمْعِ أَوْخَاشٌ وَوِخَاشٌ. يراجع: القاموس المحيط (ص ٦٠٩) مادة (وخش).

(٦) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: (حمل)، والظاهر أَنَّهُ بِالْجَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَجُوزُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَمْلِ إِلَّا مِنْ حَمْلٍ ظَاهِرٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ بِالرَّفْعِ وَاسْتَشْكَلَهُ، وَجَعَلَ النِّفْرَاوِي (١٣٩/٢) النَّصْبَ عَلَى

وَالْبَرَاءَةُ<sup>(١)</sup> فِي الرَّقِيقِ جَائِزَةٌ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ حَتَّى يُتَغَرَّ<sup>(٢)</sup>. وَكُلُّ بَيْعٍ قَاسِدٍ فَضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ، فَإِنْ قَبَضَهُ الْمُبْتَاعُ فَضْمَانُهُ مِنَ الْمُبْتَاعِ مِنْ يَوْمِ قَبْضِهِ، فَإِنْ حَالَ سُوقُهُ أَوْ تَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ وَلَا يَرْدُّهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُورَثُ أَوْ يُكَالُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يُفِيْتُ الرَّبَاعُ<sup>(٤)</sup> حَوَالَهُ الْأَسْوَاقِ<sup>(٥)</sup>.

[من مسائل السلف:]

وَلَا يَجُوزُ سَلْفٌ يَجْرُ مَنْفَعَةٌ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ وَسَلْفٌ، وَكَذَلِكَ مَا قَارَنَ السَّلْفُ مِنْ

الاستثناء المتصل، والجر على البذل من (الحمل) قبله، ورجح الإتيان لوجود النفي قبله، وكلام النفراوي أقرب إلى اصطلاح النحاة.

(١) عرفها التتائي بقوله: "وهي ترك القيام بعيب قديم"، وهي التزام المشتري في عقد البيع للبائع أنه لا يطالبه بشيء من سبب عيوب المبيع التي لم يعلنها قديمة كانت أو مشكوكاً فيها. يراجع: شرح منح الجليل (١٦٦/٥).

(٢) قال التتائي: "بأن تسقط رَوَاضِعُهُ، فإذا سقطت قيل: تُغَرُّ على ما لم يسم فاعله، فهو مَثْغُورٌ، وإذا نبت قيل: أَثْغَرُ بتشديد المثناة الفوقية، وأصله: (اثْغَرَ) قَلَبْتُ الثَّاءَ تَاءً، ثم أُدْغِمْتُ، وإن شئت قلت: أَثْغَرَ بجعل الحرف الأصلي هو الظاهر، قال ابن عمر: يَرَوَى (يُثْغَرُ) بالسكون، وهو قَلْعُ الْأَسْنَانِ، وبالتشديد وهو نَبَاتُهَا" وكلامه كما في لسان العرب (١٠٣/٤)، وقد ضبطناه على ما ذكر التتائي بالبناء لما لم يسم فاعله، وفي القاموس: أَثْغَرَ الْغُلَامُ: أَلْقَى ثَغْرَهُ وَنَبَتَ ثَغْرُهُ ضِدُّ. يراجع: شرح ابن عمر (٤٥٤/٤) والقاموس المحيط (ص ٣٥٩) مادة (ثغر).

(٣) هذه نسخة النفراوي (١٤٣/٢) أيضاً، وقال التتائي: "وفي بعض النسخ -بدل قوله: 'فعليه مثله' -: 'فليرد مثله'، وهي نسخة أ، ج (٧٢ب) وكفاية الطالب الرباني (٣٣٦/٣).

(٤) في القاموس المحيط (ص ٧١٨): الرَّبْعُ: الدَّارُ بَعَيْنِهَا حَيْثُ كَانَتْ (ج) الرَّبَاعُ وَرُبُوعٌ وَأَرْبَاعٌ.

(٥) في أ [سوق]، قال التتائي: "وفي بعض النسخ 'سوق' بدل 'الأسواق'، وكلُّ صحيح".

إِجَارَةٌ أَوْ كِرَاءٌ، وَالسَّلَفُ جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْجَوَارِي <sup>(١)</sup>.

وَلَا تَجُوزُ الْوَضِيعَةُ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى تَعْجِيلِهِ، وَلَا التَّأْخِيرُ بِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ، وَلَا يُعَجَّلُ <sup>(٢)</sup> عَرْضٌ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْعٍ، وَلَا بَأْسٌ بِتَعْجِيلِهِ ذَلِكَ مِنْ قَرْضٍ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الصَّفَةِ، وَمَنْ رَدَّ فِي الْقَرْضِ أَكْثَرَ عَدَدًا فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطٌ وَلَا وَأْيٌ <sup>(٣)</sup> وَلَا عَادَةٌ، فَأَجَارَةُ أَشْهَبُ <sup>(٤)</sup>، وَكَرِهَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَلَمْ يُجْزِهِ.

وَمَنْ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ مُؤَجَّلٍ - فَلَهُ أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُعَجِّلَ الْعُرُوضَ وَالطَّعَامَ مِنْ قَرْضٍ لَا مِنْ بَيْعٍ.

### [من بيع الغرر:]

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ تَمْرِ أَوْ حَبٍّ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ بَعْضِهِ، وَإِنْ نَخْلَةٌ <sup>(٥)</sup> مِنْ تَحْيِيلٍ كَثِيرَةٍ.

- 
- (١) هكذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (٧٢ب) والكفاية (٣٣٩/٣) وغيرها هنا زيادة [وكذلك تراب الفضة] ونقل أبو الحسن المنوفي عن الفاكهاني أنه ساقط من روايته، وكذلك نسخة التتائي.
- (٢) هكذا في أ، ج (٧٢ب) وفي نسخ التتائي، وفي كفاية الطالب الرباني (٣٤١/٣) [تعجيل] وهو اسم معطوف على [الوضعية] فاعل (لا يجوز)، وما أثبتناه جملة مستقلة، وهذا خبر معناه النهي.
- (٣) قال التتائي: "بفتح الواو وسكون الهمزة: الوعد، وقيل: التعريض بالوعد"، وفي المعجم الوسيط (ص ١٠٠٧): "وَأَيُّ فَلَانًا يَبِيْهُ وَأَيًّا: وَعَدَهُ، وَيُقَالُ: وَأَيُّ لَهُ، وَأَيُّ: ضَمِنَ، يُقَالُ: وَأَيُّ لِفُلَانٍ كَذَا".
- (٤) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود العامري الجعدي، من أصحاب الإمام مالك، وانتهت إليه الرئاسة بمصر بعد ابن القاسم، وتوفي بمصر سنة أربع ومائتين. يراجع: الديباج المذهب (٣٠٧/١).
- (٥) كذا بالنصب في أ، وقال التتائي: "قال الفاكهاني: 'وإن نخلة' رويناهما بالرفع، أي وإن أزهت نخلة، ويجوز النصب على خير (كان) مقدرة، وإن كان الرفع أحسن" وكلام الفاكهاني عند ابن ناجي (٢/٢)

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْبَرَكِ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَلَا بَيْعُ الْجَنِينِ <sup>(١)</sup> فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَلَا بَيْعُ مَا فِي بُطُونِ سَائِرِ الْحَيَّاتِ <sup>(٢)</sup>، وَلَا بَيْعُ نِتَاجٍ مَا تُنْتِجُ <sup>(٣)</sup> النَّاقَةُ، وَلَا بَيْعُ مَا فِي ظُهُورِ الْإِبِلِ <sup>(٤)</sup>، وَلَا بَيْعُ الْآبِقِ <sup>(٥)</sup> وَلَا الْبَعِيرِ الشَّارِدِ <sup>(٦)</sup>.

### [النهي عن بيع الكلاب:]

وَنُهِىَ عَنْ بَيْعِ الْكِلَابِ، وَاخْتُلِفَ فِي بَيْعِ مَا أُذِنَ فِي اخْتِازِهِ مِنْهَا، وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

(١٥١) أيضًا، وقد اختار النفراوي (١٥١/٢) النصب، قلت: وهو الظاهر؛ لأنه أسلوب شائع في كلام العرب؛ قال ابن مالك: ويحذفونها ويبقون الخبر // وبعد (إن) و(لو) كثيرًا إذا اشتهر. يراجع: شرح ابن عقيل (٢٩٣/١).

(١) (جنين) فعيل بمعنى (مفعول) أي مستور، ومنه سُمِّيَتِ الحَيُّ لاسْتِتَارِهِمْ عَنَّا. يراجع: شرح ابن ناجي (١٥٢/٢).

(٢) هكذا في النسخ كما في الكفاية (٣٤٩/٣)، وفي الرسالة (ص ٢١٥) [الحيوانات].

(٣) قال التتائي: "بضم التاء الأولى وفتح الثانية بالبناء للمفعول، وهذا أشد من الأول؛ لأنه جنين الجنين، وقد نهى (صلى الله عليه وسلم) عن حَبْلِ الحَبَلَةِ."

(٤) وتُسَمَّى المَلَاقِيحُ؛ كقول بعضهم: أبيعك ما يتكون من ماء جملي في بطن ناقتك. يراجع: معين التلاميذ (ص ٣٢٤).

(٥) في المصباح المنير (ص ٢): أَبَقَ الْعَبْدُ أَبَقًا مِنْ بَاقٍ تَعَبَ وَقَتَلَ فِي لُغَةٍ، وَالْأَكْثَرُ مِنْ بَابِ صَرَبَ: إِذَا هَرَبَ مِنْ سَيِّدِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَدٍّ عَمَلٍ، وَالْإِبَاقُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ مِنْهُ؛ فَهُوَ آبِقٌ وَالْجَمْعُ أَبَاقٌ مِثْلُ كَافِرٍ وَكُفَّارٍ.

(٦) في المصباح المنير (ص ٣٠٩): شَرَدَ الْبَعِيرُ شُرُودًا مِنْ بَابِ قَعَدَ: نَدَّ وَتَفَرَّ، وَالْإِسْمُ الشَّرَادُ بِالْكَسْرِ.

## [النهي عن المزانة:]

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْسِهِ، وَلَا بَيْعَتَانِ <sup>(١)</sup> فِي بَيْعَةٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً إِمَّا بِخَمْسَةٍ نَقْدًا أَوْ بِعَشْرَةٍ <sup>(٢)</sup> إِلَى أَجَلٍ قَدْ لَزِمَتْهُ بِأَحَدِ الثَّمَنَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ وَلَا الزَّيْبِ بِالْعِنَبِ لَا مُتَقَاضِلًا وَلَا مُتَمَافِلًا <sup>(٣)</sup>، وَلَا رُطْبٍ <sup>(٤)</sup> بِبَابِيسٍ مِنْ جَنْسِهِ مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ وَالْفَوَاكِهِ، وَهُوَ مِمَّا يُهَيَّ عَنْهُ مِنَ الْمَزَانَةِ <sup>(٥)</sup>، وَلَا يُبَاعُ جَزَافٌ بِمَكِيلٍ أ/ ١١٥/ مِنْ صَنْفِهِ وَلَا جَزَافٌ بِجَزَافٍ مِنْ صَنْفِهِ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ التَّقَاضُلُ فِي الْجَنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ.

## [بيع الغائب على الصفة:]

وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّيْءِ الْغَائِبِ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يُنْقَضُ فِيهِ بِشَرْطٍ، إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ مَكَانَهُ، أَوْ يَكُونَ مِمَّا يُؤْمَنُ تَغَيُّرُهُ مِنْ دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ شَجَرٍ فَيَجُوزُ التَّقْدُّ فِيهِ.

(١) كذا في ج (٧٣) وقال التتائي: 'وقع في بعض النسخ: 'بيعتان' بالرفع عطفاً على المرفوع، وفي بعضها: 'بيعتين' ووجهها: ولا بيع بيعتين، والنسخة الثانية هي نسخة ابن عمر (٤/٤٧٦)، وقد ذكر أيضاً وجه النسختين.

(٢) في أ، ج (٧٣) [أو عشرة] والمثبت موافق للنفرأوي (٢/١٥٤).

(٣) قال التتائي: 'وفي بعض النسخ: 'ولا مثلاً بمثل' موضع قوله: 'ولا متماثلاً، ومعناها واحد'.

(٤) قال التتائي: 'بفتح الراء وسكون الطاء'.

(٥) قال التتائي: 'وهي المغابنة والمدافعة، من قولهم: فاقه زُبُونٌ إذا منعت من حلايقها، فكان كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن مراده، ويعتقد أنه الغالب. وزبون أي دفع. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٢٠٢) مادة (زبن).

## [العهد في الرقيق:]

وَالْعُهُدَةُ <sup>(١)</sup> فِي الرَّقِيقِ إِنْ اشْتَرِطَتْ أَوْ كَانَتْ جَارِيَةً فِي الْبَدَنِ، فَعُهُدَةُ الثَّلَاثِ الضَّمَانُ فِيهَا مِنَ الْبَائِعِ فِي <sup>(٢)</sup> كُلِّ شَيْءٍ، وَعُهُدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالرَّيْصِ.

## [عقد السِّلَم:]

وَلَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ <sup>(٣)</sup> فِي الْعُرُوضِ وَالرَّقِيقِ وَالْحَيَوَانِ وَالطَّعَامِ وَالْإِدَامِ بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَتَعْجِيلٍ <sup>(٤)</sup> رَأْسَ الْمَالِ، أَوْ يُؤَخَّرُهُ <sup>(٥)</sup> إِلَى مِثْلِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَإِنْ كَانَ بِشَرْطٍ، وَأَجَلَ السَّلَمِ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ عَلَى أَنْ يُقْبَضَ <sup>(٦)</sup> يَبْلَدٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَتْ مَسَافَتُهُ يَوْمَيْنِ أَوْ <sup>(٧)</sup> ثَلَاثَةً، وَمَنْ أَسْلَمَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَقَبَضَهُ <sup>(٨)</sup> يَبْلَدٍ

(١) في المعجم الوسيط (ص ٦٣٤): العهد في البيع: ضمان صحة البيع وسلامة المبيع.

(٢) في خ [من]، والمثبت من غيرها وهو الموافق لنسخة النفراوي (١٥٧/٢).

(٣) في المعجم الوسيط (ص ٤٤٦): السِّلَم: بيع شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ بِشَمْنٍ عَاجِلٍ.

(٤) في أ، ج (٧٤)، ك [يعجل] كما في الكفاية (٣٦٧/٣) والمثبت موافق للنفراوي (١٥٧/٢).

(٥) الفعل منصوب بـ(أن) مضمره جوارًا لعطفه على الاسم (تعجيل)، أو تكون (أو) بمعنى (إلا)؛ فَيُنْصَبُ الفعل بـ(أن) مضمره وجوبًا، ويكون المعنى: وتعجيل رأس المال إلا أن يؤخره إلى يومين أو ثلاثة.

(٦) كذا بالبناء للمفعول؛ لأن التثاني أسند الفعل للمسلم فيه.

(٧) قال التثاني: "وَإِنْ كَانَتْ مَسَافَتُهُ يَوْمَيْنِ" كما في كتاب محمد "أَوْ ثَلَاثَةً" كما في سلم المدونة الثالث، وقد ظهر لك ممَّا قررناه أَنَّ "أَوْ" ليست للتخيير.

(٨) في ك [يقبضه]، والمثبت من غيرها، قال التثاني: "الفاكهائي: رَوَيْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: (يَقْبِضُهُ)، مُضَارِعٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (فَقَبِضَهُ)، وَيَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ، فَعَلَى الْمَضَارِعِ يَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى الْمَاضِي الْأَمْرُ مَبْهُمٌ"، وَيُؤْخَذُ مِنْ نَقْلِ التَّثَانِي فِي شَرْحِهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ صَالِحٍ قَوْلَهُ: "يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَازُ السَّلَمِ إِذَا ضَرَبَا الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنَا مَوْضِعَ الْقَبْضِ" أَنَّهُ يَعْتَمِدُ

أَسْلَمَ فِيهِ - فَأَجَازَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup>، وَكَرِهَهُ آخَرُونَ.  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ جِنْسٍ مَا أَسْلَمَ فِيهِ، وَلَا يُسَلَّمُ شَيْءٌ فِي جِنْسِهِ،  
أَوْ فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يُقْرِضَهُ قَرْضًا<sup>(٢)</sup> شَيْئًا فِي مِثْلِهِ صِفَةً وَمِقْدَارًا، وَالتَّغْفُ  
لِلْمُتَسَلِّفِ<sup>(٣)</sup>.

### [الدين بالدين:]

وَلَا يَجُوزُ دَيْنٌ<sup>(٤)</sup> بِدَيْنٍ، وَتَأْخِيرُ رَأْسِ الْمَالِ بِشَرْطٍ إِلَى مَحَلِّ السَّلَمِ أَوْ مَا بَعْدَ مِنْ

نسخة الماضي كما أثبتناه فتدبر.

(١) فسرهُ التتائي بقوله: "مالك في المدونة وجماعة من أصحابه، وَكَرِهَهُ آخَرُونَ" ابن القاسم في المدونة،  
ومنهم ابن وهب وابن عبد الحكم، وهل الكراهة تحريم؟ أو تنزيه؟ قولان لأصبع وابن القاسم،  
والأول هو المشهور.

(٢) "قرضا شيئاً" كذا في أ، ج (٧٤ب)، وقد سقطت "قرضاً" من ز، وهي ثابتة بمداد متن الرسالة في خ،  
م، وثابتة في غيرهما دون بيان للون المداد، وقد أثبتتها النفراوي (١٦٣/٢) من الرسالة وقال: "وفي  
نسخة (شيئاً) بدل (قرضاً)"، وقد سقطت (قرضاً) من شرح ابن ناجي (١٦٤/٢)، وقد أثبتتها أبو  
الحسن في الكفاية (٣٧١/٣)، وأثبت نسخة أخرى في (شيئاً)، وهي [بيننا] وفسرها العدوي بقوله:  
"أي متعيناً قدره"، وقال العدوي في حاشيته عليه: "فقلوه: (شيئاً) بدلاً من (قرضاً) قلت: هذا إن  
كان القرض هنا بمعنى المُقْرَض كالمخلوق بمعنى المخلوق، ويجوز أن يكون (قرضاً) نائباً عن  
المفعول المطلق؛ لأنه اسم للمصدر؛ لأن المصدر على الحقيقة الإقراض؛ فيكون (شيئاً) مفعولاً  
ثانياً لـ (يقرضه).

(٣) في أ، خ، م [المستسلف] كما في معين التلاميذ (ص ١٦٣)، والمثبت من ج وهي نسخة الكفاية  
(٣٦٧/٣) وغيرها.

(٤) كذا في أ، ج (٧٤ب)، وفي الرسالة الفقهية (ص ٢١٧) [عين] وهو خلاف ما في شرح النفراوي  
(١٦٣/٢) وغيره.



العُقْدَة - مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup>، وَلَا يَجُوزُ فُسْخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ، وَهُوَ مِثْلُ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ لَكَ شَيْءٌ فِي دِمَّتِهِ، فَتَفْسَخَهُ فِي شَيْءٍ آخَرَ لَا تَتَعَجَّلُهُ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ حَالًا.

### [بيع الأجل:]

وَإِذَا بَعْتَ سِلْعَةً بِتَمَنِ مُوَجَّلٍ فَلَا تَشْتَرِيهَا <sup>(٣)</sup> بِأَقَلِّ مِنْهُ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ دُونَ الْأَجَلِ، وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْهُ إِلَى أَتَعَدَّ مِنْ أَجَلِهِ، وَأَمَّا إِلَى الْأَجَلِ نَفْسِهِ فَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزٌ، وَتَكُونُ مُقَاصَّةً.

### [بيع الجُزَاف:]

وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ الْجُزَافِ فِيمَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ سِوَى الدَّنَانِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ مَا كَانَ مَسْكُوكًا، وَأَمَّا يَقَارُ <sup>(٤)</sup> الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَذَلِكَ فِيهِمَا جَائِزٌ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ الرَّقِيقِ وَالْثِيَابِ جُزَافًا وَلَا مَا يُمَكِّنُ عَدْدَهُ <sup>(٥)</sup> بِلَا مَسَقَّةٍ جُزَافًا.

(١) قال النفراوي (١٦٤/٢): "(من ذلك) أي الدَّيْنِ بالدَّيْنِ، فالجار والمجرور خبر (تأخير) الواقع مبتدأ؛ فالواو قبل (تأخير) للاستئناف، ويجوز أن تكون الواو لعطف (تأخير) على قوله: "ولا يجوز دين"، أي ولا يجوز تأخير.

(٢) "مثل" سقطت من ز، وهو موافق لـ ج (٧٤ب) وللکفایة (٣٧٣/٣) والمثبت من غيرها كما عند النفراوي (١٦٤/٢) لكنه أسقط [وهو] قبلها، والله أعلم.

(٣) كذا في أ، ج ونسخ التتائي يثبت الياء، فيكون المعنى على النفي، وهو موافق للنفراوي (١٦٦/٢) وفي كفاية الطالب (٣٧٦/٣) بحذف الياء فـ(لا) ناهية والفعل مجزوم بعدها.

(٤) جمع نُقْرَة، وهي القطعة المذابة من الذهب والفضة. يراجع: القاموس المحيط (ص ٤٨٦) والمعجم الوسيط (ص ٩٤٥) مادة (نقر).

(٥) كذا في ج (١٧٥) ونسخ التتائي وشرح ابن عمر (٤٩٩/٤)، وفي الكفاية (٣٨٠/٣) [عده].

## [بيع النخل المؤبّر:]

وَمَنْ بَاعَ تَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُبْتَاعُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنْ الثَّمَارِ، وَالْإِبَارُ <sup>(١)</sup> التَّذْكِيرُ، وَإِبَارُ الرَّزْعِ خُرُوجُهُ مِنَ الْأَرْضِ.  
وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ.

## [البيع على البرئامج:]

وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ مَا فِي الْعِدْلِ <sup>(٢)</sup> عَلَى الْبَرِّامَجِ <sup>(٣)</sup> بِصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ ثَوْبٍ لَا يُنْشَرُ وَلَا يُوصَفُ، أَوْ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ لَا <sup>(٤)</sup> يَتَأَمَّلَانِيهِ وَلَا يَغْرِقَانِ مَا فِيهِ، وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ. وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَذَلِكَ إِذَا رَكْنَا <sup>(٥)</sup> وَتَقَارَبَا لَا فِي أَوَّلِ التَّسَاوِمِ، وَالنَّيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْكَلامِ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقِ الْمُتَبَايِعَانِ.

(١) في القاموس المحيط (ص ٣٤١): أَبَرَّ النَّخْلُ وَالرَّزْعُ، يَأْبُرُهُ وَيَأْبُرُهُ، أَثَرًا وَإِبَارًا وَإِبَارَةً: أَصْلَحَهُ، كَأَبَرَهُ.

(٢) في معين التلاميذ (ص ٣٣١): "هُوَ الْغِرَارَةُ وَنَحْوَهَا" وفي القاموس (ص ١٠٣٠): الْعِدْلُ بِالْكَسْرِ: يَنْصُفُ الْجُمْلَةَ ج: أَعْدَالٌ وَعُدُولٌ.

(٣) قال المغراوي (ص ٢١٨): "يَعْنِي أَلُوْحًا يَكْتُبُ عَلَيْهَا أَعْدَادُ الْأَثْوَابِ"، قال التتائي: "وَالْبَرْنَامَجُ لُغَةٌ فَارْسِيَّةٌ اسْتَعْمَلَهَا الْعَرَبُ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، وَرَوَاهُ الْفَاكَهَانِيُّ بِفَتْحِ الْمِيمِ" وكذا ضبطه المغراوي والفيروزآبادي (ص ١٨٠) بِفَتْحِ الْمِيمِ.

(٤) في ز، م، [ولا]، والمثبت من غيرهما وهو الموافق لابن عمر (٤/٤٩٩) والنفراوي (٢/١٧٥) وغيره.

(٥) قال التتائي: "قَالَ الْفَاكَهَانِيُّ: رُوَيْنَا (رَكَنٌ) بِكَسْرِ الْكَافِ (يَرَكُنُ)، وَهُوَ لُغَةٌ كـ(عَلِمَ) (يَعْلَمُ)، (وَرَكَنٌ) (يَرَكُنُ) مَثَلُ (قَتَلَ) (يَقْتُلُ)، وَبِالْفَتْحِ فِيهِمَا، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هُوَ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، يَعْنِي فِي الثَّالِثَةِ". يراجع: الصحاح، للجوهري (٥/٢١٢٦) مادة (رَكَنَ).

## [الإجارة والجعالة:]

وَالْإِجَارَةُ جَائِزَةٌ إِذَا ضَرَبَا لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> أَجَلًا، وَسَمَّيَا الثَّمَنَ. وَلَا يُضْرَبُ فِي الْجُعْلِ <sup>(٢)</sup> أَجَلٌ فِي رَدِّ آيَةٍ أَوْ بَعِيرٍ شَارِدٍ أَوْ فِي حَفْرِ يَثْرٍ أَوْ بَيْعِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا شَيْءٌ لَهُ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ، وَالْأَجِيرُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَبِعْ - وَجَبَ لَهُ جَمِيعُ الْأُجْرَةِ، وَإِنْ بَاعَ فِي نِصْفِ الْأَجَلِ فَلَهُ نِصْفُ الْإِجَارَةِ.

وَالْكِرَاءُ كَالْبَيْعِ / ١١٦/ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ، وَمَنْ أَكْثَرَى ذَابَةً بِعَيْنِهَا إِلَى بَلَدٍ فَمَاتَتْ انْفَسَخَ الْكِرَاءُ فِيمَا بَقِيَ، وَكَذَلِكَ <sup>(٣)</sup> الْأَجِيرُ يَمُوتُ، وَالذَّارُ تَنْهَدُ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْكِرَاءِ.

## [الإجارة على تعليم القرآن:]

وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْمُعَلِّمِ الْقُرْآنَ <sup>(٤)</sup> عَلَى الْحِذَاقِ <sup>(٥)</sup>، وَمُشَارَطَةُ الطَّبِيبِ عَلَى الْبُرءِ جَائِزَةٌ <sup>(٦)</sup>.

(١) "لذلك" كذا في نسخ التتائي وهو الموافق للنفراوي (١٧٩/٢)، وفي أ، ج (٧٥ب) [ها].

(٢) في المعجم الوسيط (ص ١٢٦): الْجُعَالَةُ: مَا يُجْعَلُ عَلَى الْعَمَلِ مِنْ أَجْرٍ أَوْ رِشْوَةٍ (ج) جَعَالَتُ، وَالْجُعْلُ: الْجُعَالَةُ (ج) جُعُول.

(٣) "كذلك" كذا في أ، ج (٧٥ب)، خ وهو الموافق للنفراوي (١٨٥/٢)، وفي غيرها [كذا].

(٤) "القرآن" ليست في أ، ج (٧٥ب) والكفاية (٤٠١/٣) والمثبت موافق للنفراوي (١٨٦/٢).

(٥) قال التتائي: "قال في الصحاح: حَدَقَ الصَّبِيُّ الْقُرْآنَ وَالْعَمَلُ يَحْدِقُ حَدَقًا وَحَدَقًا وَحَدَاقَةً وَحَدَاقًا: إِذَا مَهَرَ فِيهِ، وَحَدَقَ بِالْكَسْرِ حَدَقًا لَعْنَةً فِيهِ، وَيُقَالُ لِلْيَوْمِ الَّذِي يَخْتَمُ فِيهِ الْقُرْآنُ: هَذَا يَوْمُ حَدَاقِهِ، وَفُلَانٌ فِي صَنْعَتِهِ حَادِقٌ بِأَذَى، وَهُوَ أَتْبَاعُ لَهُ". يراجع: الصحاح (١٤٥٦/٤) مادة (حدق).

(٦) "جائزة" كذا في نسخ التتائي، وهو الموافق للنفراوي (١٨٧/٢) فهذه جملة مستقلة، وقد سقطت هذه الكلمة من أ، ج والكفاية (٤٠٢/٣) فعطف (مشارطة) على (تعليم) فجزءه.

[متى ينفسخ الكراء:]

وَلَا يَنْتَقِضُ الْكِرَاءُ بِمَوْتِ الرَّائِبِ أَوْ السَّاحِنِ وَلَا بِمَوْتِ غَنَمِ الرَّغَايَةِ، وَلَيَاتُ بِمِثْلِهَا، وَمَنْ أَكْثَرَى كِرَاءَ مَضْمُونًا فَمَاتَتِ الدَّابَّةُ فَلَيَاتُ بِغَيْرِهَا، وَإِنْ مَاتَ الرَّائِبُ لَمْ يَنْفَسَخِ الْكِرَاءُ، وَلْيَكْثُرُوا <sup>(١)</sup> مَكَانَهُ غَيْرُهُ، وَمَنْ أَكْثَرَى مَاغُونًا <sup>(٢)</sup> أَوْ غَيْرُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي هَلَاكِهِ بِيَدِهِ، وَهُوَ مُصَدَّقٌ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ كَذِبُهُ.

[تضمين الصناع:]

وَالصُّنَاعُ ضَامِنُونَ لِمَا غَابُوا عَلَيْهِ: عَمِلُوهُ بِأَجْرٍ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرٍ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْحَمَامِ <sup>(٣)</sup>، وَلَا <sup>(٤)</sup> عَلَى صَاحِبِ السَّفِينَةِ، وَلَا كِرَاءَ لَهُ إِلَّا عَلَى الْبَلَاغِ.

[الشركة:]

وَلَا بَأْسُ بِالشَّرْكَةِ <sup>(٥)</sup> بِالْأَبْدَانِ إِذَا عَمِلَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عَمَلًا وَاحِدًا أَوْ مُتَقَارِبًا،

---

(١) كذا في أ، وفي ج (١٧٦) [ليكروا] قال التتائي: "قيل: صوابه "ليكروا" لأنَّ المكثري هو الذي يُعطى الكراء، والمكثري هو ربُّ الدابة، ووارث الميت إنما يُكربها لغيره، فيصيرُ كَرَبَهَا أي ربُّ الدابة، وهو المكاري.

(٢) قال التتائي: "وهو اسمُ جامعٍ لمنافع البيت كقِذْرٍ وفأسٍ وقصعةٍ ومنجَلٍ وغربالٍ وقفَةٍ ونحوها".

(٣) أي حارس الشياح في الحمامات، وهذا فيما تلف بأمر الله أو بسرقة. تراجع: شرح يوسف بن عمر الأنفاسي (٤/ ٥٢٦).

(٤) كذا في نسخ التتائي وهو موافق للنفراوي (١٩٣/٢)، وفي الرسالة (ص ٢١٩) وكفاية الطالب الرباني (٤٠٩/٣) زيادة [ضمان] هنا في متن الرسالة، والله أعلم.

(٥) قال التتائي: "وهي بكسر الشين وفتحها وسكون الراء فيهما، وفتح الشين وكسر الراء، وأفصحها الأولى، وهي - لغة - الاختلاط"، وفي المصباح المنير (ص ٣١١): "شَرِكْتُهُ فِي الْأَمْرِ أَشْرَكْتُهُ مِنْ بَابِ تَعَبَ شَرِكًا وَشَرِكَةً: إِذَا حَزَرَ لَهُ شَرِيكًا، وَجَمَعَ الشَّرِيكَ شُرَكَاءَ وَأَشْرَكَ، وَأَشْرَكَتُهُ فِي الْأَمْرِ وَالْبَيْعِ: أَشْرَكْتُهُ".

وَيَجُوزُ الشَّرَكَةُ بِالْأَمْوَالِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ مَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ <sup>(١)</sup>،  
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ مَا شَرَطَا مِنَ الرَّبْحِ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ رَأْسُ الْمَالِ،  
وَيَسْتَوِيَا فِي الرَّبْحِ.

### [القراض:]

وَالْقَرَضُ <sup>(٢)</sup> جَائِزٌ بِالذَّنَائِيرِ وَالذَّرَاهِمِ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِيهِ بِنَقَارِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا  
يَجُوزُ بِالْعُرُوضِ، وَيَكُونُ إِنْ نَزَلَ أَحَدًا فِي بَيْعِهَا وَعَلَى قَرَارِضٍ مِثْلِهِ فِي الثَّمَنِ، وَلِلْعَامِلِ  
كِسْوَتُهُ وَطَعَامُهُ إِذَا سَافَرَ فِي الْمَالِ الَّذِي لَهُ بَالٌ، وَإِنَّمَا يَكْتَسِبُ فِي السَّفَرِ الْبَعِيدِ، وَلَا  
يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ حَتَّى يَنْصَرَ <sup>(٣)</sup> رَأْسُ الْمَالِ.

### [المساقاة:]

وَالْمُسَاقَاةُ <sup>(٤)</sup> جَائِزَةٌ فِي الْأَصُولِ عَلَى مَا تَرَاضَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَالْعَمَلُ كُلُّهُ عَلَى

جَعَلْتَهُ لَكَ شَرِيكًَا.

(١) كذا في نسخ التتائي وهو موافق للكفاية (٤١٨/٣) وزاد النفراوي (١٩٨/٢) هنا [منهما].

(٢) قال التتائي: هذه لغة أهل الحجاز مأخوذة إما من القرض، وهو القطع؛ لأنَّ رَبَّ الْمَالِ قطع من ماله  
قطعة للعامل يتصرف فيها بقطعة من الربح، وإما من المساواة، يقال: تقارض الشاعران إذا تساويا  
فيما أنشدها، ولغة أهل العراق المضاربة، إما لأنَّ كلاً منهما يضرب في الربح بنصيب، وإما من  
الضرب في الأرض الذي هو السفر .... وحده ابن عرفة بقوله: تمكين مال لمن يتجر به بجزء من  
ربحه لا بلفظ الإجارة. يراجع: شرح حدود ابن عرفة، للرصاع (ص ٥٠٠).

(٣) في المصباح المنير (ص ٦١٠): نَصَّ الْمَاءَ يَنْصُ مِنْ بَابِ صَرَبَ نَضِيضًا: خَرَجَ قَلِيلًا قَلِيلًا. نَصَّ  
الثَّمَنُ: حَصَلَ وَتَعَجَّلَ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَ الذَّرَاهِمَ وَالذَّنَائِيرَ نَصًّا وَنَاضًا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ إِنَّمَا  
يُسَمُّونَهُ نَاضًا إِذَا تَحَوَّلَ عَيْنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَتَاعًا. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٩٢٩) مادة (نضض).

(٤) قال التتائي: "مأخوذة من السقي؛ لأنه جل عملها؛ إذ به صلاح ثمرتها، ولفظها مفاعلة إما من

المُسَاقِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُشْتَرِطُ عَلَيْهِ عَمَلًا غَيْرَ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ، وَلَا عَمَلُ شَيْءٍ يُنْشِئُهُ فِي الْحَائِطِ، إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ مِنْ سَدٍّ<sup>(٢)</sup> الْحَظِيرَةِ وَإِصْلَاحِ الضَّفِيرَةِ - وَهُوَ مُجْتَمَعُ الْمَاءِ - مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْشِئَ بِنَاءَهَا. وَالتَّذْكِيرُ عَلَى الْعَامِلِ، وَتَنْقِيَةُ<sup>(٣)</sup> مَنَاقِعِ<sup>(٤)</sup> الشَّجَرِ وَإِصْلَاحُ مَسْقِطِ<sup>(٥)</sup> الْمَاءِ مِنَ الْغَرْبِ<sup>(٦)</sup> وَتَنْقِيَةُ الْعَيْنِ وَشِبْهُ ذَلِكَ كُلُّهُ<sup>(٧)</sup> جَائِزٌ أَنْ يُشْتَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَا تَحْجُزُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى إِخْرَاجِ مَا فِي الْحَائِطِ مِنَ الدَّوَابِّ، وَمَا مَاتَ مِنْهَا فَعَلِ

الواحد، وهو قليل كـ (سافر)، أو لوحظ فيها العقد، وهو منهما في لسان العرب (٣٩٤/١٤): "والمُسَاقَاةُ فِي النَّخِيلِ وَالْكَزْزَمِ عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَمَا أَشْبَهَهُ. يُقَالُ: سَاقَى فُلَانٌ فُلَانًا نَخْلَهُ أَوْ كَزَمَهُ إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَاسْتَعْمَلَهُ فِيهِ عَلَى أَنْ يَغْمُرَهُ وَيَسْقِيَهُ وَيَقْرُمَ بِمَصْلَحَتِهِ مِنَ الْإِبَارِ وَغَيْرِهِ، فَمَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهُ فَلِلْعَامِلِ سَهْمٌ مِنْ كَذَا وَكَذَا سَهْمًا مِمَّا تُعْلَهُ، وَالْبَاقِي لِلْمَالِكِ النَّخْلِ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يُسَمُّونَهَا الْمُعَامَلَةَ".

(١) قال التتائي: "بفتح القاف، وهو العامل".

(٢) في أ، ج (٧٦ب) [شد] بالشين المعجمة، وقال التتائي في ضبط الكلمتين (سد) و(الخطيرة) معا: "بالسين المهملة، والطاء المعجمة المُشَالَّة، وهي عيدانٌ تُجْعَلُ في أعلى الحائط تمنع من يتسور عليه، ويُرَوَّى بالشين المعجمة كالنزعَةِ تَكُونُ فِي الرَّزْبِ فَيَشْدُهَا، وَأَمَّا بِالْمُهْمَلَةِ فَيُثَلُّ أَنْ يَنْحَلَّ بَابٌ فِي الْحَائِطِ فَيَبْنِيهِ بِنَاءً خَفِيفًا".

(٣) "تنقية" مبتدأ، وما بعده معطوف عليه، وخبره (جائز)، أفاده النفراوي (٢٠٥/٢).

(٤) في المعجم الوسيط (ص ٩٤٨): الْمَنْقَعُ: الْمُسْتَنْقَعُ، وَالْبَحْرُ، وَالرِّيُّ. (ج) مَنَاقِعُ.

(٥) قال التتائي: "بكسر القاف، وهو موضع سقوطه" ونقله العدوي في حاشيته على الكفاية (٤٣٠/٣) وهو مما جاء على خلاف القياس الصربي كمسجد؛ لأن قياسه فتح القاف من (مسقط). يراجع: شرح النفراوي (٢٠٦/٢).

(٦) قال التتائي: "بالسكون وهو الدلو الكبير".

(٧) "كله" كذا في نسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وهي زيادة ليست في أ، ج (١٧٧) ولا عند النفراوي (٢٠٦/٢) وغيره.

رَبَّهُ خَلْفَهُ، وَتَفَقَّهُ الدَّوَابَّ وَالْأَجْرَاءَ عَلَى الْعَامِلِ، وَعَلَيْهِ زَرْيَعَةُ الْبَيَاضِ الْيَسِيرِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْقَى ذَلِكَ لِلْعَامِلِ، وَهُوَ أَحَلُّهُ، وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ كَثِيرًا <sup>(١)</sup> لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُدْخِلَهُ فِي مُسَافَاةِ التَّخْلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ <sup>(٢)</sup> قَدَرُ الثَّلَثِ مِنَ الْجَمِيعِ فَأَقْلَ.

### [المزارة:]

وَالشَّرَكَةُ فِي الزَّرْعِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَتْ الزَّرِيعَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَالزَّرْعُ <sup>(٣)</sup> بَيْنَهُمَا: كَانَتْ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا وَالْعَمَلُ عَلَى الْآخَرِ، أَوْ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا وَكَثَرَتِ الْأَرْضُ، أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا، وَمِنْ عِنْدِ الْآخَرِ الْأَرْضُ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ، أَوْ الْعَمَلُ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمَا، وَالزَّرْعُ <sup>(٥)</sup> بَيْنَهُمَا - لَمْ يَحْزَنْ، وَلَوْ كَانَا أَكْثَرِيَا الْأَرْضَ، وَالْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ، وَعَلَى الْآخَرِ الْعَمَلُ - جَازَ إِذَا تَقَارَبَتْ قِيمَتُهُ ذَلِكَ، وَلَا يُنْقَدُ فِي كِرَاءِ أَرْضٍ غَيْرِ مَأْمُونَةٍ قَبْلَ أَنْ تُرَوَى.

(١) "كثيرًا" من أ، ج (١٧٧)، ك؛ وهو الموافق لغيره من الشروح كما في الكفاية (٤٣٣/٣) والنفراوي (٢٠٨/٢)، وقد جُعِلَ في غيرها مكانها بمداد متن الرسالة [أكثر]، والمثبت أظهر، وفسر التثاني الكثير بما كان أكثر من الثلث، والله أعلم.

(٢) في أ هنا زيادة [ذلك]، وليست عند الشراح، وقد قَدَّرَ التثاني مكانها اسمًا لـ (يكون)، وهو البياض، وتبعه النفراوي (٢٠٨/٢) والعدوي (٤٣٤/٣) أي إلا أن يكون البياض قدر الثلث ....

(٣) في أ، ج، ك [الريح] وهو الموافق للكفاية (٤٣٦/٣) ومعين التلاميذ (ص ٣٤٠)، والمثبت من غيرها، وهو الموافق للنفراوي (٢٠٩/٢)، والأصل في هذا الزرع؛ ففيه يظهر الريح والخسارة .

(٤) "العمل" كذا في نسخ التثاني، وقد سقطت من أ، ج (٧٧) والنفراوي (٢١٠/٢) وغيره.

(٥) في الكفاية (٤٣٦/٣) [الريح] وقد سبق مثله قريباً .



## [الجائحة:]

وَمِنْ ابْتِغَاءِ ثَمَرَةٍ فِي رُءُوسِ الشَّجَرِ فَأُجِيجَ بِبَرْدٍ<sup>(١)</sup> أَوْ جَرَادٍ أَوْ جَلِيدٍ<sup>(٢)</sup> / ١١٧١/ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ أُجِيجَ قَدْرُ الثُّلُثِ فَأَكْثَرُ وَضِعَ عَنِ الْمُشْتَرِي قَدْرُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَنِ، وَمَا نَقَصَ عَنِ الثُّلُثِ فَمِنَ الْمُبْتَاعِ، وَلَا جَائِحَةٌ<sup>(٣)</sup> فِي الزَّرْعِ وَلَا فِيمَا اشْتَرِيَ بَعْدَ أَنْ يَبْسَ مِنَ الثَّمَارِ، وَتَوْضُعُ جَائِحَتِهِ الثَّقَلِ وَإِنْ قَلَّتْ، وَقِيلَ: إِنَّمَا يُوضَعُ قَدْرُ الثُّلُثِ<sup>(٤)</sup>.

## [العريّة:]

وَمَنْ أَغْرَى ثَمَرَ تَحْلَاتٍ لِرَجُلٍ مِنْ جَنَانِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا إِذَا أَزْهَتْ بِخَرْصِهَا<sup>(٥)</sup> ثَمَرًا يُعْطِيهِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجِذَازِ<sup>(٦)</sup> إِنْ كَانَ فِيهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَأَقْلُ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ إِلَّا بِالْعَيْنِ وَالْعَرْضِ.

(١) قال التتائي: "بفتح الراء، وهو الحصى".

(٢) قال التتائي: "في الصحاح: الجليد: الضريب والسقيط، وهو ندى يسقط من السماء، فيجمد على الأرض، تقول منه: جليدت الأرض، فهي مجلودة". راجع: الصحاح (٤٥٩/٢) مادة (جلد).

(٣) في المصباح المنير (ص ١١٣): الجائحة: الآفة، يُقال: جاحت الآفة المَالُ تَجُوحُهُ جَوْحًا: إِذَا أَهْلَكَتُهُ، وَتَجِيحُهُ جِيَا حَةً لُغَةً، فَهِيَ جَائِحَةٌ، وَالْجَمْعُ الْجَوَائِحُ، وَالْمَالُ تَجُوحٌ وَتَجِيحٌ، وَأَجَا حَتْهُ بِالْأَلْفِ لُغَةً تَالِيَةً فَهُوَ تَجَا حٌ، وَاجْتَا حَتْ الْمَالُ مِثْلُ: جَا حَتْهُ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْجَائِحَةُ مَا أَذْهَبَ الثَّمَرَ بِأَمْرِ سَمَاوِيٍّ.

(٤) في أ، ج (٧٧ب) الفرنسية (٣٣٥ب) [لَا يُوضَعُ إِلَّا قَدْرُ الثُّلُثِ] وهو الموافق لغيره ككفاية الطالب (٤٤٤/٣)، والمثبت من بقية النسخ، والأمر قريب.

(٥) قال التتائي: "بكسر الحاء المعجمة" قلت: الخَرْصُ: الخَرْزُ، والاسم بالكسر، كم خَرْصُ أرضك ؟. راجع: القاموس المحيط (ص ٦١٧) مادة (خرص).

(٦) قال التتائي: "بالمعجمة، وهو القطع"، يقال: جَدَّ النخلُ يَجْدُهُ جَدًّا وَجَذَادًا وَجَذَادًا: قطع ثمره وجناه. راجع: تاج العروس (٣٨٤/٩) والمعجم الوسيط (ص ١١٢) مادة (جذذ).

## بَابُ فِي الْوَصَايَا وَالْمَدَبَرِّ وَالْمَكَاتِبِ وَالْمَعْتَقِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْوَلَاءِ

[الوصية:]

خ ١٢٧ب/ وَيَحْقُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَا <sup>(١)</sup> يُوصِي فِيهِ أَنْ يُعَدَّ <sup>(٢)</sup> وَصِيَّتَهُ، وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ،  
وَالْوَصَايَا خَارِجَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ، وَيُرَدُّ مَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُجِزَّهُ الْوَرِثَةُ.

[ترتيب الوصايا مع العتق وغيره:]

وَالْعَتَقُ بَعَيْنُهُ مُبَدَأٌ عَلَيْهَا، وَالْمَدَبَرُّ فِي الصَّحَةِ مُبَدَأٌ عَلَى مَا فِي الْمَرَضِ مِنْ عِتْقٍ  
وَعَبْرَةٍ، وَعَلَى مَا قَرَّطَ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ، فَأَوْصَى بِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي ثُلَاثِهِ مُبَدَأٌ عَلَى الْوَصَايَا،  
وَمَدَبَرُّ الصَّحَةِ مُبَدَأٌ عَلَيْهِ.

وَإِذَا صَاقَ الثَّلَاثُ تَخَاصَّ أَهْلُ الْوَصَايَا الَّتِي لَا تَبْدِئَةُ فِيهَا، وَلِلرَّجُلِ الرُّجُوعُ عَنْ  
وَصِيَّتِهِ مِنْ عِتْقٍ وَعَبْرَةٍ.

[التدبير:]

وَالْتَدْبِيرُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ أَنْتَ مُدَبَّرٌ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي، ثُمَّ لَا يَجُوزُ لَهُ  
بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ <sup>(٣)</sup>، وَلَهُ خِدْمَتُهُ، وَلَهُ انْتِزَاعُ مَالِهِ مَا لَمْ يَمْرُضْ، وَلَهُ وَطْؤُهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً،

(١) قال التتائي: "وفي نسخة: 'مَال' موضع 'مَا' وهذه النسخة تفسير لـ(ما).

(٢) قال التتائي: "بضم أوله من الاستعداد".

(٣) "ولا هبته" ثابتة في ج (٧٨ب)، قال التتائي: "كذا في بعض النسخ، ولا فرق بين هبة الشواب  
وغيرها لما فيه من عقد الحرية"، وهذه الزيادة ليست في أ ولا عند ابن عمر (٥٧٨/٤) ولا الكفاية  
(٤٦٥/٣) وقد ذكر النفراوي (٢٢٣/٢) هذا اللفظ لكن لم يجعل في المطبوع من متن الرسالة،  
==

وَلَا يَطَأُ الْمُعْتَقَةَ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا يَبِيعُهَا، وَلَهُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا، وَلَهُ انْتِزَاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَقْرِبِ  
الْأَجَلَ، وَإِذَا مَاتَ فَالْمُدَبَّرُ حُرٌّ<sup>(١)</sup> مِنْ ثُلُثِهِ، وَالْمُعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ.

### [الكتابة:]

وَالْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَالكِتَابَةُ جَائِزَةٌ عَلَى مَا رَضِيَهِ الْعَبْدُ وَسَيِّدُهُ مِنَ  
الْمَالِ مُنْجَمًا<sup>(٢)</sup> فَلَيْتِ التُّجُومُ أَوْ كَثُرَتْ، فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ رَقِيقًا، وَحَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، وَلَا  
يُعْجِزُهُ إِلَّا السُّلْطَانُ بَعْدَ التَّلَوُّمِ<sup>(٣)</sup> إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّعْجِيزِ.

وَكُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ قَوْلُهَا بِمَنْزِلَتِهَا مِنْ مُكَاتَّبَةٍ أَوْ مُدَبَّرَةٍ أَوْ مُعْتَقَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ مَرْهُونَةٍ،  
وَوَلَدُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَتِهَا. وَمَالُ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعَهُ السَّيِّدُ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَوْ  
كَاتَبَهُ، وَلَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ - فَلَيْسَ لَهُ انْتِزَاعُهُ. وَلَيْسَ لَهُ وَطْءُ مُكَاتَّبَتِهِ. وَمَا حَدَّثَ لِلْمُكَاتَّبَةِ  
وَالْمُكَاتَّبِ مِنْ وَلَدٍ دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْكِتَابَةِ، وَعَتَقَ<sup>(٤)</sup> بِعِنْقَيْهِمَا.

وَتَجُوزُ كِتَابَتُهُ الْجَمَاعَةَ، وَلَا يُعْتَقُونَ إِلَّا بِأَدَاءِ الْجَمِيعِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتَّبِ عِتْقٌ وَلَا

وحكاية التتائي لهذا اللفظ كافية، والله أعلم.

(١) "حر" وافقه النفراوي (٢٢٤/٢) عليها، وليست في الرسالة (ص ٢٢٣) ولا الكفاية (٤٦٧/٣).

(٢) قال النفراوي (٢٢٥/٢): "أي موجلاً"، وفي المصباح المنير (ص ٥٩٤): وَكَانَتْ الْعَرَبُ تُؤَقَّتُ بَطُلُوعِ  
التُّجُومِ؛ لِأَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ الْحِسَابَ، وَإِنَّمَا يَحْفَظُونَ أَوْقَاتِ السَّنَةِ بِالْأَنْوَاءِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ  
الْوَقْتَ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ الْأَدَاءُ تَجْمًا تَجُوزًا؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالتَّجْمِ، وَاشْتَقُّوا مِنْهُ فَقَالُوا:  
تَجَمْتُ الدَّيْنَ بِالتَّثْقِيلِ إِذَا جَعَلْتَهُ تَجْمًا.

(٣) تَلَوَّمَ فِي الْأَمْرِ: تَمَكَّثَ وَانْتَظَرَ، وَلِي فِيهِ لَوْمَةٌ: تَلَوَّمَ. يراجع: القاموس المحيط (ص ١١٥٩).

(٤) عَتَقَ الْعَبْدُ يَعْتِقُ عِتْقًا وَعِتَاقًا وَعِتَاقَةً: خَرَجَ عَنِ الرِّقِّ فَهُوَ عَتِيقٌ وَعَاتِقٌ (ج) عِتْقَاءُ، وَأَعْتَقَهُ - أَيِ  
سَيِّدَهُ - فَهُوَ مُعْتَقٌ. يراجع: القاموس المحيط (ص ٩٠٦).

إِثْلَافَ مَالِهِ حَتَّى يُعْتَقَ، وَلَا يَتَزَوَّجَ وَلَا يُسَافِرُ السَّفَرَ الْبَعِيدَ إِلَّا بِإِذْنِ<sup>(١)</sup> سَيِّدِهِ.

وَإِذَا مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ مَقَامُهُ، وَأَدَّى مِنْ مَالِهِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ حَالًا، وَوَرِثَ مَنْ مَعَهُ مِنْ وَلَدِهِ مَا بَقِيَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ وَقَاءٌ فَإِنَّ وَلَدَهُ يَسْعَوْنَ فِيهِ، وَيُؤَدُّونَ نُجُومًا إِنْ كَانُوا كِبَارًا، وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا وَلَيْسَ فِي الْمَالِ قَدْرُ النُّجُومِ إِلَى بُلُوغِهِمُ السَّعْيَ - أ/ ١١٨/ رَقُوعًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ - وَرَثَةُ سَيِّدِهِ.

### [أُمُّ الْوَلَدِ:]

وَمَنْ أَوْلَدَ أُمَّتَهُ<sup>(٢)</sup> فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ بِهَا فِي حَيَاتِهِ، وَتُعْتَقَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ بَعْدَ وَقَاتِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا، وَلَا لَهُ عَلَيْهَا خِدْمَةٌ وَلَا غَلَّةٌ، وَلَهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي الْعِتْقِ يُعْتَقُ بِعِتْقِهَا.

وَكُلُّ مَا<sup>(٣)</sup> أَسْقَطَتْهُ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فَهِيَ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ، وَلَا يَنْقَعُهُ الْعَزْلُ إِذَا أَنْكَرَ وَلَدَهَا، وَأَقْرَبُ بِالْوَطْءِ، فَإِنْ ادَّعَى اسْتِبْرَاءً لَمْ يَطَأْ بَعْدَهُ - لَمْ يُلْحَقْ بِهِ مَا جَاءَ مِنْ وَلَدٍ.

### [العتق:]

وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ، وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ اسْتَيْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ يُقَامُ عَلَيْهِ وَعَتَقَ، فَإِنْ

(١) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١٧٩) [بغير إذن] وهو الموافق للكفاية (٤٧٨/٣) وغيرها.

(٢) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (٧٩) [أمة] دون ضمير، وهو الموافق لمعين التلاميذ (ص ٣٤٨) وغيره.

(٣) كذا في أ، ج (٧٩) ب، وفي نسخ التتائي [كلما] موصولة، والقاعدة أن (كل) لا توصل بـ(ما) إلا إذا كانت (كل) منصوبة على الظرفية، وفي كفاية الطالب (٤٨٥/٣) مقطوعة. يراجع: قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، للأستاذ عبد السلام هارون، دار الطلائع - القاهرة، ٢٠٠٥م (ص ٥٢).

لَمْ يُوجَدْ لَهُ مَالٌ بَقِيَ سَهْمُ الشَّرِيكِ رَقِيقًا، وَمَنْ مَثَلَ بِعَبْدِهِ مُثْلَةً <sup>(١)</sup> بَيِّنَةً مِنْ قَطْعِ جَارِحَةٍ وَتَحْوِهَا أُعْتِقَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ مَلَكَ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَ بَنَاتِهِ أَوْ جَدَّهُ أَوْ جَدَّتَهُ أَوْ أَخَاهُ لِأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِهَمَا جَمِيعًا - عَتَقَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ أَعْتَقَ حَامِلًا كَانَ جَبِينُهَا حُرًّا مَعَهَا، وَلَا يُعْتَقُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةُ مَنْ فِيهِ مَعْنَى مِنْ عَتَقٍ بَتَذِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَلَا <sup>(٢)</sup> أَعْنَى وَلَا أَقْطَعَ الْيَدِ وَشِبْهِهِ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ <sup>(٣)</sup> الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ عَتَقُ الصَّبِيِّ <sup>(٤)</sup> وَلَا الْمَوْلَى عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup>.

### [الولاء:]

وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ، وَمَنْ أَعْتَقَ عَنْ رَجُلٍ فَالْوَلَاءُ لِلرَّجُلِ، وَلَا يَكُونُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَوَلَاءُ مَا <sup>(٦)</sup> أَعْتَقَتْ

---

(١) في المصباح المنير (ص ٥٦٣): وَمَثَلْتُ بِالْقَتِيلِ مَثْلًا مِنْ بَابِي قَتَلَ وَصَرَبَ: إِذَا جَدَعْتَهُ وَظَهَرَتْ آثَارُ فِعْلِكَ عَلَيْهِ تَنكِيلًا، وَالتَّشْدِيدُ مَبَالِغَةً، وَالْإِسْمُ الْمَثْلَةُ وَزَانُ غُرْقَةٍ.

(٢) كذا في الفرنسية (١٣٤٧) وهو الموافق لغيره من الشروح كالنفراوي (٢٤١/٢) وفي غيرها من نسخ التتائي بمداد متن الرسالة زيادة [عتق] هنا، وهي من الشرح في الفرنسية.

(٣) كذا في الفرنسية (١٣٤٧) وهو الموافق لغيره من الشروح ككفاية الطالب (٤٩٦/٣) وفي غيرها من نسخ التتائي بمداد متن الرسالة زيادة [دين] هنا، وهي من الشرح في الفرنسية.

(٤) هذا من إضافة المصدر إلى فاعله.

(٥) في المصباح المنير (ص ٦٧٢): وَوَلِيْتُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ؛ فَالْفَاعِلُ وَالِ، وَالْجُمْعُ وَلَاءٌ، وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ مَوْلَى عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ عَلَى مَفْعُولٍ، قَالَ الْمَغْرَاوِي (ص ٢٢٦): "كَتَقْضِي".

(٦) قال التتائي: "أوقع (ما) على مَنْ يَعْقُلُ، وَالْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا لِمَنْ لَا يَعْقُلُ، عَكْسُ (مَنْ)".

المرأة لها ولولاء من يجزئ<sup>(١)</sup> من ولد أو عبد أعنته، ولا تترك ما أعنت غيرهما من أب أو ابن أو زوج أو غيره، وميراث السائبة لجماعة المسلمين.

والولاء للأقعد من عصبة الميت الأول، فإن ترك ابنتين قورتا ولأه مؤلى لأبيهما، ثم مات أحدهما وترك بين<sup>(٢)</sup> رجع الولاء إلى أخيه دون بنيه، وإن مات واحد منهما وترك ولداً، ومات أخوه، وترك ولدان - فالولاء بين الثلاثة أثلاثاً.

## باب في الشفعة والهبة والصدقة والحبس والرهن والعارية والوديعة واللقطة والغصب

[الشفعة:]

خ/ ١٤٠ أ/ وإنما الشفعة<sup>(٣)</sup> في المشاع، ولا شفعة فيما قد قسّم ولا لحارٍ ولا في طريق ولا في عرصية<sup>(٤)</sup> دارٍ قد قسّمت بيوتها، ولا في فحل<sup>(٥)</sup> نخل أو يثر إذا قسّمت

(١) كذا في ك، وفي غيرها [يجزئ] دون ضمير كما في كفاية الطالب (٥٠٠/٣)، والمثبت موافق للنفراوي (٢٤٤/٢)، وضبطه العدوي في حاشيته بالبناء للمفعول، وهو موافق لشرح أبي الحسن حيث جعل المسند إليه [ولأه]، وما سار عليه التائي يقتضي أن الفعل مبني للفاعل؛ لأنه جعل المسند إليه [عنتها]، والله أعلم.

(٢) في ز، م، ك [ابنين] كما في ج (٨٠ب)، وهو موافق لما في كفاية الطالب الرباني (٥٠٢/٣)، والمثبت من غيرها كما في أ، وهو موافق للنفراوي (٢٤٥/٢) والله أعلم.

(٣) قال المغراوي (ص ٢٢٧): "واشتقاقها من الشفع وهو الزوج؛ لأنها ضم جزء إلى جزء فيصير به شفعا" وقال التائي: "والشفعة يأسكان الفاء، وحكي ضمها، وحدها ابن عرفة بأنها استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه". يراجع: المختصر الفقهي، لابن عرفة (٣٢٦/٧).

(٤) قال التائي: "أي ساحتها" وفي المصباح المنير (ص ٤٠٢): "وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء،

التَّخْلُ أَوْ<sup>(١)</sup> الْأَرْضُ، وَلَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ، وَلَا شُفْعَةَ لِلْحَاضِرِ بَعْدَ السَّنَةِ، وَالْغَائِبُ عَلَى شُفْعَتِهِ وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ، وَعَهْدُهُ الشَّفِيعَ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَيُوقَفُ الشَّفِيعُ قِيَامًا أَخَذَ وَإِمَّا تَرَكَ، وَلَا تُوهَبُ الشُّفْعَةُ وَلَا تُبَاعُ، وَتُقَسَّمُ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ.

[الهبة:]

وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ، وَالْهِبَةُ لِصِلَةِ الرَّجْمِ/١١٩٩/ أَوْ لِفَقِيرٍ كَالصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا.

[اعتصار الهبة والرجوع في الصدقة:]

وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ، وَلَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ<sup>(٢)</sup> مَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوْ الْكَبِيرِ مَا لَمْ يُنَكِّحْ أَوْ يُدَايِنِ لِذَلِكَ، أَوْ يُحْدِثَ فِي الْهِبَةِ حَدَثًا، وَالْأُمُّ تَعْتَصِرُ إِنْ كَانَ<sup>(٣)</sup> الْأَبُ حَيًّا، وَلَا تَعْتَصِرُ<sup>(٤)</sup> مِنْ يَتِيمٍ، وَالتِّمُّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ

وَالْجُمُعُ عَرَاضٌ وَعَرَصَاتٌ مِثْلُ سَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ.

(١) في المصباح المنير (ص ٤٦٣): "وَفِي ذِكْرِ التَّخْلِ الَّذِي يُلْقَحُ حَوَامِلَ التَّخْلِ لُغَتَانِ، الْأَكْثَرُ فَحَالٌ وَزَانٌ تُفَاجِ، وَالْجُمُعُ فَحَاجِلٌ، وَالْقَانِيَةُ فَحُلٌ مِثْلُ غَيْرِهِ، وَجُمُعُهُ فَحُولٌ".

(٢) هكذا في الفرنسية (١٣٥٠) وهو الموافق للرسالة (ص ٢٢٨) والنفراوي (٢٤٨/٢)، وفي غيرها من النسخ بالواو، وهو موافق لما في كفاية الطالب الرباني (٥٠٦/٣).

(٣) في المصباح المنير (ص ٤١٣): "وَالْعَصَارَةُ: مَا سَالَ عَنْ الْعَصْرِ، وَمِنْهُ قِيلَ: اغْتَصَرْتُ مَالَ فُلَانٍ إِذَا اسْتَخْرَجْتَهُ مِنْهُ".

(٤) قال التتائي: "وَفِي بَعْضِ النُّسخ: 'وَالْأُمُّ تَعْتَصِرُ مَا دَامَ الْأَبُ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ لَمْ تَعْتَصِرْ' وهي نسخة أ، ج (٨١ب) والكفاية (٥٢٠/٣) والنفراوي (٢٥٦/٢) وغيرهما.



فَجَارَتْهُ لَهُ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَلْبَسْهُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا، وَإِنَّمَا يَحُورُ<sup>(٢)</sup> لَهُ مَا يُعْرِفُ بِعَيْنِهِ، وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَا تَحُورُ حَيَارَتُهُ لَهُ.

وَلَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِي صَدَقَتِهِ، وَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمِيرَاثٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ لَبَنِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ، وَلَا يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ.

[هبة الثواب:]

وَالْمَوْهُوبُ لِلْعَوَضِ إِمَّا أَثَابَ الْقِيَمَةَ<sup>(٣)</sup> أَوْ رَدَّ الْهَبَةَ، فَإِنْ قَاتَتْ فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ<sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُرَى<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ، وَأَمَّا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ<sup>(٦)</sup> فَذَلِكَ سَائِعٌ.

[الصدقة بالمال كله:]

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ بِمَالِهِ كُلِّهِ لِلَّهِ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً فَلَمْ يَحْزَها الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَّى مَرَضَ الْوَاهِبُ أَوْ أَفْلَسَ - فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ قَبْضُهَا، وَلَوْ

(١) هكذا في نسخ التتائي بتاء المثناة من فوق لإسناد الفعل للأُم، وهو موافق للنفراوي (٢٥٦/٢)، وفي

الرسالة (ص ٢٢٩) وكفاية الطالب الرباني (٥٢٠/٣) [لا يُعْتَصَرُ] على البناء للمجهول.

(٢) "يحور" بالحاء المهملة كما في قول التتائي: "وأما ما لا يُعْرِفُ بعينه كالدينار والدراهم وما يُكَالُ كالحبوب؛ فلا يتم الحورُ ولو خُتِمَ عليه بحضرة البينة" وفي معين التلاميذ (ص ٣٥٥) بالحيم المعجمة، وما أثبتناه أظهر.

(٣) في أ [إما أتى بالقيمة].

(٤) كذا في نسخ التتائي، وفي شرح ابن ناجي (٢٤٥/٢) وكفاية الطالب (٥٢٤/٣) وغيره [قيمتها].

(٥) قال النفراوي (٢٥٩/٢): "بالبناء للمجهول أي يظن".

(٦) "اليسير" كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (٨٢) مكانها [منه] كما عند النفراوي (٢٦١/٢) وغيره، فـ(من) للتبعيض.

مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ كَانَ لَوَرَّتِيهِ الْقِيَامُ فِيهَا عَلَى الْوَاهِبِ الصَّحِيحِ.

### [الحبس:]

وَمَنْ حَبَسَ دَارًا فَهِيَ عَلَى مَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ إِنْ حَيَّرَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَلَوْ كَانَتْ حُبْسًا<sup>(١)</sup> عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ جَارَتْ حَيَازَتُهُ لَهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ، وَلْيُكْرِهَا لَهُ، وَلَا يَسْكُنَهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْعُ سُكْنَاهَا حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ انْقَرَضَ مَنْ حَبَسَتْ عَلَيْهِ رَجَعَتْ حُبْسًا عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمَحَبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ.

### [العمرى:]

وَمَنْ أَعْمَرَ<sup>(٣)</sup> رَجُلًا حَيَاتِهِ دَارًا رَجَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ السَّائِكِ مِلْكًا لِرَبِّهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْمَرَ عَقِبَهُ فَأَنْقَرَضُوا بِخِلَافِ الْحَبْسِ، فَإِنْ مَاتَ الْمُغِيرُ يَوْمَئِذٍ<sup>(٤)</sup> كَانَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> لَوَرَّتِيهِ يَوْمَ مَوْتِهِ مِلْكًا.

---

(١) كذا ضبطها التتائي في شرحه، وقال ابن الأثير - كما في تاج العروس (١٥/٥٢٣) -: "فإنَّ صَحَّ فيكونُ قد خَفَّفَ الضمة، كما قالوا - في جمع رغيف -: رَغُفٌ بالسكون، والأصلُ الضمُّ". وفي لسان العرب (٦/٤٥): "حَبَسْتُ أَحْبِسُ حَبْسًا، وَأَحْبَسْتُ أَحْبِسُ إِحْبَاسًا أَيْ وَقَفْتُ، وَالْإِسْمُ الْحَبْسُ بالضم"، وفي تاج العروس (١٥/٥٢٢): الْحَبْسُ -بضمين-: كل شيء وقفه صاحبه وقفًا محرماً لا يباع ولا يورث.

(٢) أي حيازته، قاله التتائي.

(٣) قال التتائي: "والعمرى مشتقة من العمر، وهي تملك المنافع وإباحتها مدة العمر لوقوعه ظرفاً".

(٤) قال التتائي: "أي يوم أعرها".

(٥) في أ والفرنسية (٣٦٠) [كانت] وهو الموافق للنفراوي (٢/٢٦٨) وغيره، والمثبت من بقية النسخ

كما في ج (٨٢ب) لكن ليس في ج قوله [ذلك].

[موت بعض الموقوف عليهم، وخراب الوقف:]

وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَتَصِيْبُهُ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَيُؤْتَرُ <sup>(١)</sup> فِي الْحَبْسِ أَهْلُ الْحَاجَةِ بِالسُّكْنَى وَالْعَلَّةِ، وَمَنْ سَكَنَ فَلَا يَخْرُجُ لِغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ الْحَبْسِ شَرْطٌ فَيَمُتْ، وَلَا يُبَاعُ الْحَبْسُ وَلَوْ <sup>(٢)</sup> خَرَبَ، وَيُبَاعُ الْقَرْسُ الْحَبْسُ يَكْلَبُ <sup>(٣)</sup>، وَيُجْعَلُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ يُعَانَ بِهِ فِيهِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمَعَاوِضَةِ بِالرَّبْعِ الْحَرْبِ بِرَبْعِ غَيْرِ خَرَبٍ.

[الرهن:]

وَالرَّهْنُ <sup>(٤)</sup> جَائِزٌ <sup>(٥)</sup>، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ، وَلَا تَنْفَعُ الشَّهَادَةُ فِي حَيَازَتِهِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ، وَصَمَانُ الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ فِيمَا يُعَابُ عَلَيْهِ، وَلَا يَضْمَنُ مَا لَا يُعَابُ عَلَيْهِ، وَثَمَرَةُ التَّخْلِ الرَّهْنِ لِلرَّاهِنِ، وَكَذَلِكَ غَلَّةُ الثَّوْرِ، وَالْوَلَدُ رَهْنٌ مَعَ الْأُمِّ الرَّهْنُ تَلْدُهُ بَعْدَ الرَّهْنِ، وَلَا يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ رَهْنًا إِلَّا بِشَرْطٍ، وَمَا هَلَكَ بِيَدِ أَمِينٍ فَهُوَ مِنَ الرَّاهِنِ.

(١) أي يُقَدَّمُ ناظرُ الوقف، معناه للتتائي.

(٢) هكذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (٨٢ب) [وان] كما في شرح ابن ناجي (٢٥٢/٢) وغيره.

(٣) قال التتائي: "أي يعتريه شيء يشبه الجنون"، في المصباح المنير (ص ٥٣٧): كَلَبَ الْكَلْبُ كَلْبًا، فَهُوَ كَلِبٌ، مِنْ بَابِ تَعَبَ، وَهُوَ دَاءٌ يُشْبِهُ الْجُنُونَ يَأْخُذُهُ فَيَعْقِرُ النَّاسَ، وَيُقَالُ لِمَنْ يَغْفِرُهُ كَلِبٌ أَيْضًا، وَالْجَمْعُ كَلْبَى.

(٤) وهو -لغة-: اللزوم والحبس، وكل ملزوم رهن، قال الله (تعالى): ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [سورة المدثر، آية ٣٨] أي محبوسة، والراهن: دافعه، والمرتهن: آخذه، ويقال: للرهين مرتهن بفتح الهاء، وجمعه يقال: رهاؤ ورهون ورهن، وقد يكون (رهن) جمعاً لـ (رهان)، أي جمع الجمع، وحده: هو اسم مال قبضه توثق به في دين، نقله التتائي. يراجع: الصحاح، للجوهري (٥/ ٢١٢٨) مادة (رهن).

(٥) في أكثر نسخ التتائي هنا زيادة قوله [عند مالك] بمداد متن الرسالة، وليس في الرسالة (ص ١٦٣) ولا في كفاية الطالب (٥٤٤/٣)، وهو الموافق للفرنسية (٣٦١ب).

## [العارية:]

وَالْعَارِيَّةُ <sup>(١)</sup> مُؤَدَّاهُ، يَضْمَنُ مَا يُغَابُ عَلَيْهِ، وَلَا يَضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ عَبْدٍ / ١٢٠ / أَوْ دَابَّةٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى.

## الوديعة:

وَالْمُودَعُ إِنْ قَالَ: رَدَدْتُ الْوَدِيعَةَ إِلَيْكَ صَدَقَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْضُهَا بِإِشْهَادٍ، وَإِنْ قَالَ: ذَهَبَتْ فَهُوَ مَصْدَقٌ <sup>(٢)</sup> بِكُلِّ حَالٍ، وَالْعَارِيَّةُ لَا يَصْدَقُ فِي هَلَاكِهَا فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَعَدَّى عَلَى وَدِيعَةٍ ضَمِنَهَا، وَإِنْ كَانَتْ دَنَائِرَ فَرَدَّهَا فِي صُرَّتِهَا، ثُمَّ هَلَكَتْ - فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَضْمِينِهِ، وَمَنْ تَجَرَ <sup>(٣)</sup> بِوَدِيعَةٍ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَالرَّبْحُ لَهُ إِنْ كَانَتْ عَيْنًا، وَإِنْ بَاعَ الْوَدِيعَةَ - وَهِيَ غَرُضٌ - قَرَّبَهَا مُحَرَّرٌ فِي الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّعَدِّي.

## [اللقطة:]

وَمَنْ وَجَدَ لِقْطَةً فَلْيَعْرِفْهَا سَنَةً بِمَوْضِعٍ يَرْجُو التَّعْرِيفَ بِهَا، فَإِنْ تَمَّتْ سَنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ لَهَا أَحَدٌ - فَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وَضَمِنَهَا لِرَبِّهَا إِنْ جَاءَ، وَإِنْ انْتَفَعَ بِهَا ضَمِنَهَا، وَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ السَّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ - لَمْ يَضْمَنْهَا، وَإِذَا عَرَفَ طَالِبُهَا

(١) الجوهري: بالتشديد كأنها منسوبة إلى العاري لأنَّ طلبها عارٍ، والعارضة مثل العارية، يقال: هم يتعَوَّرونَ العواري بينهم، وقيل: مستعارٌ بمعنى (متعاورٍ)، أي متداولٍ، وقيل: الصحيح أنَّها من التعاور الذي هو التداول، وزنها (فَعْلِيَّةٌ)، ويحتمل أن يكونَ من عراه يعرفه: إذا قصد، ويكونُ وزنها (فاعولة) أو (فَعْلِيَّة) على القلب، نقله التتائي، وقال النفراوي (٢/٢٧٦): "وَحِكْيُ تَخْفِيفِهَا: اسم مصدر، والمصدر إعارَة؛ لأن الفعل أعارَ". يراجع: الصحاح (٢/٧٦١).

(٢) كذا في خ والفرنسية (١٣٦٥) وفي غيرهما من النسخ هنا زيادة بمداد متن الرسالة [يسمين]، ولم يثبتها صاحب كفاية الطالب (٣/٥٥٨) والنفراوي (٢/٢٨٠).

(٣) كذا في نسخ التتائي، وفي الرسالة (ص ٢٣١) وكفاية الطالب الرباني (٣/٥٦٠) وغيرها [أَجَّرَ].

الْعِقَاصُ <sup>(١)</sup> وَالْوَكَاءُ <sup>(٢)</sup> أَخَذَهَا، وَلَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ ضَالَّةَ الْإِبِلِ مِنَ الصَّحَرَاءِ، وَلَهُ أَخْذُ الشَّاةِ وَأَكْلُهَا إِنْ كَانَتْ بِقِيَّاءٍ <sup>(٣)</sup> لَا عِمَارَةَ فِيهَا.

### [ضمان المتلفات والغصب:]

وَمَنْ اسْتَهْلَكَ غَرَضًا فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَكُلُّ مَا يُورَثُ أَوْ يُكَالُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ. وَالْغَاصِبُ ضَامِنٌ لِمَا غَصَبَ، فَإِنْ رَدَّ ذَلِكَ بِحَالِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ <sup>(٤)</sup> خَيْرٌ <sup>(٥)</sup> بَيْنَ أَخْذِهِ بِنَقْصِهِ <sup>(٦)</sup> أَوْ تَضْيِيبِهِ الْقِيَمَةَ، وَلَوْ كَانَ النِّقْصُ بِتَعَدِّيهِ خَيْرٌ أَيْضًا فِي أَخْذِهِ وَأَخْذِ مَا نَقَصَهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ <sup>(٧)</sup>.

### [حكم غلة المغصوب:]

وَلَا غَلَّةٌ لِلْغَاصِبِ، وَيُرَدُّ مَا أَكَلَ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ انْتَفَعَ بِهِ <sup>(٨)</sup>، وَعَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ وَطِئَ

(١) في المصباح المنير (ص ٤١٨): الْعِقَاصُ الْوَعَاءُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ التَّقَفَةُ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ ....

(٢) قال التتائي: "أي الذي تُرَبِّطُ بِهِ".

(٣) في المعجم الوسيط (ص ٧٠٨): الْقِيَّاءُ: الصَّحَرَاءُ الْوَاسِعَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ، وَالطَّرِيقُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَالْمَكَائُ

تَضْطَرِبُ فِيهِ الرِّيَّاحُ، (ج) أَقْيَافٌ وَفُيُوفٌ، الْقِيَّاءُ: الْقَيْفُ (ج) الْقَيَافِي.

(٤) كَذَا فِي ج (٨٤) وَنَسَخَ التَّتَائِي، وَفِي أَوَّلِ الْكُفَايَةِ (٥٧٢/٣) [يَدِيهِ] بِالْيَاءِ الْمُنْثَاةِ مِنْ تَحْتَ، قَبْلَ الدَّالِّ

وَبَعْدَهَا، وَفَسَّرَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُنَوْفِيُّ بِقَوْلِهِ: [أَيُّ يَدِي الْغَاصِبِ]، وَعِنْدَ الْفَرَاوِيِّ (٢٨٨/٢) [يَدِهِ].

(٥) قال التتائي: "وفي بعض النسخ موضع قوله: "خَيْرٌ" إلخ - "قُرْبُهُ مَخِيرٌ بَيْنَ أَخْذِهِ بِنَقْصِهِ أَوْ تَضْمِينِهِ

الْقِيَمَةَ" وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ".

(٦) قال التتائي: "من غير أُرْشٍ عَلَى الْمَشْهُورِ؛ فَالْبَاءُ بِمَعْنَى (مَعَ)".

(٧) زَادَتْ أَوْ، خ، م، ك هُنَا [أَيْضًا]، بِمَدَادِ الْمَتْنِ، وَلَيْسَتْ فِي ج، ر، وَاثْبَاتُهَا وَهْمٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِكِ الْخِلَافَ

فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، قَالَهُ الْفَاكُهَانِيُّ - كَمَا فِي الْكُفَايَةِ (٥٧٤/٣) - وَابْنُ عَمْرٍو فِي شَرْحِهِ (٦٨٥/٤).

(٨) "به" كَذَا فِي نَسَخِ التَّتَائِي بِمَدَادِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ كَمَا فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٣٦٦)، وَعِنْدَ ابْنِ نَاجِي

الْأَمَّةُ<sup>(١)</sup>، وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ لِرَبِّ الْأَمَّةِ، وَلَا يَطِيبُ<sup>(٢)</sup> لِعَاصِبِ الْمَالِ رِجْلُهُ حَتَّى يَرُدَّ رَأْسَ الْمَالِ عَلَى رَبِّهِ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالرَّيْجِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَفِي بَابِ الْأَقْضِيَةِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup>.

## بَابُ فِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ وَالْحُدُودِ

[القسامة:]

خ/١٥٩ب/ وَلَا تُقْتَلُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ بِاغْتِرَافٍ أَوْ بِالْقَسَامَةِ<sup>(٤)</sup> إِذَا وَجَبَتْ يُقْسَمُ الْوَلَاءُ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ، وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقَلُّ مِنْ رَجُلَيْنِ، وَلَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ.

(٢٧٧/٢) [بها]. وليست في أ، ج (١٨٤) ولا في الكفاية (٥٧٤/٣)، وفي ج هنا زيادة [ولا يردّها غير

العاصب]، ولم أقف عليها في غيره.

(١) "الأمة" كذا في النسخ بمداد المتن، وأثبتها في كفاية الطالب (٥٧٤/٣)، وليست في أ ولا عند ابن

ناجي (٢٧٧/٢).

(٢) قال التتائي: "أي لا يحلّ".

(٣) "المعنى" سقطت من أ، ج (١٨٤)، وهي ثابتة في أكثر نسخ التتائي بمداد المتن، وأثبتها النفراوي

(٢٩١/٢) أيضًا، وفي هامش أ وتشستر بيتي (٢٣٨ب): "هنا انتهى ثلاثة أرباع الرسالة". يراجع:

كفاية الطالب (٥٧٦/٣).

(٤) في المصباح المنير (ص ٥٠٣): الْقَسَامَةُ بِالْفَتْحِ: الْأَيْثَانُ تُقْسَمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ إِذَا ادَّعَا الدَّمَ

وَمَعَهُمْ دَلِيلٌ دُونَ الْبَيِّنَةِ، فَحَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ

يُقْسَمُونَ عَلَى دَعْوَاهُمْ يُسَمَّوْنَ قَسَامَةً أَيْضًا.

وَإِنَّمَا تَحِبُّ الْقَسَامَةَ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ: ذِي عِنْدَ فُلَانٍ، أَوْ بِشَاهِدٍ عَلَى الْقَتْلِ، أَوْ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى الْجُرْحِ، ثُمَّ يَعِيشُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ.

وَإِذَا نَكَلَ <sup>(١)</sup> مَدَّعُو الدَّمِّ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَخْلِفُ مِنْ وَلَاتِهِ مَعَهُ غَيْرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَخَذَهُ حَلَفَ الْخَمْسِينَ <sup>(٢)</sup>، وَلَوْ ادَّعَى <sup>(٣)</sup> الْقَتْلُ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفَ كُلِّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَيَخْلِفُ مِنَ الْوَلَاةِ فِي طَلَبِ الدَّمِّ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا، وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ قُسِمَتْ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ، وَلَا تَخْلِفُ امْرَأَةٌ فِي الْعَمْدِ، وَتَخْلِفُ الْوَرَثَةُ فِي الْخَطَا يَقْدِرُ مَا يَرْتُونَ مِنَ الدِّيَةِ <sup>(٤)</sup> مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ ١٢١/ وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَيْهِمْ بَيِّنٌ حَلَفَهَا أَكْثَرُهُمْ نَصِيبًا مِنْهَا <sup>(٥)</sup>، وَإِذَا حَضَرَ بَعْضُ وَرَثَةِ دِيَةِ الْخَطَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَخْلِفَ جَمِيعَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ يَخْلِفُ مَنْ يَأْتِي <sup>(٧)</sup> يَقْدِرُ نَصِيبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ.

(١) قال التتائي: "بفتح الكاف في الماضي وضُمُّها في المستقبل" يقال: نكل عنه كضرب ونصر وعَلِمَ

نُكُولًا: تَكْضُ وَجَبْنِ. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٠٦٥).

(٢) في أ، ج (٨٤ب) زيادة [يمينًا] هنا، والمثبت موافق للنفراوي (٢٩٨/٢) وغيره.

(٣) قال النفراوي (٢٩٨/٢): "بالبناء للمجهول ونائب الفاعل القتل".

(٤) قال التتائي: "والدية مُحَفَفَةُ الياء، قال الله (تعالى): ﴿فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [سورة النساء، آية

٩٢]، من: ودى يَدِيهِ، وأصلها من الْوَدَى وهو الْهَلَاكُ، وَلَمَّا كَانَتْ عَنْهُ سُمِّيَتْ بِهِ لكونها بسببه"، وفي

المعجم الوسيط (ص ١٠٢٢): وَدَى الْقَاتِلُ الْقَتِيلَ وَدْيًا وَدِيَّةً وَوَدِيَّةً: أَعْطَى وَلِيَّهِ دِيَّتَهُ.

(٥) قال التتائي: "أي من اليمين المنكسرة على المشهور".

(٦) قال التتائي: "بضمّ الباء الموحدة وشدّ الدال المهملة، أي مَهْرَبٌ أو مُحْيِصٌ".

(٧) في أ، ج (٨٥أ) هنا زيادة [بعده]، وهي ثابتة عند النفراوي (٣٠٠/٢) وغيره، وهي في نسخ التتائي

بمداد الشرح.



[تغليظ الأيمان في القسامة:]

وَيَحْلِفُونَ فِي الْقَسَامَةِ قِيَامًا، وَيُجْلَبُ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَهْلُ  
أَعْمَالِهَا<sup>(١)</sup> لِلْقَسَامَةِ، وَلَا يُجْلَبُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا مِنَ الْأَمْثَالِ الْيَسِيرَةِ<sup>(٢)</sup>.

[ما لا قسامة فيه:]

وَلَا قَسَامَةٌ فِي جُرْحٍ<sup>(٣)</sup> وَلَا فِي عَبْدٍ، وَلَا بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا فِي قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَيْنِ  
أَوْ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ قَوْمٍ.

[في العفو عن الدم:]

وَقَتْلُ الْغِيلَةِ<sup>(٤)</sup> لَا عَفْوَ فِيهِ، وَلِلرَّجُلِ الْعَفْوُ عَنْ دَمِهِ الْعَمْدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ قُتِلَ  
غِيلَةً<sup>(٥)</sup>؛ وَعَفْوُهُ عَنِ الْخَطَا فِي ثُلُثِهِ، وَإِنْ عَقَا أَحَدُ الْبَيْنَيْنِ فَلَا قَتْلَ، وَلَمْ يَبْقِ نَصِيْبُهُمْ  
مِنَ الدِّيَةِ، وَلَا عَفْوٌ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَيْنَيْنِ، وَمَنْ غَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ ضَرْبُ مِائَةٍ، وَحُسْ  
عَامًا.

(١) قال التتائي: "الذين يؤدون لها الزكاة والفطرة، ولو كان مسافة ذلك عشرة أيام".

(٢) قال التتائي: "قيل: ثلاثة، وقيل: عشرة".

(٣) قال التتائي: "بالضم" كما ضبطناه.

(٤) قال التتائي: "بكسر الغين، وأجاز الأخفش فتحها، وهو أن يحدّعه فيذهب به إلى موضع، فيقتله

فيه غدراً ويأخذ ماله" غال يغول غَوْلًا: أهلكه. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٦٦٦) مادة (غول).

(٥) جعلت (قتل) فعلاً مبنياً للمفعول (وغيلة) منصوباً إما لكونه حالاً أي مغتالاً، أو مفعولاً لأجله

لقول التتائي: "بل قتله لعداوة أو حسد بينهما"، ويؤيده نسخة النفراوي (٣٠٣/٢) "قتله غيلة"، وقد

ضبطت العبارة في أ الرسالة (ص ٢٣٤) وغيرها "قتل غيلة" بصيغة المصدر المضاف، وقدّر في

معين التلاميذ (ص ٣٧١) اسم كان (القتل).

## [الديات:]

وَالْدِّيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْإِمْلِ مِائَةٌ مِنَ الْإِمْلِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. وَدِيَّةُ الْعَمْدِ -إِنْ قُبِلَتْ- خَمْسٌ وَعَشْرُونَ حِقَّةً <sup>(١)</sup> وَخَمْسٌ وَعَشْرُونَ جَذَعَةً <sup>(٢)</sup> وَخَمْسٌ وَعَشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ <sup>(٣)</sup> وَخَمْسٌ وَعَشْرُونَ بِنْتُ مُحَاضٍ <sup>(٤)</sup>. وَدِيَّةُ الْحَطَأِ مِائَةٌ عَشْرُونَ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا وَعَشْرُونَ بَنُو <sup>(٥)</sup> لَبُونٍ ذُكُورٌ <sup>(٦)</sup>.

وَإِنَّمَا تُغْلَظُ الدِّيَّةُ فِي الْأَبِ يَزِي ابْنَهُ بِحَدِيدَةٍ فَيَقْتُلُهُ فَلَا يُقْتَلُ بِهِ، وَيَكُونُ <sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً <sup>(٨)</sup> فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا، وَقِيلَ: ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ <sup>(٩)</sup>، وَقِيلَ: ذَلِكَ فِي مَالِهِ.

(١) قال التتائي: "وهي بنت أربع سنين".

(٢) قال التتائي: "وهي بنت خمس سنين".

(٣) قال التتائي: "وهي بنت ثلاث سنين".

(٤) قال التتائي: "وهي بنت سنتين".

(٥) كذا في أ، ج (٨٥ب) ونسخ التتائي، وهو موافق لكفاية الطالب (٤/ ٢٨) والرسالة الفقهية (ص ٢٣٦) فهو عطف بيان لـ (عشرون)؛ ولا يجوز أن يكون تمييزاً؛ لأنه جمع، قاله ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٣٩٢)، وفي شرح ابن ناجي (٢/ ٢٩٣) والنفراوي (٢/ ٣٠٧) [ابن لبون] فهو على الجادة تمييز منصوب لـ (عشرون)، والله أعلم.

(٦) في أ، ج، ز والفرنسية (٣٧٥ب) [ذكوراً] وهو موافق لكفاية الطالب (٤/ ٢٨) فهو حال، وفي شرح ابن ناجي (٢/ ٢٩٣) والنفراوي (٢/ ٣٠٧) [ذكرراً] بالنصب؛ فهو نعت لـ (ابن لبون)، والمثبت من بقية النسخ، وهو موافق لقول التتائي: "وصف للعشرين"؛ فهو تأكيد لاختيارنا من نسخه، والله أعلم.

(٧) "يكون" في ز، م بمداد الشرح، والمثبت من غيرها، وهو موافق لغيره من الشروح.

(٨) قال التتائي: "بكسر اللام، وهي الحوامل".

(٩) في القاموس المحيط (ص ١٠٣٤): "عاقلة الرجل: عصبته".

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ <sup>(١)</sup> عَلَى التَّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْكِتَابِيِّينَ، وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى التَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَالْمَجُوسِيُّ دِيَّتُهُ ثَمَانِيَاةٌ <sup>(٢)</sup> دِرْهَمٍ، وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى التَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَدِيَّةُ جِرَاحِهِمْ كَذَلِكَ.

#### [دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ:]

وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيَّةُ، وَكَذَلِكَ فِي الرَّجْلَيْنِ أَوْ الْعَيْنَيْنِ، وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُهَا، وَفِي الْأَنْفِ يُقَطَّعُ مَارِئُهُ <sup>(٣)</sup> الدِّيَّةُ، وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَقْلِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ يَنْكَسِرُ الدِّيَّةُ، وَفِي الْأَنْثَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْحَشْفَةِ <sup>(٤)</sup> الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِيمَا مَنَعَ مِنْهُ الْكَلَامَ الدِّيَّةُ، وَفِي ثُدَيِ الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ، وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ <sup>(٥)</sup> خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ، وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْمَلَةِ <sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ، وَفِي كُلِّ

(١) كذا في أ، ج (أ٨٦) وخ، وفي غيرها زيادة [الْحَرَّةُ] هنا، والمثبت موافق للنفرابي (٣٠٨/٢) وغيره.  
(٢) في أ [ثماني مائة]، وهذا أظهر؛ قال الفيروزآبادي في ثماني (ص ١١٨٤): "فَقَبَّتَتْ يَأُوهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، كَمَا كَبَّتَتْ بَاءُ الْقَاضِي، فَتَقُولُ: ثَمَانِي نِسْوَةٍ، وَثَمَانِي مِثَّةٍ. وَتَسْقُطُ مَعَ التَّنْوِينِ عِنْدَ الرَّفْعِ وَالْجَزْرِ، وَتَثْبُتُ عِنْدَ التَّصْبِ" وإذا حذف الياء فهي كما قال الجوهري (٢٠٨٨/٥): "حُذِفَتْ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ طَوَالَ الْأَيْدِ" فالأصل أن تبقى الكسرة علامة على الياء المحذوفة، ونص على هذا في تاج العروس (٣٣٦/٣٤)؛ فأعربها مقدراً على الياء المحذوفة كما ضبطناه، والله أعلم.

(٣) قال التتائي: "وهو ما لأن منه".

(٤) قال التتائي: "وهي رأس الذكر".

(٥) قال التتائي: "بكسر الضاد المعجمة" وسيأتي تفسيرها من كلام الرسالة.

(٦) قال التتائي: "بفتح الهمزة والميم، ورُوي ضم الميم: واحدة الأناملي، وهي العُقْدَةُ وتفسير الأنملة بالعقدة هو ما سار عليه الفقهاء في تعريفها، وأهل اللغة يقولون: الأنملة هي التي فيها الظفر خاصة، وما تحتها يُسَمَّى عقدة، وذكر الفيروزآبادي فيها تسع لغات بثلاث الهمزة والميم، وقد صدر التتائي (رحمه الله) كلامه بأفصح اللغات. يراجع: المعجم الوسيط (ص ١٠٦٥) مادة (نمل).

أَنْمَلَةَ مِنَ الْإِبْهَامَيْنِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ.

[دبى الجراح:]

وَفِي الْمُنْقَلَةِ <sup>(١)</sup> عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرِ - وَالْمُوضِحَةِ مَا أَوْضَحَ <sup>(٢)</sup> الْعَظْمَ. وَالْمُنْقَلَةُ مَا طَارَ قَرَأُهَا <sup>(٣)</sup> مِنَ الْعَظْمِ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الدَّمَاعِ -، وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَهِيَ الْمَأْمُومَةُ؛ وَفِيهَا تُلْكُ الدَّيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْجَائِفَةُ <sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمُوضِحَةِ إِلَّا الْاجْتِهَادُ، وَكَذَلِكَ فِي جِرَاجِ الْجَسَدِ، وَلَا يُعْقَلُ جُرْحٌ إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ، وَمَا بَرَّ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ <sup>(٥)</sup> مِمَّا دُونَ الْمُوضِحَةِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

وَفِي الْجِرَاجِ الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ إِلَّا فِي الْمَتَالِفِ مِثْلُ <sup>(٦)</sup> الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْفَخِيزِ وَالْأَنْثَيْنِ وَالصُّلْبِ وَنَحْوِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ الدَّيَّةُ. وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عَمْدٍ وَلَا اغْتِرَافًا <sup>(٧)</sup> بِهِ، أ / ١٢٢ / وَتَحْمِلُ مِنْ

---

(١) قال التتائي: "بكسر القاف مشددة، وحكي فتحها".

(٢) قال التتائي: "أي أظهر".

(٣) قال التتائي: "أي زال ما تحتها" وفي تاج العروس (١٧/ ٣٠٣): وَفَرَأَشُ الرَّأْسِ: عِظَامُ رِقَاقٍ نَبْلِي الْقَحْخَفِ، وَقِيلَ: كُلُّ عَظْمٍ رَقِيقٍ فَرَأَشٌ، وَبِهِ سُمِّيَتْ فَرَأَشَةُ الْفَقْلِ؛ لِرِقَّتِهَا.

(٤) قال التتائي: "وهي ما وصلت إلى الجوف من الظهر أو البطن".

(٥) قال التتائي: "أي عيب".

(٦) في أ ضبطت بالنصب كما في معين التلاميذ (ص ٣٧٥)، فهو منصوب على الاستثناء، والجار والمجرور لغو، وضبطت في كفاية الطالب (٤/ ٤٢) بالجر على الإتيان كما ضبطناه، وهو ظاهر الإعراب، وضبطت في الرسالة الفقهية (ص ٢٣٨) بالرفع كأنه قدر مبتدأ أي: وهي مثل ...

(٧) قال التتائي: "كذا في بعض النسخ منوئا، ورواه الفاكهاشي بغير تنوين، وصوب الأول".

جِرَاحٌ <sup>(١)</sup> الْخَطَأُ مَا كَانَ قَدَرَ الثُّلُثِ فَأَكْثَرَ، وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَنَحْوُ الْجَانِي، وَمَا الْمَأْمُومَةُ وَالْجَائِقَةُ عَمْدًا فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيمًا؛ فَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهُمَا <sup>(٣)</sup> لَا يُقَادُ <sup>(٤)</sup> مِنْ عَمْدِهِمَا، وَكَذَلِكَ مَا بَلَغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِمَّا لَا يُقَادُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتْلِفٌ، وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً.

وَتُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ دِيَةِ الرَّجُلِ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا، وَالتَّفَرُّ <sup>(٥)</sup> يَقْتُلُونَ رَجُلًا فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ بِهِ، وَالسَّكَرَانُ إِنْ قَتَلَ قُتِلَ.

وَإِنْ قَتَلَ مَجْنُونٌ رَجُلًا فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَعَمْدُ الصَّبِيِّ كَالْخَطَأِ، وَذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ كَانَ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَأَكْثَرَ، وَإِلَّا فِي مَالِهِ. وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ بِهَا، وَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ. وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَبْدُ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْكَافِرُ، وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ، وَلَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ فِي جُرْحٍ <sup>(٦)</sup>.

(١) قال التتائي: "ويروى: من جروح". يراجع: شرح ابن عمر (٧٣٢/٤).

(٢) قال التتائي: "أي عقلهما".

(٣) في ز، م [لأنه] فلو صحت فهو ضمير الشأن، وعلى ما أثبتنا فالضمير يعود على الجائفة والمأمومة.

(٤) في القاموس المحيط (ص ٣١٣): وَأَقَادَ الْقَاتِلَ بِالْقَتِيلِ: قَتَلَهُ بِهِ، وَالْقَوْدُ، مُحَرَّكَةٌ: الْقِصَاصُ.

(٥) قال التتائي: "وهم -عند الفقهاء- الجماعة قلَّتْ أو كَثُرَتْ" وفي القاموس: النفر: ما دون العشرة من الرجال. يراجع: القاموس المحيط (ص ٤٨٥) مادة (نفر).

(٦) كذا في ج (٨٧ب) وقال التتائي: "وَحَذَفَ" في جرح" من الأولى لدلالة هذه الثانية، وهو ساقط في بعض النسخ، فيُقَدَّرُ في المسألتين" وقد ذكرت "في جرح" في الأولى دون الثانية في الرسالة الفقهية (ص ٢٣٩) والكفاية (٤/ ٤٩) فهل هذه نسخة ثالثة لم يطلع عليها التتائي؟ أو لم يذكرها لأنها مساوية لما ذكر؟ فيقال فيها: حذف "في جرح" من الثانية لدلالة الأولى عليها، والله أعلم.

جِرَاحٌ <sup>(١)</sup> الْخَطَأُ مَا كَانَ قَدَرَ الثُّلُثِ فَأَكْثَرَ، وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَنَحْوُ الْجَانِي، وَمَا الْمَأْمُومَةُ وَالْجَائِقَةُ عَمْدًا فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيمًا؛ فَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهُمَا <sup>(٣)</sup> لَا يُقَادُ <sup>(٤)</sup> مِنْ عَمْدِهِمَا، وَكَذَلِكَ مَا بَلَغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِمَّا لَا يُقَادُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتْلِفٌ، وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً.

وَتُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ دِيَةِ الرَّجُلِ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا، وَالتَّفَرُّ <sup>(٥)</sup> يَقْتُلُونَ رَجُلًا فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ بِهِ، وَالسَّكَرَانُ إِنْ قَتَلَ قُتِلَ.

وَإِنْ قَتَلَ مَجْنُونٌ رَجُلًا فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَعَمْدُ الصَّبِيِّ كَالْخَطَأِ، وَذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ كَانَ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَأَكْثَرَ، وَإِلَّا فِي مَالِهِ. وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ بِهَا، وَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ. وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَبْدُ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْكَافِرُ، وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ، وَلَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ فِي جُرْحٍ <sup>(٦)</sup>.

(١) قال التتائي: "ويروى: من جروح". يراجع: شرح ابن عمر (٧٣٢/٤).

(٢) قال التتائي: "أي عقلهما".

(٣) في ز، م [لأنه] فلو صحت فهو ضمير الشأن، وعلى ما أثبتنا فالضمير يعود على الجائفة والمأمومة.

(٤) في القاموس المحيط (ص ٣١٣): وَأَقَادَ الْقَاتِلَ بِالْقَتِيلِ: قَتَلَهُ بِهِ، وَالْقَوْدُ، مُحَرَّكَةٌ: الْقِصَاصُ.

(٥) قال التتائي: "وهم -عند الفقهاء- الجماعة قلَّتْ أو كَثُرَتْ" وفي القاموس: النفر: ما دون العشرة من الرجال. يراجع: القاموس المحيط (ص ٤٨٥) مادة (نفر).

(٦) كذا في ج (٨٧ب) وقال التتائي: "وَحَذَفَ" في جرح" من الأولى لدلالة هذه الثانية، وهو ساقط في بعض النسخ، فيُقَدَّرُ في المسألتين" وقد ذكرت "في جرح" في الأولى دون الثانية في الرسالة الفقهية (ص ٢٣٩) والكفاية (٤/ ٤٩) فهل هذه نسخة ثالثة لم يطلع عليها التتائي؟ أو لم يذكرها لأنها مساوية لما ذكر؟ فيقال فيها: حذف "في جرح" من الثانية لدلالة الأولى عليها، والله أعلم.

[ما تتلفه الدابة:]

وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ <sup>(١)</sup> وَالرَّاكِبُ ضَامِنُونَ لِمَا وَطَّئَتِ الدَّابَّةُ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ  
فَعَلَيْهِمْ أَوْ وَهِيَ وَاقِفَةٌ لِغَيْرِ شَيْءٍ فُعِلَ بِهَا - فَذَلِكَ هَذَرٌ <sup>(٢)</sup>، وَمَا مَاتَ فِي بَيْرٍ أَوْ مَعْدِنٍ مِنْ  
غَيْرِ فِعْلٍ أَحَدٍ فَهَذَرٌ <sup>(٣)</sup>.

[تقسيط الدية:]

وَتُجَمَّعُ <sup>(١)</sup> الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَتُلْثَمَا فِي سَنَةٍ، وَنِصْفُهَا فِي سَنَتَيْنِ،  
وَالدِّيَةُ مَوْزُونَةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ.

وَفِي جَنِينِ الْحَرَّةِ غُرَّةٌ <sup>(٢)</sup>: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ تُقَوَّمُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ،  
وَيُورَثُ عَلَى الْفَرَائِضِ فِي <sup>(٣)</sup> كِتَابِ اللَّهِ (تَعَالَى).

(١) في القاموس المحيط (ص ٣١٣): الْقَوْدُ: نَقِيضُ السَّوْقِ؛ فَهُوَ مِنْ أَمَامٍ، وَذَلِكَ مِنْ خَلْفٍ.

(٢) الْهَذَرُ: مَا يَبْطُلُ مِنْ دَمٍ وَغَيْرِهِ، هَذَرَ يَهْذِرُ وَيَهْذِرُ هَذَرًا وَهَذَرًا، وَهَذَرْتُهُ؛ فَهُوَ لَازِمٌ وَمَتَعَدِي،  
وَأَهْذَرْتُهُ، فَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى، وَدَمَاؤُهُمْ هَذَرٌ أَيْ مُهْذَرَةٌ، وَالْهَذَرُ وَالْهَادِرُ: السَّاقِطُ. يَرَجِعُ: الْقَامُوسُ  
الْمَحِيط (ص ٤٩٦).

(٣) قَالَ النَّفْرَاوِيُّ: "خَيْرٌ (مَا) الْوَاقِعَةُ مَبْتَدَأٌ". يَرَجِعُ: الْفَوَاكِهُ الدَّوَانِيُّ (٣٤١/٢).

(٤) قَالَ التَّنَائِي: "أَيُّ تَقْسِطٍ".

(٥) كَذَا ضُبِطَتْ فِي أَ، وَقَالَ التَّنَائِي: "مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ (فِي جَنِينِ الْحَرَّةِ)" ثُمَّ قَالَ: "وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي  
عَلَيْهَا الْجُمْهُورُ تَنْوِينُ (غُرَّةٍ) دُونَ إِضَافَةٍ، وَ(عَبْدٌ) بَدَلٌ مِنْهُ، وَحِكْمُ الْفَاكِهَانِيِّ عَنْ صَاحِبِ مَطَالَعِ  
الْأَنْوَارِ التَّنَوِينُ وَالْإِضَافَةُ" وَعِنْدَ ابْنِ عَمَرَ (٧٥٠/٤) الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ بِالْإِضَافَةِ، وَيُفَسِّرُ هَذَا  
الْخِلَافَ مَا قَالَهُ ابْنُ قُرْقُولَ: "وَضَبْطُهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: "غُرَّةٌ" بِالتَّنَوِينِ عَلَى بَدَلٍ مَا بَعْدَهَا مِنْهَا،  
وَلَكِنْ الْمَحْدِثِينَ يَرَوْنَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ يَبَيِّنُ الْغُرَّةَ مَا هِيَ" فَاخْتَارَ التَّنَائِي  
ضَبْطَ الشَّرَاحِ. يَرَجِعُ: مَطَالَعُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْآثَارِ، لِابْنِ قُرْقُولَ (١٢٧/٥).

(٦) قَوْلُهُ: "الْفَرَائِضُ فِي" سَقَطَتْ مِنْ أَ، ج (٨٧ب) وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٣٨٠)، وَهِيَ فِي خ



[هل يرث القاتل ؟]

وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمْدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةٍ، وَقَاتِلُ الْخَطَا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَّةِ.  
وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ مِنْ سَيِّدِهَا مَا فِي جَنِينِ حُرَّةٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَفِيهِ عَشْرُ  
قِيمَتِهَا، وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ.  
وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحِرَابَةِ وَالْغِيلَةِ وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ بَعْضُهُمْ.

[كفارة القتل:]

وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ فِي الْخَطَا وَاجِبَةٌ: عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ<sup>(٢)</sup> فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ  
مُتَتَابِعَيْنِ، وَيُؤْمَرُ بِذَلِكَ إِنْ عَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ.

[الحدود:]

[حد الزندقة والردة والساحر:]

وَيُقْتَلُ الزَّنْدِيقُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَهُوَ الَّذِي يُسِرُّ الْكُفْرَ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ

---

وتشستر بيتي (١٢٤٥) والفرنسية (٣٨٤ب) بمداد الشرح، وهما بمداد متن الرسالة في غيرها، وهو موافق للنفراوي (٣٢٤/٢).

(١) قيده التتائي بقوله: "من زوجها الحر: غرة عبد أو أمة، وذلك نصف عشر دية أبيه".

(٢) قوله: "فإن لم يجد" كذا في خ وتشستر بيتي (٢٤٥ب) والفرنسية (٣٨٦أ) بمداد متن الرسالة، وهو موافق للرسالة الفقهية (ص ٢٤٠) والنفراوي (٣٢٦/٢) وغيره، وهو بمداد الشرح في غيرها.

(٣) في القاموس المحيط (ص ٨٩١): "الزنديق، بالكسر: من التَّوَيَّةِ، أو القائل بالتَّوَرِ وَالظُّلْمَةِ، أو مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ وَبِالرُّبُوبِيَّةِ، أو مَنْ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ، أو هو مُعَرَّبُ زَنْ دِين، أي: دين المَرَأَةِ، ج: زَنَادِقَةٌ أو زَنَادِيقٌ، وقد تَزَنَّدَقَ، والاسم: الزَّندَقَةُ. وَرَجُلٌ زَنْدِيقٌ وَزَنْدِيقٌ: شَدِيدُ الْبُخْلِ".

(٤) هنا في كفاية الطالب (٦٠/٤) وعند النفراوي (٣٢٧/٢) زيادة في متن الرسالة [وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ]،

مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرُوا<sup>(١)</sup>، أَوْ سَبَّ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرُوا<sup>(٢)</sup> - قُتِلَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، وَمِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ لِحَمَاةِ الْمُسْلِمِينَ.

[حدُّ الحرابة:]

وَالْمَحَارِبُ لَا عَفْوَ فِيهِ إِذَا طُفِرَ بِهِ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدًا فَلَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا فَيَسْعُ الْإِمَامُ فِيهِ اجْتِهَادَهُ<sup>(٣)</sup> بِقَدْرِ جُرْمِهِ وَكَثْرَةِ مُقَامِهِ فِي فَسَادِهِ: فَإِمَّا قَتَلَهُ، أَوْ صَلَبَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ<sup>(٤)</sup>، أَوْ يُقَطَّعُ مِنْ خِلَافٍ، أَوْ يُنْفِيهِ إِلَى بَلَدٍ يُسَجَّنُ بِهَا حَتَّى يَتُوبَ، فَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا، وَضِعَ عَنْهُ كُلُّ حَقٍّ هُوَ لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ، وَأُخِذَ بِحُقُوقِ النَّاسِ مِنْ مَالٍ أَوْ دَمٍ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّصُوصِ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا سَلَبُوهُ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحَرَابَةِ وَالْغِيلَةِ<sup>(٥)</sup> وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِقَتْلِ

(١) كذا في أ، ج (٨٨ب)، م، ك وهو موافق لنسخة ابن عمر (٧٦٥/٤)، وفي غيرهما [كفر]، وهو الموافق للرسالة (ص ٢٤٠) والنفاوي (٣٣٢/٢) وما أثبتنا أرجح؛ لأن المراد استثناء ما كفرت به هذه الطوائف من عقائد عامة عندهم كقول اليهودي: محمد (صلى الله عليه وسلم) ليس برسول إلينا؛ فهذا القول لا يُقتل به.

(٢) كذا في م، ك وهو موافق لنسخة ابن عمر (٧٦٥/٤)، وفي غيرهما [كفر].

(٣) كذا ضبط في كفاية الطالب (٦٤/٤) وشرح التتائي وغيره يؤيد هذا الإعراب، ويجوز أن يُضبط هكذا [وسع الإمام اجتهاده] بجعل الفاعل مفعولاً كما ضبط في الرسالة الفقهية (ص ٢٤١)؛ والمعنى: أي واسع له أن يبذل اجتهاده، قاله التتائي. يراجع: تاج العروس (٣٢٤/٢٢) مادة (وسع) والمعجم الوسيط (ص ١٠٣١).

(٤) قال التتائي: "فالصلب غير حدٍّ بنفسه، بل مضاف للقتل".

(٥) "والغيلة" سقطت من أ، ج (٨٩) ومن أكثر نسخ التتائي، لكنها ثابتة في ك، وهو الموافق للكفاية (٧٣/٤) وغيرها.

الدَّيَّي (١) إِذَا قَتَلَهُ (٢) قَتَلَ غَيْلَةً أَوْ حِرَابَةً.

[حدّ الزنا:]

وَمَنْ رَأَى مِنْ حُرٍّ مُحْصَنٍ (٣) رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ، وَالْإِحْصَانُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ (٤) امْرَأَةً نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَطَّأَهَا وَطْأًا (٥) صَحِيحًا، فَإِنْ لَمْ يُحْصِنْ جُلْدَ مِائَةِ جَلْدَةٍ، وَغُرِبَ (٦) إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، وَحُبِسَ فِيهِ عَامًا، وَعَلَى الْعَبْدِ فِي الزَّانَا خَمْسُونَ جَلْدَةً، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ وَإِنْ كَانَا مُتَزَوِّجَيْنِ، وَلَا تَغْرِبَ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى امْرَأَةٍ.

وَلَا يُحَدُّ (٧) الزَّانِي إِلَّا بِاعْتِرَافٍ أَوْ بِحَمْلِ يَظْهَرُ (٨) أَوْ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ أَحْرَارٍ بَالِغِينَ عُدُولٍ يَرُونَهُ (٩) كَالْمُرُودِّ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَيَشْهَدُونَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ أَحَدُهُمُ الصِّفَةَ حَدَّ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَتَمُّوْهَا.

(١) قال التتائي: "من إضافة المصدر للمفعول".

(٢) "إذا قتله" كذا في نسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وليست في أ، ج (٨٩) ولا عند ابن ناجي (٣٢٥/٢)، وهي في الكفاية (٧٣/٤) من الشرح، وليست عند النفراوي (٣٣٥/٢) مطلقًا.

(٣) في أ بكسر الصاد، وقال التتائي: "الفاكهاني: رُوِيَنَاهُ بِكسْرِ الصَّادِ، والصوابُ الفتح".

(٤) "الرجل" كذا في نسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وهو موافق للنفراوي، وقد سقط من أ، ج والرسالة الفقهية (ص ٢٤١) وهو من الشرح في كفاية الطالب (٧٦/٤).

(٥) كذا في أ، ز، م، والفرنسية (٣٩٣) وهو رسم المعجم الوسيط (ص ١٠٤١)، وفي خ، ك، ر، ج (٨٩) [وطأ] وهو موافق لما في الكفاية (٧٦/٤) وغيره، وهو رسم تاج العروس (٤٩١/١) مادة (وطأ).

(٦) كذا في أ، ج (٨٩) ونسخ التتائي؛ فهو على البناء للمفعول، وفي الكفاية (٧٦/٤) [غربه الإمام].

(٧) كذا في أكثر النسخ؛ وفي م وحدها [يجلد].

(٨) زاد النفراوي (٣٣٨/٢) هنا قوله [بغير متزوجة] وليست في أ، ج (٨٩) ولا عند ابن عمر (٧٧٩/٤) ولا التتائي.

(٩) قال التتائي: "أي ذكر الزاني في الفرج".

وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْتَلَمْ، وَيُحَدُّ وَاطِئُ أُمَّةٍ وَالِدِهِ، وَلَا يُحَدُّ وَاطِئُ أُمَّةٍ وَلَدِهِ، وَتُقَوَّمُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ، وَيُؤَدَّبُ الشَّرِيكُ فِي الْأُمَّةِ يَطْوُهَا، وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهَا<sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَالشَّرِيكُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَمَسَكَ أَوْ تُقَوَّمُ عَلَيْهِ. وَإِنْ قَالَتْ امْرَأَةٌ بِهَا حَمْلٌ: اسْتَكْرِهْتُ - لَمْ تُصَدَّقْ، وَحُدَّتْ، إِلَّا أَنْ تُعَرَفَ بَيِّنَةٌ<sup>(٣)</sup> أَنَّهَا احْتَمِلَتْ<sup>(٤)</sup> حَتَّى غَابَ عَلَيْهَا أَوْ جَاءَتْ مُسْتَعِيبَةً عِنْدَ النَّازِلَةِ، أَوْ جَاءَتْ تَدْمِي<sup>(٥)</sup>، وَالتَّضْرَائِي إِنْ غَضِبَ الْمُسْلِمَةُ فِي الرَّثَا قِتْلًا، وَإِذَا رَجَعَ الْمُقِرُّ بِالرَّثَا أَقِيلَ، وَتُرِكَ.

(١) قال التتائي: "أي على الأب يوم الوطء وإن كان معدماً".

(٢) في خ، م هنا بمداد المتن قوله: [إن حملت]، وليس عند ابن عمر (٧٨٣/٤) ولا الكفاية (٨٠/٤) وغيرها.

(٣) في ك [تُعَرَفَ بَيِّنَةٌ] وهو موافق للكفاية (٨٢/٤)، والمثبت من أ، ج (٨٩ب) وغيرها، يقال: عَرَفَ فلاناً الأمر: أعلمه إياه، فعلى هذا يكون المفعول الأول محذوفاً لإرادة العموم، و(أن) وما دخلت عليه هي المفعول الثاني، والبينة: شاهدان، وقيل: أربعة، قاله التتائي، وقيل: يكفي الواحد؛ لأن خبره شبهة تدرأ الحد، نقله النفراوي (٣٤٠/٢)، والله أعلم.

(٤) كذا في أكثر النسخ، وفي م [حملت].

(٥) أي يسيل دُمها من قُبْلِهَا، قاله التتائي، وفي القاموس المحيط (ص ١٢٨٣): "وقد دَمِيَ، كَرَضِي" وقال العدوي: "يَفْتَحُ الْيَمِيمَ وَكُسْرِيهَا مِنْ بَابِ رَضِيَ يَرْضَى أَوْ عَصَى يَعْصِي". راجع: حاشية العدوي على كفاية الطالب (٨٢/٤).

وَيُقِيمُ الرَّجُلُ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَّتِهِ حَدَّ الزَّانَا إِذَا ظَهَرَ بِهَا <sup>(١)</sup> حَمْلٌ، أَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ غَيْرُهُ <sup>(٢)</sup>؛  
أَرْبَعَةٌ <sup>(٣)</sup> شُهَدَاءُ، أَوْ كَانَ <sup>(٤)</sup> إِقْرَارُ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لِلْأَمَةِ زَوْجٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ لِغَيْرِهِ فَلَا  
يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَيْهِمَا إِلَّا السُّلْطَانُ.

[عقوبة إتيان الذكران:]

وَمَنْ عَمِلَ عَمَلٌ قَوْمٍ لَوْطٍ يَذْكُرُ بَالِغَ أَطَاعِهِ - رُجْمًا أُخْصِنًا أَوْ لَمْ يُخْصِنَا.

[حدُّ القذف:]

وَعَلَى الْقَازِفِ الْحَرَّ <sup>(٥)</sup> الْحَدُّ ثَمَانُونَ <sup>(٦)</sup>، وَعَلَى الْعَبْدِ أَرْبَعُونَ فِي الْقَذْفِ، وَ <sup>(٧)</sup>خَمْسُونَ

(١) كذا في ز، خ هنا بزيادة [بها] بمداد متن الرسالة، وهو موافق للنفراوي (٣٤٢/٢)، وفي غيرهما بمداد الشرح، وسقطت من أ، ج (١٩٠)، وهو موافق للرسالة الفقهية (ص ٢٤٢).

(٢) كذا ضُبط في أ بالرفع صفة لـ (بينة)؛ لأنَّ (غيرًا) لا تتعرف بالإضافة غالبًا، وضُبط في شرح ابن عمر (٧٩٠/٤) بإضافة (بينة) إلى (غيره) فجَرَّه، وهو معنى لا بأس به، وضُبط في كفاية الطالب (٨٤/٤) بالنصب، لعله على تأويل النفراوي (٣٤٢/٢) حال كونها غيره؛ فهي حال، أي مغايرة له، والله أعلم.

(٣) بدل من (بينة)، أو عطف بيان، أو خبر مبتدأ محذوف كما قدره النفراوي (٣٤٢/٢) وهي ....

(٤) "كان" هنا تامة، قاله التتائي، والله أعلم.

(٥) في أ، ج (١٩٠)، ز، خ [للحر]، والمثبت موافق للكفاية (٨٧/٤) وغيرها.

(٦) في أ، ج (١٩٠) [ثمانين] وهي نسخة الكفاية (٨٧/٤) والمثبت موافق للنفراوي (٣٤٤/٢)، ووجه المثبت أن (ثمانون) بدل من (الحد)، ووجه ما في الكفاية أنه أعمل المصدر المعرف بـأل، وهو قليل في كلام العرب، لكنه مذهب سيبويه، فيكون (ثمانين) مفعولاً للمصدر، والله أعلم. يراجع: شرح التسهيل لابن مالك (١١٦/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٥) وشرح الأشموني (ص ٣٣٣).

(٧) كذا في تشستر بيتي (٢٤٩ب) وفي غيرها من نسخ التتائي هنا زيادة [على العبد] بمداد متن الرسالة، وليست عند ابن عمر (٧٩٤/٤)، ولا في كفاية الطالب (٨٦/٤).

في الزنا، والكافِر يُحَدُّ في القَذْفِ ثَمَانِينَ<sup>(١)</sup>، وَلَا حَدَّ عَلَى قَاذِفٍ عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ، وَيُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيَّةِ بِالزَّنا إِنْ كَانَ مِثْلُهَا يُوطَأُ، وَلَا يُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي قَذْفٍ وَلَا وَطْءٍ، وَمَنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ نَسَبِهِ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَفِي التَّعْرِيفِ<sup>(٣)</sup> ١٢٤/أ/ الْحَدُّ، وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا لَوْطِي حَدَّ.

وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فَحَدُّ وَاحِدٍ يَلْزَمُهُ لِمَنْ قَامَ بِهِ مِنْهُمْ<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ كَرَّرَ شُرْبَ الْخَمْرِ<sup>(٥)</sup> أَوْ الزَّنا فَحَدُّ وَاحِدٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً وَمَنْ لَزِمَتْهُ حُدُودٌ وَقَتْلٌ - فَالْقَتْلُ يُجْزَى عَنْ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> إِلَّا فِي الْقَذْفِ؛ فَلْيُحَدَّ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ.

### [حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ:]

وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ تَبَيَّنَ مُسْكِرًا<sup>(٧)</sup> حَدُّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً<sup>(٨)</sup> سَكِرَ أَوْ لَمْ يَسْكُرْ، وَلَا سِجْنٌ عَلَيْهِ، وَتُجَرَّدُ الْحُدُودُ، وَلَا تُجَرَّدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِمَّا يَقِيهَا الضَّرْبُ، وَيُجْلَدَانِ قَاعِدَيْنِ<sup>(٩)</sup>، وَلَا تُحَدُّ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا مَرِيضٌ

(١) "ثمانين" سقطت من ز، وقد ضرب عليها في ك، وفي تشستر بيتي (٢٤٩ب) [ثمانون].

(٢) قال التتائي: "وأما لو قذفه بأنه فُعل به فقال بعض الأشياخ: يلزم الحد للحقوق المعروفة به".

(٣) كقول من أراد قذف المخاطب: "أما أنا فليست بزان" لأنه يريد إلحاق الوصف المنفي بالمخاطب.

(٤) هنا في أ، ج (٩٠ب) زيادة [ثم لا شيء عليه] وقد ذكرها ابن عمر (٧٩٨/٤) والنفاوي (٣٤٧/٢).

وقد جاءت عبارة مشابهة [ولا شيء عليه] في خ وحدها، لكنها بمداد الشرح.

(٥) أي قبل الحد لما قبله فحد واحد يلزمه، قاله التتائي.

(٦) في خ هنا زيادة [كله] بمداد متن الرسالة، وليست في غيرها، وليست عند ابن عمر (٧٩٨/٤).

(٧) قال التتائي: "صفة لـ(تبيّن)".

(٨) "جلدة" كذا في نسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وليست في الرسالة (ص ٢٤٣) ولا شرح ابن عمر.

(٩) (٨٠١/٤) ولا في كفاية الطالب (٩٢/٤).

(٩) في أ، ج (٩٠ب) والفرنسية (٤٠٠ب) [قاعدان]، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لقول التتائي:

مُثْقَلٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُقْتَلُ وَاطِئُ الْبَهِيمَةِ، وَلِيُعَاقَبَ<sup>(٢)</sup>.

### [حدّ السرقة:]

وَمَنْ سَرَقَ<sup>(٣)</sup> رُبْعَ دِينَارٍ ذَهَبًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ يَوْمَ السَّرِقَةِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ وَزَنَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ فِضَّةً<sup>(٤)</sup> - قُطِعَ<sup>(٥)</sup> إِذَا سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ<sup>(٦)</sup>، وَلَا قَطَعَ فِي الْحُلْسَةِ<sup>(٧)</sup>، وَيُقَطَّعُ فِي ذَلِكَ<sup>(٨)</sup> يَدُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ مَرَّةً ثَانِيَةً<sup>(٩)</sup> قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ جَلَافٍ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قِيدَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَرِجْلَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ جِلْدَهُ وَسُجِنَ.

"(قاعدين) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: (قاعدان) فهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، أي وهما قاعدان" و(قاعدان) نسخة ابن عمر والكفاية (٩٣/٤). يراجع: شرح ابن عمر (٨٠٥/٤).  
(١) قال النفراوي: "بفتح القاف المشددة أي اشتد مرضه" وقد سقط من نسخ التتائي ومن أ هنا قول الرسالة [حتى يبرأ]، وحكاها في الكفاية (٩٥/٤) والنفراوي (٣٥٠/٢)، لكنَّ معناه واضح في قول التتائي: "بل يؤخَّرُ للبرء".

(٢) قال النفراوي: "باجتهاد الإمام" أي لا حدَّ فيه. يراجع: الفواكه الدواني، للنفراوي (٣٥٠/٢).

(٣) قال التتائي: " (سرق) مفتوحُ الراء في الماضي ومكسورُها في المضارع".

(٤) هكذا ضُبِطَ بالنصب على التمييز في الكفاية (٩٧/٤)، وضبطها محقق شرح ابن عمر (٨٠٦/٤) بالجر، فهو مضاف إليه أي من فضة، أو عطَفَ ببيان لـ(دراهم)، والله أعلم.

(٥) قال التتائي: "هو جوابُ الشرط، ولم يُبيَّن محلُّه، وهو الكوْع".

(٦) قال التتائي: "وهو ما لا يُعَدُّ الواضعُ فيه مضيْعًا لِمَا وضعه فيه عُرفًا"، وفي غرر المقالة (ص ٢٤٣): الحرز: الحِجَى.

(٧) قال التتائي: "المختلسُ مَنْ يَأْتِي خُفِيَّةً، ويرجعُ علانيةً، والسارقُ يَأْتِي خُفِيَّةً، ويرجعُ خُفِيَّةً" وفي المعجم الوسيط (ص ٢٤٩): خَلَسَ الشَّيْءُ يَخْلُسُهُ خَلْسًا: استلبه في نُهْرَةٍ ومخاتلة، ويُقال: خَلَسَهُ إِيَّاهُ؛ فَهُوَ خَالِسٌ وَخَلَّاسٌ، وَالْحُلْسَةُ: مَا يُخْتَلَسُ، وَالْفُرْصَةُ.

(٨) قال التتائي: "الإشارةُ للنصابِ المسروق من الحرز".

(٩) مرة ثانية ليست في أ، ج (١٩١) وهي عند النفراوي (٣٥١/٢) بمداد الشرح.



وَمَنْ أَقَرَّ بِسِرْقَةٍ قُطِعَ، وَإِنْ رَجَعَ أَقِيلَ، وَغَرِمَ <sup>(١)</sup> السَّرِقَةُ إِنْ كَانَتْ مَعَهُ، وَإِلَّا اتَّبَعَ <sup>(٢)</sup> بِهَا، وَمَنْ أَخَذَ <sup>(٣)</sup> فِي الْحَرْزِ لَمْ يَقْطَعْ حَتَّى يُخْرِجَ الْمَسْرُوقَ <sup>(٤)</sup> مِنَ الْحَرْزِ، وَكَذَلِكَ الْكَفَنُ مِنَ الْقَبْرِ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتٍ أُذِنَ لَهُ فِي دُخُولِهِ لَمْ يَقْطَعْ، وَإِقْرَارُ الْعَبْدِ فِيمَا يَلْزَمُهُ فِي بَدَنِهِ مِنْ حَدٍّ أَوْ قَطْعٍ - يَلْزَمُهُ، وَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا إِقْرَارَ لَهُ، وَلَا يَقْطَعْ الْمُخْتَلِسُ <sup>(٥)</sup>، وَلَا قَطْعٌ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا فِي الْجُمَّارِ <sup>(٦)</sup> فِي النَّخْلِ، وَلَا فِي الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ حَتَّى تُسَرَّقَ مِنْ مُرَاجِعِهَا <sup>(٧)</sup>، وَكَذَلِكَ

(١) غَرِمَ الدَّيَّةَ، كـ(سَمِعَ) غُرْمًا وَغَرَامَةً، وَمِنْهُ الْغَارِمُ هُوَ الَّذِي لَزِمَهُ الدَّيْنُ فِي الْحِمَالَةِ. يراجع: تاج العروس (١٧٠/٣٣).

(٢) اتَّبَعَ فَلَانًا بِالذَّيْنِ وَغَوْهُ: طَالَبَهُ بِهِ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٨١) مادة (تبع).

(٣) ضُبَطَ الْفِعْلُ فِي كِفَايَةِ الطَّالِبِ (١٠٢/٤) وَالرِّسَالَةِ (ص ٢٤٣) وَغَيْرُهُمَا مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَبْنِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ السَّارِقُ، وَيُؤَيِّدُ ضَبْطُنَا قَوْلَ ابْنِ عَمَرَ (٨١٤/٤) فِي شَرْحِهِ: "هَذَا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ فِي الْحَرْزِ وَالسَّرِقَةِ مَعَهُ لَمْ يَخْرِجْهَا، أَوْ خَارِجَ الْحَرْزِ وَالسَّرِقَةِ مَعَهُ، أَوْ يُؤْخَذُ فِي الْحَرْزِ...".

(٤) فِي أ، ج [١٩١] [السَّرِقَةُ] وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلنَّفَرَاوِيِّ (٣٥٣/٢) وَغَيْرِهِ.

(٥) هَكَذَا فِي النُّسخِ بِمَدَدِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَالَ التَّنَائِي بَعْدَهَا: "هُوَ تَكَرَّرُ ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْفَاكَهَانِيِّ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ غَيْرِهِ" وَهُوَ كَلَامٌ يَشْعُرُ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ فِي نَسْخَتِهِ، كَمَا أَنَّ التَّنَائِي ذَكَرَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، فَهِيَ تَسْبِقُ "إِقْرَارَ الْعَبْدِ" عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا، وَقَدْ وَصَفَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِالتَّكَرُّارِ ابْنُ عَمَرَ (٨١٧/٤) وَالْفَاكَهَانِيُّ - كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ نَاجِي (٣٤٢/٢) - وَأَبُو الْحَسَنِ الْمُنَوْفِيُّ فِي الْكِفَايَةِ (١٠٣/٤).

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "وَهُوَ الْكَثْرُ - بِالْثَاءِ الْمَثْلَثَةِ -: قَلْبُ النَّخْلِ".

(٧) قَالَ الْفَيَّوْمِيُّ: "وَالْمَرَاحُ بَضْمُ الْمِيمِ: حَيْثُ تَأْوِي الْمَاشِيَةُ بِاللَّيْلِ، وَالْمَنَاخُ (وَالْمَأْوَى) مَثْلُهُ، وَفَتْحُ الْمِيمِ بِهَذَا الْمَعْنَى خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ، وَاسْمُ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْمَصْدَرُ مِنْ (أَفْعَلُ) بِالْأَلِفِ - (مُفْعَلٌ) بَضْمُ الْمِيمِ عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ" وَذَكَرَ الزَّيَّيْدِيُّ أَنَّهُ بِالْفَتْحِ اسْمُ مَكَانٍ مِنَ الثَّلَاثِي رَاحٍ، وَقَدْ فَرَّقَ الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٣٨١) بَيْنَ مَفْتُوحِ الْمِيمِ وَمَضْمُومِهَا. يراجع: المصباح المنير، للفَيَّوْمِيُّ (ص ٢٤٣) وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٤١٩/٦) مَادَّةُ (رُوح).

الْقَمَرُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْأَنْذَرِ<sup>(٢)</sup>.

[لا شفاعة في الحدود:]

وَلَا يُشْفَعُ لِمَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ فِي السَّرِقَةِ وَالزَّانَا، وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ، وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْكُفِّ قُطِعَ، وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْهَرِيِّ<sup>(٣)</sup> وَبَيَّتَ الْمَالَ وَالْمَغْنَمَ فَلْيُقْطَعْ، وَقِيلَ: إِنْ سَرَقَ قَوْقَ حَقَّهُ مِنَ الْمَغْنَمِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ قُطِعَ، وَيُتَّبَعُ السَّارِقُ - إِذَا قُطِعَ - بِقِيَمَةِ مَا فَاتَ مِنَ السَّرِقَةِ فِي مَلَأِيهِ، وَلَا يُتَّبَعُ فِي عُدْمِهِ، وَيُتَّبَعُ فِي عُدْمِهِ بِمَا لَا يُقْطَعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ.

## بَابُ فِي الْأَقْضِيَةِ وَالشَّهَادَاتِ

[القضاء:]

خ/ ١٨٨/ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَلَا يَمِينُ حَتَّى تَثْبُتَ

---

(١) كذا في النسخ بالثاء المثلثة وهو موافق للنفراوي (٣٥٥/٢)، وفي الرسالة (ص ٢٤٤) وكفاية الطالب

(١٠٥/٤) بالطاء المثناة من فوق.

(٢) في القاموس المحيط (ص ٤٨٠): "وَالْأَنْذَرُ: الْبَيْدَرُ، أَوْ كُدُسُ الْقَمْنَجِ، ج: أَنْذَرٌ وَالْكَدُسُ، بِالضَّمِّ وَكَزْمَانِي: الْحَبُّ الْمَخْصُودُ الْمَجْمُوعُ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ (ص ٥٧٠).

(٣) هو بَيْتٌ يَجْعَلُ فِيهِ الْإِمَامُ طَعَامَ الْمُسْلِمِينَ. قال التتائي: قال ابن العربي: بَضَمَ الْهَاءُ وَسَكُونُ الرَّاءِ، قَالَ الْفَاكَهَانِيُّ: رُوِيَ أَنَّهُ مَشَدَّدُ الْمُنَاةِ التَّحْتِيَّةِ "أَيَّ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ، وَ(ج) أَهْرَاءُ، كَذَا ضَبَطَهُ الرَّيْبِيْدِيُّ بِالْحُرُوفِ، وَضَبَطَهُ الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٩٨٣) كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: "لَا أُدْرِي أَعَرَبِيٌّ هُوَ أَمْ دَخِيلٌ". يراجع: تاج العروس (٣٠٠/٤٠).

الْخُلْطَةُ أَوْ الظَّنَّةُ<sup>(١)</sup>، كَذَلِكَ قَضَى حُكَّامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ<sup>(٢)</sup> قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: تَحَدَّثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةٌ يَقْدِرُ مَا أَحَدْتُوا مِنَ الْفُجُورِ، وَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمْ يُقْضَ لِلطَّالِبِ حَتَّى يَخْلِفَ فِيمَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً.

وَالْيَمِينُ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَيَخْلِفُ قَائِمًا، وَيَخْلِفُ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ مِنْبَرِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَكْثَرُ، وَفِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ يَخْلِفُ فِي ذَلِكَ فِي الْجَامِعِ فِي مَوْضِعٍ يُعَظَّمُ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>، وَيَخْلِفُ الْكَافِرُ<sup>(٥)</sup> بِاللَّهِ حَيْثُ يُعَظَّمُ، وَإِذَا وَجَدَ الطَّالِبُ<sup>(٦)</sup> بَيِّنَةً بَعْدَ يَمِينِ الْمَطْلُوبِ<sup>(٧)</sup> وَلَمْ<sup>(٨)</sup> يَكُنْ عَلِيمًا بِهَا - قُضِيَ لَهُ بِهَا<sup>(٩)</sup>، وَإِنْ كَانَ عَلِيمًا فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَقَدْ قِيلَ: تُقْبَلُ مِنْهُ.

### [الشهادات:]

وَيُقْضَى بِشَاهِدٍ / ١٢٥٥ / وَيَمِينٍ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَا يُقْضَى بِذَلِكَ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ

(١) قال التتائي: "بكسر الظاء المعجمة المشالة: أي التَّهْمَةُ".

(٢) كذا في ك، وفي غيرها [وقال] والمثبت موافق للنفراوي (٣٦٠/٢) وغيره.

(٣) كذا في م بمداد المتن، وهو موافق لما في شرح ابن ناجي (٣٥٣/٢) وليس في الكفاية (١١٦/٤).

(٤) قال التتائي: "ويصح في ضبط "يعظم" بفتح الظاء المشالة وكسرها".

(٥) قال التتائي: "ذمياً أو غيره".

(٦) في ك تفسيره بين السطور [وهو المدعي] وليس في بقية النسخ، ولا توجد علامة إلحاق.

(٧) في ك تفسيره بين السطور [وهو المدعى عليه] وليس في بقية النسخ، ولا توجد علامة إلحاق.

(٨) كذا في النسخ، وهو موافق لما في الكفاية (١١٨/٤)، وفي شرح ابن ناجي (٣٥٦/٢) بدون واو [لم

يكن] فعل المثبت الواو واو الحال، وصاحبها (الطالب)، وبدون الواو فالجملية نعت لـ (بينة)؛ لأن الظرف (بعد يمين) متعلق بمحذوف نعت لبينة أيضاً، أي بينة كائنة بعد يمين المطلوب.

(٩) كذا في خ، والفرنسية (١٤٠٩أ) وفي غيرها [قضى بها].

## [في الصلح والتغريب:]

وَالصُّلْحُ جَائِزٌ إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ، وَيَجُوزُ عَلَى الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَمَةُ الْغَارَةُ تَتَزَوَّجُ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ، فَلَيْسَ يَدَّهَا أَخْذُهَا وَأَخْذُ قَيْمَةِ الْوَلَدِ يَوْمَ يُحْكَمُ لَهُ.

## [في الاستحقاق:]

وَمَنْ اسْتَحَقَّ أَمَةً قَدْ وَلَدَتْ فَلَهُ قَيْمَتُهَا وَقَيْمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ، وَقِيلَ: يَأْخُذُهَا وَقَيْمَةُ الْوَلَدِ، وَقِيلَ: لَهُ قَيْمَتُهَا فَقَطْ، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ<sup>(٢)</sup> الثَّمَنَ، فَيَأْخُذَهُ مِنَ الْعَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا، وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ مَعَهَا لِرَبِّهَا. وَمُسْتَحَقُّ الْأَرْضِ بَعْدَ أَنْ عَمَرَتْ<sup>(٣)</sup> يَذْقُعُ قَيْمَةَ الْعِمَارَةِ قَائِمًا، فَإِنْ أَبَى دَفَعَ إِلَيْهِ الشُّبْرِي قَيْمَةَ الْبُقْعَةِ بَرَّاحًا<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ أَبَيَا<sup>(٥)</sup> كَانَا شَرِيكَيْنِ بِقَيْمَةِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ.

## [في الغصب:]

وَالْعَاصِبُ يُؤَمِّرُ بِقُلْعِ بَنَائِهِ وَزَرْعِهِ وَشَجَرِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ رَبُّهَا قَيْمَةَ ذَلِكَ / ١٢٦ /

(١) كذا في م والفرنسية (٤١٦ب) بمداد متن الرسالة، وفي غيرها بمداد الشرح، والمثبت موافق لكفاية الطالب (١٤٠/٤) والنفراوي (٣٧٨/٢).

(٢) كذا في خ والفرنسية (٤١٧ب) وفي غيرها بزيادة [المُسْتَحَقُّ] بمداد متن الرسالة، وليست عند ابن عمر (٨٨١/٥) وكفاية الطالب الرباني (١٤٥/٤).

(٣) قال النفراوي: هكذا يقال من العمارة بفتح الميم وفي القاموس: "عَمَرَ الْمَالُ نَفْسَهُ، كَتَصَرَّ وَكَزَمَ وَسَمِعَ، عِمَارَةً: صَارَ عَامِرًا" والفعل مبني للفاعل، قاله العدوي، والتاء للتأنيث لا تاء المخاطب. يراجع: غرر المقالة، للنفراوي (ص ٢٤٧) والقاموس المحيط (ص ٤٤٤) والكفاية (١٤٦/٤).

(٤) في المعجم الوسيط (ص ٤٧): الْبَرَّاحُ: المتسع من الأرض لا زرع فيه ولا شجر.

(٥) كذا في النسخ بألف التثنية، وهي نسخة من الرسالة ذكرها أبو الحسن المنوفي، ونسخة أبي الحسن بالإنفراد. يراجع: كفاية الطالب الرباني (١٤٦/٤).

وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيلُ النِّسَاءِ وَلَا تَجْرِيحُهُنَّ، وَلَا يُقْبَلُ فِي التَّرْكِيزَةِ إِلَّا مَنْ يَقُولُ: عَدْلٌ<sup>(١)</sup>  
رِضًا، وَلَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي التَّجْرِيحِ وَاحِدٌ.  
وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا أَوْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمْ كَبِيرٌ.

[الدعوى:]

[في اختلاف المتبايعين:]

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ اسْتَحْلِفَ الْبَائِعُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمُشْتَاةُ أَوْ يَحْلِفُ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا  
اخْتَلَفَ الْمُتَدَايِعَانِ فِي شَيْءٍ بِأَيْدِيهِمَا حَلْفًا؛ وَقَسِمَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُضِيَ  
بَأَعْدِلِهِمَا، فَإِنْ اسْتَوَيَا حَلْفًا وَكَانَ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ الْحُكْمِ أُغْرِمَ مَا أَتْلَفَ  
بِشَهَادَتِهِ إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ شَهِدَ بِزُورٍ، قَالَهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ.

[في الوكالة:]

وَمَنْ قَالَ: رَدَدْتُ إِلَيْكَ مَا وَكَّلْتَنِي عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى بَيْعِهِ، أَوْ وَدَّعْتُ إِلَيْكَ ثَمَنَهُ، أَوْ  
وَدَّيْعَتَكَ، أَوْ قِرَاصَكَ - فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَمَنْ قَالَ: دَفَعْتُ إِلَى فُلَانٍ كَمَا أَمَرْتَنِي، فَأَنْكَرَ  
فُلَانٌ - فَعَلَى الدَّافِعِ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا ضَمِنَ، وَكَذَلِكَ عَلَى وَلِيِّ الْأَيْتَامِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ -  
وَإِنْ كَانُوا فِي حَضَانَتِهِ صُدِّقَ فِي النَّفَقَةِ فِيمَا يُشْبِهُ<sup>(٣)</sup> - أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ.

(١) أي هو عدل في نفسه "رِضًا" في أفعاله .

(٢) هنا زيادة في أ، ج (١٩٣) [وَيَبْرَأُ]، وهي ثابتة عند ابن عمر (٨٦٤/٥) وغيره.

(٣) هذه الجملة المعارضة جاءت متأخرة عن ما بعدها في أ، ج (١٩٣) وعند النفراوي (٣٧٧/٢) وغيره.

### [في الصلح والتغريب:]

وَالصُّلْحُ جَائِزٌ إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ، وَيَجُوزُ عَلَى الْإِفْرَارِ وَالْإِنْكَارِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَمَةُ الْغَارَةُ تَتَزَوَّجُ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ، فَلَيْسَ يَدَّهَا أَخْذُهَا وَأَخْذُ قِيَمَةِ الْوَلَدِ يَوْمَ يُحْكَمُ لَهُ.

### [في الاستحقاق:]

وَمَنْ اسْتَحَقَّ أَمَةً قَدْ وَلَدَتْ فَلَهُ قِيَمَتُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ، وَقِيلَ: يَأْخُذُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ، وَقِيلَ: لَهُ قِيَمَتُهَا فَقَطْ، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ<sup>(٢)</sup> الثَّمَنَ، فَيَأْخُذَهُ مِنَ الْعَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا، وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبٍ فَعَلَيْهِ الْحُدُ، وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ مَعَهَا لِرَبِّهَا. وَمُسْتَحَقُّ الْأَرْضِ بَعْدَ أَنْ عَمَرَتْ<sup>(٣)</sup> يَذْفَعُ قِيَمَةَ الْعِمَارَةِ قَائِمًا، فَإِنْ أَبَى دَفَعَ إِلَيْهِ الْمُشْتَرِي قِيَمَةَ الْبُقْعَةِ بَرَا حَا<sup>(٤)</sup> فَإِنْ أَبَيَا<sup>(٥)</sup> كَانَا شَرِيكَيْنِ بِقِيَمَةِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ.

### [في الغصب:]

وَالْعَاصِبُ يُؤْمَرُ بِقَلْعِ بَنَائِهِ وَزَرْعِهِ وَشَجَرِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ رَبُّهَا قِيَمَةَ ذَلِكَ / ١٢٦ /

(١) كذا في م والفرنسية (١٦٤ب) بمداد متن الرسالة، وفي غيرها بمداد الشرح، والمثبت موافق لكفاية الطالب (١٤٠/٤) والنفراوي (٣٧٨/٢).

(٢) كذا في خ والفرنسية (١٧ب) وفي غيرها بزيادة [المُسْتَحَقُّ] بمداد متن الرسالة، وليست عند ابن عمر (٨٨١/٥) وكفاية الطالب الرباني (١٤٥/٤).

(٣) قال المغراوي: "هكذا يقال من العمارة بفتح الميم" وفي القاموس: "عَمَرَ الْمَالُ نَفْسَهُ، كَنَصَرَ وَكَرَّم وَسَمِعَ، عِمَارَةٌ: صَارَ عَامِرًا" والفعل مبني للفاعل، قاله العدوي، والتاء للتأنيث لا تاء المخاطب. يراجع: غرر المقالة، للمغراوي (ص ٢٤٧) والقاموس المحيط (ص ٤٤٤) والكفاية (١٤٦/٤).

(٤) في المعجم الوسيط (ص ٤٧): الْبَرَّاحُ: المتسع من الأرض لَا زرع فيه وَلَا شجر.

(٥) كذا في النسخ بألف التثنية، وهي نسخة من الرسالة ذكرها أبو الحسن المنوفي، ونسخة أبي الحسن بالإفراد. يراجع: كفاية الطالب الرباني (١٤٦/٤).

النُقْضُ<sup>(١)</sup> وَالشَّجَرِ مُلْقَى بَعْدَ قِيَمَةٍ أَجْرٍ مَنْ يَقْلَعُ ذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ  
بَعْدَ الْقَلْعِ وَالْهَدْمِ، وَيَرُدُّ الْعَاصِبُ الْعَلَّةَ، وَلَا يَرُدُّهَا غَيْرُ الْعَاصِبِ، وَالْوَلَدُ فِي الْحَيَوَانِ وَفِي  
الْأَمَةِ - إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ - يَأْخُذُهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْأُمّهَاتِ مِنْ يَدِ مُبْتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ،  
وَمَنْ غَضِبَ أُمَّةً، ثُمَّ وَطَّئَهَا؛ قَوْلُهُ رَقِيقٌ، وَعَلَيْهِ الْحَدُّ.

### [في الإرفاق:]

<sup>(٢)</sup> وَإِصْلَاحُ السُّفْلِ عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ، وَالْحَشَبُ لِلسَّقْفِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَتَعْلِيلُ  
الْعُرْفِ عَلَيْهِ إِذَا وَهَى<sup>(٤)</sup> السُّفْلُ وَهْدِمَ حَتَّى يُصْلَحَ، وَيُجَبَّرُ عَلَى أَنْ يُصْلَحَ أَوْ يَبِيعَ مِمَّنْ  
يُصْلَحُ؛<sup>(٥)</sup> (لا ضررَ وضارَ)؛ فَلَا يَفْعَلُ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ مِنْ فَتْحِ كَوَّةٍ<sup>(٦)</sup> قَرِيبَةٍ يَكْشِفُ  
جَارَهُ مِنْهَا، أَوْ فَتْحِ بَابٍ قُبَالَةَ بَابِهِ، أَوْ حَفْرِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ فِي حَفْرِهِ وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ،

(١) كذا ضبطه التتائي بالحروف فقال: "بضمّ النون وسكون القاف: المنقوض"، لعله تبع المغراوي في  
غرر المقالة (ص ٢٤٨)، ولم أقف عليه بهذا الضبط عند أهل المعاجم، وضبطه النفرائي على  
الصواب فقال: بكسر النون بمعنى المنقوض كالذَّيْعِ بمعنى المذبح، والله أعلم. يراجع: القاموس  
المحيط (ص ٦٥٦) مادة (نقض) وتاج العروس (٨٨/١٩) والفواكه الدواني، للنفرائي (٣٨٢/٢).

(٢) كذا في أ ونسخ التتائي والنفرائي (٣٨٤/٢)، وفي الكفاية (١٥٠/٤) هنا زيادة في متن الرسالة [وإذا  
كان لرجلي غرفة وضعف السفلى] وقد أضيفت في هامش ج (أ٩٤).

(٣) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "والخشب السقف" كذا في نسخ التتائي، والظاهر أنه سقط يفسره  
نسخة ج والكفاية (١٥٠/٤) [والخشب لحمل السقف عليه] والله وأعلم.

(٤) وَهَى كَوْنِي زَوَلِّي: تَحَرَّقَ، وَانْتَشَقَّ، وَاسْتَرْخَى رِبَاظُهُ. يراجع: القاموس المحيط (ص ١٣٤٥).

(٥) كذا في أكثر نسخ التتائي دون واو هنا كما عند النفرائي (٣٨٥/٢)، وفي أ، ج، م هنا زيادة واو  
بمداد متن الرسالة كما عند ابن عمر (٨٩٢/٥).

(٦) قال التتائي: "بفتح الكاف، وهي الطاق" أي الثقب في الحائط، وفي القاموس: وَتَضَمُّ، وَتَجَمُّعٌ عَلَى  
كَوَى وَكُؤَاء. يراجع: القاموس (ص ١٣٢٩) مادة (كو) وحاشية العدوي على الكفاية (١٥١/٤).



وَيُقْضَى بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ الْقِمْطُ <sup>(١)</sup> وَالْعُقُودُ <sup>(٢)</sup>.

### [فضل الماء:]

وَلَا يَمْنَعُ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَأُ <sup>(٣)</sup>، وَأَهْلُ آبَارِ الْمَاشِيَةِ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى يَسْقُوا، ثُمَّ النَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ، وَمَنْ كَانَ فِي أَرْضِهِ عَيْنٌ أَوْ بئرٌ فَلَهُ مِنْعُهَا، إِلَّا أَنْ تَنْهَدِمَ بئرٌ جَارِهِ وَلَهُ زَرْعٌ يَخَافُ عَلَيْهِ - فلا يمنعه فضله، واختلِفَ هل عليه في ذلك ثَمَنٌ؟ <sup>(٤)</sup>. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْنَعَ الرَّجُلُ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً <sup>(٥)</sup> فِي جِدَارِهِ، وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup>.

### [في ضمان ما أتلفت الماشية:]

وَمَا أَفْسَدَتْ <sup>(٧)</sup> الْمَاشِيَةُ مِنَ الزَّرْعِ وَالْحَوَائِطِ بِاللَّيْلِ فَذَلِكَ عَلَى أَرْبَابِ الْمَاشِيَةِ، وَلَا

---

(١) قال التتائي: "والْقِمْطُ - بالكسر - واحدا قِمَاط، والقِمْطُ: الشَّدُّ" قال المغراوي (ص ٢٤٨): "يعني معاهد الحيطان" ورواه الهروي بالضم كَكُتِبَ، وهو حَبْلٌ تُشَدُّ بِهِ الْأَخْصَاصُ. يراجع: تاج العروس (٥٤/٢٠) مادة (قِط).

(٢) وقد فسر التتائي هذين اللفظين معاً فقال: "وهل هما مترادفان؟ وهو تداخل بعض البنيان في بعض، أو مختلفان؟ فالقِمْطُ: الخشب الذي بين البنيان، والعقود: أركان الحائط من داخل البيت".

(٣) قال المغراوي (ص ٢٤٨): "يعني المرعى رطبه ويابسه". يراجع: القاموس المحيط (ص ٥١).

(٤) في ج ٩٤) وعند غير واحد من الشراح هنا زيادة [أم لا] في متن الرسالة، وفي نسخ التتائي [أو لا] بمداد الشرح، وهو موافق لابن عمر (٩٠٠/٥)؛ فلم يذكرها. يراجع: شرح ابن ناجي (٣٨٨/٢) وكفاية الطالب (١٥٦/٤).

(٥) في ز [خشبه] على الجمع بهاء الضمير، وفي غيرها بالافراد [خشبة] وهما روايتان للحديث ذكرهما التتائي فقال: "رُوي: (خشبه) بصيغة الجمع بفتح الحاء والشين وضَمُّ الهاء، ورُوي بصيغة الجمع مَعَ ضَمِّ الحاء والشين، ورُوي (خشبة) بالافراد".

(٦) في ج (٩٤) زاد بين السطرين [بذلك]، وليست في أ، وهي في نسخ التتائي بمداد الشرح.

(٧) كذا في خ والفرنسية (٤٢١أ)، وفي غيرها بزيادة هاء الضمير [أفسدته]، والمثبت موافق لما في

شَيْءٌ عَلَيْهِمْ فِي قَسَادِ النَّهَارِ.

[في التفليس:]

وَمَنْ وَجَدَ سِلْعَتَهُ فِي التَّفْلِيسِ <sup>(١)</sup> فَإِمَّا حَاصَصَ <sup>(٢)</sup> وَإِلَّا أَخَذَ سِلْعَتَهُ إِنْ كَانَتْ تُعْرَفُ بِعَيْنِهَا، وَهُوَ فِي الْمَوْتِ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ.

[في الضمان والحوالة:]

وَالضَّامِنُ غَارِمٌ، وَحَمِيلٌ <sup>(٣)</sup> الْوَجْهَ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ غَرِمَ حَتَّى يَشْتَرِطَ أَنْ لَا يَغْرَمَ.  
وَمَنْ أُحِيلَ يَدَيْنِ فَرَضِي فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ أَفْلَسَ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَغْرَهُ مِنْهُ،  
وَإِنَّمَا الْحَوَالَةُ عَلَى أَصْلِ دَيْنٍ، وَإِلَّا فَهِيَ حِمَالَةٌ <sup>(٤)</sup>، وَلَا يَغْرَمُ الْحَمِيلُ إِلَّا فِي عُدْمِ

الرسالة (ص ٢٤٩) وكفاية الطالب (١٥٧/٤).

(١) قال التتائي: "قال ابن رشد: الفلّس: عدم المال، والتفليس: خلع الرجل من ماله لغرمائه، والمفليس: المحكوم عليه بحكم الفليس" وفي القاموس (ص ٥٦٣): وَقَلَّسَهُ الْقَاضِي تَفْلِيسًا: حَكَمَ بِإِفْلَاسِهِ.  
(٢) في المصباح المنير (ص ١٣٩): "الْحِصَّةُ الْقِسْمُ وَالْجَمْعُ حِصَصٌ، وَحَصَّهُ مِنَ الْمَالِ كَذَا يَحْصُهُ مِنْ بَابٍ قَتَلَ: حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ نَصِيبًا، وَأَخْصَصْتُهُ بِالْأَلْفِ: أَعْطَيْتُهُ حِصَّةً، وَتَخَاصَّ الْغُرَمَاءُ: اقْتَسَمُوا الْمَالَ بَيْنَهُمْ حِصَصًا".

(٣) قال التتائي: "عبر في الأول بالضامن، وهنا بالحميل لبيّن أنّهما بمعنى واحد، وكذا قبيل وزعيم وأذبن وصبير وكوين وغيرهم بغير معجمة فراءين مهملتين بينهما مثنأة تحتية، قال في التنبيهات: واشتقاق الكل من الحفظ والحياطة، وجمع (غير) غُرَانٌ، وقد كُتِبَ في التنبيهات المستنبطة للقاضي عياض (١٧٠٧/٣) بالعين المهمله وزاين، وهو تصحيف. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٦٤٩) مادة (غرر).

(٤) قال التتائي: "أي ضمان، وثمره ذلك أنّ المحتال لا يرجع على المحيل، وتبرأ ذمته بذلك، بخلاف الضمان فإنه شغل ذمة أخرى لا تبرأ بها الأولى".

الغريم<sup>(١)</sup> أو غَيْبَتِهِ.

[في المديان:]

وَيَحِلُّ بِمَوْتِ الْمَطْلُوبِ أَوْ تَفْلِيصِهِ كُلِّ ذَيْنِ عَلَيْهِ، وَلَا يَحِلُّ مَا كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا تَبَاعُ رَقَبَةُ الْمَأْذُونِ لَهُ<sup>(٢)</sup> فِيمَا عَلَيْهِ، وَلَا يَتَّبَعُ بِهِ سَيِّدُهُ. وَيُحْبَسُ الْمِذْيَانُ<sup>(٣)</sup> لِيُسْتَبْرَأَ<sup>(٤)</sup> حَالُهُ<sup>(٥)</sup>، وَلَا حَبْسٌ عَلَى مُعْدِمٍ.

[في القسمة:]

وَمَا انْقَسَمَ بِلَا ضَرَرٍ قِسِمَ مِنْ رَنْجٍ وَعَقَارٍ، وَمَا لَمْ يَنْقَسِمَ بِغَيْرِ ضَرَرٍ<sup>(٦)</sup> فَمَنْ دَعَا إِلَى الْبَيْعِ أُجِبَ عَلَيْهِ مِنْ أَبَاهُ، وَقَسُمَ الْفُرْعَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ، وَلَا يُؤَدِّي أَحَدُ الشَّرَكَاءِ ثَمَنًا، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَرَاجُعٌ لَمْ يَجْزِ الْقِسْمُ إِلَّا بِتَرَاضٍ.

[في الوصايا:]

وَوَصِيُّ الْوَصِيِّ كَالْوَصِيِّ، وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَتَّجَرَ بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى وَيُزَوِّجَ إِمَاءَهُمْ، وَمَنْ

---

(١) قال التتائي: "أي إيساره".

(٢) "له" كذا في ز، م، وتشستر بيتي (٢٦٢ب) بمداد متن الرسالة، وهو موافق للنفراوي (٣٩٤/٢)، وفي غيرها بمداد الشرح وهو موافق لكفاية الطالب (١٦٥/٤) كما سقطت من أ، ج (١٩٥).

(٣) أي المجهول الحال، قاله التتائي.

(٤) استبرأ الشيء: تقصَّى بحثه ليقطع الشبهة عنه. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٤٦) مادة (برأ).

(٥) "حاله" كذا في م وتشستر بيتي (٢٦٢ب) بمداد متن الرسالة، وعند النفراوي (٣٩٤/٢) [ليستبين أمره]، وفي غيرهما بمداد الشرح. وهو موافق لكفاية الطالب (١٦٥/٤) وغيره.

(٦) قال التتائي: "وفي بعض النسخ موضع قوله: "وما لم ينقسم بغير ضرر" - وما لم ينقسم إلا بضرر، ومعناها واحدٌ والرواية الأولى هي المشهورة، قاله ابن عمر (٩٢٥/٥).

أَوْصَى إِلَى غَيْرِ مَأْمُونٍ فَإِنَّهُ يُعْزَلُ، وَيُبْدَأُ بِالْكَفَنِ ثُمَّ الدِّينِ ثُمَّ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ الْمِيرَاثِ.

### [في الحيازة والإقرار:]

وَمَنْ حَازَ دَارًا عَلَى حَاضِرٍ عَشَرَ سِنِينَ تُنْسَبُ إِلَيْهِ وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ لَا يَدَّعِي شَيْئًا - فَلَا قِيَامَ لَهُ، / ١٢٧ / وَلَا حِيَازَةَ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ وَالْأَصْهَارِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ. وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ لَوَارِثِهِ بِدَيْنٍ أَوْ يَقْبُضِهِ.

### [الوصية بالحج:]

وَمَنْ أَوْصَى بِحَجٍّ أَنْفَذَتْ وَصِيَّتُهُ <sup>(١)</sup>، وَالْوَصِيَّةُ بِالصَّدَقَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَإِذَا مَاتَ أَجِيرُ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ فَلَهُ يَحْسَابُ مَا سَارَ، وَيُرَدُّ <sup>(٢)</sup> مَا بَقِيَ، وَمَا هَلَكَ بِيَدِهِ فَمِنْهُ ضَمَانُهُ <sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْمَالُ عَلَى أَنْ يُنْفَقَ عَلَى الْبَلَاحِ فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِينَ وَاجَرُوهُ <sup>(٤)</sup>، وَيُرَدُّ مَا فَضَلَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ.

(١) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: موضع (أنفذت وصيته) "أنفذ عنه" وهي نسخة ابن ناجي (٤٠٦/٢)، ونسخة الكفاية (١٧٩/٤) [أنفذ] فقط كما في أ، ج (٩٥ب).

(٢) ضبطناه مبنياً للمجهول كما في معين التلاميذ (ص ٤١٧)؛ لأن الضمير لو عاد على الأجير الميت لكان خَلْفًا، وقد ضُيِّطَ في الكفاية (١٨٠/٤) وغيرها مبنياً للمعلوم، ويحتاج إلى تأويل ليصح، والله أعلم.

(٣) "ضمانه" سقطت من خ وهي في الفرنسية (٤٣١أ) بمداد الشرح، وهي ثابتة بمداد متن الرسالة في غيرها، وعبارة ابن عمر (٩٤٣/٥) والكفاية (١٨١/٤) [فهو منه] كما في أ، ج (٩٦أ)، فنسخ التتائي أجمعت على حذف [هو] واختلفت في زيادة [ضمانه]؛ فاخترنا العبارة التامة، والله أعلم.

(٤) قال التتائي: "أي عاقده على ذلك"، وقال ابن عمر (٩٤٤/٥): "صوابه من جهة اللغة أجروه من غيره" كذا في المطبوع من شرح ابن عمر، وصوابه ما نقله في الكفاية (١٨١/٤) [بغير واو].

## باب في الفرائض

[الوارثون من الرجال والنساء:]

خ/ ٢١٥/ وَلَا يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا عَشْرَةٌ: الابن، وابن الابن وَإِنْ سَقَلَ <sup>(١)</sup>، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِلْأَبِ وَإِنْ بَعَدَ <sup>(٢)</sup> وَالْأَخُ وابنُ الأخ وَإِنْ بَعَدَ، وَالْعَمُّ وابنُ الْعَمِّ وَإِنْ بَعَدَ، وَالزَّوْجُ، وَمَوْلَى التَّعَمَّةِ. وَلَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ سَبْعٍ: الْبِنْتُ <sup>(٣)</sup> وَبِنْتُ الابنِ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأُخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ التَّعَمَّةِ.

[ميراث الزوج والزوجة:]

فَمِيرَاثُ الزَّوْجِ مِنَ الزَّوْجَةِ - إِنْ لَمْ تَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ - التَّصْفُ، فَإِنْ تَرَكْتَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> أَوْ مِنْ غَيْرِهِ <sup>(٥)</sup> فَلَهُ الرُّبْعُ. وَتَرِثُ هِيَ مِنْهُ الرُّبْعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدَ ابْنٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهَا الثُّمُنُ.

(١) قال التتائي: " بفتح الفاء وضمتها، قال النووي: والفتح أشهر " وذكر العدوي في حاشيته أن تشهير

الفتح هو مفاد غير واحد. يراجع: كفاية الطالب الرباني (١٨٥ / ٤).

(٢) قال التتائي: " وفي نسخة: "وإن علًا"، وهما بمعنى، وقال في الابن: "وإن سفل" لانفصاله من غيره،

وفي الأب: "وإن علًا" لانفصاله من غيره.

(٣) كذا ضبطت في أ وفي كفاية الطالب (١٨٥/٤) وغيره بالرفع، فهو خبر لمبتدأ محذوف، أي هن

البنت و...، ويجوز الجر إبتاعًا لـ (سبع)، وهو أظهر لعدم التقدير، كما في رسالة ابن أبي زيد

القيرواني (ص ١٨٦)، وأما في قوله: "إلا عشرة: الابن" فليس في (الابن) إلا الرفع: إما إبتاعًا

لـ (عشرة)، أو لكونه خبرًا لمبتدأ محذوف أي: هم الابن و...، والله أعلم.

(٤) قال التتائي: " أي من الزوج ".

(٥) قال التتائي: " بنكاح أو زنا أو لعان ".

## [ميراث الأم:]

وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ ابْنَيْهَا الثَّلَاثُ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانُوا <sup>(١)</sup> فَصَاعِدًا <sup>(٢)</sup>، إِلَّا فِي فَرِيضَتَيْنِ: فِي رَوْحَةٍ وَأَبَوَيْنِ؛ فَلِلرَّوْحَةِ الرَّبْعُ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ، وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ. وَفِي رَوْحٍ وَأَبَوَيْنِ؛ فَلِلرَّوْحِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ، وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ، وَلَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الثَّلَاثُ إِلَّا مَا نَقَصَهَا الْعَوْلُ <sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانُوا <sup>(٤)</sup> فَلَهَا السُّدُسُ حِينَئِذٍ.

## [ميراث الأب:]

وَمِيرَاثُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ إِذَا انْفَرَدَ وَرِثَ الْمَالُ كُلَّهُ <sup>(٥)</sup>، وَيُفْرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ

(١) قال العدوي في حاشيته على الكفاية (١٨٧/٤): "القصد التعميم، والجملة حال، أي في حال كون الإخوة أي إخوة كانوا" قلت: ومعنى أن الجملة حال أنه يرى (ما) خيرًا مقدمًا لـ (كانوا)؛ لأن المعنى كما فصله التتائي وغيره: ذكورا كانوا أو إناثًا أو ذكورًا وإناثًا، أشقاء أو لأب أو لأم، وصاحب الحال قوله (اثنين)؛ وساغ مجيء الحال منه لوصفه بقوله (من الإخوة)، والله أعلم.

(٢) "فصاعدًا" شائعة في كلام الفقهاء وغيرهم، وهي منصوبة على الحال، وفيها تقدير، فالفاء عاطفة للترتيب، والمعنى: فَرِذْ عَلَى الْاِثْنَيْنِ صَاعِدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) قال التتائي: "وَهُوَ يُطْلَقُ لُغَةً عَلَى الْمَيْلِ كَقَوْلِهِ (تعالى): ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعُولُوا﴾ [سورة النساء، آية ٣] أي تميلوا وتحجروا، وعلى الفقر كَقَوْلِهِ (تعالى): ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [سورة الضحى، آية ٨]، وعلى الزيادة في الفرائض، وهو المقصود هنا، وهي أَنْ تَزِيدَ سَهَامُ الْوَرِثَةِ عَلَى سَهَامِ الْمَسْأَلَةِ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ وَارِثٌ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِنَقْصٍ يُلْحَقُهُ". يراجع: غرر المقالة (ص ٢٥٢) والمعجم الوسيط (ص ٦٣٧ مادة (عول)).

(٤) كذا في نسخ التتائي، وفي شرح ابن عمر (٩٥٨/٥) وغيره [كانا] بضمير الاثنين، قال التتائي شارحًا: "ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا أَوْ خِنَاثًا أَوْ مُخْتَلَفِينَ، أَشْقَاءَ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ، أَوْ بَعْضٌ وَبَعْضٌ".

(٥) كذا في أ، ج (٩٦ب)، خ والفرنسية (٤٣٥أ) بمداد متن الرسالة، وهو موافق للرسالة (ص ٢٥٣)

وَلَدِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ <sup>(١)</sup> وَلَا وَلَدُ ابْنِ فُرْصٍ لِلْأَبِ السُّدُسُ، وَأُعْطِيَ مِنْ شِرْكِهِ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ سَهَامُهُمْ، ثُمَّ كَانَ لَهُ مَا بَقِيَ.

### [ميراث الأولاد:]

وَمِيرَاثُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ جَمِيعُ الْمَالِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ، أَوْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ بَعْدَ سَهَامِ مَنْ مَعَهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ أَوْ جَدٍّ أَوْ جَدَّةٍ، وَابْنُ الْإِبْنِ يَمْزِلُهُ الْإِبْنُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنٌ، وَإِنْ كَانَ ابْنٌ وَبَنَتْ لِلذَّكَرِ <sup>(٣)</sup> مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَكَذَلِكَ فِي كَثْرَةِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَقَلَّتِهِمْ يَرْتُونَ كَذَلِكَ جَمِيعَ الْمَالِ، أَوْ مَا فَضَلَ مِنْهُ بَعْدَ مَنْ شَرِكَهُمْ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ، وَابْنُ الْإِبْنِ كَالْإِبْنِ فِي عَدَمِهِ فِيمَا يَرِثُ وَيَحْجُبُ. وَمِيرَاثُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفُ، وَالْبَنَتَيْنِ الثُّلَاثَانِ، فَإِنْ كَثُرْنَ لَمْ يَزِدَنَّ عَلَى الثُّلَاثَيْنِ شَيْئًا.

### [ميراث الأحفاد:]

وَبَنْتُ الْإِبْنِ كَالْبِنْتِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُهُ <sup>(٤)</sup> كَالْبَنَاتِ فِي عَدَمِ الْبَنَاتِ، فَإِنْ كَانَتْ / ١٢٨ / ابنة وابنة ابني فَلِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَمَامُ الثُّلَاثَيْنِ، فَإِنْ كَثُرْنَ ( • ) بَنَاتُ الْإِبْنِ لَمْ يَزِدَنَّ عَلَى ذَلِكَ

والكفاية (١٩٢/٤)، وفي غيرهما بمداد الشرح، وهو موافق لما في شرح زروق (٩٥٤/٢).

(١) أي ذكر.

(٢) قال التتائي: "أي زاحمه" ثم قال: "والذي يشركه من أهل السهام البنث أو بنت الابن أو ابنتان فأكثر".

(٣) في أ، ج (١٩٧) [فللذكر] كما عند النفراوي (٤١١/٢) وغيره، وهو أحسن لتقدم الشرط، لكن التتائي قدر قبله جواباً فقال: "عصب أخته، وقُسيم المأل بينهما".

(٤) أي بنات الابن.

(٥) في خ [كثر] دون نون أو تاء، وفيه ترك التاء مع حقيقي التانيث، وهذا غير جائز كما في شذور



السُّدُسُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَتْ بَنَاتُ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ  
 أَخٌ<sup>(٢)</sup> فَيَكُونُ مَا بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ الذَّكَرُ  
 تَحْتَهُنَّ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَرَثَ بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ السُّدُسَ،  
 وَتَحْتَهُنَّ بَنَاتُ ابْنِ مَعَهُنَّ<sup>(٣)</sup> أَوْ تَحْتَهُنَّ ذَكَرٌ - كَانَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ أَوْ مِنْ فَوْقَهُ  
 مِنْ عَمَّاتِهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ دَخَلَ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ.

### [ميراث الإخوة:]

وَمِيرَاثُ الْأَخِ الشَّقِيقَةِ النَّصْفُ، وَالْإِثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً  
 وَأَخَوَاتٍ شَقَائِقُ<sup>(٥)</sup> أَوْ لِأَبٍ فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ قُلُوبًا أَوْ كُتُبًا،

الذهب (ص ٢٠٠)، والمثبت من أ، ج (٩٧ب) وغيرها من نسخ التتائي بنون النسوة كلغة أكلوني  
 البراغيث، وهي لغة بعض العرب، ومنها حديث الصحيح: (يتعاقبون فيكم ملائكة...) والنحاة يخرجونها على أن النون أو واو الجماعة علامتا جمع لا ضميران؛ والظاهر أن النفراوي  
 (٤١٢/٢) اطلع على نسخ التتائي؛ لذلك ضبط نسخته بالحروف فقال: كثرت بالمشنة الفوقية، والله  
 أعلم. يراجع: شرح التسهيل، لابن مالك (١١٦/٢).

(١) كذا في ج (٩٧ب) وفي نسخ التتائي، وزاد النفراوي (٤١٢/٢) وغيره هنا [شيئًا] في متن الرسالة،  
 وليست في أ، وهي بمداد الشرح في نسخ التتائي، وقد سقط من متن الرسالة هنا أيضًا قوله: [إن لم  
 يكن معهن ذكر، وما بقي للعصبة] وهو ثابت في أ، ج وعند النفراوي وغيره.

(٢) قال التتائي: "يريد أ وابن عم في درجتهم".

(٣) في خ هنا زيادة [ذكر] بمداد المتن، وليست في غيرها ولا في أ، ج والنفراوي (٤١٣/٢).

(٤) قال التتائي: "أي الثلث الباقي بعد البنات وبنات الابن".

(٥) شقائق جمع شقيقة، وهي الأخت من الأبوين، والشقيق -أي الأخ من الأبوين- جمعه أشقاء،  
 والاستخدام لـ(شقائق) مع الإخوة الذكور شائع في بعض كتب الأصحاب؛ والأولى هنا التعبير  
 بد(أشقاء)؛ ليعود الوصف على الإخوة والأخوات جميعًا، كما أن وصف (لأب) المعطوف عليه لهم

وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ كَالْعَصَبَةِ لَهُنَّ يَرِثْنَ مَا فَضَّلَ عَنْهُنَّ، وَلَا يُرِثْنَ لَهُنَّ مَعَهُنَّ<sup>(١)</sup>.

[الحجب:]

وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْأَبِ<sup>(٢)</sup> وَلَا مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ.

[ميراث الإخوة لأب:]

وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ ذُكُورِهِمْ<sup>(٣)</sup> وَإِنَائِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةً وَأُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لِأَبٍ؛ فَالْتَّصُفُ لِلشَّقِيقَةِ، وَلِمَنْ بَقِيَ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ، وَلَوْ كَانَتَا شَقِيقَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

[ميراث الإخوة لأم:]

وَمِيرَاثُ الْأَخِ لِلْأُمِّ وَالْأُخْتُ لِلْأُمِّ سَوَاءٌ<sup>(٤)</sup>؛ السُّدُسُ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَثُرُوا قَالَتْ ثُلُثُ

---

جميعاً؛ لأن قاعدة النحاة أنه يُعَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوباً، ولم أجد من نَبَّه عليه من الشراح، والله أعلم. راجع: شرح التسهيل (٣١٦/٣) وتاج العروس (٥١٧/٢٥) والمعجم الوسيط (ص ٤٨٩) مادة (شقق).

(١) قال التتائي: "أي لا يَفَرُضُ لَهُنَّ مَعَهُنَّ" لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يَرِثُ مَا فَضَّلَ لَا يُعَالُ لَهُ".

(٢) في أ هنا زيادة [ما كانوا] ولم أقف عليها عند أحد من الشراح.

(٣) بدل من (الشقائق) مجرور؛ قال العدوي في حاشيته على الكفاية (٢٠٠/٤): "بدل من المشبه به الذي هو الإخوة الشقائق لقربه، ويفهم منه التعميم في جانب المشبه الذي هو الإخوة لأب".

(٤) (سواء) منصوبة حالاً عند العدوي (٢٠١/٤) حيث قال: "أقوله: [سواء] حال من الأخت والأخ، أي حالة كونهما مستويين لا مزيد لذكر على أنثى في الفريضة" فخير (ميراث) عنده (السدس)، والظاهر أنها مرفوعة خبراً عند النفراوي (٤١٥/٢)؛ لأنه قدّر بعد (سواء) مبتدأ فقال: "وهو السدس"، واخترت الرفع أيضاً لعدم تقدير؛ لأن (السُّدُسُ لِكُلِّ وَاحِدٍ) جملة اسمية ثانية؛ وقد

بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَتَحْجُبُهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ الْإِنْتِنُ<sup>(١)</sup> وَابْنُهُ وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِلْأَبِ.

### [ميراث الأخ:]

وَالْأَخُ يَأْخُذُ<sup>(٢)</sup> الْمَالَ إِذَا انْفَرَدَ كَانَ شَقِيقًا أَوْ لِأَبٍ، وَالشَّقِيقُ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ، وَإِنْ كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ فَأَكْثَرُ شَقَائِقَ<sup>(٣)</sup> أَوْ لِأَبٍ - فَالْمَالُ بَيْنَهُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخِ ذُو سَهْمٍ بُدِيَ بِأَهْلِ السَّهَامِ، وَكَانَ لَهُ مَا بَقِيَ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

### [المسألة المشتركة:]

إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَهْلِ السَّهَامِ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ قَدْ وَرِثُوا الثَّلْثَ، وَقَدْ بَقِيَ أَخٌ شَقِيقٌ أَوْ إِخْوَةٌ ذُكُورٌ أَوْ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ شَقَائِقُ مَعَهُمْ فَيُشَارِكُونَ كُلُّهُمْ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ فِي الثَّلْثِ<sup>(٤)</sup>؛

حسن الفصل بينها وبين الأولى لشبه كمال الاتصال؛ لأن الثانية جواب سؤال مقدر؛ كأنه لما قال: "وَمِيرَاثُ الْأَخِ لِلْأُمِّ وَالْأُخْتِ لِلْأُمِّ سَوَاءٌ" قيل: ما لكل واحد منهما؟ والله أعلم.

(١) كذا في نسخ التتائي، وعليه شرحه، وفي أ، ج (٩٨ب) وعند ابن عمر (٩٦٩/٥) وغيره [الولد]، وهو أظهر، ولم يخالف التتائي من حيث المعنى فقد قال في شرحه: "وهذا على طريق الاختصار، وعلى طريق البسط ستة: الابن ذكرًا كان أو أنثى، وابنه كذلك، والأب أو الجد للأب".

(٢) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج وعند ابن عمر (٩٧٠/٥) وغيره [يرث].

(٣) كذا ضبط في أ ورسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص ١٨٩) وفي شرح ابن عمر (٩٧٠/٥) بالنصب؛ فهو حال، وساغ مجيء الحال من النكرة (أخ)؛ لأنها نكرة في سياق الشرط؛ فهي عامة، والمراد بـ(شقائق) أشقاء لاجتماع المذكر والمؤنث قبله؛ فالأصل أن يغلب وصف المذكر. يراجع: شرح شذور الذهب (ص ٢٧٧).

(٤) في أ، ج [ثلثهم] وهو موافق للكفاية (٢٠٢/٤) وللنفاوي (٤١٦/٢) وغيره.

فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ، وَهِيَ الْفَرِيضَةُ الَّتِي تُسَمَّى الْمُشْتَرَكَةَ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَقِي إِخْوَةٍ لِأَبٍ لَمْ يُشَارِكُوا الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ لِخُرُوجِهِمْ عَنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَقِي أُخْتًا<sup>(٢)</sup> أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَخُ لِلْأَبِ فِي حَالٍ<sup>(٤)</sup> عَدَمَ الشَّقِيقِ كَالشَّقِيقِ إِلَّا فِي الْمُشْتَرَكَةِ.

### [الترجيح بين العصابات:]

وَابْنُ الْأَخِ كَالْأَخِ فِي عَدَمِ الْأَخِ؛ كَانَ شَقِيقًا أَوْ لِأَبٍ، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ لِلْأُمِّ، وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ أَوَّلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ شَقِيقٍ، وَابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ أَوَّلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ لِأَبٍ، وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ يَحْجُبُ عَمَّا لِأَبَوَيْنِ، وَعَمُّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ

(١) هي بالتاء عند المالكية، ويصح كسر الراء عند الشافعية بغير تاء (مشركة)، وسميت أيضًا الحمارية لقول الأَشْأَاءِ: هَبْ أَبَانَا حَمَارًا، وَيُرْوَى أَنَّهُمْ قَالُوا: هَبْ أَبَانَا حَجْرًا مَلَقَى فِي الْيَمِّ، فَسُمِّيَتْ أَيْضًا بِالْحَجَرِيَّةِ وَالْيَمِيَّةِ، نَقَلَهُ التَّنَاتِي، وَفِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص ٣١١): "وَالْمَسْأَلَةُ الْمُشْتَرَكَةُ اسْمٌ فَاعِلٌ مَحْذَرًا لِأَنَّهَا شَرَكَتْ بَيْنَ الْإِخْوَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا اسْمَ مَفْعُولٍ وَيَقُولُ هِيَ تَحَلُّ التَّشْرِيكِ وَالِاشْتِرَاكِ، وَالْأَصْلُ مُشْرَكٌ فِيهَا؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: مُشْتَرَكَةٌ بِالْفَتْحِ أَيْضًا".

(٢) كَذَا فِي ك، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِابْنِ عَمَرَ (٩٧٢/٥) وَالنَّفَرَاوِي (٤١٦/٢) وَهُوَ عَلَى الظَّاهِرِ خَبَرٌ لـ (كَانَ)، وَفِي غَيْرِهَا [أَخْتُ] بِالرَّفْعِ كَأَنَّهُ بَدَلَ مَنْ (مَنْ)، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ نَعْتٌ لَهُ، وَتَكُونُ (كَانَ) تَامَةً، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكِفَايَةِ الطَّالِبِ (٢٠٣/٤)، وَالْمُشْتَبَّحُ أَظْهَرَ.

(٣) كَذَا فِي نَسَخِ التَّنَاتِي، وَفِي أ، ج (٩٩) وَعِنْدَ ابْنِ عَمَرَ (٩٧٢/٥) وَالنَّفَرَاوِي (٤١٧/٢) وَغَيْرَهُمَا هُنَا زِيَادَةٌ فِي مَتْنِ الرِّسَالَةِ "وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ أَخٌ وَاحِدٌ أَوْ أُخْتُ لَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوْ لِكُلِّ إِمَّاثًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ"، وَقَدْ أَرْدَفَ النَّفَرَاوِي نَقْلَهُ هَذَا قَائِلًا: "هَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسخ".

(٤) "حَالٌ" مِنْ خ، ك، وَقَدْ سَقَطَتْ مِنْ غَيْرِهِمَا وَمِنْ أ، ج، وَليست من متن الرسالة عند ابن عمر (٩٧٣/٥) وَغَيْرِهِ.

عَمَّا لِأَبٍ، وَعَمَّ لِأَبٍ يَحْجُبُ ابْنَ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ، وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ ابْنَ عَمٍّ لِأَبٍ؛  
وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَقْرَبُ أَوْلَى.

### [لا ميراث لذوي الأرحام:]

وَلَا يَرِثُ بَنُو الْأَخَوَاتِ مَا كُنَّ، وَلَا بَنُو الْبَنَاتِ وَلَا بَنَاتُ الْأَخِ مَا كَانِ، وَلَا بَنَاتُ  
الْعَمِّ، وَلَا جَدُّ لِأُمِّ، وَلَا عَمٌّ: أَخُو أَبِيكَ لِأُمِّهِ.

### [موانع الإرث أو حجب السبب:]

وَلَا يَرِثُ عَبْدٌ وَلَا مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ رِقٍّ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ،  
وَلَا ابْنُ أَخٍ لِأُمِّ، وَلَا جَدُّ لِأُمِّ، وَلَا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ، وَلَا تَرِثُ أُمُّ أَبِي الْأَبِ مَعَ وَلَدِهَا أَبِي  
الْمَيْتِ، وَلَا يَرِثُ إِخْوَةُ لِأُمِّ مَعَ الْجَدِّ لِلْأَبِ وَلَا مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ  
أُنْثَى، وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ مَعَ الْأَبِ مَا كَانُوا، وَلَا يَرِثُ عَمٌّ مَعَ الْجَدِّ، وَلَا ابْنُ أَخٍ مَعَ الْجَدِّ.  
وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمْدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةً، وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْخَطَا مِنَ الدِّيَّةِ، وَيَرِثُ مِنَ  
الْمَالِ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ بِحَالٍ فَلَا يَحْجُبُ وَارِثًا.

### [ميراث المطلقة في المرض:]

وَالْمُطَلَّقةُ فِي الْمَرَضِ<sup>(١)</sup> ثَلَاثًا تَرِثُ زَوْجَهَا إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ، وَلَا يَرِثُهَا،  
وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ وَاحِدَةً وَقَدْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ بَعْدَ الْعِدَّةِ، وَلَوْ طَلَّقَ الصَّغِيرُ  
طَلْقَةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، فَإِنْ انْقَضَتْ فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا  
بَعْدَهَا، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي مَرَضِهِ لَمْ تَرِثْهُ، وَلَا يَرِثُهَا.

(١) "في المرض" كذا في نسخ التتائي بتقديم الجار والمجرور، وفي ج (٩٩ب) وعند النفراوي (٤٢٠/٢) وغيره تقديم [ثلاثًا]، وقد سقط من أ، والمراد بالمرض هنا المخوف.

## [ميراث الجدات:]

وَمِيرَاثُ <sup>(١)</sup> الْجَدَّةِ لِلأُمِّ السُّدُسُ، وَكَذَلِكَ الَّتِي لِلأَبِ، فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ الَّتِي لِلأُمِّ أَقْرَبَ بِدَرَجَةٍ فَتَكُونُ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي فِيهَا النَّصُّ، وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي لِلأَبِ أَقْرَبَهُمَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا <sup>(٢)</sup>، وَلَا يَرِثُ عِنْدَ مَالِكٍ أَكْثَرُ مِنْ جَدَّتَيْنِ: أُمُّ الأَبِ وَأُمُّ الأُمِّ وَأُمّهَاتُهُمَا، وَيُذَكَّرُ <sup>(٣)</sup> عَنْ زَيْدٍ <sup>(٤)</sup> أَنَّهُ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ: وَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الأُمِّ، وَاثْنَتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ: أُمُّ الأَبِ <sup>(٥)</sup> وَأُمُّ أَبِي الأَبِ، وَلَمْ يُحْفَظْ عَنِ الحُلَفَاءِ تَوْرِيثُ أَكْثَرِ مِنْ جَدَّتَيْنِ.

## [ميراث الجد:]

وَمِيرَاثُ الجَدِّ - إِذَا انفَرَدَ <sup>(١)</sup> - أَخَذَ المَالَ، وَلَهُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الوَلَدِ الذَّكَرِ

(١) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١١٠٠) وعند ابن عمر (٩٨٣/٥) والنفاوي (٤٢١/٢) [وترث] مع رفع الجدة على الفاعلية ونصب [السدس].

(٢) في أ، ج والكفاية (٢١١/٤) والنفاوي (٤٢٢/٢) وغيرهما هنا زيادة من متن الرسالة [نصفين].

(٣) في ز [ويروى] والمثبت من غيرها، وهو الموافق لابن عمر (٩٨٥/٥) وغيره، وقال التتائي: "وروي: وجاء"، ويحفظ عن زيد موضع (يذكر)، ومعناها واحد غير أن رواية الذكر أضعف.

(٤) في أ، ج (١١٠٠)، ز هنا زيادة [بن ثابت] بمداد متن الرسالة، وهو الموافق لابن عمر (٩٨٥/٥) وغيره، والمثبت من غيرها، وهو الموافق لقول التتائي: "وقول بعض مشايخي: قوله: "ويذكر عن زيد" يقتضي انفراذه بذلك، وليس كذلك - غير ظاهر، لكن قد يحتمل نقله مختصراً، وشهرة زيد بن ثابت بعلم الفرائض محفوظة كما أخرج الترمذي وغيره في المناقب (ح ٣٧٩٠)، والله أعلم.

(٥) كذا في ج (١١٠٠) ونسخ التتائي، وفي أ [أم أم الأب] وهو موافق للنفاوي (٤٢٢/٢)، لكن قال النفاوي في شرحه: "المراد أم الأب"، والمثبت موافق للكفاية (٢١٢/٤)، والله أعلم.

(٦) في م هنا زيادة [فله] بمداد متن الرسالة، والمثبت من غيرها، وفي أ، ج (١٠٠) وعند ابن عمر (٩٨٦/٥) [إذا انفرد فله المال].

السُّدُسُ، فَإِنْ شَرَكَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ غَيْرَ <sup>(١)</sup> الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَلْيُقْصَ <sup>(٢)</sup> لَهُ بِالسُّدُسِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ كَانَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ أَهْلِ السَّهَامِ إِخْوَةٌ فَلْجُدْ مُخَيَّرٌ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ يَأْخُذُ أَيُّ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ أَفْضَلُ <sup>(٤)</sup> لَهُ: إِمَّا مَقَاسِمَةُ الْإِخْوَةِ، أَوْ السُّدُسُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي.

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُ الْإِخْوَةِ؛ فَهُوَ يُقَاسِمُ أَخًا أَوْ أَخَوَيْنِ أَوْ عَذْلَهُمَا أَرْبَعَ <sup>(٥)</sup> أَخَوَاتٍ، فَإِنْ زَادُوا <sup>(٦)</sup> فَهُوَ يَرِثُ الثُّلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَقَاسِمَةُ أَفْضَلَ لَهُ،

---

(١) ضبطناه بالنصب تبعاً لقول التتائي: إِنَّهُ استثناء منقطع؛ لَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِيهِ النِّصَبُ عِنْدَ جَمْعِهِمُ الْعَرَبِ، وَضَبَطَهُ مُحَقِّقُ الْكِفَايَةِ بِالرَّفْعِ إِتْبَاعًا لِـ (أَحَدٍ)، وَضَبَطَهُ فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٣٢٩) بِالْجَرِّ إِتْبَاعًا لِـ (أَهْلِ)، لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّرَاحِ كَأَبِي الْحَسَنِ (٢١٣/٤) - وَابْنِ عَمَرَ (٩٨٧/٥) أَيْضًا - تَوْيِدَ ضَبْطَنَا حَيْثُ قَالَ: "وَهُوَ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُسْتَشْفَى فِي قَوْلِهِ: "غَيْرِ الْأَخْوَةِ..." وَكَذَلِكَ ذَكَرَ النَّفْرَاوِيُّ (٤٢٣/٢) مَعْنَى كَلَامِ التَّتَائِي وَلَمْ يَتَّبِعْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ج (١٠٠) وَالْكَفَايَةُ (٢١٢/٤) [فَلْيُفَرِّضْ] وَذَكَرَ الْمَثَبُ كُنْصَخَةً أُخْرَى، وَالْمَثَبُ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَمَرَ (٩٨٦/٥) وَالنَّفْرَاوِيُّ (٤٢٢/٢) وَقَالَ التَّتَائِي: "وَفِي رِوَايَةٍ: "فَلْيُقْصَ" وَهِيَ رِوَايَةُ أَهْ، وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ (٩٨٦/٥): "قَوْلُهُ: "فَلْيُقْصَ" وَيُرْوَى بِلَفْظٍ لَهُ؛ فَلَعَلَّ "بِلَفْظٍ" هُوَ تَحْرِيفٌ "فَلْيُعْطَ" وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) كَذَا ضَبْطُنَاهُ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ مُوَصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ لِإِضَافَتِهِ وَحَذْفِ صَدْرِ صَلَاتِهِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ (يَأْخُذُ)، وَضَبَطَهُ مُحَقِّقُ الْكِفَايَةِ الطَّالِبُ (٢١٤/٤) وَغَيْرُهُ بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَعْرَبَ (أَيًّا) مُطْلَقًا كَمَا فِي أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) قَالَ الْعُدَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ (٢١٤/٤): "قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ لَهُ) بِالنَّصَبِ عَلَى الْحَالِيَةِ مِنْ (أَيٍّ) "قُلْتُ: بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ هُوَ صَدْرُ صِلَةِ الْمَوْصُولِ (أَيٍّ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ ذَلِكَ هُوَ أَفْضَلُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَرَاجِعْ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ، لِابْنِ هِشَامٍ (١٣٧/١).

(٥) قَالَ التَّتَائِي: "بَدَلٌ مِنْ "عَدْلَهُمَا".

(٦) هُنَا زِيَادَةٌ فِي خ وَحَدَاهَا "فَلَّهُ الثُّلُثُ" بِمَدَادِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلنَّفْرَاوِيِّ (٤٢٤/٢) وَغَيْرِهِ عَلَى



وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ مَعَهُ فِي عَدَمِ الشَّقَائِي كَالشَّقَائِي، فَإِنْ اجْتَمَعُوا <sup>(١)</sup> / ١٣٠ أ / عَادُوا <sup>(٢)</sup> بِالَّذِينَ لِلْأَبِ؛ فَمنَعُوهُ بِهِمْ <sup>(٣)</sup> كَثْرَةُ الْمِيرَاثِ، ثُمَّ كَانُوا أَحَقَّ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> بِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ أُخْتُ شَقِيقَةٍ وَلَهَا أَخٌ لِلْأَبِ <sup>(٥)</sup> أَوْ أُخٌ وَأُخْتُ لِلْأَبِ؛ فَتَأْخُذُ نِصْفَهَا مِمَّا حَصَلَ، وَتُسَلِّمُ مَا بَقِيَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُرَبِّي لِلْأَخَوَاتِ مَعَهُ إِلَّا فِي الْغَرَاءِ وَحَدَهَا، وَتَسْذُكُهَا بَعْدَ هَذَا.

### [ميراث المولى:]

وَيَرِثُ الْمَوْلى الْأَعْلَى <sup>(٦)</sup> إِذَا انْفَرَدَ بِجَمِيعِ الْمَالِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلٌ سِوَاهُمْ كَانَ لِلْمَوْلى مَا بَقِيَ بَعْدَ أَهْلِ السَّهَامِ، وَلَا يَرِثُ الْمَوْلى مَعَ الْعَصْبَةِ، وَهُوَ أَحَقُّ مِنْ

التكرار بعد بقوله: "فَهُوَ يَرِثُ الثُلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ"، وفي بقية النسخ بمداد الشرح، وهو موافق لابن عمر (٩٨٨/٥) على عدم التكرار "فَلَهُ الثُلُثُ مَعَ الْإِخْوَةِ" فقد سقط عنده "فَهُوَ يَرِثُ الثُلُثَ".  
(١) قال التتائي: "شقائق ولأب معه".

(٢) أي الأشقاء، وقد جاء مفسرا في نسخة أخرى ذكرها التتائي بقوله: "وفي نسخة: 'فإن اجتمعوا عادوا الشقائق بالذين للأب فمنعوه بهم كثرة الميراث'، ومعنى عادوا قال النفراوي: "أي حاسب الشقائق الجدة بالإخوة للأب وأدخلوهم في عدادهم"، وهذه النسخة هي أ، ج ونسخة المغراوي (ص ٢٥٧) حيث قال: "والصواب (عادة) لوجوب تجريد الفعل المسند إلى الفاعل من علامة التثنية والجمع" فيظهر منه أنه في نسخة المغراوي اجتمعت واو الجماعة مع الفاعل كما في النسخة الثانية للتتائي، وعند النفراوي (٤٢٥/٢) وغيره: [عادَه الشقائق] دون واو الجماعة.

(٣) قال التتائي: "أي بسببهم" يريد أن معنى الباء هنا السببية. يراجع: شرح ابن عقيل (٢١/٣).  
(٤) قال التتائي: "أي من الجد".

(٥) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة النفراوي (٤٢٥/٢)، وفي أ، ج (١٠١) والكفاية (٢١٧/٤) ورسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص ١٩٢) هنا زيادة [أَوْ أُخْتُ لِلْأَبِ] في متن الرسالة.  
(٦) قال التتائي: "وهو المتيقن بكسر المنة الفوقية".

(٧) كذا في ك دون واو، وفي غيرها زيادة واو قبل (كان) بمداد متن الرسالة، فالظاهر أن الواو من

ذَوِي الْأَرْحَامِ الَّذِينَ لَا سَهْمَ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ).

[ميراث ذوي الأرحام:]

وَلَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَّا مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، وَلَا يَرِثُ  
النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتَقْنَ أَوْ جَرَّهُ مَنْ أُعْتَقْنَ إِلَيْهِنَّ بِوِلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ.

[العول:]

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَنْ <sup>(١)</sup> لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ (تَعَالَى) فَكَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الْمَالِ -  
أَدْخِلْ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمُ الضَّرْرُ، وَقِسِمَتِ الْفَرِيضَةُ عَلَى مَبْلَغِ سَهَامِهِمْ.

[المسألة الأكدرية <sup>(٢)</sup>:]

وَلَا يُعَالُ لِأُخْتٍ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْغَرَاءِ وَحَدَّهَا، وَهِيَ امْرَأَةٌ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمُّهَا  
وَأُخْتَهَا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ وَجَدَّهَا؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ، فَلَمَّا  
فَرَعَ الْمَالُ أُعِيلَ لِلْأُخْتِ بِالنِّصْفِ: ثَلَاثَةٌ <sup>(٣)</sup>، ثُمَّ جُمِعَ إِلَيْهَا سَهْمُ الْجَدِّ، فَقُسِمَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ  
<sup>(٤)</sup> بَيْنَهُمَا عَلَى الثُّلُثِ لَهَا وَالثُّلُثَيْنِ لَهُ <sup>(٥)</sup>؛ فَتَبْلُغُ <sup>(١)</sup> سَبْعَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا <sup>(٢)</sup>.

---

الشرح، وهو الموافق للنفراوي (٤٢٦/٢) وغيره.

(١) في أ، ج (١٠١) ومعين التلاميذ (ص ٤٣١) هنا زيادة [سُيِّ]، والمثبت موافق للنفراوي (٤٢٧/٢).

(٢) قال التتائي: "وسُمِّيت بالأكدرية؛ لأنها كدَّرت أصل زيد؛ لأنه لا يفرض في باب الجد والإخوة  
للأخت ولا يُعِيل، وقد فرض وأعال".

(٣) بهذه الثلاثة عالت المسألة من ستة إلى تسعة.

(٤) أي الأربعة التي حصلت من جمع فرض الأخت وفرض الجد.

(٥) قال التتائي: "وهي لا تنقسم ولا توافق، فتضرب الثلاثة: عدد الرؤوس المنكسر عليهم في تسعة،  
وهي الفريضة بعولها وهذا ما يسمى بتصحيح المسائل، وهو إيجاد أقل عدد تخرج منه سهام

## بَابُ جُمْلٍ مِنَ الْفَرَائِضِ وَمِنَ السُّنَنِ الْوَاجِبَةِ وَالرَّغَائِبِ

[من الطهارة:]

خ/ ٢٣٩ أ/ الوُضوءُ لِلصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ - وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الْوَضَاءَةِ - إِلَّا التَّضَمُّنَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ وَمَسَحَ الْأُذُنَيْنِ<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ، وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ مُرَعَّبٌ فِيهِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ رُخْصَةٌ<sup>(٤)</sup> وَتَخْفِيفٌ.

وَالْعُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ<sup>(٥)</sup> الْحَيْضِ وَالتَّقَاسِ فَرِيضَةٌ، وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ، وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ مُسْتَحَبٌّ، وَالْعُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فَرِيضَةٌ؛ لِأَنَّهُ جُنُبٌ، وَغُسْلُ الْمَيِّتِ<sup>(٦)</sup> سُنَّةٌ.

الورثة منقسمة عليهم بدون كسر. يراجع: الموارث في الشريعة الإسلامية، للمفتي حسين محمد مخلوف (ص ١٣).

(١) أي الفريضة، قاله العدوي. يراجع كفاية الطالب الرباني (٢٢٧/٤).

(٢) قال التتائي: " فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة، وللأم اثنين في ثلاثة بستة، وللجد والأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر مقسومة على ثلاثة، للجد ثمانية، وللأخت أربعة".

(٣) كذا في نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة النفراوي (٤٣١/٢)، وفي أ، ج (١٠١ب) وكفاية الطالب هنا زيادة [منه] أي من الوضوء. يراجع كفاية الطالب الرباني (٢٣٢/٤).

(٤) في الرخصة ثلاث لغات: سكون الحاء وفتحها وضمها، وهي التيسير والتسهيل والتوسيع، قاله المغراوي (ص ٢٥٨).

(٥) في خ هنا زيادة [دم] قبل (الحيض) وقبل (النفاس) أيضاً، والمثبت من غيرها، وفي أ، ج (١٠٢) وعند النفراوي (٤٣٢/٢) وغيره إثبات (دم) من متن الرسالة قبل (الحيض) فقط.

(٦) قال العدوي في حاشيته على الكفاية (٢٣٥/٤): "أي تغسيله".

## [من الصلاة:]

وَالصَّلَوَاتُ الْحُمُسُ فَرِيضَةٌ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَرِيضَةٌ، وَبَاقِيهِ <sup>(١)</sup> سُنَّةٌ، وَالْدُخُولُ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ فَرِيضَةٌ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ سُنَّةٌ، وَالْقِرَاءَةُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ، وَمَا <sup>(٢)</sup> زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فَرِيضَةٌ، وَالْجُلُوسَةُ <sup>(٣)</sup> الْأُولَى سُنَّةٌ، وَالثَّانِيَةُ فَرِيضَةٌ، وَالسَّلَامُ فَرِيضَةٌ، وَالتَّيَمُّنُ بِهِ قَلِيلًا سُنَّةٌ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ، وَالتَّشَهُدَانِ سُنَّةٌ، وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ حَسَنٌ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَرِيضَةٌ.

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالسَّعْيُ إِلَيْهَا فَرِيضَةٌ، وَالْوُثْرُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَالْحُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَصَلَاةُ الْخَوْفِ وَاجِبَةٌ أَمَرَ اللَّهُ (سُبْحَانَهُ) بِهَا، وَهُوَ فِعْلٌ يَسْتَدْرِكُونَ بِهِ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ، وَالْعُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ. وَالْجُمُعُ / ١٣١ / لَيْلَةُ الْمَطَرِ تَخْفِيفٌ، وَقَدْ فَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ <sup>(٤)</sup>، وَالْجُمُعُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ

(١) قال التتائي: "أي باقي التكبير" وقد جاء مفسرًا في أ، ج وعند النفراوي (٤٣٤/٢) ورسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص ١٩٤) وغيرهما: "وباقى التكبير سنة".

(٢) في ز [ولو]، والمثبت من أ، ج وغيرها من نسخ التتائي، وهو الموافق للنفراوي (٤٣٥/٢) وغيره، ولا فرق بين ما في "ز" وما في غيرها؛ لأن (لو) هنا مصدرية؛ فيكون المعنى: والزيادة على الفاتحة سنة واجبة، و(ما) يجوز فيها أن تكون مصدرية أو موصولة، لكن لو كانت موصولة لزم حذف العائد، ويكون التقدير: وما زاده على الفاتحة سنة؛ فالمصدر أو الموصول مبتدأ، خبره (سنة)، والله أعلم. يراجع: مغني اللبيب، لابن هشام (ص ٢٥٨) وشرح شواهد مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادى (٥٧/٥).

(٣) ضبطه النفراوي (٤٣٦/٢) بقوله: "بفتح الجيم؛ لأن المراد المرة".

(٤) كذا في أ، ج (١٠٢/ب) ونسخ التتائي، وهو موافق لنسخة ابن عمر (١٠٣١/٥)، وعند النفراوي (٤٣٨/٢) وغيره زيادة [الراشدون] في متن الرسالة، وفي رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص ١٩٥)

سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَجَمْعُ الْمُسَافِرِ فِي جَدِّ السَّيْرِ رُخْصَةٌ، وَجَمْعُ الْمَرِيضِ يَحَافُ أَنْ يُغْلَبَ عَلَى عَقْلِهِ تَخْفِيفٌ، وَكَذَلِكَ جَمْعُهُ لِعِلَّةٍ بِهِ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> أَرْفَقَ بِهِ، وَالْفِظَرُ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ، وَالْإِفْصَارُ <sup>(٢)</sup> فِيهِ وَاجِبٌ.

وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرَّغَائِبِ، وَقِيلَ: مِنَ السَّنَنِ، وَصَلَاةُ الصُّحَى نَافِلَةٌ، وَكَذَلِكَ قِيَامُ رَمَضَانَ نَافِلَةٌ، وَفِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ <sup>(٣)</sup>؛ وَمَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَالْقِيَامُ مِنَ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّوَافِلِ <sup>(٤)</sup> الْمُرَغَّبِ فِيهَا.

### [من فروع الكفاية:]

وَالصَّلَاةُ عَلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ <sup>(٥)</sup> يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا، وَكَذَلِكَ مَوَارِثُهُمْ بِالذَّهْنِ وَعَسَلُهُمْ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَكَذَلِكَ طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ <sup>(٦)</sup> يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا، إِلَّا فِيمَا <sup>(٧)</sup> يَلْزَمُ الرَّجُلَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَفَرِيضَةُ الْجِهَادِ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا، إِلَّا

زيادة [رضي الله عنهم] أيضاً، والمثبت موافق لعبارة ابن أبي زيد في اختصار المدونة (١٩٠/١).

(١) أي الجمع، قاله التتائي.

(٢) قال التتائي: "والإفصار من الصلاة لغةً في (قَصَرْتُ) ويفسره قول المغراوي: "وفيه ثلاث لغات:

الإقصار من (أَقْصَر) (يُقْصِرُ)، والتقصير من (قَصَرَ) (يُقْصِرُ)، والقصر من (قَصَرَ) (يَقْصُرُ)، وهي

أفصح اللغات؛ لأنها لغة التنزيل. يراجع: غرر المقالة (ص ٢٥٩) والكفاية (٢٤٤/٤).

(٣) قال التتائي: "رُوي بالموحدة وبالثلثة بَدَلَهَا". يراجع: شرح ابن عمر (١٠٤٠/٥).

(٤) قال التتائي: "خَيْرُ الْقِيَامِ"، يريد الجار والمجرور "من النوافل".

(٥) "عامّة" كذا في ج (١٠٣)، خ، م وتشتر بيقي (٢٧٧ب) بمداد متن الرسالة، وقد سقطت من أ، ز،

وليس عند ابن عمر (١٠٤٤/٥) وغيره.

(٦) "عامّة" كذا في ج (١٠٣) ونسخ التتائي وفي معين التلاميذ (ص ٤٣٦)، وفي أ [واجبة].

(٧) "فيما" كذا في نسخ التتائي، وعند النفراوي (٤٤٣/٢) وغيره [ما] دون (في)، وقد قَدَّر العدوي

(٢٤٧/٤) المستثنى قبل الجار والمجرور (فيما) فقال: "أي إلا الطلب في الذي يلزم".

أَنْ يَفْجَأَ<sup>(١)</sup> الْعَدُوَّ مَحَلَّةً<sup>(٢)</sup> قَوْمٌ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا<sup>(٣)</sup> مِثْلِي عَدَدِهِمْ،  
وَالرَّبَاطُ فِي ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ وَسَدُّهَا وَحِيطَاتُهَا وَاجِبٌ يَحْمِلُهُ مَنْ قَامَ بِهِ.

### [من الصيام:]

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ، وَالْأَعْتِكَافُ نَافِلَةٌ، وَالتَّنَقُّلُ بِالصَّوْمِ مُرَعَّبٌ فِيهِ،  
وَكَذَلِكَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَيَوْمِ عَرَفَةَ وَيَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَ<sup>(٤)</sup> يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ  
الْحَاجِّ أَحْسَنُ<sup>(٥)</sup> مِنْهُ لِلْحَاجِّ.

### [من الزكاة والحج:]

وَزَكَاةُ الْغَنِيِّ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وَحَجُّ الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ، وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ<sup>(٦)</sup>، وَالتَّيَّةُ بِالْحَجِّ

(١) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١٠٣) وابن عمر (١٠٤٩/٥): [يغشى] وكذا في غيره من شروحه،  
وقال ابن عمر: "والغشيان والفجأة بمعنى واحد، وهو إذا غاروا عليهم"، ولا يظهر من كلامه أنه  
يذكر روايتين لهذا الموضع؟ أو هو يربط بين موضعين من الرسالة: هذا وما جاء في آخر كتاب  
الجهاد بلفظ (يفجأ)؟ فعلى الثاني يكفي في إثبات الرواية الثانية مجيئها في نسخ التتائي.

(٢) "مَحَلَّةٌ" بفتح الميم والحاء: الْمَنْزِلُ يَنْزِلُهُ الْقَوْمُ. يراجع: تاج العروس (٣٢٣/٢٨).

(٣) قال التتائي: "أي الكفار".

(٤) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١٠٣) وعند النفراوي (٤٤٤/٢) وغيره زيادة [صوم] هنا.

(٥) "أحسن" كذا في أ ونسخ التتائي، وأثبتها في الكفاية (٢٥٤/٤) نسخة ثانية، وأثبت بدلاً منها  
[أفضل] كما في ج.

(٦) كذا في نسخ التتائي ومعين التلاميذ (ص ٤٣٨)، وقد سقطت (واجبة) من أ، ج (١٠٣).

فَرِيضَةٌ، وَالطَّوَّافُ لِلْإِقَاضَةِ فَرِيضَةٌ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ، وَالطَّوَّافُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَاجِبٌ، وَطَوَّافُ الْإِقَاضَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَالطَّوَّافُ لِلْوَدَاعِ سُنَّةٌ، وَالْمَيْتُ بِمَيِّ لَيْلَةٍ يَوْمَ عَرَفَةَ سُنَّةٌ، وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَاجِبٌ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ، وَمَيْتُ الْمُرْدَلِفَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَوُقُوفُ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ <sup>(١)</sup> مَأْمُورٌ بِهِ، وَرَمَى الْجِمَارِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَكَذَلِكَ الْحِلَاقُ <sup>(٢)</sup>.

وَتَقْبِيلُ الرُّكْنِ سُنَّةٌ <sup>(٣)</sup>، وَالْعُسْلُ لِلْإِحْرَامِ سُنَّةٌ، وَالرُّكُوعُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ، وَعُسْلُ عَرَفَةَ سُنَّةٌ، وَالْعُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ.

### [فضل صلاة الجماعة والمساجد الثلاثة:]

وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدِّ <sup>(٤)</sup> بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَدْأ <sup>(٥)</sup> أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، وَاخْتَلَفَ فِي مِقْدَارِ التَّضْعِيفِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَفْضَلُ مِنْ

(١) في أ، ج (١٠٣ب)، م، ز هنا زيادة [كذلك] في متن الرسالة، والمثبت موافق للنفراوي (٤٤٥/٢).

(٢) "الحرام" كذا في ج (١٠٤ب) وتشتر بيبي (٢٧٩أ) كما في النفراوي (٤٤٦/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح.

(٣) في ز، م هنا زيادة [سنة] بمداد متن الرسالة، وليست في أ، ج (١٠٤أ) ولا عند ابن ناجي (٤٣١/٢) والنفراوي (٤٤٦/٢)، لكنها ثابتة من المتن في كفاية الطالب (٢٥٦/٤) مع زيادة [واجبة].

(٤) "كذا في أ ونسخ التتائي، وهو موافق لابن ناجي (٤٣١/٢)، وفي ج وعند النفراوي (٤٤٧/٢) زيادة [واجبة] هنا.

(٥) قال التتائي: "بالذال المعجمة أي المنفرد".

(٦) "فذا" من ك، خ، وقد سقطت من غيرهما، وهي ثابتة في غيره من الشروح.



أَلْفَ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ وَسِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِدُونِ الْأَلْفِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْفَرَائِضِ، وَأَمَّا التَّوَافِلُ فَفِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ. وَالتَّنْفُلُ بِالرُّكُوعِ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَحَبُّ إِلَيْنَا / ١٣٢١ / مِنَ الطَّوَافِ، وَالطَّوَافُ لِلْعُرَبَاءِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الرُّكُوعِ لِقَلَّةِ وُجُودِ ذَلِكَ لَهُمْ.

### [ما يجب على الجوارح:]

وَمِنَ الْفَرَائِضِ غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمَحَارِمِ، وَلَيْسَ فِي النَّظَرَةِ الْأُولَى بِغَيْرِ تَعَمُّدٍ حَرَجٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الْمُتَجَالَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الشَّابَةِ لِعُدْرِ مِنْ شَهَادَةٍ عَلَيْهَا وَشِبْهِهِ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِي ذَلِكَ لِلخَاطِبِ<sup>(٣)</sup>.

### [صون اللسان:]

وَمِنَ الْفَرَائِضِ صَوْنُ اللَّسَانِ عَنِ الْكَذِبِ وَالزُّورِ<sup>(٤)</sup> وَالْفَحْشَاءِ<sup>(٥)</sup> وَالْغَيْبَةِ

(١) قال التتائي: "أي إثم".

(٢) قال التتائي: "التي لا أَرَبَ للرجالِ فيها، ولا لَذَّةٌ في نظريها"، وقال المغراوي (ص ٢٦٢): "التي أُبْرزت وجهها من الكبر، وهو من التجلي، وهو الظهور" فكأنها من مادة (جلي) عنده، لكن ذكرها في اللسان (١١٦/١) في مادة (جلل): "تَجَالَّتْ أَيِ اسْتَنَّتْ وَكَبُرَتْ"، يُقَالُ: جَلَّتْ فِيهِ جَلِيلَةٌ، وَتَجَالَّتْ فَهِيَ مُتَجَالَّةٌ، وهذا هو الظاهر، والله أعلم.

(٣) في أ [للخطاب] فهو جمع، والمثبت مفرد.

(٤) قال المغراوي (ص ٢٦٢): "ويعني بالزور الباطل، وهو مشتق من تزور السور يعني اعوجاجه"، وقال التتائي: "وهو بمعنى الكذب، إلا أنه اختص بالشهادة".

(٥) قال التتائي: "وهل هي كُلُّ مُحَرَّمٍ من قولٍ أو فعلٍ؟ أو ما تجاوز الحدَّ، مثل ما يُعْبَرُ به السفهاء عن الجماع وعن الفرج وغيرهما من قبيح الكلام؟ قولان".

وَالنَّمِيمَةُ<sup>(١)</sup> وَالْبَاطِلُ كُلُّهُ؛ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ)، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ).

#### [حرمة دماء المسلمين:]

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ<sup>(٢)</sup> وَأَعْرَاضَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَلَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، أَوْ يَزْنِيَ بَعْدَ إِحْصَانِهِ، أَوْ يَقْتُلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، أَوْ فَسَادًا ( ٢ ) فِي الْأَرْضِ، أَوْ

(١) قال التتائي: "وهي نقل الكلام عن المتكلم به لغيره على وجه الإفساد بين الناس، كأن يقول: فلان يقول فيك كذا".

(٢) كذا في ك، وفي غيرها تقديم [الأعراض]، والمثبت موافق لغيره من شروحه.

(٣) في أ، ج (١٠٥)، ز وتشتر بيتي (١٢٨١) [فساد]، والمثبت من غيرها، والظاهر أنه منصوب عطفاً على محل المصدر المؤول [أن يكفر بعد إيمانه]، ومحلّه يظهر من قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث)؛ فهو في محل نصب بنزع الخافض، أو في محل الجر على الخلاف المشهور عند النحاة، فكلتا النسختين صحيحة من جهة الإعراب، لكن اتفق الشراح -عدا التتائي- على رواية الجر، كما اتفقوا على تفسير الفساد بالحرابة، ومشى عليه التتائي، وهو سبب مستقل لإباحة قتل المسلم، وفي نسخة النصب فائدة، وهي قطع معنى الحرابة عن الجرّ عطفاً على قوله: "بغير نفس"، ومن هنا يظهر أنه لا حاجة إلى تقدير في العبارة على كلا الإعرابين، وقد تأول العلامة العدوي هذا اللفظ قائلاً: "كذا الرواية بالجرّ، والمعنى: أو كان ذا فساد"، يريد أنها على حذف مضاف منصوب كما قرره ابن عمر من قبل، لكن تحرف الكلام في المطبوع من شرح ابن عمر؛ فجاء: "معناه أو إذا فسد في الأرض، فيكون الكلام على حذف المضاف"، والله أعلم. يراجع: شرح ابن عمر (١٠٩٣/٥) وشرح ابن عقيل على الألفية (١٥١/٢) وحاشية العدوي على كفاية الطالب (٢٧١/٤).

يَمُرُّ<sup>(١)</sup> مِنَ الدِّينِ. وَلَتَكُنَّ يَدُكَ عَمَّا لَا يُحِلُّ لَكَ مِنْ مَالٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ دَمٍ، وَلَا تُسَعِّ بِقَدَمَيْكَ فِيمَا لَا يُحِلُّ لَكَ.

[التنزه عن الفواحش:]

وَلَا تُبَاشِرْ بِفَرْجِكَ أَوْ بَشِيءٍ مِنْ جَسَدِكَ مَا لَا يُحِلُّ لَكَ؛ قَالَ اللَّهُ (تَعَالَى): ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ<sup>(٢)</sup>﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَحَرَّمَ اللَّهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَأَنْ يُقَرَّبَ<sup>(٤)</sup> النِّسَاءُ فِي دَمٍ حَيْضِهِنَّ أَوْ نِفَاسِهِنَّ، وَحَرَّمَ اللَّهُ مِنَ النِّسَاءِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا إِيَّاهُ.

[أكل الحلال الطيب:]

وَأَمَرَ بِأَكْلِ الطَّيِّبِ، وَهُوَ الْحَلَالُ؛ فَلَا يُحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَا أَنْ تَلْبَسَ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَا أَنْ تَرْكَبَ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَا تَسْكُنَ إِلَّا طَيِّبًا، وَتَسْتَعْمِلَ<sup>(٥)</sup> سَائِرَ مَا تَنْتَفِعُ بِهِ طَيِّبًا، وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مُشْتَبِهَاتٌ<sup>(٦)</sup> مَنْ تَرَكَهَا سَلِمَ، وَمَنْ أَخَذَهَا كَانَ كَالرَّائِعِ<sup>(٧)</sup> حَوْلَ الْحِمَى<sup>(٨)</sup> يُوشِكُ<sup>(٩)</sup> أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَمَنْ الْبَاطِلِ

(١) قال المغراوي (ص ٢٦٣): "ومعنى يمرق يخرج من الدين، ومنه مروق السهم".

(٢) سورة المعارج، آية ٢٩ - ٣١.

(٣) قال النفراوي: "بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل (النساء)". يراجع: الفواكه الدواني (٤٥٩/٢).

(٤) قال التتائي: "وهو خبرٌ معناه الأمرُ كقوله (تعالى): ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [سورة

البقرة، آية ٢٢٨]، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ مجزومًا على حذفِ اللامِ وإبقاءِ جزئها؛ لأنَّه لا يجوزُ إلا في الشعر".

(٥) قال التتائي: "اختلِفَ فيها بالتحليل والتحريم، وقيل: ما توقَّفَ فيه العلماءُ كخزيرِ الماء".

(٦) قال التتائي: "أي الراعي".

(٧) قال التتائي: "هو الممنوعُ من الدخولِ فيه احترامًا للمالك، فالمصدرُ بمعنى اسمِ المفعول".

الْعَصْبُ وَالتَّعَدِّي وَالْحَيَانَةُ وَالرَّبَا وَالسُّحْتُ <sup>(٢)</sup> وَالْقِمَارُ <sup>(٣)</sup> وَالْعَرَرُ وَالْغِشُّ <sup>(٤)</sup> وَالْحَدِيعَةُ  
وَالْخِلَابَةُ <sup>(٥)</sup>.

### [من الذبائح والأطعمة:]

وَحَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ <sup>(٦)</sup> لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَمَا دُبِحَ لِغَيْرِ  
اللَّهِ <sup>(٧)</sup> ، وَمَا أَعَانَ <sup>(٨)</sup> عَلَى مَوْتِهِ  
تَرَدُّ <sup>(٩)</sup> مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَقْدَةٍ <sup>(١٠)</sup> بَعْصًا أَوْ غَيْرَهَا، وَالْمُنْخَنِقَةُ بِجَبَلٍ أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى  
ذَلِكَ كَالْمَيْتَةِ، وَذَلِكَ <sup>(١١)</sup> إِذَا صَارَتْ بِذَلِكَ <sup>(١٢)</sup> إِلَى حَالٍ لَا حَيَاةَ لَهَا <sup>(١٣)</sup> بَعْدَهُ، فَلَا ذَكَاةَ

(١) قال التتائي: "أي يسرغ".

(٢) قال التتائي: "وهو الرشوة على إمضاء الحكم".

(٣) قال المغراوي (ص ٢٦٤): "وبعني بالقمار الخطر، وأصل القامرة في كلام العرب المغابنة".

(٤) قال التتائي: "بفتح الغين المعجمة وكسرها، وهو خلط الجيد بالدنيء من جنسه، أو الجنين بغير  
جنسه".

(٥) قال التتائي: "الخلابة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام: الخديعة".

(٦) قال المغراوي (ص ٢٦٥): "أصل الإهلال رفع الصوت، ومنه استهلال المولود".

(٧) جعله النفراوي (٤/٤٦٤) تفسير لقوله: "وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ" فهما مترادفان عنده.

(٨) (تردُّ) فاعل لـ(أعان)، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لأنه اسم منقوص.

(٩) قال النفراوي (٤/٤٦٤): "أي ضربة" وعلى هذا شرح أبي الحسن المتوفي (٤/٢٧٩) والتتائي فهو

مرفوع معطوف على (ترد)، لكن ابن عمر (٥/١١٠٩) فسرها بقوله: "أي مضروبة بعصا" فكان ابن

عمر تأول اسم المرة (وقدة) باسم المفعول، وقد أصاب المحقق حين ضبطه بالجر؛ لأنها بهذا

التأويل معطوفة على (الميتة)، وقد ضبطت هذه الكلمة في الرسالة الفقهية (ص ٢٦٥) كفعل ماض

(وقدّه) ولا بأس به، لكن فيه خروج عن سياق الرسالة ومخالفة الشراح، والله أعلم.

(١٠) الإشارة تعود إلى التحريم، أفاده ابن عمر (٥/١١١٢).

[ما يباح من الميتة:]

وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَّرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ، فَإِنْ اسْتَعْفَى عَنْهَا طَرَحَهَا، وَلَا بَأْسَ بِالْإِثْتِقَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُبَاعُ، وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ - إِذَا دُكِّيتْ - وَبَيْعِهَا، وَيُنْتَفَعُ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ وَشَعْرِهَا وَمَا يُنْزَعُ مِنْهَا حَالَ<sup>(٤)</sup> الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغْسَلَ، وَلَا يُنْتَفَعُ بِرِدْيِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأَظْلَافِهَا وَأَنْيَابِهَا، وَكَرِهَ الْإِثْتِقَاعُ بِأَنْيَابِ الْفِيلِ<sup>(٥)</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخِنْزِيرِ حَرَامٌ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِي الْإِثْتِقَاعِ بِشَعْرِهِ<sup>(٦)</sup>.

[تحريم الخمر:]

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ شُرْبَ الْخَمْرِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، وَشَرَابُ الْعَرَبِ يَوْمَئِذٍ فَضِيحٌ<sup>(٧)</sup>

(١) قال التتائي: "التردّي وما بعده".

(٢) "لها" كذا هو بمداد متن الرسالة في نسخ التتائي، وليست عند النفراوي (٤٦٤/٢) ولا غيره.

(٣) أي تفيد فيها، قاله التتائي.

(٤) "حال" كذا في النسخ، وفي كفاية الطالب (٢٨١/٤) والنفراوي (٤٦٦/٢): [في] بدلاً منها.

(٥) من قوله: "وَلَا بَأْسَ بِالْإِثْتِقَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ" إلى هنا سقط من أ ونسخة ابن عمر (١١١٥/٥)، وقد سبق مثله في الضحايا، وقد أثبتته الفاكهاشي وقال: "لكنه ثابت في روايتنا"، نقله ابن ناجي، والتتائي موافق لهما.

(٦) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

(٧) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

(٨) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

(٩) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

(١٠) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

(١١) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

(١٢) قال التتائي: "وفي بعض النسخ: "وَقَدْ أُرْخِصَ ..." وقد جاءت العبارة بمداد متن الرسالة في خ، وقد أثبتتها النفراوي (٤٦٧/٢) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح، وقد سقطت من أ، ج (١٠٦)، ولم يثبتها ابن ناجي (٤٣٩/٢) من الرسالة.

التَّمْرِ، وَبَيَّنَ الرَّسُولُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ مِنَ الْأَشْرَبَةِ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَكُلُّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ <sup>(١)</sup> فَأَسْكَرَهُ فَهُوَ حَمْرٌ، وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا)، وَنَهَى عَنِ الْحَلِيطَيْنِ مِنَ الْأَشْرَبَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يُخْلَطَا عِنْدَ الْإِنْتِبَازِ وَعِنْدَ الشُّرْبِ، وَنَهَى عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الدُّبَاءِ <sup>(٢)</sup> وَالْمُرَقَّتِ <sup>(٣)</sup>.

[ما نُهي عن أكله من الحيوانات:]

١٣٣١/ وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ أَكْلِ لَحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَدَخَلَ مَذْخَلَهَا <sup>(٤)</sup> لَحُومُ الْحَيْلِ وَالْبِغَالِ لِقَوْلِهِ (تَعَالَى): ﴿لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ <sup>(٥)</sup>، وَلَا ذَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا فِي الْحُمْرِ الْوَحْشِيَّةِ <sup>(٦)</sup>، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ سَبَاعِ الطَّيْرِ وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ <sup>(٧)</sup> مِنْهَا.

البُسر وحده من غير أن تسمه النار. يراجع: الصحاح (٤٢٩/١) والمعجم الوسيط (ص ٦٩٢).

(١) قال التتائي: "العقل) فاعل (خامر) ومثله جائز مع صيغة (فاعل)؛ لأن المفاعلة من اثنين؛ و(خامر) هنا بمعنى (خالط)، لكن يلزم منه حذف العائد على (ما)؛ لأن التقدير: كل ما خامره العقل، ولو نُصب العقل على المفعولية لم يكن ثمَّ تقدير؛ لأن العائد على (ما) هو الضمير المستتر في (خامر)؛ وقد ضبطه في أ - كما في رسالة ابن أبي زيد (ص ١٩٨) - بالنصب؛ وهو أيسر.

(٢) قال التتائي: "بالمُدَّ، وهو القرع".

(٣) قال التتائي: "بسكون الزاي ورؤي بفتح الزاي مشدّد الفاء: قلالٌ أو ظروفٌ يُطلَى باطنها بالزفت لأنَّ السُّكر يسرعُ لِمَا فيها".

(٤) هذا مصدر ميمي، ويؤيده تأويل العدوي في الكفاية (٢٨٧/٤): "أي ودخل دخولها في الحرمة".

(٥) سورة النحل، آية ٨.

(٦) هذا استثناء منقطع، قاله التتائي، والنفراوي (٤٧٠/٢) وغيرهما.

(٧) خَلَبَ الشَّيْءَ يَخْلُبُهُ خَلْبًا: أَخَذَهُ بِالْخَلْبِ، وَخَلَبَ النَّبَاتَ: قَطَعَهُ، وَالْخَلْبُ: ظَفَرُ كُلِّ سَبْعٍ مِنَ الْمَاشِي وَالطَّائِرِ، (ج) مَخَالِبٌ وَمَخَالِيبٌ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٢٤٨).

## [ من البر والصلة والآداب: ]

وَمِنَ الْقَرَائِصِ بُرُّ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ، وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ فَلْيَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا لَيِّنًا، وَيُعَايِرْهُمَا بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُطْعِمُهُمَا فِي مَعْصِيَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ (تَعَالَى) <sup>(١)</sup>، وَعَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَبَوَيْهِ الْمُؤْمِنَيْنِ.

## [ موالاة المؤمنين: ]

وَعَلَيْهِ مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّصِيحَةُ لَهُمْ، وَلَا يَبْلُغُ أَحَدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). وَعَلَيْهِ أَنْ يَصِلَ رَجْمُهُ، وَمِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَأَنْ يَعُودَهُ إِذَا مَرِضَ، وَأَنْ <sup>(٢)</sup> يُسَمِّتَهُ <sup>(٣)</sup> إِذَا غَطَسَ، وَأَنْ يَشْهَدَ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَأَنْ يَحْفَظَهُ إِذَا غَابَ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ.

## [ في الهجر والغيبة: ]

وَلَا يَهْجُرُ <sup>(٤)</sup> أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، وَالسَّلَامُ يُخْرِجُ مِنَ الْهَجْرَانِ <sup>(١)</sup>، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ

(١) في الرسالة الفقهية (ص ٢٦٧) هنا زيادة آية (٨) من سورة العنكبوت، وفي نسخ التتائي ذكرت الآية

(١٥) من سورة لقمان بمداد الشرح، وكذا هي عند ابن عمر (١١٢٨/٥) وغيره من الشرح.

(٢) كذا في نسخ التتائي بتكرار (أن)، وهي مقدرة عند النفراوي (٤٧٨/٢)، والأمر قريب.

(٣) كذا في أ، ز بالسين المهملة؛ وفي غيرها بالمعجمة؛ قال التتائي: "والتسميت بالسين المهملة، ومعناه الدعاء له إلى رجوعه إلى أحسن هيئته، وبالمعجمة ومعناه أن يدعو له على ترك بقاءه على حالة مشوهة؛ لأنَّ الإنسان يتغيَّر في حال غطاسه" فمدلولهما واحد كما ذكر العدوي. يراجع: غرر المقالة (ص ٢٦٧) وحاشية العدوي على الكفاية (٢٩٥/٤).

(٤) قال التتائي: "هذا نهى" لهذا جزمنا الفعل، وفي الرسالة الفقهية (ص ٢٦٧) الفعل مرفوع؛ فيكون خبراً معناه النهي، والظاهر من كلام النفراوي (٤٧٨/٢) نصبه لتقديره (أن) ناصبة بعد (لا) =



أَنْ يَتْرُكَ كَلَامَهُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَالْهَجْرَانُ الْجَائِزُ هَجْرَانُ ذِي الْبِدْعَةِ أَوْ مُجَاهِدٍ بِالْكَبَائِرِ لَا يَصِلُ إِلَى عُقُوبَتِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا، وَلَا غَيْبَةٍ فِي هَذَيْنِ <sup>(١)</sup> فِي ذِكْرِ حَالِهِمَا، وَلَا فِي مَا يُسَاوِرُ فِيهِ لِنِكَاحٍ أَوْ مُحَالَطَةٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا فِي تَجْرِيعِ شَاهِدٍ وَنَحْوِهِ.

#### [من مكارم الأخلاق:]

وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَنْ تَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَجَمَاعَ آدَابِ الْخَيْرِ وَأَرْمَتَهُ <sup>(٢)</sup> تَتَفَرَّغُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ: قَوْلُ <sup>(٣)</sup> النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنَعْ)، وَقَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ)، وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ: (لَا تَغْضَبْ)، وَقَوْلُهُ: (الْمُؤْمِنُ يُحِبُّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ).

#### [اجتناب آلات اللهو والغناء:]

وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَعَمَّدَ سَمَاعَ الْبَاطِلِ كُلِّهِ، وَلَا أَنْ تَتَلَذَّذَ بِسَمَاعِ كَلَامِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ

لعطفه على ما سبق.

(١) في المعجم الوسيط (ص ٩٧٢): هَجَرَ الشَّيْءَ أَوْ الشَّخْصَ يَهْجُرُهُ هَجْرًا وَهَجْرَانًا: تَرَكَهَ وَأَعْرَضَ عَنْهُ.

(٢) قال التتائي: "أي لا إثم في غيبتهما".

(٣) الزمام ما يقاد به البعير، قاله النفراوي (٤٨٣/٢) ويقال: رَمَمْتُ الْبَعِيرَ إِذَا عَلَّقْتُ عَلَيْهِ الرِّمَامَ.

يراجع: لسان العرب (٢٧٢/١٢) مادة (زمم).

(٤) كَذَا ضَبُطَ فِي أَلْفَاظِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: مِنْهَا قَوْلٌ، أَوْ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَحَدُهَا قَوْلٌ،

كَمَا قَدَرَهُ النَّفْرَاوِيُّ (٤٨٣/٢) وَغَيْرُهُ، وَيَجُوزُ الْجُرْ كَمَا فِي مَعِينِ التَّلَامِيذِ (ص ٤٤٩)؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مَنْ

(أَحَادِيثُ).

لَكَ، وَلَا سَمَاعٌ <sup>(١)</sup> شَيْءٍ مِنَ السَّلَاحِيِّ وَالْغِنَاءِ، وَلَا قَرَاءَةُ الْقُرْآنِ <sup>(٢)</sup> بِاللُّحُونِ الْمُرْجَعَةِ  
كَتَرْجِيعِ الْغِنَاءِ، وَلِيَجَلَ كِتَابُ اللَّهِ الْعَزِيزُ أَنْ <sup>(٣)</sup> يُتْلَى إِلَّا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ وَمَا يُوقِنُ أَنَّ  
اللَّهَ يَرْضَى بِهِ، وَيَقْرُبُ <sup>(٤)</sup> مِنْهُ مَعَ إِخْصَارِ الْفَهْمِ لِذَلِكَ.

[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:]

وَمِنَ الْفَرَائِضِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى كُلِّ مَنْ بُسِطَتْ يَدُهُ فِي  
الْأَرْضِ وَعَلَى كُلِّ مَنْ تَصَلُّ يَدُهُ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِقَلْبِهِ.

(١) "سماع" ضبطناها بالنصب لأن التثاني قدر قبلها قوله: "ولا يحلُّ لك أن تتعمد"، ووافقه على تقديره  
النفراوي (٤٨٤/٢)، أو بعبارة أخرى هي معطوفة على (سماع الباطل)، و(لا) لتأكيد النفي، وقد  
قدر أبو الحسن المنوفي (٣٠٦/٤) قبلها "ولا يحلُّ لك" فصارت مرفوعة على الفاعلية، أو هي عطف  
على محل المصدر المؤول (أن تتعمد)، أو هي مبتدأ، والخبر (كذلك)، والله أعلم.  
(٢) أي لا يحلُّ، ويحتمل النهي عن سماع قراءة القرآن باللُّحُونِ الْمُرْجَعَةِ، وعلى هذا فالقارئ أشدُّ، قاله  
التثاني.

(٣) كذا في أ، ج (١٠٧ب)، وزادت أكثر نسخ التثاني هنا "لا" بمداد متن الرسالة، وهي في خ بمداد  
الشرح؛ وهو الموافق لعامة الشروح، وقد ذهب ابن عمر (١١٥٠/٥) والعدوي (٣٠٩/٤) إلى تقدير  
النفي بـ(لا)، ولم يقدر النفراوي (٤٨٥/٢) نفياً قبل (يتلى)، بل فسر الفعل (يجل) بقوله: "ينزه  
عن" وكأنه يجنح إلى أن المصدر المؤول (أن يتلى) مفعول ثانٍ على إسقاط الخافض (عن)، ويرى  
العدوي أن المصدر المؤول بدل اشتغال من الكتاب، وهناك وجه آخر أنه مفعول لأجله، والمعنى:  
كراهة أن يتلى إلا بسكينة، أو لئلا يتلى إلا بسكينة، والله أعلم.

(٤) جوز العدوي (٣١٠/٤) (رحمه الله) في حاشيته أن يكون الفعل مخفف الراء أي يقرب المولى من  
القارئ، وهذا ظاهر شرح التثاني، أو يكون مشدد الراء فالمعنى: يُقَرَّبُ مِنَ اللَّهِ (تعالى)، واقتصر  
النفراوي (٤٨٥/٢) على ضبطه بالتشديد، والله أعلم.

## [في الإخلاص والتوبة:]

وَقَرُصْ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُرِيدَ بِكُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ مِنَ الْبِرِّ وَجَهَ اللَّهُ الْكَرِيمُ، وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ غَيْرَ اللَّهِ لَمْ يُقْبَلْ عَمَلُهُ، وَالرِّيَاءُ هُوَ <sup>(١)</sup> الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ.

وَالْتَّوْبَةُ فَرِيضَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ، وَالْإِصْرَارُ: الْمَقَامُ <sup>(٢)</sup> عَلَى الذَّنْبِ / ١٣٤١/ وَاعْتِقَادُ الْعُودِ إِلَيْهِ، وَمِنْ التَّوْبَةِ رَدُّ الْمَظَالِمِ وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ <sup>(٣)</sup> وَالتَّيَّةُ أَنْ لَا يَعُودَ، وَلَيْسَتْ غَيْرُ رَبِّهِ، وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُ عَذَابَهُ، وَيَتَذَكَّرُ نِعْمَتَهُ لَدَيْهِ، وَيَشْكُرُ فَضْلَهُ عَلَيْهِ بِالْأَعْمَالِ <sup>(٤)</sup> بِفَرَائِضِهِ وَتَرْكِ مَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ، وَيَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِمَا تيسَّرَ لَهُ مِنْ تَوَافِلِ الْحَيْرِ، وَكُلِّ مَا صَبَحَ مِنْ فَرَائِضِهِ فَلْيَفْعَلْهُ الْآنَ، وَيَرْعَبْ <sup>(٥)</sup> إِلَى اللَّهِ (تَعَالَى) فِي تَقْبُلِهِ، وَيَتَوَبَّ إِلَيْهِ مِنْ تَضْيِيعِهِ، وَلْيَلْجَأْ إِلَى اللَّهِ فِيمَا عَسَرَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَادِ نَفْسِهِ وَمُحَاوَلَةِ أَمْرِهِ مُوقِنًا أَنَّهُ الْمَالِكُ لِصَلَاحِ شَأْنِهِ وَلِتَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ، لَا يُفَارِقُ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ <sup>(٦)</sup> مِنْ

(١) "هو" ليست في أ، ج (١٠٨) ولا عند النفراوي (٤٨٨/٢) وغيره، وهي ثابتة في نسخ التتائي.

(٢) قال التتائي: "بضم الميم أي الإقامة".

(٣) نقلها النفراوي (٤٩٠/٢) [المحرمات]، وهو تفسير ابن عمر (١١٦١/٥) والتتائي لما أثبتناه.

(٤) كذا بفتح الهمزة في الرسالة الفقهية (٢٦٩) وفي كفاية الطالب (٣١٧/٤) وغيرها، وعليه شرح التتائي في أول كلامه؛ فيكون الشكر بالأعمال، وقد ضُيِّطَ بكسر الهمزة [بالأعمال] في شرح ابن عمر (١١٦٤/٥) وعليه قول التتائي: "ويحتمل للتوفيق على أدائها؛ فيكون الشكر على فضل الله عليه لتوفيقه إلى العمل بالفرائض.

(٥) "يرغب" كذا دون لام في نسخ التتائي، وهو موافق لابن عمر (١١٦٥/٥) وعند النفراوي (٤٩١/٢) وغيره بزيادة لام الأمر، وعلى نسخة التتائي فـ(يرغب) مجزوم عطفا على (ليفعله)، أو الواو استئنافية والفعل مرفوع؛ فيكون خبرا معناه الأمر، والله أعلم.

(٦) قال التتائي: "في كلامه (رحمه الله تعالى) حذف العائد المبتدأ مع كون الصلة ظرفية، وهو غير جائز؛ لأنَّ الظرف لَمَّا كان يستقلُّ بالوصلي لم يبقَ على إرادة المحذوف دليل" يريد التتائي أن أصل

حَسَنٍ أَوْ قَبِيحٍ، وَلَا يَنَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

[في الفكرة في أمر الله:]

وَالْفِكْرَةُ فِي أَمْرِ اللَّهِ مِفْتَاحُ الْعِبَادَةِ، وَاسْتَعِينُ بِذِكْرِ الْمَوْتِ وَالْفِكْرَةِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَفِي نِعْمَةِ رَبِّكَ عَلَيْكَ وَإِمْنَالِهِ لَكَ وَأَخْذِهِ لِعَيْرِكَ بِذَنْبِهِ، وَفِي سَالِفِ ذَنْبِكَ وَعَاقِبَةِ أَمْرِكَ؛ وَفِي مُبَادَرَةِ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ مِنْ أَجَلِكَ.

## بَابُ فِي الْفِطْرَةِ وَالْخِتَانِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ وَاللِّبَاسِ

وستر العورة وما يتصل بذلك

خ/٢٧٦/ وَمِنْ الْفِطْرَةِ خُمْسٌ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَهُوَ الْإِطَارُ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ ظَرْفُ الشَّعْرِ الْمُسْتَدِيرِ عَلَى الشَّفَةِ، لَا إِحْقَاؤُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَصُّ الْأُظْفَارِ. وَتَشْفُ الْجَنَاحَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وَحَلَقُ الْعَانِيَةِ، وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِ غَيْرِهَا مِنْ شَعْرِ الْجَسَدِ. وَالْخِتَانُ لِلرِّجَالِ سُنَّةٌ، وَالْخِطَافُ<sup>(٤)</sup> فِي النِّسَاءِ مَكْرَمَةٌ<sup>(٥)</sup>.

---

المعنى: على ما هو فيه فحذف (هو)، وقد وافقه التفراوي (٤٩٢/٢) والعدوي (٣٢١/٤، ٣٢٢).

(١) لأنَّ القنوط من الكبائر، قاله التتائي.

(٢) قال التتائي: بكسر الهزرة وفتحها، وضبطه في القاموس (ص ٣٤٤) كـ (كتاب)، ولم يحك غيرها

في لسان العرب ولا في تاج العروس (٦٣/١٠).

(٣) قال التتائي: وهما الإبطان، ويبدأ بالأيمن.

(٤) قال التتائي: وهو قطع النائم أعلى فروجهنَّ كأنه عرف الديك.

(٥) قال التتائي: بفتح الميم وضمِّ الراء، أي كرامة، بمعنى يُسْتَحَبُّ.

وَأَمَرَ أَنْ تُغْفَى اللَّحَى وَتُقَرَّرَ وَلَا تُنْقَصَ <sup>(١)</sup>، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنْ طُولِهَا إِذَا طَالَتْ كَثِيرًا، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَيُكْرَهُ صِبَاغُ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ، وَلَا بَأْسَ بِهِ بِالْحِنَاءِ وَبِالْكَتَمِ <sup>(٢)</sup>.

[من اللباس:]

وَنَحَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الذُّكُورَ عَنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَتَحْتَمِ الدَّهَبِ وَعَنِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ، وَلَا بَأْسَ بِالْفِضَّةِ فِي جَلِيَّةِ الْحَاتَمِ وَالسَّيْفِ وَالْمُصْحَفِ، وَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي لِحَامٍ وَلَا سَرْجٍ وَلَا سِكِّينٍ وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَبِتَحْتَمِ النِّسَاءِ بِالدَّهَبِ، وَبُحْيِ عَنِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ، وَالِاخْتِيَارُ مِمَّا رُوِيَ فِي التَّخْتُمِ <sup>(٣)</sup> فِي الْيَسَارِ؛ لِأَنَّ تَنَاوُلَ الشَّيْءِ بِالْيَمِينِ؛ فَهُوَ يَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ، وَيَجْعَلُهُ فِي يَسَارِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي لِبَاسِ الْحَرِّ: فَأَجِيزٌ، وَكُرَّةٌ. وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ مِنَ الْحَرِيرِ إِلَّا الْخَطَّ الرَّقِيقَ، وَلَا يَلْبَسُ النِّسَاءُ مِنَ الرَّقِيقِ <sup>(٤)</sup> مَا يَصِفُهُنَّ إِذَا خَرَجْنَ.

[النهي عن إسهال الثوب واشتمال الصماء:]

وَلَا يَجُزُّ الرَّجُلُ إِزَارَةً بَطْرًا وَلَا ثَوْبَهُ مِنَ الْحَبَلَاءِ، وَلَيْسَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ؛ فَهُوَ أَنْظَفُ

(١) كذا في أ، ج (١٠٩أ) ونسخ التتائي، وفي الكفاية (٣٣١/٤) والنفراوي (٤٩٧/٢) [نقص]، والمثبت يوافق قول ابن عمر (١١٧٨/٥): "هذه الألفاظ كلها بمعنى واحد، فإذا أعفاها كثرها، وكذلك إذا أوفرها، وكذلك إذا لم ينقصها".

(٢) قال التتائي: "بفتح الكاف والتاء، وهو ورق السلم، والحناء يُحْمَرُ الشَّعْرَ، والكتَمُ يصفُرُهُ".

(٣) كذا في أكثر نسخ التتائي، وهو موافق لنسخة ابن عمر (١١٨٥/٥)، فخير (الاختيار) الجار والمجرور، وزاد في ز، أ، ج (١٠٩ب)، وعند النفراوي (٥٠١/٢) وغيره هنا [التَّخْتُمُ] وقال: "وخير (الاختيار) الواقع مبتدأ (التختم في اليسار)".

(٤) قال التتائي: "من الشباب".

لِقُوبِهِ وَأَتَقَى لِرَبِّهِ، وَنَهَى <sup>(١)</sup> عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ <sup>(٢)</sup>، وَهِيَ عَلَى غَيْرِ ثَوْبٍ؛ يَرْفَعُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ / ١٣٥ / وَاحِدَةٍ، وَيُسَدِّلُ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ اسْتِمَالِكَ ثَوْبٍ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَوْبٍ.

#### [دخول الحمام ووجوب ستر العورة:]

وَيُؤْمَرُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَإِزْرَةِ <sup>(٣)</sup> الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، وَالْفَخِذِ عَوْرَتُهُ، وَلَيْسَ كَالْعَوْرَةِ نَفْسِهَا، وَلَا يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِثْرٍ، وَلَا تَدْخُلُهُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا يَتَلَاصِقُ رَجُلَانِ وَلَا امْرَأَتَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ.

#### [خروج المرأة:]

وَلَا تَخْرُجُ امْرَأَةٌ إِلَّا مُسْتَتِرَةً فِيمَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ مِنْ شُهُودٍ مَوْتٍ أَبَوَيْهَا أَوْ ذِي قَرَابَتَيْهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَاحُ لَهَا، وَلَا تَخْضُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ نَوْحٌ نَائِحَةٌ أَوْ لَهْوٌ مِنْ مِزْمَارٍ أَوْ عُودٍ أَوْ شِبْهِهِ مِنَ الْمَلَاهِي <sup>(٤)</sup> إِلَّا الدَّفَّ <sup>(٥)</sup> فِي التَّكَاجِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْكَبِيرِ <sup>(٦)</sup>، وَلَا يَخْلُو <sup>(٧)</sup>

(١) كذا في أ ونسخ التتائي بصيغة الماضي، وفي ج (١١٠) وشروح الرسالة [ينهى] مضارع، وتأوله أبو

الحسن على معنى الماضي. يراجع: كفاية الطالب الرباني (٣٤٩/٤).

(٢) ما ذكره ابن أبي زيد بعدد هو تفسير الفقهاء، وقال التتائي: "وفسرها أهل اللغة بأن يلبس ثوباً يلتحف به، ولا يجعل ليديه مخرجاً، فإذا أراد أن يخرج يديه بدت عورته، وإذا رقد وأراد أن يدفع عن نفسه شيئاً لم يستطع".

(٣) قال التتائي: "بكسر الهمزة أي إزاره، قال الخطابي: لأن المراد الهيئة كالبيشيّة والرّكبة".

(٤) هنا زيادة [الملاهي] في متن الرسالة عند ابن عمر (١١٩٧/٥) والنفرأوي (٥٠٦/٢) وغيرهما، وهي في

النسخ بمداد الشرح، بل سقطت عبارة [من الملاهي الملاهي] كلها من ك.

(٥) قال التتائي: "بضم الدال وفتحها، وهي المغشّي من جهة واحدة".

(٦) قال التتائي: "بفتحتين، وهو الطبل الصغير المغشّي من جهة واحدة".

رَجُلٌ بِأَمْرٍ أَوْ لَيْسَتْ مِنْهُ بِمَحْرَمٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَاهَا لِعُذْرٍ مِنْ شَهَادَةٍ عَلَيْهَا وَخَوِّهَا أَوْ إِذَا خَظَبَهَا، وَأَمَّا الْمُتَجَالَّةُ فَلَهُ أَنْ يَرَى وَجْهَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَنَهَى<sup>(٤)</sup> النَّسَاءَ عَنْ وَضْلِ الشَّعْرِ وَعَنِ الْوَشْمِ.

[التيامن في اللباس وحكم الرقم في الثوب:]

وَمَنْ لَيْسَ خُفًا أَوْ نَعْلًا بَدَأَ يَمِينِهِ، فَإِذَا نَزَعَ بَدَأَ شِمَالِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْعَالِ قَائِمًا، وَيُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

وَتُكْرَهُ التَّمَاثِيلُ فِي الْأَسِيرَةِ وَالْقَبَابِ <sup>(٢)</sup> وَالْجُذْرَانِ <sup>(١)</sup> وَالْحَاتِمِ <sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ الرَّقْمُ فِي الْقَوْبِ مِنْ ذَلِكَ، وَتَرْكُهُ <sup>(٤)</sup> فِي الثَّوْبِ <sup>(٥)</sup> أَحْسَنُ.

(١) في خ [يخل] فتكون (لا) ناهية، والمثبت من غيرها كما في أ، ج (١١٠ب)، وهو الموافق لابن عمر (١١٩٨/٥) وغيره، ف(لا) نافية، وهو خير لفظاً، ومعناه النهي.

(٢) كذا في ز، م، وفي أ، ج، خ [ينهي] وهو الموافق للنفراوي (٥٠٨/٢)، والمثبت هو الموافق لتفسير التتائي له بالماضي.

(٣) قال التتائي: "جمع قُبَّةٌ تُجْعَلُ من الشيا ب على الهودج مثلاً".

(٤) قال التتائي: "بضمّ الجيم: جمع جذر بفتح الجيم وسكون الدال: الحائط".

(٥) قال التتائي: " بفتح التاء وكسرهما، وفيه عشر لغات" وهي: خَاتَامٌ وَخَاتَمٌ وَخَتَمٌ وَخَاتِمٌ وَخَتَامٌ وَخَاتِيَاءٌ وَخَتِيمٌ وَخَتِيمٌ وَخَتَمٌ وَخَاتِمٌ وَخَاتِمٌ. يراجع: تاج العروس (١٣/٣٢).

(٦) قال التتائي: وفي بعض النسخ "وَعِزُّهُ" أي غير الرقم أحسن منه، أو غير الثوب المُرَقَّم - وهو ما لا رَقَم فيه - أحسن ممَّا فيه الرقم مراعاةً للقاتل بعموم التحريم، ففي تركه خروجٌ من الخلاف؛ فهو أحسن:.

(٧) "في الثوب" زيادة في نسخ التتائي ليست عند ابن عمر (١٢٠٤/٥) وابن ناجي (٤٦٣/٢).



## باب<sup>(١)</sup> في الطعام والشراب

خ/ ٢٨٦/ وَإِذَا أَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَتَتَنَاوَلَ بِيَمِينِكَ، وَإِذَا ز/ ٣١٠/ فَرَعْتَ فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَحَسَنٌ أَنْ تُلْعَقَ يَدَكَ قَبْلَ مَسْحِهَا، وَمَنْ آدَابُ الْأَكْلِ أَنْ تَجْعَلَ بَطْنَكَ: ثُلُثًا لِلطَّعَامِ وَثُلُثًا لِلشَّرَابِ وَثُلُثًا لِلنَّفْسِ، وَإِذَا أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ أَكَلْتَ مِمَّا يَلِيكَ، وَلَا تَأْخُذْ لُقْمَةً حَتَّى تُفْرِغَ<sup>(٢)</sup> الْأُخْرَى.

### [في آداب الشرب والأكل والنظافة بعد:]

وَلَا تَتَنَفَّسْ فِي الْإِتَاءِ عِنْدَ شَرِبِكَ، وَلِثْنِ الْقَدَحِ عَنْ فَيْكِ، ثُمَّ تُعَاوِذُهُ إِنْ شِئْتَ، وَلَا تُعَبِّ الْمَاءَ عَبًّا<sup>(٣)</sup>، وَلْتَمَصَّهُ<sup>(٤)</sup> مَضًا. وَتَلَوُّكَ<sup>(٥)</sup> طَعَامَكَ، وَتُنْعِمُهُ<sup>(٦)</sup> مَضْعًا<sup>(٧)</sup> قَبْلَ بَلْعِهِ؛ وَتُنْظِفُ فَاكَ بَعْدَ طَعَامِكَ، وَإِنْ

(١) نسخة ابن عمر (١٢٠٩/٥) على إسقاط لفظة 'باب' هنا.

(٢) لم أقف على ضبطه لأحد من الشراح، فالظاهر أنه من الرباعي (أفرغ) وهو يتعدى بنفسه، يقال: أفرغ الشيء: ألقاه من وعائه، وفسره التتائي بقوله: 'بالبلع'، وضبط في أ والكفاية (٣٦٩/٤) ومعين التلاميذ (ص ٤٦٢) (تفرغ)، وهو لازم، يتعدى بـ(من)، تقول: فرغت من الأخرى، وربما يكون على إسناد فعل الفراغ إلى (الأخرى)، وفيه تجوز، والله أعلم. يراجع: تاج العروس (٥٤٣/٢٢) والمعجم الوسيط (ص ٦٨٤) مادة (فرغ).

(٣) قال التتائي: 'وهو يُلْعَقُ بصوت كصوت البهيمة للتهي عن ذلك'.

(٤) قال التتائي: 'بفتح الميم: مضارع مصص بالكسر - أي - تبلعه برفق شيئًا فشيئًا'.

(٥) قال التتائي: 'أي تمضغ'.

(٦) قال المغراوي (ص ٢٧٤): 'تبالغ في دقه' قال العدوي في حاشيته (٣٧٢/٤): 'بضم التاء وفتح النون وتشديد العين المكسورة'.

(٧) ذكر العدوي في حاشيته (٣٧٢/٤) أنه منصوب على أنه مفعول مطلق أي تنعمه تنعيم مضغ. قلت: =

غَسَلْتَ يَدَكَ مِنَ الْعَمْرِ<sup>(١)</sup> وَاللَّيْنِ فَحَسَنُ، وَتَحْلُلُ<sup>(٢)</sup> مَا تَعْلَقُ بِأَسْتَانِكَ مِنَ الطَّعَامِ، وَنَهَى  
الرَّسُولُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِالشَّمَالِ، وَتَنَاوُلُ إِذَا شَرِبْتَ مِنْ عَلَى  
يَمِينِكَ، وَنَهَى عَنِ التَّفْنِجِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْكِتَابِ وَعَنِ الشُّرْبِ فِي آيَةِ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ.

وَلَا بَأْسَ بِالشُّرْبِ قَائِمًا، وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَكَلَ الْكُرَاتِ أَوْ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ نِيئًا<sup>(٣)</sup> أَنْ  
يَدْخُلَ السَّجْدَ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مُتَّكِئًا، وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مِنْ رَأْسِ الثَّرِيدِ<sup>(٤)</sup>.

وَنَهَى<sup>(٥)</sup> عَنِ الْقِرَازِ فِي الثَّمَرِ، وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> مَعَ الْأَصْحَابِ الشُّرَكَاءِ فِيهِ، وَلَا  
بَأْسَ بِذَلِكَ<sup>(٧)</sup> مَعَ أَهْلِكَ أَوْ مَعَ قَوْمٍ تَكُونُ / ١٣٦١ / أَنْتَ أَطْعَمْتَهُمْ، وَلَا بَأْسَ فِي الثَّمَرِ

ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال أي ماضعًا، فيؤول المصدر بالمشق.

(١) قال التتائي: "العَمْرُ بفتح الغين المعجمة والميم، وهو ريع اللحم والسك، قاله الجوهري، واقتصر  
عليه الفاكهائي، وهو خلاف قول عياض: هو بفتح الغين المعجمة وبفتح الميم وهو الودك. يراجع:  
الصحاح، للجوهري (٧٧٣/٢) والتنبيهات المستنبطة، للقاضي عياض (٣٣/١).

(٢) قال المغراوي (ص ٢٧٤): 'معنى يَحْلُلُ: يزيل ما بين أسنانه.'

(٣) قال التتائي: 'ممدود مهموز'، يقال: ناء اللَّحْمِ نِيءٌ نِيئًا ونِيوًا ونِيوَةً، وَأَنَاءُهُ أَنَا إِنَاءَةٌ: إِذَا لَمْ تُنْضِجْهُ،  
وَلَحْمٌ نِيءٌ، بِالكسرة، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ. وَقَدْ بَتَرَكَ الْهَمْزُ وَيُقَلَبُ يَاءً فَيُقَالُ: نِيٌّ مُشَدَّدًا. يراجع: لسان  
العرب (١٧٨/١) مادة (نِيأ) والمعجم الوسيط (ص ٩٦٦).

(٤) قال التتائي: 'الجوهري: ثَرَدْتُ الْخَبْزَ ثَرْدًا: كَسَرْتُهُ، فَهُوَ ثَرِيدٌ وَثَرَوْدٌ. يراجع: الصحاح (٤٥١/٢)  
مادة (ثرَد).

(٥) أي رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قاله التتائي، والفعل في أمبني لما لم يسم فاعله.

(٦) أي النهي عن القران، قاله أبو الحسن المنوفي. يراجع: كفاية الطالب الرباني (٣٨١/٤).

(٧) أي القران، قاله التتائي.

وَشِبْهِهِ أَنْ تَجُولَ يَدُكَ فِي الْإِنَاءِ، فَتَأْكُلَ <sup>(١)</sup> مَا تُرِيدُ مِنْهُ.

وَلَيْسَ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا أَدَى <sup>(٢)</sup>، وَلْيَغْسِلْ يَدَهُ وَقَاهُ بَعْدَ الطَّعَامِ مِنَ الْعَمَرِ، وَيُبْضِضُ قَاهُ مِنَ اللَّتَنِ، وَكُرِهَ غَسْلُ الْيَدِ بِالطَّعَامِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الْقَطَائِي، وَكَذَلِكَ بِالتَّحَالَةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

### [وليمة العرس:]

وَلُحِجِبَ إِذَا دُعِيَتْ إِلَى وَلِيمَةِ الْعُرْسِ <sup>(٣)</sup> إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَهُمْ مَشْهُورٌ وَلَا مَنْكَرٌ بَيْنَ، وَأَنْتَ فِي الْأَكْلِ بِالْخِيَارِ، وَقَدْ أَرَخَصَ مَالِكٌ فِي التَّخْلُفِ لِكَثْرَةِ زِحَامِ النَّاسِ فِيهَا.

## بَابُ فِي السَّلَامِ وَالِاسْتِئْذَانِ وَالتَّجَاجِي وَذِكْرٍ فِي (٤) الْقِرَاءَةِ وَفِي

### الدَّعَاءِ وَذِكْرِ اللَّهِ (عز وجل) وَالْقَوْلِ فِي السَّفَرِ

خ/ ٤٩٦/ وَرَدُّ السَّلَامِ وَاجِبٌ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا، وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَيَقُولَ الرَّأْدُ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، أَوْ يَقُولَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَمَا قِيلَ لَهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ أَنْ تَقُولَ فِي رَدِّكَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَلَا تُثَقِّلْ فِي الرَّدِّ <sup>(٥)</sup>: سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكَ <sup>(٦)</sup>، وَإِذَا سَلَّمَ وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ أَجْزَأُ

(١) كذا بالغاء في نسخ التتائي وعند النفراوي (٥٢٠/٢)، وفي أ، ج (١١١ب) [لتأكل] بلام التعليل.

(٢) استثناء منقطع؛ لأنه إذا كان بها أدى وجب غسلها. يراجع: شرح ابن عمر (١٢٢٩/٥).

(٣) قال التتائي: "وهو النكاح".

(٤) "ذكر في" من ز، م بمداد المتن، وفي غيرها بمداد الشرح، والمثبت موافق لابن عمر (١٢٣٩/٥).

(٥) كذا في نسخ التتائي وهو موافق للنفراوي (٥٢٥/٢)، وفي أ، ج (١١٢أ) [ردك].

(٦) قال التتائي: "وفي بعض النسخ موضع: سلام الله عليك، سلم الله عليك؛ إذ لم ترد به سنة؛ فلذا

عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَلَيْسَلَّمَ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ.

### [المصافحة والمعانقة:]

وَالْمُصَافِحَةُ حَسَنَةٌ، وَكَرِهَ مَالِكُ الْمُعَانَقَةِ، وَأَجَازَهَا ابْنُ عُيَيْنَةَ<sup>(١)</sup>، وَكَرِهَ مَالِكُ تَقْبِيلَ  
الْيَدِ، وَأَنْكَرَ مَا رُوِيَ فِيهِ، وَلَا تَبْتَذِنُوا<sup>(٢)</sup> الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَمَنْ<sup>(٣)</sup> سَلَّمَ عَلَى  
ذِيٍّ فَلَا يَسْتَقِيلُهُ<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ فَلْيَقُلْ: عَلَيْكَ، وَمَنْ قَالَ:  
وَعَلَيْكَ<sup>(٥)</sup> السَّلَامُ - يَكْسِرُ السَّيْنِ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ - فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

### [في الاستئذان وعبادة المريض:]

وَالِاسْتِئْذَانُ وَاجِبٌ؛ لَا<sup>(٧)</sup> تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ أَحَدٌ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ ثَلَاثًا، فَإِنْ أْذِنَ لَكَ

مُنْعٌ.

(١) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي المكي، حافظ عصره، شيخ الإسلام، وانتهى إليه علو  
الإسناد، توفي سنة ١٩٨ هـ. يراجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٥٤/٨).

(٢) في خ، ك [ولا تبتدئ] كأنه لنهي المفرد المخاطب، والمثبت من غيرها، وهو نسخة الكفاية  
(٣٩٨/٤)، وفي شرح ابن ناجي (٤٧٦/٢) والنفراوي (٥٢٨/٢) [لا تبتدأ] بالتاء لأنهم جماعة، وفي أ،  
ج (١١٢ب) [يُتَبَدَأُ] لأنهم جمع، وكلاهما على البناء للمفعول، ورفع (اليهود) لأنها نائب فاعل.

(٣) كذا في أ، ك، وهو الموافق للنفراوي (٥٢٨/٢) وغيره، وفي ج (١١٢ب) وبقية النسخ [ومن].

(٤) قال التتائي: "بأن يقول له: أقلني من سلامي عليك؛ إذ لا فائدة في استقالته" في المعجم الوسيط (ص  
٧٧٠): استقال: طلب أن يُقال، واستقاله عثرته: سألَه أَنْ يصفَحَ غنَه، واستقاله البيع: طلب إِلَيْهِ أَنْ  
يفسَخَه.

(٥) كذا في نسخ التتائي بالواو [وعليك]، وعند النفراوي (٥٢٨/٢) وغيره دون واو، وهو الأظهر.

(٦) قال التتائي: "أي يجوز أن يُقال ذلك" أي في الرد عليهم.

(٧) كذا في أ، ج (١١٢ب) ونسخ التتائي، وعند ابن عمر (١٢٤٩/٥) وغيره [فلا] بزيادة الفاء.

وَأِلَّا رَجَعْتَ، وَيُرْعَبُ فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى، وَلَا يَتَنَاجَى <sup>(١)</sup> ائْتَانِ دُونَ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْجَمَاعَةُ <sup>(٢)</sup> إِذَا أَبْقَوْا وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَقَدْ قِيلَ: لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَذِكْرُ الْهَجْرَةِ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ قَبْلَ هَذَا.

### [فضل ذكر الله تعالى:]

قال معاذ بن جبل: "مَا عَمِلَ آدَمِيُّ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ"، وَقَالَ عُمَرُ: "وَأَفْضَلُ <sup>(٣)</sup> مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ بِاللِّسَانِ ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ".

### [الدعاء عند الاستيقاظ:]

وَمِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كُلَّمَا أَصْبَحَ وَأَمْسَى: اللَّهُمَّ بِكَ نُصْبِحُ، وَبِكَ نُمْسِي، وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ، يَقُولُ <sup>(٤)</sup> فِي الصَّبَاحِ: وَإِلَيْكَ النُّشُورُ، وَفِي الْمَسَاءِ: وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ.

وَرَوَى مَعَ ذَلِكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَكْثَرِ عِبَادِكَ عِنْدَكَ حَقًّا وَنَصِيبًا فِي كُلِّ خَيْرٍ تَقْسِمُهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَفِيمَا بَعْدَهُ: مِنْ نُورٍ تَهْدِي بِهِ، أَوْ رَحْمَةٍ تَنْشُرُهَا، أَوْ رِزْقٍ /١٣٧١/ تَبْسُطُهُ، أَوْ ضَرٍّ تَكْشِفُهُ، أَوْ ذَنْبٍ تَغْفِرُهُ، أَوْ شِدَّةٍ تَذْفَعُهَا، أَوْ فِتْنَةٍ تَصْرِفُهَا، أَوْ مُعَاوَاةٍ

(١) كذا في أ، ج ونسخ التتائي [يتناجي] بالياء مرفوعاً لأنه خبر، وهو موافق لنسخة أبي الحسن في كفاية الطالب (٤٠٢/٤) والنفراوي (٥٣١/٢) والمعنى على النهي؛ لأنه عند ابن عمر (١٢٥٢/٥) يحذف الياء على الجزم للنهي.

(٢) كذا في خ، ك، وهو الموافق لابن عمر (١٢٥٢/٥) وغيره وفي بقية النسخ [جماعة] وهو موافق للكفاية (٤٠٢/٤).

(٣) كذا في أ، ج (١١٣) ونسخ التتائي بزيادة الواو، وهو موافق لابن ناجي (٤٧٩/٢)، وليست عند النفراوي (٥٣٢/٢).

(٤) كذا في النسخ دون واو، وفي ابن ناجي (٤٧٩/٢) وغيره بالواو [ويقول].

تَمُنْ بِهَا بِرَحْمَتِكَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

[الذكر عند النوم:]

وَمِنْ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ النَّوْمِ <sup>(١)</sup> يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ وَالْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْأَيْسَرِ <sup>(٢)</sup> ثُمَّ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ، اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي <sup>(٣)</sup> إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ <sup>(٤)</sup> أَمْرِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً مِنْكَ وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَنْجَا <sup>(٥)</sup> وَلَا مَلْجَأَ <sup>(٦)</sup> مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِرَسُولِكَ <sup>(٧)</sup> الَّذِي أَرْسَلْتَ.

(١) زاد النفراوي (٥٣٦/٢) وغيره هنا بمداد متن الرسالة [أنه كان] وهي في نسخ التتائي بمداد الشرح، وعلى نسخة التتائي يكون قوله (يضع) كقولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" على تقدير (أن) والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر، والخبر الجار والمجرور المقدم قوله: "ومن دعائه".  
(٢) كذا في أ، ج (١١٣ب) ونسخ التتائي وغيره من الشروح، والأصل أن يقول: فخذ اليسرى؛ ففي المصباح المنير (ص ٤٦٤): "وَالْفَخْذُ بِالْكَسْرِ أَيْضًا وَبِالسُّكُونِ لِلتَّخْفِيفِ: مِنَ الْأَعْضَاءِ مُؤَنَّثَةٌ، وَالْجَمْعُ فِيهِمَا أَفْحَاذٌ" وفي القاموس المحيط (ص ٣٣٦): الفخذ ككتف: ما بين الساق والورك، مؤنث، فهذا اللفظ غير محفوظ؛ قال الشيخ أحمد الغماري: "ليس في شيء من الأحاديث على ما أعلم وضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى عند النوم كما قال المصنف". راجع: مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة (ص ٣٧١).

(٣) قال التتائي: "أي أسندته".

(٤) قال المغراوي (ص ٢٧٨): "يريد بفوضت: أسلمت أمري إليك" وقال التتائي: "أي وكَلْتُ".

(٥) قال التتائي: "لا مهرب منك إلا إليك".

(٦) قال التتائي: "أي مرجع".

(٧) كذا في أ، ج (١١٣ب) وفي الرسالة الفقهية (ص ٢٧٩) هنا [ونبيك]، وهو خلاف ما رواه ابن عمر

فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ<sup>(١)</sup>، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ،  
قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ.

[دعاء الخروج من المنزل:]

وَمِمَّا رُوِيَ فِي الدَّعَاءِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ<sup>(٢)</sup> بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ  
أُضِلَّ<sup>(٣)</sup>، أَوْ أَزِلَّ<sup>(٤)</sup> أَوْ أُزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ، أَوْ أَجْهَلَ<sup>(٥)</sup> أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ.

[الدُّكْر دبر الصلاة:]

وَرُوِيَ فِي دُبُرِ<sup>(٦)</sup> كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ،  
وَيُحَمِّدَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُحْتَمِ الْمِائَةَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ  
الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

---

(١٢٦٤/٥) حيث قال: "هذه رواية الرسالة" يريد ما أثبتناه، وهي رواية ابن ناجي (٤٨٠/٢) والكفاية  
(٤٠٩/٤)، وقواه التتائي بأن المثبت موافق لرواية في الصحيح؛ ولذا قال النووي: ينبغي أن يُجمَعَ  
بينهما. يراجع: صحيح مسلم بشرح النووي (٣٩/٩).

(١) أي من توبة، قاله التتائي.

(٢) قال التتائي: "أي أتحصن".

(٣) قال التتائي: "أي يضلني غيري".

(٤) قال التتائي: "أي أزيغ عن الحق" زَلَّتْ قَدَمُهُ تَزَلُّ زَلًّا وَزُلُولًا: زَلِقَتْ، وَيُقَالُ: زَلَّ فِي مَنْطِقِهِ وَرَأْيِهِ:  
أَخْطَأَ. وفي ذخيرة العقبى (٣٤/٤٠): "من الزلة، وهي الذنب بغير قصد، تشبها لها بزلة الرجل".

يراجع: المعجم الوسيط (ص ٣٩٨).

(٥) قال التتائي: "على أحد بسفاه".

(٦) قال التتائي: "أي عقب".



[الذكر عند الخروج من الخلاء:]

وَعِنْدَ الْخَلَاءِ تَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي لَذَّتَهُ <sup>(١)</sup>، وَأَخْرَجَ عَنِّي مَشَقَّتَهُ، وَأَبْقَى فِي جِسْمِي قُوَّتَهُ.

[التعوذ مما تخافه:]

وَتَتَعَوَّذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَخَافُهُ، وَعِنْدَمَا تَحِلُّ بِمَوْضِعٍ أَوْ تَجْلِسُ <sup>(٢)</sup> بِمَكَانٍ أَوْ تَنَامُ فِيهِ تَقُولُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ.

وَمِنَ التَّعَوُّذِ أَنْ تَقُولَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا <sup>(٣)</sup> -مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ- مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَدَرَأَ وَبَرَأَ <sup>(٤)</sup>، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا <sup>(٥)</sup>، وَمِنْ شَرِّ مَا دَرَأَ فِي الْأَرْضِ وَ <sup>(٦)</sup> مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ فِتْنَةِ <sup>(٧)</sup> اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ <sup>(٨)</sup>، وَمِنْ <sup>(٩)</sup> طَوَارِقِ

---

(١) قال التتائي: "وأعاد الضمير على الطعام مع أنه لم يتقدم له ذكر لفهمه من الكلام".

(٢) كذا في خ، ك، وفي غيرهما [وتجلس] بالواو، والمثبت موافق لابن عمر (١٢٦٩/٥) والنفرأوي (٥٣٩/٢) وغيرهما.

(٣) قال التتائي: "تأكيد".

(٤) قال التتائي: "ودكرها لبيان اتحاد معناها وإفادة ذلك، وقيل: الذرأ يكون طبقة بعد طبقة وجبلاً بعد جبل، والخلق لا يلزم فيه ذلك".

(٥) قال التتائي: "أي يصعد في السماء مما هو سبب لنزول البلاء، وهو سوء الأعمال".

(٦) هنا زيادة في متن الرسالة عند ابن ناجي (٤٨٢/٢) والنفرأوي (٥٤٠/٢) [من شرًا]، وهي في نسخ التتائي بمداد الشرح.

(٧) كذا في ج (١١٤ب)، وفي هامش م بمداد متن الرسالة [فتن] على الجمع، وكتب فوقها (خ) فهي نسخة، كما في أ، ز.

(٨) قال التتائي: "الواقعة فيهما"، وقال العدوي: "أي من إضافة المطروف إلى الطرف" قلت: أي

الدَّلِيلُ وَالنَّهَارُ <sup>(٢)</sup> إِلَّا طَارِقًا <sup>(٣)</sup> يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ، وَيُقَالُ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> أَيْضًا: وَمِنْ شَرِّ كُلِّ ذَاتَةٍ أَنْتَ <sup>(٥)</sup> -رَبِّي- آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا <sup>(٦)</sup>، إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ <sup>(٧)</sup>.

الإضافة هنا على معنى (في)، وهي من معاني الإضافة التي ذكرها النحاة. يراجع: شذور الذهب، لابن هشام (ص ٣٤٧).

(١) كذا في أ، ج (١١٤ب)، وفي خ، م زيادة [شر] بمداد المتن، وقد سقطت من ز، فالظاهر أنها من الشرح، والمثبت موافق لرواية الموطأ (٢/٩٥٠)، و(شر) ثابتة هنا في بعض الروايات.

(٢) قال التتائي: " كذا ثَبَّتَ في بعض الروايات: "طوارق النهار"، وليس في الرواية الصحيحة في الحديث؛ لأنَّ الطارقَ -كما قيل:- لا يكونُ إلا بالليل، ففي إضافته في كلام المصنف للنهار توسعٌ، وفي المعجم الوسيط (ص ٥٥٥): طَرَقَ الْبَابَ يَطْرُقُهُ طُرُوقًا: قرعه، وَطَرَقَ الْقَوْمَ يَطْرُقُهُم طَرَقًا وَطُرُوقًا: أَتَاهُمْ لَيْلًا.

(٣) قال العدوي -الكفاية (٤/١٥٠)-: "استثناء متصل" فهو منصوب وجوبًا؛ لأن الاستثناء تام مثبت.

(٤) "ذلك" في ز بمداد الشرح، والمثبت من غيرها، وهي في نسخ التتائي دون (في) قبلها؛ لأن (في) بمداد الشرح في النسخ كلها؛ وعند النفراوي (٢/٥٤٠) وغيره زيادة (في)، فعلى ما في نسخ التتائي الإشارة إلى ما يأتي من تعوذ، وعلى ما عند النفراوي الإشارة لما سبق.

(٥) كذا في أ، ز، م بمداد متن الرسالة، وهو موافق لابن عمر (٥/١٢٧٤) وهي ثابتة في ك، وفي الكفاية (٤/١٦٦) [إن ربي]، وقد اقتضت نسخة ابن ناجي (٢/٤٨٢) على [ربي] فقط كما في ج (١١٤ب)، وعلى ما في نسخ التتائي (ربي) منادى منصوب، والنداء معترض بين المبتدأ وخبره، ويجوز نصب (ربي) على الاختصاص. يراجع: شرح الأشموني (٢/٤٧٩).

(٦) قال التتائي: " والناصيةُ مقدَّمُ الرأسِ".

(٧) قال الطبري: "إن ربي على طريق الحق، يجازي المحسن من خلقه بإحسانه والمسيء بإساءته، لا يظلم أحدًا منهم شيئًا". يراجع: جامع البيان، لابن جرير (١٢/٤٥٠).

[الذكر عند دخول المنزل، وآداب المسجد:]

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَيُكْرَهُ الْعَمَلُ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ خِيَاظَةٍ وَنَحْوِهَا، وَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِيهِ، وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا  
مِثْلَ الشَّيْءِ الْخَفِيفِ كَالسَّوِيقِ <sup>(١)</sup> وَنَحْوِهِ، وَلَا يَقْصُ فِيهِ شَارِبَهُ، وَلَا يَقْلَمُ أَظْفَارَهُ وَإِنْ  
أَخَذَهُ <sup>(٢)</sup> فِي تَوْبِهِ، وَلَا يَقْتُلُ فِيهِ قَمَلَةً وَلَا  
بُرْغوثًا <sup>(٣)</sup>، وَأَرْخَصَ <sup>(٤)</sup> فِي مَبِيتِ الْعُرَبَاءِ فِي مَسَاجِدِ الْبَادِيَةِ.

[آداب قراءة القرآن:]

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الْحَمَامِ إِلَّا بِالْآيَاتِ <sup>(٥)</sup> الْيَسِيرَةِ وَلَا يُكْثِرُ، وَيَقْرَأُ الرَّكَّابُ  
وَالْمُضْطَجِعُ وَالْمَاشِي مِنْ ١٣٨ / قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ، وَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَاشِي إِلَى السُّوقِ، وَقَدْ

---

(١) قال التتائي: "هو دقيقٌ شعيرٌ مقلٌّ وَنَحْوُهُ" ممَّا لا تلويث فيه" وفي المعجم الوسيط (ص ٤٦٥):  
"طعامٌ يَتَّخَذُ مِنْ مَدْقُوقِ الْجُنْطَةِ وَالشَّعِيرِ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِانْسِيَاقِهِ فِي الْحَلْقِ (ج) أَسْوَقَةٌ".

(٢) كذا في النسخ، وهو موافق لنسخة ابن ناجي (٤٨٣/٢) والنفراوي (٥٤٢/٢)، وفي كفاية الطالب  
(٤١٨/٤): [وإن قصَّ أو قلَّم أخذه] وما نقله العدوي موافق لنسخة التتائي؛ فهو من تداخل الشرح  
في المتن، والله أعلم.

(٣) "ولا يقتل ... برغوثاً" هذه العبارة بمداد الشرح في نسخ التتائي إلا خ فقد جعل أعلاها حمرة يشير  
إلى أنها من متن الرسالة، وهي ثابتة في أ وفي هامش ج (١١٥أ) وعند ابن عمر (١٢٧٨/٥) وذكر أنها  
رواية للرسالة كما ذكر التتائي أنها في بعض نسخ الرسالة، وذكرها النفراوي (٥٤٢/٢) دون التنبيه  
على أنها نسخة.

(٤) فسر التتائي الذي أرخص بأنه مالك (رحمه الله)، وكذا قال النفراوي (٥٤٣/٢).

(٥) "بالآيات" كذا في أ، ج ونسخ التتائي بالباء الجارة، وعند ابن عمر (١٢٧٩/٥) وغيره دون باء، وهو  
استثناء مفرغ، فالآيات عند غير التتائي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة،  
و(اليسيرة) نعت منصوب.

قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لِلْمُتَعَلِّمِ وَاسِعٌ، وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي سَبْعٍ فَذَلِكَ حَسَنٌ، وَالتَّفَهُمُ مَعَ قِلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ، وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَقْرَأْهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ.

### [في السفر:]

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ رُكُوبِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ <sup>(١)</sup> فِي السَّفَرِ وَالْحَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ <sup>(٢)</sup>، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ <sup>(٣)</sup> السَّفَرِ وَكَآبَةِ <sup>(٤)</sup> الْمُنْقَلَبِ <sup>(٥)</sup> وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ <sup>(٦)</sup>. وَيَقُولُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ: سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ <sup>(٧)</sup>، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ. وَتُكْرَهُ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَبَلَدِ السُّودَانِ، وَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ).

(١) قَالَ الْبَاجِي: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَحُلُو مَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَحُكْمِهِ؛ فَيَصْحَبُ الْمُسَافِرَ فِي سَفَرِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَهُ وَيَرْزُقَهُ وَيُعِينَهُ وَيُوقِّعَهُ، وَيُخْلِفُهُ فِي أَهْلِهِ بِأَنْ يَرْزُقَهُمْ سَعَةً. يَرِاجِعُ: الْمُنْتَقَى، لِلْبَاجِي (٤٦٧/٩).

(٢) قَالَ التَّنَائِي: "أَيُّ الْوَكِيلِ فِي حِفْظِهِمْ بَعْدَ سَفَرِي عَنْهُمْ وَالْقَائِمُ بِأُمُورِهِمْ".

(٣) قَالَ التَّنَائِي: "أَيُّ مَشَقَّتِهِ، كَذَا الرِّوَايَةُ فِي الرِّسَالَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ" الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ١٠٤٢): وَعَيْتَ الطَّرِيقُ (يُوعِثُ) وَعَيْتًا وَعَوَيْتًا: تَعَسَّرَ سُلُوكُهُ، وَوَعَيْتَ الْأَمْرُ: فَسَدَ وَاخْتَلَطَ.

(٤) قَالَ الْمَغْرَاوِي (ص ٢٨٠): "الْكَاثِبَةُ: الْحَزَنُ".

(٥) قَالَ الْمَغْرَاوِي (ص ٢٨٠): "الْمُنْقَلَبُ: الْمَرْجِعُ" وَقَالَ التَّنَائِي: "أَيُّ: أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُنْقَلِبَ إِلَى حَزَنٍ وَسُوءِ حَالٍ فِي فَوَاتٍ مَا أُرِيدُ وَوُقُوعٍ مَا أَحْذَرُ".

(٦) قَالَ التَّنَائِي: "وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الرِّسَالَةِ زِيَادَةٌ: "وَالْوَلِيَّةُ وَالْمَالُ"، فَجَاءَتْ (وَالْوَلَدُ) بِمَدَدِ الْمَتْنِ فِي نَسَخِ التَّنَائِي، وَلَيْسَتْ فِي أَ، ج (١١٥) وَلَا ابْنُ عَمْرٍ (١٢٨٤/٥)، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَزَادُ قَبْلَ (الْمَالِ) كَمَا أَشْرْنَا، وَقَدْ ذَكَرَهَا النَّفْرَاوِي (٥٤٤/٢) بَعْدَهَا.

(٧) قَالَ التَّنَائِي: "أَيُّ مُطِيقَيْنِ قَادِرَيْنِ".

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مُحَرَّمٍ مِنْهَا سَفَرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَأَكْثَرُ، إِلَّا فِي حَجِّ  
الْفَرِيضَةِ خَاصَّةً - فِي قَوْلِ مَالِكٍ - مَعَ <sup>(١)</sup> رُفْقَةٍ <sup>(٢)</sup> مَأْمُونَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ  
مِنْهَا <sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١١٥ب) وعند ابن عمر (١٢٨٨/٥) وغيره [في] بدلاً من (مع).  
 (٢) قال أبو الحسن الكفاية (٤/٤٢٦): بضمّ الراء وكسرها، وقال في القاموس المحيط (ص ٨٨٧):  
 "مثلثة" فيجوز الفتح أيضاً، قال المغراوي (ص ٢٨١): ولا تسمى رفقة حتى يكونوا مجتمعين في  
 موضع واحد لا رتفاق بعضهم ببعض.  
 (٣) "منها" سقطت عند ابن ناجي (٤٨٦/٢) وغيره، وزيد عنده وعند غيره في متن الرسالة [فذلك لها]  
 مكان (منها)، وليست في نسخ التتائي، وسقط عند ابن عمر (١٢٨٩/٥) الشرط كله: "وَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ ...".

## باب في التعاليج وذكر الرُّقَى والطَّيْرَةِ<sup>(١)</sup> والنجوم والخصى<sup>(٢)</sup>

والوسم وذكر الكلاب والرفق بالمملوك

خ/٣١٢ب/ وَلَا بَأْسَ بِالْأَسْتِرْقَاءِ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا وَالتَّعَوُّدُ<sup>(٣)</sup> وَالتَّعَالِجُ وَشَرْبُ الدَّوَاءِ وَالْفَصْدِ<sup>(٤)</sup> وَالْكِيِّ، وَالْحِجَامَةُ حَسَنَةٌ، وَالْكُحْلُ لِلتَّدَاوِي لِلرِّجَالِ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ مِنْ زَيْتَةِ النِّسَاءِ، وَلَا يُتَعَالَجُ بِالْحُمْرِ وَلَا بِالتَّجَاسَةِ وَلَا بِمَا فِيهِ مَيْتَةٌ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا بَأْسَ بِالْأَكْتِوَاءِ، وَلَا بَأْسَ بِالرُّقَى<sup>(٦)</sup> يَكْتُابُ اللَّهُ (تعالى) وَبِالْكَلامِ الطَّيِّبِ، وَلَا بَأْسَ بِالمَعَاذَةِ<sup>(٧)</sup> تُعَلَّقُ وَفِيهَا الْقُرْآنُ.

- 
- (١) في القاموس المحيط (ص ٤٣٢): "الطَّيْرَةُ والطَّيْرَةُ والطُّورَةُ: ما يُتَشَاءُ به من الفأل الرديء".
- (٢) كذا في النسخ كلها، وهو مقصور، وقد نص العدوي في حاشيته على كفاية (٤٢٧/٤) على أنه ممدود (الخصاء)، والقصر لغة حكاهما صاحب تاج العروس (٥٥٦/٣٧) مادة (خصي).
- (٣) قال التتائي: "بالجر عطفًا على (الاسترقاء)" أي ولا بأس بالتعوذ.
- (٤) قال التتائي: "وهو قطع العرق لاستخراج الدم الذي يؤذي الجسد".
- (٥) كذا في أ، ج (١١٦) ونسخ التتائي، وهي نسخة النفراوي (٥٤٩/٢) أيضًا، وعند ابن ناجي (٤٨٧/٢) والكفاية (٤٣٢/٤) ذكر الخبر صريحًا، وهو [جائز]، قال التتائي: "الظاهر جرُّ الكحل عطفًا على (الاسترقاء) أو على (غيرها)، فيكون جائزًا، ويحتمل أنه مرفوعٌ على الابتداء، والخبر محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، أي: والكحل للرجال للتداوي حسنٌ". وقد قدّم التتائي جر (الكحل) وتبعه النفراوي، وقد اخترنا الرفع في أصل الكتاب لأمر: الأول أنه مرفوع في أ. والثاني أنَّ الأولى العطف على الأقرب. والثالث أن نسخة ابن ناجي ترجح الرفع في لفظ (الكحل) لذكرها الخبر.
- (٦) كذا في أ، ج ونسخ التتائي، وفي كفاية الطالب (٤٣٤/٤) [والرق] فقط كما عند النفراوي (٥٤٩/٢)، والمثبت موافق لنسخة ابن عمر (١٣٠٢/٥) وابن ناجي (٤٨٧/٢).
- (٧) قال التتائي: "وهي التسمية، ويقال لها الحرز".

وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ <sup>(١)</sup> بِأَرْضٍ قَوْمٌ فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِهَا فَلَا يَخْرُجُ فِرَارًا <sup>(٢)</sup> مِنْهُ.

### [الطيرة:]

وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّؤْمِ <sup>(٣)</sup>: (إِنْ كَانَ فِي الْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ)، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْرَهُ سَيِّئَ الْأَسْمَاءِ، وَيُعْجِبُهُ <sup>(٤)</sup> الْقَالُ <sup>(٥)</sup> الْحَسَنُ.

### [صفة الغسل من العين:]

وَالْغَسْلُ مِنَ الْعَيْنِ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَغْسِلَ الْعَائِنُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى الْمَعِينِ <sup>(٧)</sup>.

(١) قال التتائي: "وأما الوباء فقال قوم: هو الطاعون، وقال آخرون: هو كلُّ مريضٍ عامٍّ، قال النووي: والصحيح الذي قاله المحققون أنه مرضُ الكثيرين من الناس في جهةٍ من الأرض دون سائر الجهات".

(٢) "فِرَارًا" مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً أي فاراً منه، والله أعلم.

(٣) قال المغراوي في غرر المقالة (ص ٢٨٣): "الشؤم يعني المكروه. شَأْمُهُمْ يَشَأْمُهُمْ شَأْمًا: جرَّ عليهم الشؤم. شُئِمَ عَلَيْهِمْ: صار شؤماً؛ فهو مشؤومٌ عليهم (ج) مشائيم. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٤٦٩) مادة (شأم).

(٤) كذا في أ، ج ونسخ التتائي وابن عمر (١٣٠٦/٥) وعند النفاوي (٥٥٣/٢) وغيره [يحجب].

(٥) أفتال بالشيء: تيمّن به. الفال: قول أو فعل يستبشر به، وتسهل الهمة فيقال: الفال، وقد يستعمل فيما يكره، ويُقال: لَا قَالَ عَلَيْكَ: لَا ضَيْرَ عَلَيْكَ (ج) أَقُولُ وفُؤُول. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٦٧١) مادة (فال).

(٦) كذا في نسخ التتائي والنفاوي (٥٥٤/٢) وفي الكفاية (٤٣٩/٤) وغيرها [والغسل للعين].

(٧) عان الحاسدُ فلاناً يعيّنه عيئاً: أصابه بغيته؛ فالمصيبُ عائنٌ وهو مغيانٌ وغيورٌ (للمبالغة)،



## [النظر في النجوم:]

وَلَا يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ إِلَّا فِيمَا <sup>(١)</sup> يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ <sup>(٢)</sup> الْقِبْلَةِ وَأَجْزَاءِ اللَّيْلِ، وَيَتَرَكُّ مَا سِوَى ذَلِكَ.

## [اتخاذ الكلاب والخصاء والوسم والرفق بالحيوان:]

وَلَا يَتَّخِذُ كَلْبٌ فِي الدَّوْرِ فِي الْخَصَرِ وَلَا فِي دُورِ الْبَادِيَةِ إِلَّا لِرِزْجٍ أَوْ مَاشِيَةٍ يَصْحَبُهَا <sup>(٣)</sup> فِي الصَّحَرَاءِ، ثُمَّ يَرُوحُ مَعَهَا، أَوْ لِيَصِيدَ <sup>(٤)</sup> لَا لِلْهَوَى. وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْغَنَمِ لِمَا فِيهِ مِنْ صَلَاحٍ لِحُومِهَا، وَيُنْتَهَى عَنْ خِصَاءِ الْحَيْلِ، وَيُكْرَهُ الْوَسْمُ <sup>(٥)</sup> فِي الْوَجْهِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَيُتَرَقَّقُ بِالْمَمْلُوكِ <sup>(٦)</sup>، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا <sup>(٧)</sup> يُطِيقُ. /١٣٩أ/

والمصائب معيّن ومغيّبون. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٦٤١) مادة (عين).

(١) في ك [ما] لا [فيما]، وهو موافق لكفاية الطالب (٤/٤٤٠)، والمثبت موافق للنفراوي (٤/٥٥٥).

(٢) كذا في نسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وليست من المتن في أ، ج (١١٦ب) والكفاية (٤/٤٤٠).

(٣) "يصحبها" كذا في خ بمداد المتن، وهو الموافق للنفراوي (٤/٥٥٦) وغيره، وفي غيرها بمداد الشرح.

(٤) هنا في أ، ج (١١٦ب) وعند ابن عمر (٥/١٣١٦) وغيره زيادة: [يصطاده لعيشه] في متن الرسالة،

وقد جاء في نسخ التتائي قوله [يصيده لعيشه] بمداد الشرح، والله أعلم.

(٥) كذا في ج (١١٦ب)؛ قال التتائي: "بالسين المهملة، وهو العلامة بالنار أو بالشرط" وهي نسخة ابن

عمر (٥/١٣١٨) ونقل التتائي عن الفاكهاني قوله: "رويناه في الرسالة الوشم بالسين المعجمة ليس إلا

" وقال العدوي: "وهي أصح في الرواية، والأولى أصح معنى". يراجع: حاشية العدوي على كفاية

الطالب الرباني (٤/٤٤٣).

(٦) قال التتائي: "يدخل في قوله: "المملوك" سائر الحيوان، فلا يجوز له أن يحل دابته ما لا تطيق، ولا

يُعري ظهرها، وإن لم يقم بحق الحيوان؛ فإنه يقال له: إن لم تقم بحقها وإلا تُباع عليك".

(٧) كذا في نسخ التتائي وابن عمر (٥/١٣٢٠) وغيره، وفي الكفاية (٤/٤٤٣) [إلا ما يطيق].

## باب في (١) الرؤيا والتثاؤب والعطاس (٢) واللعب بالنرد

### وغيرها والسبق بالخيال والرمي وغير ذلك

خ ٣٢١ ب/ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ التُّبُوَّةِ)، وَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَا يَكْرَهُ فِي مَنَامِهِ فَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَلْيَتَّقِلْ (٣) عَنْ (٤) يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ (٥) أَنْ يَضُرَّنِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ.

### [التثاؤب والعطاس:]

وَمَنْ تَنَاءَبَ (٦) فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَعَلَى مَنْ سَمِعَهُ يُحَمِّدُ اللَّهَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَيَرُدُّ الْعَاطِسُ عَلَيْهِ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَوْ يَقُولُ: (٧) يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ.

(١) "في" في خ، ك بمداد الشرح، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لابن عمر (١٣٢٥/٥).

(٢) في المصباح المنير (ص ٤١٦): عَطَسَ عَطَسًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، وَفِي لَقَعَةٍ مِنْ بَابِ قَتَلَ، وَالْمَغْطَسُ: الْأَنْفُ.

(٣) قال النفراوي (٤٤٧/٤): "بضم الفاء وكسرها من باب قتل وضرب، أي يبصق من غير تصويت".

(٤) في خ، ك [على] وهو الموافق للنفراوي (٥٦٠/٢)، والمثبت من غيرهما وهو الموافق لموضع سيأتي قريباً عند ذكر تفسير الرؤيا، وهو أيضاً رواية أ، ج (١١٧) وموافق لكفاية الطالب (٤٤٧/٤).

(٥) كذا في أ وفسخ التثاني، وفي ج وابن عمر (١٣٢٩/٥) والكفاية (٤٤٧/٤) وغيرهما هنا زيادة (في منامي).

(٦) قال المغراوي (ص ٢٨٥): "تثاءب الرجل يتثاءب تثاؤباً: إذا فتح فاه. يراجع: الصحاح (٩٢/١) مادة (ثأب).

(٧) "يقول" كذا في أ، ج، وهو الموافق لابن عمر (١٣٣٢/٥) وغيره، وفي خ، ك بمداد الشرح ليست من

## [حكم اللعب بالنرد والشطرنج والسبق:]

وَلَا يَجُوزُ اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ <sup>(١)</sup> وَلَا بِالشَّطْرَنْجِ <sup>(٢)</sup>، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُسَلَّمَ <sup>(٣)</sup> عَلَى مَنْ يَلْعَبُ  
بِهَا، وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ إِلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَالتَّنَظُّرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا بِأَسِ بِالسَّبْقِ <sup>(٤)</sup> بِالْحَيْلِ وَالْإِبِلِ  
وَبِالسَّهَامِ فِي الرَّيِّ بِهَا <sup>(٥)</sup>، فَإِنْ أَخْرَجَا شَيْئًا جَعَلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يَأْخُذُ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> الْمُحَلَّلُ  
إِنْ سَبَقَ هُوَ، وَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> شَيْءٌ، هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ <sup>(٨)</sup>، وَقَالَ  
مَالِكٌ: إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ سَبَقًا <sup>(٩)</sup>؛ فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ <sup>(١٠)</sup> أَخَذَهُ، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ كَانَ

المتن.

(١) في القاموس وَضَعَهُ أَرْدَشِيرُ بْنُ بَابَك، ولهذا يُقَالُ: التَّرْدَشِيرُ، وهي لعبة الطاولة التي بها الزَّهْر كما  
في عرف المصريين. راجع: القاموس المحيط (ص ٣٢٢) والمعجم الوسيط (ص ٩١٢).

(٢) قال النفراوي (٥٦٣/٢): "بفتح الشين، والقياس كسرهما"، وقال التتائي: "قال في القاموس: لَا يُفْتَحُ  
أَوَّلُهُ، وَالسَّيْنُ لُغَةً فِيهِ" وقال شارح القاموس في جواز الفتح: "وَجَزَمَ بِهِ الْحَرِيرِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَالُوا: الْفَتْحُ  
لُغَةٌ ثَابِتَةٌ، وَلَا يَضُرُّهَا مُخَالَفَةُ أَوْزَانِ الْعَرَبِ، لِأَنَّهُ عَجْمِي مُعَرَّبٌ". راجع: القاموس المحيط (ص  
١٩٥) وتاج العروس (٦٣/٦) مادة (شطرنج).

(٣) قال النفراوي (٥٦٣/٢): "بالبناء للمجهول ونائب الفاعل "على مَنْ" أي الجار والمجرور.

(٤) في كفاية الطالب (٤٥٤/٤): "بسكون الموحدة المصدر، وافتحها اسم الحَظَر بعيته".

(٥) كذا في نسخ التتائي، وفي أ، ج (١١٧) وعند ابن عمر (١٣٣٥/٥) وغيره [وبالسهم بالرمي].

(٦) أي الجعل، قاله التتائي.

(٧) أي المحلل، قاله التتائي.

(٨) هو سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه، توفي  
سنة ٩٣ هـ راجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢١٧/٤).

(٩) قال التتائي: "بالفتح أي جُعَلًا".

(١٠) "فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ" كذا في أ، ج (١١٧) ب، خ، ك، وهو الموافق للنفراوي (٥٦٤/٢) وغيره، وقد سقطت  
من غيرهما.

لِلَّذِي يَلِيهِ مِنَ السَّابِقِينَ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ جَاعِلِ السَّبْقِ وَآخِرُهُ؛ فَسَبَقَ جَاعِلُ السَّبْقِ - أَكَلَهُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ.

### [قتل الحيات والقمل وغيرها:]

وَجَاءَ فِيمَا يَظْهَرُ مِنَ الْحَيَاتِ بِالْمَدِينَةِ أَنْ تُؤَذَّنَ<sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا<sup>(٤)</sup> فَهُوَ حَسَنٌ، وَلَا تُؤَذَّنُ فِي الصَّحَرَاءِ، وَيُقْتَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا. وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْقَمْلِ وَالْبَرَاغِيثِ بِالنَّارِ، وَلَا بَأْسَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِقَتْلِ الثَّمَلِ إِذَا آذَتْ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَرْكِهَا، وَلَوْ لَمْ تُقْتَلْ كَانَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> أَحَبَّ إِلَيْنَا إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِهَا<sup>(٦)</sup>. وَيُقْتَلُ الْوَرَعُ<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في أ، ج ونسخ التتائي، وفي الفواكه الدواني (٥٦٤/٢) وغيره من الشروح [المتسابقين].

(٢) قال النفراوي (٥٦٥/٢): "وفاعل (جاء) (أَنْ تُؤَذَّنَ)" أي المصدر المؤول (أَنْ تُؤَذَّنَ) في محل رفع فاعل.

(٣) قال التتائي: "وفي الحديث: (ثلاثة أيام)، وهو رافع للإجمال" قال النفراوي: "وحذف التاء حينئذ لحذف المعداد".

(٤) قال التتائي: "أي في غير المدينة".

(٥) "ذلك" زيادة ليست في أ، ج (١١٧ب) والكفاية (٤٥٨/٤) وإن كان ظاهر كلام النفراوي (٥٦٧/٢) أنه موافق لنسخة التتائي حيث قال: "كان ذلك أي عدم قتلها أحب إلينا" فلو كان الكلام كله له لحذف (ذلك) و(أي).

(٦) "إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِهَا" كذا في أ، ج ونسخ التتائي بمداد متن الرسالة، وهو موافق لابن ناجي (٤٩١/٢) وكفاية الطالب (٤٥٨/٤) وقد سقطت من الفواكه الدواني (٥٦٧/٢).

(٧) في المعجم الوسيط (ص ١٠٢٩): الْوَرَعَةُ: سَامٌ أَبْرَصٌ (لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى)، أَوِ الْوَرَعَةُ: الْأُنْثَى، وَالذِّكْرُ الْوَرَعُ، (ج) وَرَعٌ وَأَوْرَاعٌ وَوَرِغَانٌ وَوَرَاغٌ. قال العدوي (٤٥٨/٤) في "يقتل": "لفظ المصنف لفظ الخبر ومعناه الطلب".

وَيُكْرَهُ قَتْلُ الصَّفَادِجِ<sup>(١)</sup>.

### [ذم التكبر والفخر بالأنساب:]

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ<sup>(٢)</sup> عِبِّيَّةَ<sup>(٣)</sup> الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ<sup>(٤)</sup> أَوْ فَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(٥)</sup> (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي رَجُلٍ تَعَلَّمَ أَنْسَابَ النَّاسِ: (عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهَالَةٌ لَا تَضُرُّ)<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ

(١) قال التتائي: "واحدُه ضِفْدَعٌ بكسر الضاد وسكون الفاء وكسر الدال" وفيه لغات أخرى قال في القاموس (ص ٧٤٢): "كزيريج وجعفرٍ وجُنْدَبٍ وِدْرَهَمٍ، وهذا أَقْلٌ، أو مُردودٌ: دابةٌ نُهْرِيَّةٌ".

(٢) قال التتائي: "أي بالإسلام".

(٣) قال التتائي: "بضم العين المهملة وكسرها، بعدها باءٌ موحدةٌ مكسورةٌ، فمشناةٌ تحتيةٌ مشددةٌ، أي كبرها وتجبرها، وقيل: بالغين المعجمة أيضًا؛ لأنَّ أصلها من العيب - وهو الثقل - بالمعجمة وبالمهملة " كذا ذكرها أبو عبيد الهروي في الغريبين (٣/ ١٢١٧) في مادة (عِبَاءٌ)، وذكرها الزمخشري - الفائق (٢/ ٣٨٤) - في (عيب) لأنه جعلها فُعَيْلةً من عُبَابِ الماء أي زخيره وارتفاعه، أو فُعُولَةٌ من العباب أيضًا، لكن فُعَيْلةٌ اللام ياء. قال العدوي: "وبالغين فهو مأخوذٌ من الغباوة وهي التناهي في الجهالة، ووجه الأخذ أن الكبر من حيث إنه مكروه شرعا صار كأنه الحمل الثقيل، ونشأ من الجهل؛ فظهر وجه الأخذ". يراجع: صاحب لسان العرب (١/ ٥٧٥) وصاحب القاموس (ص ١١١) مادة (عيب).

(٤) قال الزمخشري: "مؤمن: خبر مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ، وَالْمُعْنَى: أَنْتُمْ أَوِ النَّاسُ: مُؤْمِنٌ وَفَاجِرٌ، أَرَادَ أَنَّ النَّاسَ رَجُلَانِ: إِمَّا كَرِيمٌ بِالتَّقْوَى أَوْ لَئِيمٌ بِالْفُجُورِ، فَالنَّسَبُ بِمَعْزَلٍ مِنْ ذَلِكَ". يراجع: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (٢/ ٣٨٥).

(٥) "رسول الله" من ك، وهو موافق للنفراوي (٢/ ٥٦٩) عنده [الرسول]، وليستا في أ، ج (١١٨) ولا بقية نسخ التتائي.

(٦) هذا الحديث جزم ابن أبي زيد (رحمه الله تعالى) برفعه للنبي (ﷺ) وأهل العلم بالحديث يحكمون ببطلانه، بل منهم من قال: تلوح عليه لوائح الوضع. يراجع: مسالك الدلالة، للششيخ

عُمَرُ: تَعَلَّمُوا مِنْ أُنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، وَقَالَ مَالِكٌ: وَأَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ فِي النَّسَبَةِ فِيمَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْأَبَاءِ.

### [تفسير الرؤيا:]

وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ، وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَّقِلْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَّعِزَّ مِنْ شَرِّ مَا رَأَى، وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُفَسِّرَ<sup>(١)</sup> الرُّؤْيَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا، وَلَا يُعْبَرْهَا عَلَى الْخَيْرِ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى الْمَكْرُوهِ.

### [إفساد الشَّعْرِ:]

وَلَا بَأْسَ بِإِفْسَادِ الشَّعْرِ، وَمَا خَفَّ مِنَ الشَّعْرِ أَحْسَنُ، وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُكْثِرَ مِنْهُ وَلَا مِنْ الشُّغْلِ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

### [فضل العلم بالشرعية وفضل أهله:]

وَأَوَّلَى الْعُلُومِ وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا إِلَى اللَّهِ عِلْمُ دِينِهِ وَعِلْمُ<sup>(٣)</sup> شَرَائِعِهِ، مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ، أ/ ١٤٠. وَدَعَا إِلَيْهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ، فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ، وَالتَّفَقُّهُ فِي ذَلِكَ

---

أحمد الغماري (ص ٣٩٠).

(١) في م [يعبَّر] وهو بمعناه، والمثبت هو الموافق لابن عمر (١٣٥١/٥) وغيره كما في أ، ج (١١٨).  
(٢) "ولا من الشغل به" كذا في ج (١١٨)، لك كلها بمداد متن الرسالة، وهو موافق للنفراوي (٥٧١/٢)، وفي غيرها [والشغل به] فقط بمداد متن الرسالة دون (لا من)، وإثبات المتن [والشغل به] فيه مخالفة لمذهب جمهور النحاة بوجوب عود الخافض لدى العطف على ضمير الخفض، لكنه جائز عند ابن مالك والمحققين، وجاء في كفاية الطالب (٤٦٣/٤) [ومن الشغل به] وهو على الجادة أيضًا. يراجع: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢٤٠/٣).

(٣) "علم" كذا في النسخ بمداد متن الرسالة، وليست في أ، ج (١١٨) وابن عمر (١٣٥٥/٥) في غيره.

وَالْتَفَهُمْ فِيهِ وَالتَّهَمُّ بِرِعَايَتِهِ <sup>(١)</sup>، وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ وَأَوَّلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةٌ وَفِيمَا عِنْدَهُ رَغْبَةٌ <sup>(٢)</sup>، وَالْعِلْمُ دَلِيلٌ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَقَائِدٌ إِلَيْهَا.

### [أدلة الفقه:]

وَاللَّجَأُ <sup>(٣)</sup> إِلَى كِتَابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَخَيْرِ الْقُرُونِ مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ - نَجَاءً <sup>(٤)</sup>؛ فَبِئْسَ التَّفَرُّعُ إِلَى ذَلِكَ الْعِصْمَةِ؛ وَفِي اتِّبَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ النَّجَاءُ، وَهُمْ الْقُدْوَةُ فِي تَأْوِيلِ مَا تَأْوَلَوْهُ وَاسْتِخْرَاجِ مَا اسْتَنْبَطُوهُ، وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ وَالْحَوَادِثِ لَمْ يُخْرَجْ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ.

### [خاتمة الكتاب:]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ: قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا <sup>(٥)</sup> فِي كِتَابِنَا هَذَا مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ رَغِبَ فِي

(١) سقط من شرح التتائي هنا قول ابن أبي زيد: [والعمل به]. يراجع: شرح ابن عمر (١٣٥٦/٥).

(٢) قال التتائي: أي رجاء، والخشية والرغبة يحملان على الطاعة وعدم المخالفة، فيكون أقربهم إليه.

(٣) قال التتائي: "هو الاستناد والمرجع" يقال: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لجنباً ولجؤاً؛ لاذ إليه واعتصم به، واللجأ: المعقل والملاذ. يراجع: المعجم الوسيط (ص ٨١٥).

(٤) قال النفراوي (٥٧٣/٢): "وخير (اللجأ) الواقع مبتدأ (نجاة)".

(٥) في أ، ج (١١٩أ) هنا زيادة [أَنْ نَأْتِيَ بِهِ] وهي ثابتة عند النفراوي (٥٧٦/٢) وغيره.

(٦) قَدَّرَ التتائي أَنْ الْمُرَادَ بِ(مَنْ) أَيْ "مِنَ الْمُعَلِّمِينَ" وَحِجَّتْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ التَّعْلِيمَ فِعْلُ الْمُعَلَّمِ، وَمَا سَبَقَ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ: "لِمَا رَغِبْتَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِ ذَلِكَ لِلْوِلْدَانِ كَمَا تَعَلَّمُ هُمْ حُرُوفَ الْقُرْآنِ"، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ (١٣٦٧/٥): "فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: "فِي تَعْلِيمِهِ" عَائِدٌ عَلَى "مَنْ" وَ(مَنْ) مُنْفَعِلٌ



تَعْلِيمِهِ <sup>(١)</sup> ذَلِكَ مِنَ الصَّغَارِ وَمَنِ اخْتَجَّ إِلَيْهِ مِنَ الْكِبَارِ، وَفِيهِ مَا يُؤَدِّي الْجَاهِلُ إِلَى عِلْمٍ مَا يَعْتَقِدُهُ مِنْ دِينِهِ وَمَا يَعْمَلُ بِهِ مِنْ قَرَائِضِهِ وَمَا <sup>(٢)</sup> يُفْهِمُ كَثِيرًا مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ وَفُنُونِهِ وَالسُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالْآدَابِ <sup>(٣)</sup>. وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنَا وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمَنَا <sup>(٤)</sup>، وَيُعِينَنَا وَإِيَّاكَ عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ <sup>(٥)</sup>، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا <sup>(٦)</sup>.

يفسرها ما بعدها، وهو قوله: "من الصغار"، وقد سار على هذا التفراي؛ ولهذا ذهب إلى تأويل [تعليم] بـ(تعلم) ليناسب ما بعده من قوله [من الصغار] فالصغار فاعل التعلم معنى، قلت: وقد يقال أنه لا يراد المعنى المصدرى من (تعليم) بل يراد اسم المفعول؛ لهذا يجمع (تعليم) على (تعاليم)، كأنه قال: "مَنْ رَغِبَ فِي تَعَالِيمِهِ أَوْ مَسَائِلِهِ"، والله أعلم. يراجع: الفواكه الدواني (٥٧٧/٢) ومعجم اللغة العربية المعاصرة (١٥٤٢/٢) مادة (علم).

(١) كذا في النسخ، وهو موافق لابن ناجي (٤٩٤/٢) وللفواكه الدواني (٥٧٦/٢)، وفي كفاية الطالب (٤٧٦/٤) دون ضمير الغائب [تعليم].

(٢) أجمعت النسخ على أن (ما) من متن الرسالة، وزادت ز الواو قبلها، فعلى ما في أكثر النسخ (ما) موصول نعت لـ(ما) في قوله: "وفيه ما يؤدي الجاهل"، وعلى ما في ز يكون معطوفاً عليه، و(ما) ليست في أ، ج (١١٩أ) ولا عند ابن عمر (١٣٦٨/٥) والفواكه الدواني (٥٧٧/٢)، والله أعلم.

(٣) هنا انتهت الرسالة الفقهية طبعة دار الغرب الإسلامي (ص ٢٨٩).

(٤) "بما علمنا" من ك وحدها، وهي مرادة في شرح التتائي، وهي ثابتة عند ابن عمر (١٣٦٨/٥) وغيره. (٥) هنا زيادة ثابتة في أ، ج (١١٩ب) وعند ابن عمر (١٣٦٨/٥) وغيره [فيما كلفنا] ليست في نسخ التتائي.

(٦) الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات كان الفراغ من جمع نسخة التتائي -من الأصول المخطوطة لشرحه "تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة" مع مقابلتها بمتن الرسالة في عدد من الشروح- يوم الأربعاء غرة شهر ذي الحجة لسنة ١٤٤١ هـ رزقني الله تعالى وكل قارئ حج بيته، رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.



## الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عباده الذين اصطفى، لا سيما حبيبه محمد المصطفى، وآله الشرفاء، وصحبه أولي الوفا، أما بعد ...

فهذا البحث مقدمة بين يديّ دراسة أُعِدّها عن تحقيق الشراح<sup>(١)</sup>؛ لأنّ للشرح دوراً بارزاً في تشييد فن التحقيق الإسلامي، هذا الفن الذي وضع أسسه علماء الحديث، وفي هذا يقول أستاذنا فضيلة الدكتور فيصل الحفيان: "علم التحقيق -الذي نقوم عبر منهجه وأدواته بسبر النصوص جميعاً ونقدها أيّاً كان موضوعها- إنّما ولد من رحم علوم السنة، سواء في ذلك علم السند وعلم المتن، فإلى هذه العلوم يرجع الفضل في نشأته"<sup>(٢)</sup>، فإذا كان المحدثون قد حازوا براءة اختراعه فإن الشراح قد اعتنوا بتلك الأسس وبنوا عليها، فحملت تلك الشروح تطبيقاً عملياً لأسس التحقيق الإسلامي.

وقد خرجنا من قراءة نسخة التتائي من الرسالة بنتائج، وهي:

- ١- قام أئمتنا الشراح بدور المحقق على أكمل وجه من مقارنة النسخ والترجيح بين الروايات وضبط ألفاظ الرسالة وبيان المبهات والمجملات في النص.
- ٢- الشروح مرجع رئيس لتحقيق النص الأصل (المتن)؛ لأنّ علماءنا الشراح كانت لهم رواية وأسانيد إلى صاحب الأصل.

---

(١) أريد بالشرح المؤلفين الذين اعتنوا ببيان وشرح كتب غيرهم في علوم الحضارة الإسلامية المختلفة.

(٢) من بحث له بعنوان: "نصوص السنة وعلومها: طبيعة المعرفة وتقاليدها، وخصوصية العمل وطرائقه". يراجع: مجلة التراث النبوي، العددان: الأول والثاني، محرم ورجب ١٤٣٩هـ (ص ١٢٩).

٣- أظهرت الدراسة أهمية شرح التتائي للرسالة؛ فقد استطعنا أن نخرج الرسالة كاملة من شرحه.

٤- أكثر الفروق بين نسخة التتائي ونسخ غيره من الشراح هي من قبيل التعبير بالمرادف كـ (يقربها/ يمسها) و(بمكان/ بموضع) و(توان/ تراخ) أو بتغيير بعض السياق بتقديم وتأخير، والمعنى واحد.

٥- أظهرت هذه الدراسة أهمية الرجوع إلى أصالة طلب علم الفقه بتحقيق مباحث النص اللغوية والإعرابية لتحرير المعاني، ولربط الفقه بدلالات المباني.

والحمد لله على انتهائي كما حمدته في ابتدائي، أسأله مغفرة الذنوب وستر العيوب، إنه هو التواب الرحيم.

## المراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث - القاهرة.
٢. اختصار المدونة والمختلطة، لابن أبي زيد، تح د. أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه، ط١، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م.
٣. أسماء الله الحسنى دراسة في البنية والدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠.
٤. اصطلاح المذهب المالكي، للدكتور محمد إبراهيم علي، دار البحوث للدراسات الإسلامية - الإمارات، ط١، ١٤٢١ هـ.
٥. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، تح خالد العلي، دار المعرفة - بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م.
٦. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٥ م.
٧. إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس، لمحمد دياب الأتليدي، دار صادر - بيروت.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة، ٢٠٠٤ م.

٩. بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي، تح محمد مصطفى، دار الباز- مكة المكرمة.
١٠. البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، تح أحمد عناية، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
١١. البهجة السنية في حلّ الإشارات السنية، للشمس التتائي، تح الأستاذ عبد الرحمن جديد، رسالة ماجستير بمعهد العلوم الإسلامية - جامعة حمّة لخضر الوادي- الجزائر.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ، ١٩٦٥ م، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين .
١٣. تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، نقله للعربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف- القاهرة.
١٤. تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين، نقله للعربية د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض ١٤١١ هـ.
١٥. تحرير المقالة في شرح الرسالة، للقاضي أحمد القلشاني، تح أ. الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف- بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
١٦. تحرير المقالة شرح نظم نظائر الرسالة، للحطاب، تح أبي الفضل الدمياطي، دار ابن حزم- بيروت، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

١٧. تحصيل ثلج اليقين في حل معقدات التلقين، لأبي الفضل السلجلماسي، تح أبي الفضل العمراني الطنجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
١٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ السيوطي، تح عرفان العشا حسونة، دار الفكر- بيروت، ٢٠٠٠ م.
١٩. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى السبتي، تح محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف - المملكة المغربية، ط ٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٢٠. تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ م.
٢١. تفسير شهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٤ هـ) جمعًا وترتيبًا ودراسة، رسالتي للدكتوراه بكلية الآداب- جامعة سوهاج.
٢٢. التنبيهات المستنبطة على كتب المدونة والمختلطة، للقاضي عياض، تح تحقيق: الدكتور محمد الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٢٣. التنبيه الوافي على التصحيح الواقع في ذخيرة القرافي، د. إبراهيم أحمد السناري، نشره معهد المخطوطات العربية في سلسلة تراثنا.



٢٤. التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب، لخليل بن إسحاق الجندي (ت : ٧٧٦ هـ)، المركز الثقافي المغربي - الدار البيضاء، ط ١، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
٢٥. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تح أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، ط ١، ١٩٩٤ م.
٢٦. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تح د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر - القاهرة، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٢٧. جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية - بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٨. جواهر الدرر في ألفاظ المختصر، للشمس التتائي، تح د. أبو الحسن نوري حسن المسلاقي، دار ابن جزم - بيروت.
٢٩. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، المطبعة المصرية الوهبية.
٣٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
٣١. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، للقاضي إبراهيم بن فرحون، تح د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث - القاهرة.
٣٢. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (شرح سنن النسائي)، لمحمد بن الشيخ علي بن آدم الأثيوبي، دار المعراج الدولية للنشر - الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٣٣. رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد، تح الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة- القاهرة.
٣٤. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرفة للكتاني، محمد المنتصر بن محمد الزمزي، دار البشائر الإسلامية، ط ٦، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٥. سنن أبي داود (ومعه تعليقات الألباني عليه)، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
٣٦. سنن ابن ماجه (ومعه تعليقات الألباني عليه)، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢، ١٤١٧هـ.
٣٧. سنن الترمذي (ومعه تعليقات الألباني عليه)، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
٣٨. سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، تح د . بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٣٩. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي - بيروت.
٤٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث - القاهرة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٤١. شرح أسماء الله الحسنى، لأبي العباس زرُّوق، تح أحمد مصطفى الطهطاوي، دار الفضيلة- القاهرة.

٤٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط ١، ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥ م.
٤٣. شرح التسهيل، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، تح د عبد الرحمن السيد، د محمد بدوي المختون، دار هجر - الحيزة، ط ١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
٤٤. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي، تح د. ناجي السويدي، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١ م.
٤٥. شرح حدود ابن عرفة، للرصاع، تح د. محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
٤٦. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة، ٢٠٠٤ م.
٤٧. شرح شواهد مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تح عبد العزيز رباح وآخر، دار المأمون للتراث- دمشق، ط ١، ١٣٩٨ هـ.
٤٨. الشرح الصغير على أقرب المسالك، للعلامة أحمد الدردير، تح السيد علي الهاشمي، دار الفضيلة- القاهرة، ٢٠٠٨ م.
٤٩. شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، للقاضي عبد الوهاب، تح محمد بو خيزة، وبدر العمراني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٥٠. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، ٢٠٠٤م.
٥١. شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل، للشيخ محمد عليش، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٥٢. شرح يوسف بن عمر الأنفاسي، تح د. محمد الطرباق ود. عبد الرحيم الحمدادي، دار الكلمة- القاهرة، ط ١، ٢٠١٩م.
٥٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطاء، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٩٩٠ م.
٥٤. صحيح مسلم بشرح النووي، تح عصام الصبابطي وآخرين، دار الحديث - القاهرة، ط ٣، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
٥٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار الجيل- بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م.
٥٦. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي، تح د عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب المصرية- القاهرة.
٥٧. العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، تح مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري - الدوحة، ط ١.
٥٨. غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة وهو من علماء القرن السادس تقريبًا، طبع مع الرسالة الفقهية، ونشرته دار الغرب الإسلامي.

٥٩. الغربيين في القرآن والحديث ، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ، تح  
أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ  
/ ١٩٩٩ م .
٦٠. الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، علي محمد البجاوي - محمد أبو  
الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط ٢ .
٦١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لمحمد بن عبد الرحمن  
السخاوي، تح د. عبد الكريم الخضير ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، دار  
المنهاج - الرياض، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ .
٦٢. فقه السنة على المذهب المالكي، للدكتور محمد القياتي، مكتبة المشارق -  
القاهرة، ط ١ ، ٢٠١٩ م .
٦٣. الفقه المالكي الميسر، للدكتور وهبة الزحيلي، دار الكلم الطيب - دمشق،  
١٤٣١ هـ
٦٤. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، إشراف محمد نعيم  
العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ٨ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
٦٥. قانون التأويل، لابن العربي، تح محمد السليمان، دار القبلة للثقافة -  
جدة، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
٦٦. قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، للأستاذ عبد السلام هارون، دار  
الطلائع - القاهرة، ٢٠٠٥ م .

٦٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تح محمد شرف الدين، رفعت بيلكه، دار الفكر إحياء التراث العربي - بيروت.
٦٨. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، لأحمد بابا التنبكي، تح أبي يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم - بيروت.
٦٩. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تح خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٧٠. لحن العوام للزبيدي، تح د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠ م.
٧١. لسان العرب، لجمال الدين بن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
٧٢. المختصر الفقهي، لابن عرفة الورغمي، تح د. حافظ عبد الرحمن محمد، مركز الفاروق عمر - دبي، ط ١، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.
٧٣. المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون، تح السيد علي الهاشمي، طبعة الإمارات العربية.
٧٤. مسالك الرسالة في شرح مسائل الرسالة، للشيخ أحمد بن الصديق الغماري، بتصحيح عزيز ايفغيزير، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٧٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

٧٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.
٧٧. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول، دار الفلاح، وزارة الأوقاف الشئون الإسلامية- قطر.
٧٨. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لأبي زيد الدباغ وابن ناجي التنوخي، تصحيح إبراهيم شيوخ وآخرين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٦٨ م.
٧٩. معجم السفر، لأبي طاهر السلفي، تح عبد الله عمر البارودي، دار الفكر- بيروت، ١٤١٤هـ.
٨٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٨١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
٨٢. معين التلاميذ على قراءة الرسالة، للشيخ سيد عثمان البونسي، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٨هـ.
٨٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وآخرين، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٥ م.
٨٤. المنتقى شرح موطأ مالك، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، راجعه د. محمد محمد تامر، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.



٨٥. المواريث في الشريعة الإسلامية، للشيخ حسنين محمد مخلوف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧١ م.
٨٦. الموافقات، للشاطبي، تح أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان - السعودية، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
٨٧. مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب الرعيني، تح دار الرضوان - نواكشوط، موريتانيا، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
٨٨. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
٨٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
٩٠. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تح د. عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب - طرابلس.
٩١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

## فهرس المحتويات التفصيلي

٦	الملخص:
٧	شكر
٨	مقدمة
١٠	أسباب جمع نسخة التتائي:
١٣	أهمية نسخة التتائي:
١٧	عملي في الكتاب:
٢١	المبحث الأول- التعريف بابن أبي زيد القيرواني
٢٢	المطلب الثاني- في اسمه وكنيته ولقبه:
٢٨	المبحث الثاني- التعريف بشمس الدين التتائي
٢٨	المطلب الثاني- في اسمه وكنيته ولقبه:
٢٩	المطلب الثالث- مشايخه:
٣٥	المطلب التاسع- محبته للأدب والشعر:
٣٧	المبحث الثالث- رسالة السادة المالكية
٣٧	المطلب الأول- التأريخ لتأليف لرسالة:
٣٨	المطلب الثاني- سبب تأليفها:
٣٩	المطلب الثالث- أهمية الرسالة في المذهب المالكي:
٤١	المطلب الرابع- المؤلفات على الرسالة:
٤١	١- الشروح:
٤٢	٢- تحريج أحاديث الرسالة:

٤٢	٣- نظم الرسالة:-----
٤٣	٤- ترجمة الرسالة إلى اللغات الأخرى:-----
٤٣	المطلب الخامس- مدح الرسالة:-----
٤٤	المطلب السادس- الرسالة مرحلة مستقلة:-----
٤٥	المطلب السابع- إعادة النظر في غريب الرسالة:-----
٥٠	المبحث الرابع- وصف النسخ التي اعتمدت عليها في استخراج نسخة التتائي-----
٥٠	نسخ رسالة ابن أبي زيد القيرواني:-----
٥١	نسخ تنوير المقالة لشمس الدين التتائي:-----
٥١	نسخ الجزء الأول:-----
٥٤	نسخ الجزء الثاني:-----
٥٥	نسبة نسخة مجهولة المؤلف:-----
٨٢	باب ما تنطق به الألسنة وتعتقد الأفئدة من واجب أمور الديانات-----
٨٢	[الإيمان بالله (تعالى):]-----
٨٣	[الإيمان بالقدر:]-----
٨٤	[الإيمان بالرسول وخاتم النبيين عليهم الصلاة والسلام أجمعين:]-----
٨٥	[الإيمان باليوم الآخر:]-----
٨٥	[الإيمان بأن الجنة والنار حق وبمجيء الله يوم الفصل:]-----
٨٦	[الإيمان بالميزان وصحف الأعمال والصراط والحوض:]-----
٨٧	[الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص:]-----
٨٧	[حياة البرزخ:]-----
٨٨	[الإيمان بالملائكة:]-----
٨٨	[فضل الصحابة والسلف الصالح:]-----
٨٩	[طاعة أولي الأمر:]-----

٩٠. باب ما يجب منه الوضوء والغسل
٩١. [أسباب الحدث:]
٩١. [موجبات الغسل:]
٩٢. [معرفة الحيض والاستحاضة:]
٩٣. باب طهارة الماء والقَوْبِ والبُقْعَةِ وما يُجْزَى مِنَ اللِّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ
٩٤. [الماء المتغيّر بما خالطه، والاقتصاد في استعمال الماء:]
٩٥. [طهارة البقعة للصلاة:]
٩٦. [صفة ثياب المصلي:]
٩٦. باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار
٩٦. [الاستنجاء:]
٩٨. [الوضوء:]
٩٨. [صفة الوضوء:]
٩٩. [غسل الوجه:]
١٠٠. [غسل اليدين:]
١٠١. [مسح الرأس:]
١٠٢. [غسل الرجلين:]
١٠٣. [الذكر بعد الوضوء:]
١٠٤. باب في الغُسل
١٠٦. باب في مَنْ لم يجد الماء وصفة التيمم
١٠٩. باب في المسح على الخفين
١١٠. باب في أوقات الصلاة وأسمائها
١١٠. [الصبح:]
١١٠. [الظهر:]

١١١	-----[العصر:]
١١٢	-----[المغرب:]
١١٣	-----[العشاء:]
١١٣	-----باب في الأذان والإقامة
١١٥	-----بابُ صفةِ العملِ في الصلوات المفروضة وما يتصلُ بها من النوافلِ والسنن
١١٥	-----[النية والإحرام والفاحة والقيام لهما:]
١١٦	-----[الركوع:]
١١٧	-----[الرفع منه:]
١١٧	-----[السجود:]
١١٨	-----[الجلوس بين السجدين:]
١١٩	-----[القنوت في الصبح:]
١٢٠	-----[صفة الجلوس للتحهد:]
١٢١	-----[التشهد والدعاء بعده:]
١٢٢	-----[السلام:]
١٢٣	-----[وضع اليدين في التحهد:]
١٢٣	-----[استحباب التماذي بالذكر بعد الفجر:]
١٢٤	-----[رغبة الفجر:]
١٢٤	-----[القراءة في الظهر والعصر:]
١٢٥	-----[القراءة في المغرب والعشاء:]
١٢٧	-----[الشفع والوتر:]
١٢٧	-----[صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بالليل:]
١٢٨	-----[تحية المسجد:]
١٢٩	-----باب في الإمامة وحكم الإمام والمأموم

١٣١	باب جامع في الصلاة
١٣١	[سجود السهو:]
١٣١	[مَنْ نسي سجود السهو:]
١٣٢	[ما لا يكفي فيه سجود السهو:]
١٣٢	[ما لا سجود للسهو فيه:]
١٣٣	[مَنْ استنكحه الشك:]
١٣٤	[ترتيب الفوائت:]
١٣٥	[الإعادة في الوقت:]
١٣٥	[الجمع بين الصلاتين:]
١٣٦	[صلاة أصحاب الأعذار:]
١٣٧	[من مسائل الطهارة:]
١٣٨	[صلاة المريض:]
١٣٩	[صلاة المسافر:]
١٣٩	[الرفع:]
١٤٠	باب في سجود القرآن
١٤٢	باب صلاة السفر
١٤٤	باب صلاة الجمعة
١٤٥	[من آداب الجمعة:]
١٤٦	باب في صلاة الخوف
١٤٧	باب في صلاة العيدين والتكبير أيام منى
١٤٩	باب في صلاة الخسوف
١٥١	باب صلاة الاستسقاء
١٥٢	باب ما يُفَعَّلُ بالمحتَضِرِ وفي غَسْلِ المَيِّتِ وَكَفْنِهِ

١٥٣	-----[غسل الميت:]
١٥٤	-----[تكفينه:]
١٥٦	-----باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت
١٥٧	-----[الدعاء للميت:]
١٦١	-----باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله
١٦٢	-----باب في الصيام
١٦٥	-----[كفارة الإفطار عمدًا في رمضان:]
١٦٦	-----[من آداب الصائم:]
١٦٦	-----[قيام رمضان والسنة فيه:]
١٦٧	-----باب في الاعتكاف
	باب في زكاة العين والحرث وما يخرج من المعدين وذكر الجزية وما يؤخذ من تجار أهل الذمة
١٦٩	-----والحريين
١٦٩	-----[زكاة الحرث:]
١٧١	-----[زكاة العين:]
١٧١	-----[زكاة عروض التجارة:]
١٧٢	-----[حكم المدين والديون:]
١٧٣	-----[الزكاة في أموال الصغار:]
١٧٣	-----[زكاة الفوائد:]
١٧٤	-----[زكاة المعدن:]
١٧٤	-----[الجزية:]
١٧٥	-----[الركاز:]
١٧٦	-----باب في زكاة الماشية
١٧٦	-----[زكاة الإبل:]



١٧٧	-----	[زكاة البقر:]
١٧٧	-----	[زكاة الغنم:]
١٧٨	-----	[جمع الأصناف المتشابهة وزكاة الخليطين:]
١٧٩	-----	[ما لا يؤخذ في الزكاة:]
١٧٩	-----	[أخذ القيمة في الزكاة:]
١٧٩	-----	باب في زكاة الفطر
١٨٠	-----	[مَنْ تَخَرَّجَ عَنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ:]
١٨١	-----	باب في الحجِّ والعمرة
١٨١	-----	[الميقات المكاني:]
١٨٢	-----	[الإحرام:]
١٨٣	-----	[الطواف:]
١٨٤	-----	[السعي بين الصفا والمروة:]
١٨٤	-----	[أعمال يوم التروية:]
١٨٥	-----	[الرمي والنحر والحلق يوم النحر:]
١٨٦	-----	[طواف الإفاضة:]
١٨٦	-----	[العمرة:]
١٨٦	-----	[فضل المحلقين:]
١٨٧	-----	[ما يجتنبه المحرم:]
١٨٧	-----	[إحرام المرأة:]
١٨٨	-----	[أوجه الإحرام:]
١٨٨	-----	[أحكام الصيد للمحرم:]
١٩٠	-----	باب في الضحايا والذبائح والعقيقة والصيد والختان وما يحرم من الأطعمة والأشربة
١٩٠	-----	[الضحايا:]

١٩٢	[صفة الذبيح:]
١٩٢	[الأكل من الأضحية:]
١٩٢	[ما لا يأكل منه مالكة بعد ذبحه لله:]
١٩٣	[الذكاة الشرعية:]
١٩٣	[بيان ما يُذبح وما يُنحر:]
١٩٣	[ذكاة الجنين:]
١٩٣	[ما لا تجوز ذكائه:]
١٩٤	[حكم أكل الميتة والانتفاع بها:]
١٩٤	[المائع أو الجامد إذا وقعت فيه نجاسة:]
١٩٥	[ذبائح أهل الكتاب:]
١٩٥	[الصيد:]
١٩٦	[العقيقة:]
١٩٧	[الختان:]
١٩٨	باب في الجهاد
١٩٩	[قسم الغنائم:]
٢٠٠	[حكم الأموال في الحرب:]
٢٠١	[النَّقْل:]
٢٠٢	باب في الأيمان والنذور
٢٠٤	[كفارة اليمين:]
٢٠٤	[أحكام النذر:]
٢٠٥	[في اليمين المؤكدة والمحرمة]
٢٠٦	[يمين المشي إلى مكة:]
٢٠٧	باب في النكاح والطلاق والرجعة والظهار

٢٠٨	-----[الأنكحة الفاسدة:]
٢٠٩	-----[المحرمات من النساء:]
٢١٠	-----[حكم نكاح الكوافر والإماء:]
٢١١	-----[نكاح التفويض:]
٢١٢	-----[نكاح المرتد ومَن أسلم من الكفار:]
٢١٢	-----[تحريم نكاح المتلاعنين:]
٢١٢	-----[تحريم نكاح التحليل والمُحرَّم:]
٢١٣	-----[نكاح المريض وطلاقه:]
٢١٣	-----[الطلاق]
٢١٣	-----[بيان الرجعة والأقراء:]
٢١٤	-----[طلاق الثلاث:]
٢١٦	-----[العيوب التي يُردُّ بها أحدُ الزوجين:]
٢١٦	-----[حكم المفقود:]
٢١٧	-----[الإقامة عند العروس البكر سبْعًا:]
٢١٧	-----[مَن يحرم وطؤها من الإماء:]
٢١٨	-----[التملك والتخير:]
٢١٨	-----[الإيلاء:]
٢١٨	-----[الظهار:]
٢١٩	-----[اللعان:]
٢٢٠	-----[الخلع:]
٢٢٠	-----[صفة الرضاع المحرَّم:]
٢٢١	-----[باب في العِدَّة والنفقة والاستبراء]
٢٢٢	-----[الإحداد:]

٢٢٣	-----[الاستبراء:]
٢٢٣	-----[النفقة والسكنى:]
٢٢٤	-----[أجر الرضاع:]
٢٢٤	-----[الحضانة:]
٢٢٤	-----[النفقات:]
٢٢٦	-----بابٌ في البيوع وما شاكل البيوع
٢٢٦	-----[ربا الفضل:]
٢٢٦	-----[ما يجوز فيه التفاضل:]
٢٢٧	-----[ما اتحد جنسه:]
٢٢٨	-----[تحريم بيع الغرر]
٢٣٠	-----[الردُّ بالعيب أو خيار النقيصة:]
٢٣٠	-----[خيار التروي:]
٢٣٢	-----[من يبيع الغرر:]
٢٣٣	-----[النهي عن بيع الكلاب:]
٢٣٤	-----[النهي عن المزابنة:]
٢٣٤	-----[بيع الغائب على الصفة:]
٢٣٥	-----[العهد في الرقيق:]
٢٣٥	-----[عقدُ السَّلَم:]
٢٣٦	-----[الدين بالدين:]
٢٣٧	-----[بيوع الآجال:]
٢٣٧	-----[بيع الجُرَاف:]
٢٣٨	-----[بيع النخل المؤبَّر:]
٢٣٨	-----[البيع على التبرُّنَامَج:]

٢٣٩	-----	[الإجارة والجعالة:]
٢٣٩	-----	[الإجارة على تعليم القرآن:]
٢٤٠	-----	[مَتَى يَنْفَسُ الْكَرَاءُ:]
٢٤٠	-----	[تَضْمِينُ الصَّنَاعِ:]
٢٤٠	-----	[الشركة:]
٢٤١	-----	[القراض:]
٢٤١	-----	[المساقاة:]
٢٤٣	-----	[المزارعة:]
٢٤٤	-----	[الجائحة:]
٢٤٤	-----	[العريّة:]
٢٤٥	-----	بابُ فِي الْوَصَايَا وَالْمَدَبَرِ وَالْمَكَاتِبِ
٢٤٥	-----	[الوصية:]
٢٤٥	-----	[ترتيب الوصايا مع العتق وغيره:]
٢٤٥	-----	[التدبير:]
٢٤٦	-----	[الكتابة:]
٢٤٧	-----	[أُمُّ الْوَلَدِ:]
٢٤٧	-----	[العتق:]
٢٤٨	-----	[الولاء:]
٢٤٩	-----	بابُ فِي الشَّفَعَةِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَبْسِ وَالرَّهْنِ
٢٤٩	-----	[الشفعة:]
٢٥٠	-----	[اعتصار الهبة والرجوع في الصدقة:]
٢٥١	-----	[هبة الثواب:]
٢٥١	-----	[الصدقة بالمال كلّّه:]

٢٥٢	-----[الحبس:]
٢٥٢	-----[العمرى:]
٢٥٣	-----[موت بعض الموقوف عليهم، وخراب الوقف:]
٢٥٣	-----[الرهن:]
٢٥٤	-----[العارية:]
٢٥٤	-----[الوديعة:]
٢٥٤	-----[اللقطة:]
٢٥٥	-----[ضمان المتلفات والغصب:]
٢٥٥	-----[حكم غلة المغصوب:]
٢٥٦	-----[باب في أحكام الدماء والحدود]
٢٥٦	-----[القسامة:]
٢٥٨	-----[تغليظ الأيمان في القسامة:]
٢٥٨	-----[ما لا قسامة فيه:]
٢٥٩	-----[الديات:]
٢٦٠	-----[دية الأعضاء:]
٢٦١	-----[دية الجراح:]
٢٦٣	-----[ما تتلفه الدابة:]
٢٦٣	-----[تقسيت الدية:]
٢٦٤	-----[هل يرث القاتل؟]
٢٦٤	-----[كفارة القتل:]
٢٦٤	-----[الحدود:]
٢٦٤	-----[حد الزندقة والردة والساحر:]
٢٦٦	-----[حدُّ الحراقة:]

٢٦٧	[حدُّ الزنا:]
٢٦٩	[عقوبة إتيان الذكران:]
٢٦٩	[حدُّ القذف:]
٢٧٠	[حدُّ شارِب الخمر:]
٢٧١	[حدُّ السرقة:]
٢٧٣	[لا شفاعة في الحدود:]
٢٧٣	بابٌ في الأقضية والشهادات
٢٧٣	[القضاء:]
٢٧٤	[الشهادات:]
٢٧٥	[مَنْ لا تجوزُ شهادته:]
٢٧٦	[الدعوى:]
٢٧٦	[في اختلاف المتبايعين:]
٢٧٦	[في الوكالة:]
٢٧٧	[في الصلح والتغريب:]
٢٧٧	[في الاستحقاق:]
٢٧٧	[في الغصب:]
٢٧٨	[في الإرفاق:]
٢٧٩	[فضل الماء:]
٢٧٩	[في ضمان ما أتلفت الماشية:]
٢٨٠	[في التفليس:]
٢٨٠	[في الضمان والحوالة:]
٢٨١	[في المديان:]
٢٨١	[في القسمة:]



٢٨١	[في الوصايا:]
٢٨٢	[في الحياة والإقرار:]
٢٨٢	[الوصية بالحج:]
٢٨٣	باب في الفرائض
٢٨٣	[الوارثون من الرجال والنساء:]
٢٨٣	[ميراث الزوج والزوجة:]
٢٨٤	[ميراث الأم:]
٢٨٤	[ميراث الأب:]
٢٨٥	[ميراث الأولاد:]
٢٨٥	[ميراث الأحفاد:]
٢٨٦	[ميراث الإخوة:]
٢٨٧	[الحجب:]
٢٨٧	[ميراث الإخوة لأب:]
٢٨٧	[ميراث الإخوة لأم:]
٢٨٨	[ميراث الأخ:]
٢٨٨	[المسألة المشتركة:]
٢٨٩	[الترجيح بين العصابات:]
٢٩٠	[لا ميراث لذوي الأرحام:]
٢٩٠	[موانع الإرث أو حجب السبب:]
٢٩١	[ميراث الجدات:]
٢٩١	[ميراث الجد:]
٢٩٣	[ميراث المولى:]
٢٩٤	[ميراث ذوي الأرحام:]

- ٢٩٤ -----[العول:]
- ٢٩٤ -----[المسألة الأكرية:]
- ٢٩٥ -----بابُ مُجْمِلٍ مِنَ الْقَرَائِضِ وَمِنَ السُّنَنِ الْوَاجِبَةِ وَالرَّغَائِبِ
- ٢٩٥ -----[من الطهارة:]
- ٢٩٦ -----[من الصلاة:]
- ٢٩٧ -----[من فروض الكفاية:]
- ٢٩٨ -----[من الصيام:]
- ٢٩٨ -----[من الزكاة والحج:]
- ٢٩٩ -----[فضل صلاة الجماعة والمساجد الثلاثة:]
- ٣٠٠ -----[ما يجب على الجوارح:]
- ٣٠٠ -----[صون اللسان:]
- ٣٠١ -----[حرمة دماء المسلمين:]
- ٣٠٢ -----[التنزه عن الفواحش:]
- ٣٠٢ -----[أكل الحلال الطيب:]
- ٣٠٣ -----[من الذبائح والأطعمة:]
- ٣٠٤ -----[ما يباح من الميتة:]
- ٣٠٤ -----[تحريم الخمر:]
- ٣٠٥ -----[ما يُبْغَى عَنْ أَكْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ:]
- ٣٠٦ -----[من البر والصلة والآداب:]
- ٣٠٦ -----[موالاة المؤمنين:]
- ٣٠٦ -----[في الهجر والغيبة:]
- ٣٠٧ -----[من مكارم الأخلاق:]
- ٣٠٧ -----[اجتناب آلات اللهو والغناء:]

- ٣٠٨ -----[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:]
- ٣٠٩ -----[في الإخلاص والتوبة:]
- ٣١٠ -----[في الفكرة في أمر الله:]
- ٣١٠ -----باب في الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس
- ٣١١ -----[من اللباس:]
- ٣١١ -----[النهي عن إسهال الثوب واشتمال الصماء:]
- ٣١٢ -----[دخول الحمام ووجوب ستر العورة:]
- ٣١٢ -----[خروج المرأة:]
- ٣١٣ -----[التيامن في اللباس وحكم الرقم في الثوب:]
- ٣١٤ -----باب في الطعام والشراب
- ٣١٤ -----[في آداب الشرب والأكل والنظافة بعد:]
- ٣١٦ -----[وليمة العرس:]
- باب في السلام والاستئذان والتناجي وذكر في القراءة وفي الدعاء وذكر الله (عز وجل) والقول في
- ٣١٦ -----السَّقَرِ
- ٣١٧ -----[المصافحة والمعانقة:]
- ٣١٧ -----[في الاستئذان وعيادة المريض:]
- ٣١٨ -----[فضل ذكر الله تعالى:]
- ٣١٨ -----[الدعاء عند الاستيقاظ:]
- ٣١٩ -----[الذكر عند النوم:]
- ٣٢٠ -----[دعاء الخروج من المنزل:]
- ٣٢٠ -----[الدُّكْر دبر الصلاة:]
- ٣٢١ -----[الذكر عند الخروج من الخلاء:]
- ٣٢١ -----[التعوذ مما تخافه:]

٣٢٣	[الذكر عند دخول المنزل، وآداب المسجد:]
٣٢٣	[آداب قراءة القرآن:]
٣٢٤	[في السفر:]
٣٢٦	باب في التعالُّج وذكر الرُّقِّ والطَّيِّرة والنجوم والخصى
٣٢٧	[الطيِّرة:]
٣٢٧	[صفة الغسل من العين:]
٣٢٨	[النظر في النجوم:]
٣٢٨	[اتخاذ الكلاب والخصاء والوسم والرفق بالحيوان:]
	باب في الرؤيا والتشاؤب والعطاس واللعب بالنرد وغيرها والسَّبق بالخيال والرمي وغير ذلك
٣٢٩	
٣٢٩	[التشاؤب والعطاس:]
٣٣٠	[حكم اللعب بالنرد والشطرنج والسبق:]
٣٣١	[قتل الحيات والقمل وغيرها:]
٣٣٢	[ذم التكبر والفخر بالأنساب:]
٣٣٣	[تفسير الرؤيا:]
٣٣٣	[إنشاد الشَّعر:]
٣٣٣	[فضل العلم بالشريعة وفضل أهله:]
٣٣٤	[أدلة الفقه:]
٣٣٤	[خاتمة الكتاب:]
٣٣٧	الخاتمة
٣٣٩	المراجع
٣٥٠	فهرس الموضوعات





البنية العربية والترتيب والتقسيم  
معهد المخطوطات العربية  
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS (IAM)

العنوان: ٢١ شارع المدينة المنورة، محي الدين أبو العز، المهندسين، القاهرة - مصر.

المراسلات البريدية: ص.ب: ٨٧ الدقي - ج.م.ع.

الهواتف: ٣٧٦٦٤٠٢/٣/٥ - ٠٢٠٢

الفاكس: ٣٧٦٦٤٠١ - ٠٢٠٢

الموقع الإلكتروني: [www.malecso.org](http://www.malecso.org)

صفحة التواصل الاجتماعي: [www.facebook.com/IARMSS](https://www.facebook.com/IARMSS)

تويتر: [www.twitter.com/IARMSS](https://www.twitter.com/IARMSS)



## نسخة شمس الدين التتائي من رسالة ابن أبي زيد القيرواني

هذا البحث جمع لنص الرسالة الذي شرحه الشمس التتائي (رحمه الله تعالى)، وقد قوبل هذا النص على نسختين خطيتين للرسالة، وقورن بنص الرسالة في خمسة شروح أخرى، وفي جمع نسخة التتائي فوائد من جهة فن التحقيق: منها التنبيه على منزلة علمائنا الشراح في هذا الفن؛ وهذا البحث مقدمة بين يدي دراسة يُعدها الباحث عن تحقيق الشراح. ومنها حكاية التتائي لاختلاف نسخ الرسالة ورواياتها، وفيه رد لتمسك بعض المحققين بنسخة معيارية للرسالة قد اتفق غير واحد من الشراح على مخالفتها في مواضع. وقد أضاف لهذه النسخة شرحًا لغريبها، ويُنّ نكتًا من إعراب الرسالة لن تجدها مجموعة في شرح من الشروح المطبوعة.

